شؤون فلسطينية

كانون الثاني / شباط (يناير/ فبراير) ١٩٨٧

١٦٦ ـ ١٦٧

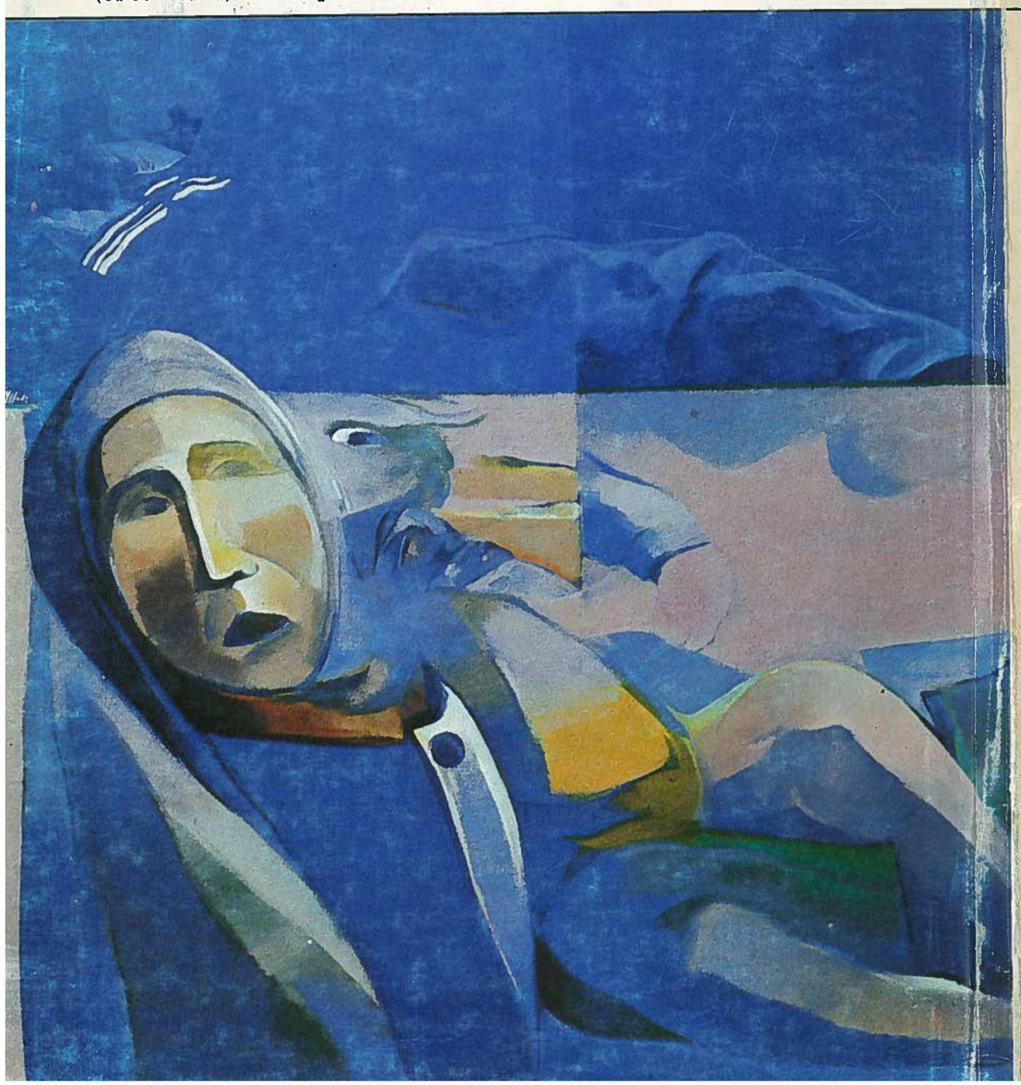

شؤون فلسطينية

١٦٦
١٦٧

كانون الثاني / شباط (يناير/ فبراير) ١٩٨٧

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 166 - 167, January -February 1987

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Surface Mail: Eygpt, Lebanon & Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries - Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. & elsewhere: $75

الثمن : ٢٠ ل. في لبنـان ، ١٦ ل. في سوريا ، ١ دينار في الاردن والكويت ، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان ، ١,٥ دينار في العراق وليبيا ، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ، ١ دينار في تونس ، ١٠ دراهم في المغرب ، ١٠ دنانير في الجزائر ، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٦٦ ـ ١٦٧ كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٧

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ رسالة الأخ ياسر عرفات: عام انبلاج الأمل

١٦ البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية ..... د. سامي مسلّم

٦٠ نابوليون بونابرت وفلسطين واليهود ..... محمد حافظ يعقوب

٧٠ اسرائيل والتجارب النووية ..... د. تيسير الناشف

تقارير

٧٥ العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ الاردنية من الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك ..... سميح شبيب

٨٨ من باب المغاربة الى مقتل عمدي: عملية نوعية فلسطينية وارهاب يهودي بلا حدود ..... ربعي المدهون

٩٨ اسرائيل والمسألة اللبنانية: التورط من جديد ..... هاني العبدالله

١٠٤ ردود الفعل الاسرائيلية على لقاء رومانيا: معارضة حكومية وحزبية شديدة ..... خليل السعدي

مراجعات

١١١ قراءة في منجز مرجعي ..... عبدالحفيظ محارب

شهريات

١٢٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: ثلاثة موضوعات اساسية ..... س. ش.

١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: صراع السياسات في «حرب المخيمات» ..... أحمد شاهين

١٣٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: آليات البحث في التسوية السياسية: الاميركية تعطلت والفرنسية أقلعت ..... محمود الخطيب

١٤٤ المناطق المحتلة:
المذبحة الاسوأ والانتفاضة الاعنف ..... ر. م.

وثائق

١٥٣ **بيان م.ت.ف. حول «المؤامرة المنسقة» لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني**

يوميات

١٥٦ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١/١١/١٩٨٦ الى ٣١/١٢/١٩٨٦**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانيين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **جمال أبو غربية**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

رسالة الأخ ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

في الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة الثورة

عام انبلاج الأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

انّا فتحنا لك فتحاً مبيناً. ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمتَه عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً. هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً من ايمانهم، ولله جنود السموات والارض وكان الله عليماً حكيماً.

صدق الله العظيم

يا جماهير شعبنا العظيم، داخل وخارج وطننا السليب.

يا أبناء مخيماتنا الشامخة، في لبنان وفلسطين وكل مواقع الشتات.

يا جماهيرنا البطلة في كل مدن وقرى فلسطيننا الحبيبة.

أيها الابطال المقاتلون المدافعون عن شرف وكرامة شعبكم وامتكم في مناقع الدم والرجولة والفداء.

يا جماهير أمتنا العربية العظيمة.

في هذا اليوم المجيد من أيام ثورتنا العملاقة، يوم الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة الثورة، التي فجرتها طلائعكم المؤمنة المناضلة، نقف معاً، وسوياً، وجنباً الى جنب، بعد ان انقضى عام آخر على درب المسيرة الثورية المظفرة. انقضى عام الجمر والنار، والذي خضنا فيه وخلاله أعنف وأشرف معارك التحدي، والمواجهات الضارية، وعلى أكثر من جبهة من جبهات النضال التي يخوضها شعبنا المجاهد، بقيادته الثورية المؤمنة، ضد معسكر متعدد الاطراف والادوات، تكالب، بشراسة وضراوة وعنف، وضاعف من عدوانه بشكل هستيري، وهو يرى ثورتكم العملاقة تؤكد وجودها وتثبت اقدامها وتعيد تشكيل قواها وتنظيم بناها في كل المواقع والجبهات وعلى المستويات كافة، ولتعيد رسم الخريطة

السياسية في المنطقة كلها على هدى خطواتها وحركتها المستندة الى عدالة قضيتها، وايماناً بوحدة هذه الامة العربية العظيمة، شعباً وارضاً ومصيراً.

ولقد اثبت شعبنا، وثورته العملاقة، في كل هذا، انهما اقوى من خطط التصفية السياسية والعسكرية التي أرادوها لهما سنة ١٩٨٢، وانهما اقوى من كل المحاولات والمؤامرات التي اعترضت مسيرتهما النضالية عبر مختلف الصيغ والاشكال، بما في ذلك استخدام كافة الادوات والعملاء في منطقتنا العربية ومنطقة الشرق الاوسط.

عام مضى يا أخوتي ويا أهلي، زاخر بالجمر والنار، فوّاح برائحة الشهادة والشهداء، مجبول بدماء الجرحى وعذابات الأسرى والمعتقلين والمهجرين والمبعدين والمختطفين؛ هؤلاء الذين يدفعون مهر فلسطين وضريبة تحريرها واستمرار شعلة ثورتها، على امتداد ساحات النضال، داخل فلسطيننا المحتلة وخارجها وفي كل مواقع العزة والكرامة والفداء.

وانه ليس من قبيل الصدف، يا أهلي وأحبتي، ان ثورتكم التي ارادوا شطبها من الخارطة السياسية العام ١٩٨٢، عادت لتكون، مرة اخرى، الرقم الصعب، والاساسي، في معادلة المنطقة. ففي الوقت الذي ظن قادة العدو الصهيوني، وخُيّل لهم ان المنطقة حان قطافها عبر صفقاتهم السرية لتمزيق لبنان وتقاسم النفوذ فيه، واقامة الكانتونات الطائفية على أرضه، وصولاً الى بلقنة المنطقة كلها؛ وسط هذه الاحلام الواهمة، والتي خيل فيها للعدو انه سيتمتع بسلام دائم في الجليل، يمتد سنوات وسنوات، فاذا بصواريخ الكاتيوشا، الفلسطينية، تنسف الحلم الواهي وهي تعود لتنطلق من جديد من الجنوب اللبناني، مرسخة قدرة المجاهدين اللبنانيين والفلسطينيين في حرب الاستنزاف ضد العدو، ولتجذرها، ثم تمتد لتصبح انتفاضة عارمة تشمل مدن وقرى فلسطين، وكل تجمعات ومخيمات فلسطين.

واكدت هذه الملاحم الاسطورية لأهلنا الصامدين المرابطين في مخيماتهم في لبنان، ان هذه الثورة حقيقة راسخة في منطقتنا، وان قضية فلسطين، بفضل ذلك، سوف تظل الرقم الصعب، والثابت، بعمقه التاريخي وابعاده الجغرافية، في معادلة الصراع في منطقة الشرق الاوسط والعالم. وان هذا الصراع سوف يستمر محتدماً حتى يرتفع العلم الفلسطيني فوق القدس المقدسة المحررة، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

أيها الابطال الشجعان.

يا شعبنا المعطاء.

لقد أكدت ثورتكم العظيمة، عبر مسيرة العام المنصرم وعبر المعارك اليومية التي خاضتها في مواجهة حالة الحصار السياسي والعسكري والمالي والاعلامي، قدرتها وامكاناتها اللامحدودة على ضرب الحصار واختراقه بالايمان القوي، وعبر البطولات الاسطورية للمجاهدين، وعبر شلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة، فسقطت كل الاقنعة التي حاول الاعداء استخدامها والتستر خلفها.

لقد تمكنتم يا أبطالنا، ومن خلال صمودكم الاسطوري ونضالكم الدؤوب، ان تحققوا انجازاً كان لا بدّ منه، حتى يتبدد الضباب ولكي تنجلي الظلمة التي عششت في نفوس البعض، فعجلتم بعملية الفرز: معسكر الثورة والجماهير في مواجهة معسكر الاعداء الصهيونيين والامبرياليين وعملائهم الذين وضحت أدوارهم ومهماتهم التآمرية، وانفضحت بشكل لا لبس فيه.

ان هذه العملية الثورية لا يمكن ان تنجزها الا قوة ثورية أصيلة، مسلحة بكل هذا الايمان والزخم الثوري، وبهذه الثقة العظيمة بالنفس، ووضوح الهدف الاستراتيجي، وهذه التجربة الفذة، التي

تختزنها جماهير شعبنا عبر ثوراتها المتعاقبة ونضالها المتواصل ضد كل اشكال الاستعمار القديم والحديث، وضد الكيان العنصري الصهيوني هذا، الذي يعمل، مستميتاً، لتعميم ونشر دعاويه العنصرية وفتنته الطائفية ولتثبيت واقعه في منطقتنا، مستنداً الى الوقائع التي فرضتها اتفاقية سايكس ـ بيكو وما تلاها من اتفاقيات خطيرة أخرى، عقدها، بشكل سري، مع العملاء في المنطقة.

يا أبطالنا الثوار الاشاوس.

يا أهلنا الصامدين المرابطين.

لقد حققت ثورتكم المعاصرة، خلال اثنين وعشرين عاماً من النضال الثوري، والشجاع، على الجبهات العسكرية والدبلوماسية والجماهيرية والاعلامية كافة، أهم واعظم انجازات هذه الامة التي احتضنت جماهيرها الثورة، وشاركت فيها، بحيث ترسخ، من خلال هذا التزاوج، الشعار الثوري الذي يقول ان «طريق تحرير فلسطين هو طريق الوحدة».

هذا الشعار الذي تجسَّد في وحدة شعبنا المصيرية مع جماهير امتنا العربية، والذي يجد له أروع تعبير في هذه العلاقة النضالية المتميزة بين شعبي فلسطين ولبنان، والتي تتعمد بالدم في المعركة المستمرة ضد المحتلين الصهيونيين وحماتهم الاميركيين وادواتهم المحلية.

وهنا يجب ان نتوقف ملياً، لنتبين أبعاد واهداف عملية الغزو الاسرائيلي ـ الاميركي للبنان وما تلاها من نتائج، سلباً وايجاباً. لقد أعلن الغزاة ان هدفهم كان تدمير البنى التحتية، والفوقية، لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فماذا كانت النتيجة في اطول الحروب العربية مع العدو الصهيوني، والتي تخوضها ثورتكم وحلفاؤها في الحركة الوطنية والاسلامية اللبنانية ؟

صحيح ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها أجبرت على الخروج من بيروت، ولكن الصحيح، ايضاً، وهو ما يعرفه العدو قبل الصديق، أن قوات الثورة الفلسطينية التي بقيت بين جماهيرها في المخيمات المستهدفة استطاعت ان تصنع المعجزة، حينما خاضت معارك الدفاع عن المخيم، جنباً الى جنب مع المعركة المتواصلة ضد العدو الصهيوني، هي وحلفاؤها من القوى الوطنية والاسلامية، في القوات الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة، ولتصنع بذلك، واحدة من أنجح وأطول حروب الاستنزاف ضد قواته، وما زالت، حتى يومنا هذا، وباعتراف قيادته العسكرية والسياسية.

ان هذه الحرب الاستنزافية قد أجبرته على سحب قواته من لبنان، وان كان يحتفظ ببعضها ضمن الشريط الحدودي. بل اكثر من ذلك، فلقد اضطرته ضراوة المقاومة الشجاعة لقواته الغازية في الجنوب الى استبدال عملائه بجنرالاته لتثبيت بقائه وللاشراف على حملاته اليومية، بعد فشل وسقوط مقولته العسكرية التي أطلقها على عملية الاجتياح تحت عنوان «سلامة الجليل».

لقد حاول العدو، ومن معه، مستخدماً كل اسلحته الدعائية، طمس الدور الرئيس الذي تقوم به الثورة الفلسطينية وحلفاؤها من القوى الوطنية اللبنانية والاسلامية في حرب الاستنزاف على جبهة الجنوب اللبناني؛ هذه الحرب التي كان لقيادة القوات المشتركة شرف اتخاذ قرارها في اثناء حصار بيروت.

كما حاول العدو، ومن معه، ايضاً، وبشكل سافر مفضوح، الترويج لدور مزعوم انتحلته عصابات «أمل» التي يقودها بري في حرب الاستنزاف هذه، ولكنه لم يكن خافياً على جماهير شعبنا في المخيمات، ولا على اهل الجنوب اللبناني البطل، ان هذا الانتحال الذي روج له العدو ليس الا تحضيراً لدور مقبل، وها نحن نرى وقائعه وتفاصيله الاجرامية عبر هذه الحملة المسعورة التي تضطلع بها عصابات «أمل» ضد مخيماتنا في الجنوب اللبناني، بدعم مباشر من العدو الصهيوني،

وكذلك في بيروت، بدعم واضح، بل ومشاركة على الارض، من قبل النظام السوري.

على ان احتدام الصراع وتصاعد حرب الاستنزاف واستمرارها وبروز الدور الرئيس لقوات الثورة الفلسطينية فيها، ارغم القادة الصهيونيين على الاعتراف، وفي أكثر من مناسبة، وعلناً، بهذا الدور، خاصة حين تمكنت الثورة الفلسطينية وحلفاؤها من الدفاع عن صيدا العام ١٩٨٥، ودحر قوات العميل لحد عن مشارفها.

وهذا ما جعل المواجهة تتخذ منحى جديداً وخطيراً سقطت خلاله كل الاقنعة وظهر، بشكل جلي، توزيع الادوار على النحو الذي يبدو ماثلاً الآن، وباعتراف الشركاء جميعاً. فبينما تقوم عصابات من حركة «أمل» بحصار واعلان الحرب على المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني، وخصوصاً مخيم الرشيدية، يساندها العدو الصهيوني، تقوم عصابات اخرى من حركة «أمل» نفسها بحصار المخيمات الفلسطينية في بيروت، تساندها وتساعدها وتمدها بالاسلحة والدبابات قيادة النظام السوري. ان هذا يجعلنا نستكشف، ويا للأسف، هذه العملية الخطيرة والمجرمة من توزع الادوار بين النظام السوري والعدو الصهيوني، على ارضية التوجه الاميركي ـ الصهيوني الهادف الى ابادة منظمة التحرير الفلسطينية والى تصفية القضية الفلسطينية برمتها.

يا جماهير امتنا العربية.

هل هذا التوافق المأساوي يتم بمحض الصدفة ؟ ام أنه نتاج تخطيط وتدبير مدروس، ومحكم، ينطلق من على أرضية الاتفاقات السرية التي أبرمها المبعوثون الاميركيون مع القادة السوريين، والتي سبق ان نبهنا اليها قبل الحصار المزدوج حول طرابلس العام ١٩٨٣، وبعده، والتي تمتد خيوطها الى العام ١٩٨٢، عام الاستفراد الصهيوني ـ الاميركي بالثورة الفلسطينية ولبنان ؟

انني اذكر بهذه الوقائع الماثلة بكل المرارة والالم، ولكنها الحقيقة، وفي كثير من الاحيان تكون الحقيقة مرة، بفظاعتها وقسوتها. هذه الوقائع التي وعتها جماهيرنا بأعلى ما يكون الوعي، فقامت تتصدى للعدوان على مخيماتنا في الجنوب، وبيروت، بهذا العزم وهذه الارادة التي لا تلين، والتي جعلت العالم بأسره ينظر، باعجاب، الى هؤلاء الصامدين الصابرين المجاهدين الذين يصنعون ملحمة الصمود، والذين يواجهون، ببنادقهم وسواعدهم وصدورهم المكشوفة ومساكنهم الفقيرة، قوى المؤامرة والمتآمرين، بما لديهم من دبابات وآليات واسلحة ثقيلة، يحولها ابطالنا وأبناء شعبنا الى حديد محترق على بوابات المخيم واطرافه.

ان هذا الصمود ـ المعجزة يا أهلنا، يا نساءنا وأطفالنا، ويا مقاتلينا الشجعان، وراءه ايمان عميق لا يتزعزع بنبل الرسالة التي تحملونها، وتقاتلون، حتى الشهادة او النصر، من أجلها، دفاعاً عن القضية والوجود والشرف والكرامة. انكم بهذا الصمود البطولي انما تلتحمون مع احرار وشرفاء لبنان كافة، الذين نواجه واياهم هذا الغول الطائفي الكريه الذي يحاول تمزيق هذا البلد العربي ليحوله الى نموذج للتقسيم والكانتونات الطائفية، فيمتد منه الى سائر المنطقة ليفتك بها وليحيلها الى دويلات وامارات وكانتونات متصارعة.

ولانكم، يا أهلي ويا أحبائي في مخيماتنا الشامخة في لبنان، انطلقتم تتحدون المؤامرة والحصار والجريمة، كطائر الفينيق ينطلق مرة اخرى من الرماد والنار في لحظة الرهان الصهيوني ـ الاميركي على وهم تصفية الثورة والقضية؛ ولانكم، يا أخوتي، تجسدون بهذا الصمود عمق التلاحم الكفاحي الوطني اللبناني ـ الفلسطيني، بما يشكله من تحد للاعداء وادواتهم الطائفية، وبما يحمله من خطر محقق على مخططاتهم الاجرامية ضد فلسطين، وضد لبنان، وضد الامة العربية، فانهم، يا اخوتي،

ويا أحبتي الصامدين، يستشرسون في اعتدائهم بكل الفظاعة التي تتجاوز حدود القيم والمثل والدين. انهم يغـوصون في مستنقع الخزي والعار والفشل. فهل نسوا انهم يقاتلون صناع ملحمة بيروت الخالدة وابطال حرب الاستنزاف المجيدة الذين مرّغوا في الوحل غرور الجنرالات الصهيونيين فوق كل شبر من أرض لبنان، واذاقوهم طعم الفشل ومرارة الاندحار.

اننا نعلن، اليوم، وفي عيد ثورتنا، من خلال كل المنطلقات الوطنية والقومية والدينية والانسانية، ان حقنا في الدفاع عن مخيماتنا في لبنان التي تعرضت الى ثلاث مذابح خلال سنة ونصف السنة، وان حقنا في الدفاع عن وجودنا المؤقت في لبنان، وفي كل دول الطوق، هو حق مشروع، وعلى الدول العربية كافة وجماهير أمتنا العربية كافة، ان تلقي بكل ثقلها وامكاناتها الى جانب هذا الحق، لحماية الانسان الفلسطيني في مخيمه، ولضمان حقه في الحياة، حتى يعود الى وطنه فلسطين. ثم ان هذه المؤامرة لا تستهدف، في جوهرها، هذه المخيمات فحسب، وانما تستهدف عصب القضية الفلسطينية، وتستهدف كذلك أسس الحياة اللبنانية، وامتنا العربية.

ان السلاح الفلسطيني الذي صنع ملحمة بيروت الخالدة، وقدم المشاركة الاساسية في حرب الاستنزاف وفي معركة الدفاع عن كل شبر من الارض اللبنانية الذي داسته اقدام العدو، هو سلاح الامة العربية الذي سيظل مشهراً في وجه الاعداء، كل اعداء امتنا العربية.

ان شعبنا وثورتنا، لن يقبلا، بأي شكل من أشكال، التوطين الذي رفضناه وقاومناه على الدوام. لن نقبل بديلاً من فلسطين. لن نقبل غير القدس عاصمة لنا. فتحية الى هذا الشبل الذي تفتحت عيناه في قواعد الثورة ترنو الى فلسطين، فيعطيها مداً، ويأتي منه فجراً. تحية الى هذا الجرح ـ الوسام، الذي يزهر بالامل، رغم الالم الذي يكويه. تحية للشفاه المشققة من العطش، المفعمة بالغضب والمليئة باشراقـة الغد الوضاء. تحية الى هذه السواعد القابضة على السلاح، بصلابة لا تلين، وعزيمة لا تستكين، وايمان عميق تنبلج من ثناياه ارادة الحياة وبشائر النصر. المجد، كل المجد، لشهدائنا الذين سقطوا واقفين، دفاعاً عن اطفالنا ونسائنا واعراضنا، وصونا لشرفنا وكرامتنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين قال لهم الناس، ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايماناً. وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل، لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله، والله ذو فضل عظيم

صدق الله العظيم

يا جماهير شعبنا في الوطن المحتل.

يا جماهير الانتفاضات الشجاعة والمستمرة.

يا من حولتم ارضنا المقدسة الى ساحات زاخرة بالثورة والتحدي والمواجهة الجريئة مع جنود الاحتلال المدججين بالاسلحة وادوات القمع.

يا من صنعتم امثولة الفداء الحقيقي، وابناؤكم وبناتكم يواجهون، بالسواعد والصدور، دبابات الاحتلال.

أخاطبكم في هذا العام الجديد وانتم تعيشون مجد الانتفاضة التي صنعتموها ولتجسدوا بها روعة النهوض الثوري الذي يتفاعل في أعماق وطننا الحبيب، وتعبرون بها عن التواصل النضالي الدؤوب لشعبنا المكافح في كل مكان، والملتف حول منظمة التحرير الفلسطينية، بكل وعيه وصدقه واصالته والتزامه.

فلقد واجهتم، وما زلتم، يا أهلنا، في كل مدينة وقرية ومخيم، منذ الايام الاولى للاحتلال، سلسلة مترابطة، متصاعدة، من الهجمات والتحديات الصهيونية الرامية الى ضرب أسس نضالكم الوطني ومرتكزات صمودكم الراسخ، بدءاً من القتل والاعتقال مروراً بالاستيطان واجراءات التهويد لمقدساتنا الاسلامية والمسيحية والمصادرة والاستيلاء على الممتلكات والاراضي ونسف البيوت واجراءات الابعاد وانتهاك حرمة المقدسات والاستيلاء على المجالس البلدية والقروية ومحاولة تدمير المرافق الحيوية، الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية وغيرها.

ولقد صمدتم، يا أهلنا، في وجه هذا كله، صمود الصابرين المؤمنين، وقاتلتم، بصلابة، مع اخوانكم في مخيمات لبنان، وبتناسق رائع، قتال الواثقين الملتزمين بوطنهم وقضيتهم وحتمية انتصار ثورتهم. ولقد كرستم، يا أهلنا، بصمودكم المجيد هذا، حقيقة مشرقة يشهد لها العدو قبل الصديق، وهي ان بطش الاحتلال وضراوة قمعه لم تزدكم الا ايماناً فوق ايمانكم، وصلابة فوق صلابتكم، وعزيمة لا تعرف الوهن. وعلى ارض هذا الصمود المتكامل مع فعل بندقية الثورة الذي لم، ولن، يتوقف، افشلتم مؤامرة الشرذمة والتجزئة التي أتى بها الاحتلال تحت يافطة روابط القرى العميلة وغيرها من اللافتات، واسقطم، والى الابد، كل محاولات ايجاد بدائل هزيلة من ثورتكم.

وتجاه هذه الانجازات الكبيرة، والتي اجبرت العدو، واسياده الامبرياليين، على الاعتراف بها، فلقد احتدمت فصول المؤامرة حين حاولوا ايجاد صيغ جديدة لفتح ثغرة في جدار صمودكم ووحدتكم، فجاءوا بأفكار وصيغ التقاسم الوظيفي وما يرافقها من كلام معسول زائف عن خطط انعاش وتنمية وهمية، وكأنهم، بهذا، يصادرون أبسط قواعد المنطق، محاولين الغاء عقولنا. ويكفي ان نسأل، هل ان من يصادر الارض ويحاول مصادرة الوطن والهوية يكون حريصاً على أنعاش وتنمية اهل الارض المقاومين بعناد وجود هذا الاحتلال، بكل صيغه واشكاله واقنعته وصوره ؟

أنتم تعلمون، يا أهلنا، اننا عملنا معاً على تأسيس وبناء وتطوير مؤسساتنا الوطنية، كمرتكز رئيس من مرتكزات الصمود الوطني في وجه مشاريع العدو التصفوية، والالحاقية. ولقد تعرضت هذه المؤسسات الى حرب شرسة من قبل العمل والليكود عبر سنوات الاحتلال الطويلة. غير انكم حميتم هذه المؤسسات ووقفتم، على الدوام، مدافعين عنها بكل صلابة وتصميم. ولقد جاهدنا لفتح الابواب كافة المؤدية الى دعم صمودكم وترسيخ اقدامكم فوق ارض الوطن. وفي هذا السياق، كانت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، المنبثقة من قمة بغداد العربية، احدى القنوات التي يتوفر، من خلالها، جانب لا يستهان به من جوانب عملية دعم الصمود. وبعد تعليق «اتفاق عمان» من قبل الجانب الاردني، وانهاء جميع نقاط الالتقاء بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية، وفقاً لهذا التعليق، فوجئنا بتعطيل اعمال اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية. ولكن هذا، بالنسبة الينا والى شعبنا، لن يغير ايماننا بالحقيقة الهامة بهذه العلاقات المميزة التي تربط شعبينا، الاردني والفلسطيني، والتي أكدتها قرارات مجالسنا الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، فان منظمة التحرير الفلسطينية لن تدخر جهداً في العمل، مع الاشقاء العرب والاصدقاء كافة، على توفير سبل وامكانات دعم الصمود وترسيخ اعمدته؛ ولن يقبل الشعب الفلسطيني، ولا الامة العربية، ان يمس هذا الواجب الوطني والقومي بأية اعتبارات، أو ان يتأثر بمحاولات الضغط والحصار؛ فصمود الشعب الفلسطيني على ارض وطنه، هو عصب الدفاع عن الامة بأسرها، وهو حجر الزاوية في الصمود العربي، والأمن العربي، والسيادة العربية.

يا أهلنا وأحباءنا في كل الوطن المحتل.

ان انتفاضتكم العظيمة، التي تواكب الصمود المجيد لاهلكم في مخيمات لبنان الشامخة، وتضرج الثرى الفلسطيني بدم يسيل مثله على أرض المخيم في لبنان، ليرسم لامتنا وللعالم بأسره صورة عميقة وبليغة لوحدة الدم والمعاناة، وحدة المسيرة والمصير، وحدة الشعب، وحدة الهوية الوطنية الفلسطينية المهورة بدماء الشهداء.

وهـذه الوحدة المجيدة، التي تجسدها الانتفاضة الشاملة بقدر ما تجسدها خنادق ومتاريس الدفاع عن المخيم، تجعلنا نزهو تجاه العالم بوحدتنا الوطنية الراسخة، وحدة الجسد والروح، وحدة الساعد والبندقية. وحين تقدمون، يا أبناء شعبنا، يا طلابنا وطالباتنا، يا أطفالنا وأمهاتنا، يا عمالنا وفلاحينا، شهداء على أرض الوطن، وفي أتون الانتفاضة، وترفعون رايات الثورة، رايات فلسطين، خفاقة فوق الاقصى والقيامة والحرم الابراهيمي وكنيسة المهد، فانكم ترفعون بشرى الانتصار، وتزفون لاجيـال امتكم بزوغ فجـره المقبل باذن الله؛ فمن عظمة امثولتكم النضالية الخالدة نستمد ثقتنا بحاضرنا ومستقبلنا، ونتطلع، بأمل، الى ذلك اليوم الذي نراه قريباً، يوم النصر المبين بعونه تعالى.

وانني، يا أحبتي، وأنا اراكم تواجهون، بأيديكم وصدوركم، عصابات العنصرية والارهاب الممتلئة حقـداً، والراميـة الى اقتـلاعكم من أرض الوطن، وتـزيلون، بايمانكم، حواجز الخوف من الغوغاء العنصريين، وعلى رأسهم شارون وكهانا وليفنغر، فانني أمتلىء بالاعتزاز والثقة واليقين، وكأنني ارى صنّاع ملحمة صمود المخيمات في لبنان يقاتلون معكم في خندقكم ذاته؛ وكأنني ارى ابطالنا المعتقلين في كل سجون الاحتلال يقاتلون معكم من سجونهم؛ وكأنني ارى كل بنادق الثورة وكل طاقات الشعب تنتظم وراءكم ووراء هدفكم النبيل. واذا كنتم، يا أهلنا، تواجهون هذه التحديات، والتي تقف وراء اشكالها كافة تلك المؤسسة العسكرية الصهيونية العنصرية ومن وراءها من الامبرياليين، فانكم لا تقفون وحدكم في ساحة القتال الرئيسة، وانما يقف معكم كل احرار وشرفاء العالم.

أيها الاخوة.

ان وحدتنا الوطنية التي برهنت على عمقها ورسوخها عبر الانتفاضة الشعبية الشاملة في الوطن المحتل وعبر التلاحم الثوري وفي خنادق الدفاع عن مخيماتنا في لبنان، ينبغي ان تظل، على الدوام، نموذجاً عظيماً يقتدي به الجميع، وحافزاً قوياً نحو تعزيز وحدة اداة الثورة وفصائلها داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن وحدة الثوار على ارض المعركة كانت، على الدوام، الارض الصلبة لتعزيز وثبات وحدة الفصائل الوطنية وضمانا لتطورها وفعاليتها لشعبنا وجماهيرنا بثورتهم وقضيتهم.

من هنا، يا أخوتي، يا أحبتي، فانني اعاهدكم جميعاً، على ان نستمر في هذا الدرب، درب التلاحم النضـالي وتعزيز وحدتنا الوطنية على أرضية هذه الوحدة الشعبية لجماهيرنا وثوارنا. وانني لأدعو الجميع، انطلاقاً من هذه المسؤوليات الوطنية، والقومية، والثورية، الى استمرار الحوار بين مختلف الفصائل الفلسطينية، لتقوية اداة الثورة وترسيخ مؤسساتنا التشريعية، والتنفيذية، بدءاً من المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية وحتى آخر تجمع فلسطيني في الوطن المحتل وفي الشتات.

وفي هذا السياق، تتضح أهمية الخطوات التي قطعناها معاً، على طريق تعميق وتعزيز وحدة اداة الثـورة الفلسـطينيـة، والتي شهدت فصولها الجزائر، وبراغ، وتونس، وموسكو، وما نتج عنها من اتفاقات واوراق عمل وبيانات مشتركة. وندعو الجميع الى متابعة هذا الحوار الذي اعطى هذه الثمرات الايجـابية على طريق تعزيز وحدة اداة الثورة؛ هذا بجانب ما يقوم به الاخوة الجزائريون الآن من مجهـودات مبـاركـة على هذا الطريق، وكـذلك ما يقـوم به الاتحاد السوفياتي والاطراف الاخرى

الصديقة والحريصة على استمرار النضال الفلسطيني.

يا أهلنا في كل الوطن المحتل.

يا أحباءنا في الجليل، والمثلث، والنقب، في الضفة الغربية والقطاع، في كل الوطن الفلسطيني الحبيب.

اننا نجدد عهد الرجال للرجال، وعهد الثوار للثوار، وعهد المقاتلين من اجل الحرية للصامدين فوق أرض الوطن، هذا العهد وهذا القسم، بمواصلة النضال، مهما غلت التضحيات على طريق فلسطين، أرض البطولات والرسالات، أرض الاصالة والسلام، فهذا هو العهد وهذا هو القسم.

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة. يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم.

صدق الله العظيم

يا جماهير أمتنا العربية.

أيها الاخوة الاحرار والثوار في وطننا العربي.

منذ انطلاق شرارة كفاحنا الثوري المسلح في العام ١٩٦٥، كان تدفق العطاء الشعبي العربي يشكل الرافعة لنضالنا الوطني والقومي؛ ومن هنا كان سيل المؤامرات منصباً على هذه الثورة الفتية، مستهدفاً عزل هذه الثورة وابعادها عن بحر الجماهير الذي يحميها ويرفدها بكل عناصر القوة والديمومة.

وانطلاقاً من ايماننا بانتمائنا العربي ومسؤولياتنا القومية، فلا تغيب عن أذهاننا، ولا عن ضمائرنا ووجداننا، أعباء ومسؤوليات النضال القومي لامتنا العربية، فنحن جزء لا يتجزأ من هذه الامة، لها ما لنا وعلينا ما عليها. لذلك، فان أعباء ومسؤوليات النضال القومي، على الرغم من صعوباتها، لم تكن لتشغل، أو تعيق، حركة الثورة عن مواصلة دورها المتقدم ضمن الدائرة العربية على المستويات الجماهيرية والرسمية كافة، انطلاقاً من المسؤولية القومية لثورتنا في السعي الجدي لتجاوز هذا الوضع المتردي الذي تعيشه أمتنا العربية، والسعي بالوسائل والسبل كافة لتشكيل روافع أسناد حقيقية للخروج من دائرة الشلل المفروضة على امتنا العربية، والتي تمنع جماهيرها من المشاركة في معاركها المصيرية، وبخاصة معركتها المركزية في مواجهة العدو الرئيس الجاثم على أرضنا الفلسطينية، والعربية، والذي يشكل استمراره أساس مشاكلنا العربية، الراهن منها والكامن.

ان أمتنا العربية، أيها الاخوة، مستهدفة بمؤامرة كبيرة، ومتشعبة، ومستمرة، هدفها تمزيق هذه الامة وفرض واقع التجزئة والبلقنة عليها. ومن هنا، جاء القرار الاميركي ـ الاسرائيلي بضرب الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضرب الحركة الوطنية اللبنانية، وضرب الشعبين، اللبناني والفلسطيني، نتيجة لهذه الحالة الخطيرة التي تعيشها الامة؛ ففي ظل غياب، أو تغييب، مصر من خلال كامب ديفيد، ومن خلال أشغال العراق، وشعبه، وجيشه، في هذه الحرب المدمرة الدائرة، الآن، على البوابة الشرقية لأمتنا العربية، تقدمت القوات الاسرائيلية وغزت لبنان وحاصرت بيروت، وما كان لها ان تقوم بذلك لولا تغييب مصر، ولولا انشغال الجيش العراقي الباسل في الدفاع عن هذه البوابة الشرقية.

ونحن، انطلاقاً من كل ذلك، نعلن بوضوح، اننا مع شعب العراق وجيش العراق، وهو يدافع ليس عن ارض العراق فحسب، وانما عن البوابة الشرقية لكل أمتنا العربية، خاصة وان العراق، وعلى لسان الرئيس صدام، قد أعلن قبوله بكل مبادرات السلام، الاسلامية والدولية ولدول عدم الانحياز، بل وقدّم مبادرات متعددة لاقرار السلام في الوقت الذي لا زال القادة الايرانيون يرفضون كل المبادرات لايقاف نزيف الدم الاسلامي، والذي لا يستفيد من استمرار نزفه واستمرار هذه الحرب الا العدو الصهيوني والقوى الامبريالية المعادية لأمتنا وشعوبنا.

أيها الاخوة.

اذا كان التمزق والتردي المفروضان على منطقتنا العربية يفتحان الابواب واسعة امام التأثيرات السلبية الخارجية، ويتيحان الفرص لقوى المؤامرة لمواصلة تحقيق اهدافها المدمرة، على صعيد المنطقة بأسرها، فان منظمة التحرير الفلسطينية، ومن واقع ادراكها لأهمية التضامن العربي، ولضرورة الاستراتيجية التي تحتم ايجاده، فانها عملت، بكل ما تستطيع، من اجل تحقيق هذا التضامن على مستويات العمل العربي المشترك كافة، وعلى الرغم من وجود صعوبات بالغة في هذا السبيل، الا اننا استطعنا، ومن خلال جهد مشترك مع العديد من الاطراف العربية، عقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء العام ١٩٨٥، والذي أصدر قرارات على جانب كبير من الاهمية تجسد الثوابت العربية التي وضعتها القمم المتعاقبة، على الصعد والمستويات كافة، وفي اطار العمل العربي المشترك، ودعم ومساندة شعبنا؛ فقد استجابت الدول العربية لدعواتنا لعقد مجلس وزراء الخارجية العرب ثلاث مرات هذا العام، لبحث الاعتداءات المتكررة ضد مخيماتنا الفلسطينية في لبنان؛ وأنني، بهذه المناسبة، اتوجه بالشكر لجميع الدول العربية التي وقفت مع الشعب الفلسطيني ومع أهلنا في محنتهم في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي داخل أرضنا المحتلة، وفي مخيماتهم في لبنان ومواجهة العدوان عليهم. وانني، بهذه المناسبة، أتوجه بالشكر الجزيل للاخوة العرب، وللدول العربية التي تستمر في دعمها وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بكافة انواع الدعم والمساندة والتأييد بما يمكننا من ادامة نضالنا وكفاحنا.

أيها الاخوة.

ان العمل الشعبي العربي المنطلق من على أرضية الالتزام القومي بالقضية المركزية، قضية فلسطين، وضرورة حشد الطاقات الشعبية العربية كافة في المعركة المصيرية في مواجهة العدوان الصهيوني وما يجسده من اخطار ضد امتنا العربية بأسرها؛ ان هذا العمل الشعبي، يشكل عمقاً رئيساً لعملية الكفاح الثوري الوطني التي يخوضها شعبنا وثورتنا فوق كل الساحات. من هنا، فانني اوجه النداء، مجدداً، الى اعادة احياء العمل الشعبي العربي، في اطره الوحدوية وقواه السياسية وتجمعاته الجماهيرية، واعادة احياء الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، وعبر اية صيغة تتلاءم مع المستجدات السياسية الراهنة.

يا جماهير شعبنا العربي الفلسطيني.

يا جماهير أمتنا العربية.

لقد شجعت الصورة المأساوية هذه والواقع العربي المتردي هذا معسكر الاعداء على المضي قدماً في أشهار عدائه، بشكل سافر، واعلان حرب مكشوفة، ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وانما ضد كل من هو عربي. ولقد تمادت الادارة الاميركية، بقيادة الرئيس رونالد ريغان، في تحيزها الكامل

للعدو الصهيوني، حيث انتهجت سياسة عدائية «فاضحة» ضد شعبنا الفلسطيني، وامتنا العربية.

وشهد العام ١٩٨٦ عمليات ارهابية اميركية مكشوفة انتقلت الى الساحة الاميركية، وعدد من الساحات الاوروبية، حين مارست الادارة الاميركية ارهابها الرسمي العلني ضد الحكومات والافراد والشعوب، من عملية اغتيال المناضلين، اليكس عودة والعلامة التاجي الفاروقي وزوجته وعائلته، على ايدي عصابات القتل الصهيونية، والتي تحميها المؤسسة الرسمية الاميركية وتتستر عليها، تماماً مثلها مثل تلك الحملة المسعورة التي انطلقت من عقالها في بعض البلدان الاوروبية، تحت شعار مكافحة الارهاب.

هذا في الوقت الذي قامت الادارة الاميركية بضرب ليبيا، والمشاركة في قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، واختطاف الطائرة المصرية، واخيراً وليس آخراً فضيحة ما سمي «بايران غيت»، سواء الجانب المتعلق منها بتوريد الاسلحة سراً لتأجيج الحرب، او صفقات الرهائن، أو تحويل الاموال لعصابات «الكونترا» في اميركا اللاتينية، ودعم المتمردين ضد انغولا وموزامبيق وتشجيع نظام بريتوريا العنصري على الاعتداء على دول المواجهة الافريقية الصديقة ومواصلة تهديدها، تماماً كما هو الحال في تأييد ومساندة حكومة تل ـ ابيب، بتقديم الدعم اللامحدود لها لمواصلة اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، واللبناني، واستمرار احتلالها للاراضي الفلسطينية، والعربية في جنوب لبنان والجولان وطابا، وكذلك الاستمرار في رفض الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية الثابتة، والتي اقرتها الشرعية الدولية، عبر قرارات الامم المتحدة؛ تلك القرارات التي حازت على اجماع غالبية اعضاء الامم المتحدة.

ولقد تكاملت هذه السياسة العدوانية للامبريالية الاميركية مع النهج العنصري للفاشية الصهيونية. وتوج ذلك بتشكيل تحالف استراتيجي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية، يصل مداه حدّ المشاركة الاسرائيلية في برنامج حرب النجوم الكوني والقوة النووية الرادعة، هذا فضلاً عن دور العدو الصهيوني في اطار حلف الاطلسي (ناتو) ومهماته العدوانية ضد شعوب منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط ولضرب حركات التحرر في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وتدعيم وتسليح القوى المعادية لها.

يا جماهير شعبنا العربي الفلسطيني في كل مكان.

ان العالم بأسره يقف معنا على الرغم من كل هذا الطغيان الامبريالي، والصهيوني، وعلى الرغم من ارهاب الاحتلال الاسرائيلي، لاننا اصحاب حق واضح في عدالته وابناء مقاومة باسلة شجاعة، يقف ازاءها كل الشرفاء والمناضلين والاحرار والاصدقاء باكبار وتقدير؛ ومن خلال كل هذه التضحيات الجسام لشعبنا وثوارنا، داخل وخارج الوطن المحتل، تزداد مكانة ثورتكم، ويتألق وهجها مع الاصدقاء، وتفرض وجودها على الاعداء. ومن هنا، يقف معنا، ويؤيدنا، ويساندنا، ويدعمنا، كل هؤلاء الاصدقاء الكثر، سواء أكان ذلك في الامم المتحدة او في افريقيا الصديقة العظيمة وقادتها الكبار العظام والاصدقاء المخلصون الذين استقبلوا وفود فلسطين بأعراس الصداقة والمحبة والتأييد والدعم، وكذلك دول عدم الانحياز التي دعمت ثورتكم وكرّمت منظمتكم وايدت قضية شعبنا العادلة في كل المناسبات والمجالات كافة، وظهر هذا جلياً في اجتماعات قمة عدم الانحياز في هراري، برئاسة الصديق الرئيس روبرت موغابي، عندما اعلنت دول عدم الانحياز هذا الموقف الواضح والتأييد المطلق لشعبنا وقائدة نضاله منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة من خلال هذا الربط الكامل بين النظامين

العنصريين الاستعماريين، نظام بريتوريا العنصري ونظام تل ـ ابيب الصهيوني، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة للامبريالية العالمية، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية وبمساندتها للعنصرية والاستعمار والصهيونية.

ان ما تعانيه دول المواجهة الافريقية من النظام العنصري في بريتوريا، مشابه لما تعانيه الدول العربية من نظام تل ـ ابيب الصهيوني. ولعل قمة المأساة الاليمة هي عندما تمكن النظام العنصري في بريتوريا من اغتيال الصديق العظيم سامورا ماشيل الذي فقدنا بغيابه هذا القائد الافريقي العظيم. وان ما يعانيه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا يتساوى، ويتشابه، مع ما يعانيه شعبا فلسطين ولبنان من النظامين العنصريين الاستعماريين. ومن هنا، نقف، بقوة وصلابة، مع نضال شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ومع دول المواجهة الافريقية، بكل امكاناتنا الثورية، مع نضالهم، وشعوبهم، ضد اعدائهم الذين هم اعداؤنا. اننا نقف مع جميع الشرفاء والمناضلين في العالم أجمع في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

أيها الاخوة.

بهذه القوة وقفت دول عدم الانحياز مع شعبنا وثورتنا. وبالقوة ذاتها وقفت الدول الاسلامية معنا، وكذلك وقفت الدول الافريقية.

اما المنظومة الاشتراكية، بقيادة الاتحاد السوفياتي الصديق، فانها تحركت في المجالات والمستويات كافة لدعم نضالنا ومساندة شعبنا وبكافة أساليب الدعم والتأييد. وان شعبنا سيظل يذكر بالشكر هذا الموقف الصديق للزعيم ميخائيل غورباتشيوف ولكل الاصدقاء والقادة في المنظومة الاشتراكية مع شعبنا وقضيتنا. وكان هذا، ايضاً، موقف الصين، الصديقة، وموقف قادتها الاصدقاء مع شعبنا وثورتنا الذي لن ينساه شعبنا.

ولا بد ان نذكر، بالاعتزاز، مواقف الدول الصديقة الاخرى في أوروبا واليابان، والاصدقاء والشرفاء في كل مكان الذين وقفوا مع الحق الفلسطيني، مع قضية شعبنا العادلة.

وفي هذا السياق، لا بد من التنويه بالمواقف الداعمة والجريئة التي اتخذتها كافة التشكيلات والقوى والشخصيات اليهودية الديمقراطية والتقدمية، التي كان لمجلسنا الوطني، في دوراته المتعاقبة، موقف واضح في تثمين مواقفهم الرافضة لاحتلال اراضينا والمؤيدة للحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني. وعلى هذا الاساس، كانت حواراتنا معهم في براغ وبوخارست وبرلين وروما وغيرها. وانني لآمل ان تتسع دائرة تأثير هذه القوى الايجابي في دعم شعبنا واهدافه الوطنية، والتي صارت، بالنسبة الى العالم بأسره، الاساس الوحيد لبلوغ سلام دائم وعادل وشامل في منطقتنا.

وعلى هذه القاعدة الصلبة والعريضة من الاصدقاء والاشقاء والحلفاء، وانطلاقاً من هذه التضحيات الجسام وشلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة في مسيرة الثورة الطويلة لشعبنا، فلقد تمكنت ثورتكم، أيها الاخوة، من تحقيق هذه الانجازات السياسية والدبلوماسية والعسكرية الهامة، وفي علاقاتها مع العديد من البلدان الصديقة، في اوروبا وافريقيا وآسيا واميركا اللاتينية.

ولا يفوتني، هنا، ان أنوه، وباعتزاز كبير، بقرار اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين بالتعاون مع الامم المتحدة، في اجتماعاتها في جنيف بتاريخ ٨ و ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، باعتبار هذا العام، عام ١٩٨٧، «السنة الدولية للشعب الفلسطيني»، حيث يصادف هذا التاريخ الذكرى السبعين لاعلان وعد بلفور المشؤوم، والذكرى الاربعين لقرار التقسيم، والذكرى العشرين لعدوان حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، ومرور خمسة اعوام على غزو لبنان ومجازر

صبرا وشاتيلا.

وسيكرس أصدقاء شعبنا، في اوروبا وآسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واميركا الشمالية، هذه السنة، وبالتعاون مع منظمات الامم المتحدة، لتأكيد حق شعبنا التاريخي في وطنه فلسطين، وشرعية مقاومته للاغتصاب والاحتلال والعدوان الامبريالي ـ الصهيوني، واعتبار ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو حق اساسي تتمتع به كل الشعوب بمقتضى ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وانني، باسم شعبنا الفلسطيني، أتمنى على كل أصدقائنا في العالم، ان يكثفوا من جهودهم التضامنية مع شعبنا في هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأشكرهم، سلفاً، على الجهود الصديقة المساندة لشعبنا، وقضيتنا، وليعلم العالم اجمع اننا لا نقاتل حباً في القتال، فنحن شعب يؤمن بالله، والانسان، والسلام، ومن عمق ارضنا المقدسة انطلق كل الانبياء والموحدين، مبشرين بالسلام والاخاء والمساواة والعدل والحق.

لذلك، فاننا نسعى الى الحل العادل والشامل، لاحقاق حقوقنا الوطنية الثابتة؛ ونرى ان المؤتمر الدولي هو الاداة التي يمكن ان تحقق هذا الحل العادل، وذلك بمشاركة فعّالة للدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف النزاع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على اساس قرارات الامم المتحدة.

كما وان اللجنة التحضيرية التي تمت الموافقة عليها يمكن ان تكون الطريق الممهدة لعقد هذا المؤتمر الدولي والتهيئة له.

يا أهلي، ويا احبتي، أطفالاً أحبّة ونساء ورجالاً مرابطين.

يا جماهيرنا البطلة الصامدة على ارض الوطن الحبيب وفي مخيمات الشتات.

أيها الابطال الثوار الذين يكتبون بالدم مستقبل شعبهم وتاريخ امتهم.

أيها القابضون على جمرات الالم ولهيب المعاناة تصنعون منها اهازيج النصر.

يا رافعي راية الفداء والبطولة وفوق جباهكم السمراء يكتمل الغار والمجد.

لقد انطلق بكم هذا المارد الفلسطيني، كطائر الفينيق، من أتون النار والرماد، يقتحم المستحيل ويصنع المعجزة، وليعيد تألق الرقم الفلسطيني على الخارطة السياسية لمنطقتنا، ويعود، مرة اخرى، الرقم الصعب، والاساس، في معادلة الشرق الاوسط.

وليعلم، يا أحبتي ويا اخواني؛ ليعلم القاصي والداني ان شعبنا هذا، الذي غالب الاعصار وتغلب عليه، لا يمكن لأي قوة من قوى الاعداء ان تفرض ارادتها عليه، وانما سيفرض وجوده ويثبت مواقفه بايمان متعاظم وبقدرة لا تكل وصلابة لا تلين. وليعلم، يا أحبتي ويا اخواني؛ ليعلم القاصي والداني انه لا يمكن لسلام ان يتم، ولا لأمن ان يستتب، ولا لأستقرار ان يسود، طالما شعبنا محروم من وطنه وأرضه وسيادته، وطالما شعبنا محروم من حقوقه الوطنية الثابتة، فالسلام العادل هو السلام الفلسطيني، والسلام الشامل هو السلام الفلسطيني، هو السلام الذي يعود فيه الانسان الفلسطيني على طريق الجلجلة الى فلسطين، أرضه ووطنه، يقرر مصيره عليها وفيها، في دولته الحرة المستقلة.

يا أهلي، ويا أحبتي، يا كل أهلي وكل أحبتي.

بهذا الاتون الثوري الملتهب سوف نواصل المسيرة نحو النصر ويستمر الجهاد المجيد وعلى كافة الجبهات وبمختلف الوسائل والسبل حتى يرتفع علم فلسطين، علم أمتنا، علم ثورتنا المظفرة، بعونه تعالى، خفاقاً فوق أسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس، عاصمة دولتنا، دولة فلسطين المستقلة؛ ولنصلي معاً، وسوياً، فوق أرضها الطاهرة المقدسة باذن الله، «يرونها بعيدة ونراها قريبة

واننا لصادقون».

فتحية من الاعماق الى شعبنا، كل شعبنا، الى أطفالنا، كل أطفالنا، الى نسائنا، كل نسائنا، الى ثورانا كل ثوارنا، الى معتقلينا وأسرانا كلهم، فرداً فرداً، هؤلاء الذين يصنعون أهزوجة الانتصار، على الرغم من الجراحات والمعاناة والعذاب والالم، وعبر شلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة في المسيرة الطويلة لثورتنا، من خلال التضحيات والشهداء الابرار الذين ينيرون لنا طريق العزة والكرامة الى فلسطين الحبيبة مشاعل وهّاجة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين. ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الايام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء. والله لا يحب الظالمين. وليمحّص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين.

صدق الله العظيم

فطوبى للشهداء الذين أصطفاهم العلي الاعلى بهذه الشهادة في عليه.

وطوبى لهذا الشعب يصنع ملحمة الوجود والبطولة والعزة والكرامة. وطوبى لهؤلاء الثوار والاحرار يكتبون التاريخ بأحرف من نور ونار. وطوبى للمناضلين المجاهدين وهم يسطرون، بدمائهم الزكية، سفر الخلود.

بسم الله الرحمن الرحيم

وما جعله الله الا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر الا من عند الله ان الله عزيز حكيم.

صدق الله العظيم

في ١٩٨٦/١٢/٢٨

اخوكم

أبو عمار

البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية

د. سامي مسلّم

تهدف هذه الدراسة الى وصف البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ويتشكل متنها من عرض لهياكلها واطرها المؤسسية وما يتوسطها من نظم تدفع بفاعليتها الجزئية، شديدة التنوع، للتشكل في حركية شمولية محدودة، كان من شأنها ان تؤهل هذه البنية لحمل حركة التحرر الوطني الفلسطيني والمضي بها قدماً الى حيث بلغت ما بلغته من مكانة سياسية، دولية رفيعة، وان تضعها، ايضاً، ازاء ضرورة التصدي لأخطار العدوان التي حاقت بمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ اليوم الاول لتأسيها.

ان دور هذه البنية في تأطير وتنظيم النضال الفلسطيني والمضي به نحو انتصاره، هو، بالضبط، ما حث اعداء القضية الفلسطينية على تركيز جهدهم السياسي، والعسكري، على تقويض م.ت.ف. وهياكلها ومؤسساتها، كمدخل حتمي لتحجيم الفاعلية النضالية السياسية، والعسكرية، للشعب الفلسطيني؛ وهذا، بدوره، يشكل القناة الضرورية نحو طي صفحة الحقوق الفلسطينية حقبة من الزمن.

وبالفعل، فقد خاضت م.ت.ف. حروباً شتى فرضتها اسرائيل، والادارات الاميركية المتعاقبة، وأنظمة عربية معينة، ومنشقون فلسطينيون ايضاً. وعمل هؤلاء، جميعاً، على شطب م.ت.ف. من المعادلة السياسية في المنطقة، باعتبارها «الرقم الصعب» في هذه المعادلة، كما قال رئيسها مراراً وتكراراً.

لقد تعددت اشكال وسبل العدوان على م.ت.ف. بهدف تدميرها؛ واذ أُحبطت هذه المحاولات، كان لا بد من اتباع اساليب اخرى؛ غير ان الهاجس الرئيس لكل هذه الاساليب كان واحداً، ألا وهو تصفية القيادة الفلسطينية، جسدياً، باعتبار ذلك وسيلة لتدمير البنية التحتية للمنظمة، تدميراً كاملاً. ان هذا الاعتبار، تحديداً، يشكل عاملاً هاماً من عوامل احباط العدوان على م.ت.ف. أياً كان مصدره. فلقد تجاوز المعتدون حقيقة ما تنبني عليه المنظمة من قواعد راسخة وجذور عميقة في قطاعات الشعب الفلسطيني كافة، وما تتبوأه من موقع تتقاطع فيه الامتدادات العربية والدولية، يظللها، ويتيح لها، التجدد والتنامي، وهذا ما سنتناوله في الفصول اللاحقة.

لقد أعلنت اسرائيل ان تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان أحد أهم أهدافها من غزو لبنان خلال صيف العام ١٩٨٢[1]. واذا كان الغزو فشل في الحاق اضرار خطيرة بالجسم الاساسي للمنظمة، وارتد ليستدرج اسرائيل نحو اكثر الأزمات خطورة، فان قادتها العسكريين لم يكفّوا عن المحاولة، فكان قصف مقر م.ت.ف. في حمام الشط (من الضواحي الجنوبية للعاصمة التونسية) في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، بهدف اغتيال رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات،

طمعاً في ان يؤدي اغتياله ليس الى انهاء عملية السلام التي كان بدأها مع الاردن في شباط (فبراير) ١٩٨٥ فحسب، بل والى زوال م.ت.ف. نهائياً، بصفتها عاملاً سياسياً فعالاً ومؤثراً في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.

وحظيت اسرائيل، دائماً، بالمساندة الاميركية المطلقة على جميع الصعد، السياسية والعسكرية والمالية والدبلوماسية، الأمر الذي اثار استياء المجتمع الدولي ووضع الولايات المتحدة الاميركية في قفص الاتهام ذاته مع اسرائيل، سيما وان الولايات المتحدة لا تني تعلن رفضها القاطع للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، وتقاوم قبول م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، كما قرر مؤتمر القمة العربي في الرباط العام ١٩٧٤. بل ان هنري كيسنجر، في فترة الرئيس ريتشارد نيكسون، وخليفته جيرالد فورد، كان يعتبر قلب نتائج هذا القرار العربي مهمته الاولى، فيما تعالت شهرة مستشار الامن القومي في عهد كارتر، زبغنيو بريجنسكي، بين ليلة وضحاها، بقوله: «وداعاً يا منظمة التحرير»[٢]. أما وزير خارجية الرئيس رونالد ريغان، جورج شولتس، فقد دعا الدول العربية، دون حياء، العام ١٩٨٣، الى سحب اعترافها بمنظمة التحرير وأنبّها على «خطأها»[٣]. وفي الاردن ولبنان وسوريا، تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال السبعينات واوائل الثمانينات، الى التهديد بالتصفية السياسية والعسكرية في حال رفضها الخضوع والتكيف مع ما اختطته هذه الانظمة من سياسات؛ بل ونفذت دمشق تهديداتها بانشاء منظمة بديلة عندما اختلقت «جبهة الانقاذ». لقد اثبت صانعو تلك الجبهة التي ولدت ميتة، انهم لم يستوعبوا حقيقة تمسك الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً له.

وبقدر ما يحمله العدوان على م.ت.ف. من نوايا مدمرة، يحمل، ايضاً، اعترافاً بحجم ما آلت اليه المنظمة، وما آل اليه الشعب الفلسطيني تحت قيادتها. ولسوف يتضح هذا التبدل، جلياً، بمقارنة الحقبة الراهنة مع حقبة ما قبل تأسيس المنظمة. فقد كان الشعب الفلسطيني، قبل العام ١٩٦٤، محروماً من اشكال التعبير الوطني كافة ومن بنية اقتصادية أو اجتماعية او تربوية او اعلامية منظمة ومستقلة. لم يكن ثمة أساس لعبارة «وطنية فلسطينية» أو «تعبير فلسطيني مستقل». ولم تكن ثمة هوية فلسطينية ملموسة على الصعيد العربي، والدولي، على حد سواء. ولطال ما أُسقطت «مسألة فلسطين» من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، بفعل الضغط المباشر للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الغربيين وتواطؤ الامين العام للامم المتحدة آنذاك تريغفي لي، وحل في جدول الاعمال موضوع آخر هو «الوضع في الشرق الاوسط»[٤].

أما الآن، فانه بات من المسلم به، حتى لدى الاسرائيليين، ما بوسع م.ت.ف. القيام به من أعباء، وما بحوزتها من قوة وتأثير. لقد اتخذ رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيرس، موقفاً ذا مغزى خلال جولته الصاخبة في عدد من دول اوروبا الغربية، خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، عندما خيّر الشعب الفلسطيني بين المشاركة في محادثات السلام باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، واستثنائه هو من هذه المحادثات، اي استمرار الاحتلال في حال تمسكه بـ م.ت.ف. حيث قال: «على هؤلاء [اي الشعب الفلسطيني] ان يختاروا أهون الامرين: منظمة التحرير دون حل، او حل دون المنظمة»[٥].

مثل هذه المواقف يعكس ما تتمتع به م.ت.ف. من رسوخ موقع وتنام في القوة والتأثير، اكتسبتهما خلال اثنين وعشرين عاماً من الصراع ضمن شروط اختلال كبير في موازين القوى، وكان نتيجتها ان وفقت في تأصيل نفسها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت، بذلك، الاطار الذي يجد كل فلسطيني فيه ملاذاً بوسعه طلب الحماية منه. ولذلك الجانب اهميته الكبرى، طالما ان نصف

الشعب الفلسطيني (أي اولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال) محروم من اي حماية على اي صعيد، سياسي او اجتماعي او اقتصادي او اعلامي او تربوي أو أمني.

وعلى قاعدة هذا الاداء الناجح، تحولت م.ت.ف. من منظمة تنافس منظمات كثيرة أخرى على استقطاب الفلسطينيين واكتساب ولائهم[٦] الى المنظمة الوحيدة التي تمثلهم، وتدافع عنهم، وتحمي مصالحهم، وتعنى بشؤونهم، المباشرة والبعيدة. والاهم من ذلك، انها أصبحت تمثل ارادتهم السياسية وتطلعاتهم الوطنية؛ انها تجسد الفكرة والحلم بفلسطين الوطن المنتظر. أما بالنسبة الى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، فان م.ت.ف. تعني لهم التحرر والحرية والسيادة والكرامة الوطنية. وبوجه عام، اصبحت م.ت.ف. بالنسبة الى الشعب الفلسطيني الدولة والوطن والملاذ، حتى ان البعض، في حالات عديدة، يستخدم عبارة «منظمة التحرير الفلسطينية» بمعنى الشعب الفلسطيني.

لم يكن بوسع منظمة التحرير الفلسطينية ان تكون على ما هي عليه، وان تقوم بهذا الدور الواسع والعميق، لو ان مؤسساتها ودستورها قد تكونت بشكل مغاير لما توصل اليه مؤسسوها. فاذا كانت صوابية الاهداف والسياسات الاستراتيجية التي اختطتها منظمة التحرير الفلسطينية قد حثت مناضلي الشعب الفلسطيني على الانضواء تحت لوائها، فان ما اتسم به دستورها وانظمتها من سعة أفق جعلها قابلة للتكيف مع حجم الانخراط الواسع في صفوفها ومنحها القدرة على استيعاب كمّ بشري وافر والنجاح في هيكليته وتنظيمه والتحكم في حركته العامة. وقد عززت هذه القابلية في بنية م.ت.ف. بما أُجريَ عليها من تعديلات، وما ادخل فيها من عناصر جديدة تستحق البحث، وهي موضوع هذه الدراسة.

فلمنظمة التحرير الفلسطينية بنية دولة، شبيهة بكل الدول والمجتمعات الاخرى القائمة. فهي تقاد بسلطات رئيسة ثلاث:

١ ـ **السلطة التشريعية**: التي تشمل المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي. وبينما كان انشاء المجلس الوطني مرادفاً لتأسيس م.ت.ف. فان المجلس المركزي قد أُنشىء في أوائل السبعينات وادمج في م.ت.ف. بموجب قرار من المجلس الوطني، ليشكل، بذلك، اضافة وتطويراً لمكونات السلطة التشريعية.

٢ ـ **السلطة التنفيذية**: التي تشمل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. (مجالس الوزراء في الدول)، وتحت سلطتها دوائر مختلفة (الوزارات في الدول).

٣ ـ **السلطة القضائية**: رُسِّخت هذه السلطة وتكونت مؤسساتها في سياق تشكل بنى م.ت.ف. المختلفة. وقد تأخر نموها، عن سواها من السلطات، ولم يكن يتصور مؤسسو م.ت.ف. دمجها في بنيتها الاساسية، لسبب رئيس هو ان الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية كانوا خاضعين للنظم القضائية المطبقة في تلك البلدان، ولم يكن لـ م.ت.ف. آنذاك، ذلك التأييد الجماهيري ولا الصفة التمثيلية التي تمكنها من المطالبة بهذه المسؤولية.

وثيقتان رئيستان وتعديلات هامة

وقبل البحث في تكوين م.ت.ف. الهيكلي، ينبغي شرح قواعد العمل السياسي فيها، التي وجهت اعمال القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، منذ تأسيس هذه المنظمة في العام ١٩٦٤.

اقر المؤسسون المجتمعون في المجلس الوطني الفلسطيني الاول وثيقتين رئيستين: اولاهما «الميثاق القومي الفلسطيني»؛ وثانيتهما «النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية». لقد صدق

بعض المؤلفين في وصفه الاولى بأنها اعلان استقلال الشعب الفلسطيني، والثانية بأنها دستور الدولة الفلسطينية[٧]. اذ ان المبادىء المدونة في الميثاق والنظام الاساسي هي التي توجه حركة منظمة التحرير منذ ذلك الوقت. وتتضح الاهمية المعلقة على هذه المبادىء من حقيقة ان تغيير اي منها، او الغاءه، او تعديله، يتطلب اغلبية ثلثي اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني[٨].

ادخلت على الميثاق والنظام الاساسي، اللذين تبناهما المؤسسون في أيار (مايو) ١٩٦٤، تعديلات هامة في العام ١٩٦٨، في اثناء الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٦٨. فبينما كان ميثاق العام ١٩٦٤ يتضمن ٢٩ مادة، اصبح ميثاق العام ١٩٦٨ يتضمن ٣٣ مادة وصار اسمه «الميثاق الوطني الفلسطيني». ومن مواد ميثاق العام ١٩٦٤، تم تعديل ١٥ مادة، وظلت ١١ مادة كما هي، وألغيت مادتان، واقرت سبع مواد جديدة اضيفت الى الميثاق[٩]. كما تم تعديل مواد اخرى في النظام الاساسي، اهمها فصل الصلاحيات بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، في م.ت.ف. ووجوب قيام المجلس الوطني الفلسطيني بانتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي تقوم، بدورها، بانتخاب رئيسها؛ فيما كان نظام العام ١٩٦٤ يعطي المجلس الوطني الحق في انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية فقط، الذي كان، بدوره، يختار اعضاءها.

ومن تاريخ تطوير بنية م.ت.ف. يمكن استنتاج ان الاجتماعات الرئيسة الاربعة للمجلس الوطني الفلسطيني بالغة الاهمية كانت:

١ ـ دورة المجلس الاولى في العام ١٩٦٤.

٢ ـ دورة المجلس الرابعة في تموز (يوليو) ١٩٦٨، التي شهدت تعديلات بنيوية اساسية في منظمة التحرير، كانت نتيجة وانعكاساً لتزايد نفوذ التنظيمات الفدائية على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي.

٣ ـ دورة المجلس الخامسة التي عقدت في شباط (فبراير) ١٩٦٩، في القاهرة، وتولت التنظيمات الفدائية خلالها، رسمياً، تشكيل اللجنة التنفيذية. وفي هذا الاجتماع انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وهو المنصب الذي يشغله منذ ذلك الوقت.

٤ ـ دورة المجلس السابعة عشرة التي عقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ في العاصمة الاردنية عمان، التي كانت دورة هامة للغاية على الصعيدين، السياسي والبنيوي. فعلى الصعيد السياسي عكست الارادة السياسية المستقلة للشعب الفلسطيني في اتخاذ قراره السياسي في ما يخص م.ت.ف. ومصيره كشعب وكمنظمة.

ويجب ان ننظر الى هذا التطور في ضوء كل المناورات السياسية والعسكرية التي قامت بها القوى الاقليمية والدولية الكبرى لمنع عقد هذه الدورة، في محاولة جديدة للقضاء على م.ت.ف. كمنظمة سياسية فعالة تمثل الشعب الفلسطيني. كما كانت هذه الدورة بالغة الاهمية في ما تعلق ببنية المنظمة، لاسباب سنشرحها، بالتفصيل، في هذه الدراسة، اعتماداً على نتائجها بالدرجة الاولى.

ومن المبادىء الهامة للغاية التي وضعها الميثاق والنظام الاساسي، التأكيد على مبادىء الديمقراطية، ونظام تعدد الاحزاب، والمشاركة السياسية من قبل اوسع قطاعات ممكنة من المجتمع الفلسطيني، والتعددية والعلمانية في وجهات النظر السياسية، وفن اقناع الآخرين، والاجماع في اتخاذ القرار السياسي، والقيادة الجماعية على اعلى مستويات منظمة التحرير. وحددت المادة الثالثة من النظام الاساسي هذه المبادىء على النحو التالي: «تقوم العلاقات داخل المنظمة على اساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة الى قيادتها الجماعية؛ وعلى اساس احترام الاقلية لارادة الاغلبية؛ وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع؛ ومتابعة

الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريري لدى الجماهير».

وتتجلى آلية العملية السياسية في م.ت.ف. في قاعدتين اساسيتين: نظام تعددي فيه احزاب متعددة؛ واللجنة التنفيذية الائتلافية. ويمكن القول انه يوجد في م.ت.ف. حزب حاكم سائد، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي تقرر، الى حد كبير، بالتشاور مع التنظيمات الاخرى واعضاء الفعاليات الفلسطينية الذين يمارسون النشاط السياسي، الخطوط السياسية العامة التي ستتبعها المنظمة. كما توجد، ايضاً، «المعارضة الموالية» التي تحظى بمقاعد في المجلس وتشكل اقلية نشيطة وفعّالة. الا انه يجب الاشارة الى غياب اية خلافات جوهرية بين «الحزب الحاكم» والمعارضة حول المبادىء السياسية المتعلقة بصياغة الخطوط العامة والاستراتيجيات التي يتعين على م.ت.ف. اتباعها، مع وجود خلافات جوهرية حول مسائل تكتيكية حول تنفيذ السياسات المتفق عليها. وقد تكون هذه الخلافات، احياناً، عميقة الى درجة تؤدي بالمعارضة الى تعليق عضويتها ورفض المشاركة في تشكيل اللجنة التنفيذية، اي مجلس الوزراء. وفضلاً عن ذلك، توجد معارضة خارج البرلمان تتألف من اليمين المتطرف الذي يختبىء وراء شعارات قومية متطرفة. ولا يعترف بهذه المعارضة غير البرلمانية رسمياً داخل م.ت.ف. فهي تشكل فئات هامشية متطرفة حملت السلاح في خريف العام ١٩٨٣ ضد قيادة م.ت.ف. الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً.

ومع ان «فتح» تمثل اكبر واقوى حزب، دون منازع، بين التنظيمات الفلسطينية، وتستطيع، بسهولة وفي اي وقت، تشكيل الحكومة او اللجنة التنفيذية منفردة، الا انها اختارت منذ العام ١٩٦٩ تشكيل لجنة تنفيذية ائتلافية، لها فيها، الآن، ثلاث حقائب (من اصل ١٥ حقيبة، وهي المجموع العادي)؛ وتتضمن هذه الحقائب رئاسة اللجنة، والدائرة السياسية، والدائرة القومية.

وفي الواقع، عندما تعرض أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية الاول، لضغوط تهدف الى ارغامه على الاستقالة في العام ١٩٦٧، عرض على «فتح» استلام م.ت.ف. مع المستقلين. الا ان «فتح» رفضت العرض واصرت على مشاركة سياسية اوسع في المنظمة. لقد كان مفهوم «فتح» لمنظمة التحرير انها الجبهة الوطنية الموحدة التي تضم جميع المناضلين الفلسطينيين: التنظيمات السياسية والعسكرية والمنظمات الشعبية والمستقلين[١٠]. وباتخاذها مثل هذا الموقف، كانت «فتح» منسجمة مع بنود ومبادىء ميثاق المنظمة بأن تشكل المنظمة جبهة موحدة تضم قوى الثورة الفلسطينية. فالمادة ٢٦ من الميثاق تعرّف م.ت.ف. على النحو التالي: «منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين، العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

لقد حاول بعض الاطراف الفلسطينية الضغط على «فتح» واقناعها بالانفراد بالمنظمة. ولم تكن هذه المحاولة معزولة عن ضغوط عربية شديدة استهدفت اقناع «فتح» بأن تعلن نفسها، وتتعامل مع نفسها، على انها هي منظمة التحرير الفلسطينية. ففي العام ١٩٦٩ اقترح الزعماء العرب، خلال مؤتمر القمة العربي، على «فتح» الاندماج الكامل في م.ت.ف. مقابل اعتراف القمة، وبالتالي اعتراف كل الدول العربية، بها، فوراً وعلى هذا الاساس. غير ان ياسر عرفات قابل هذا الاقتراح بالرفض، وأصر على طابع منظمة التحرير كجبهة وطنية[١١]، وبذلك اثبتت «فتح»، مرة اخرى، أمانتها على مبادىء الجبهة الوطنية الموحدة بمشاركة «قوى الثورة الفلسطينية» جميعها، مشاركة سياسية فعالة. وأسست بذلك قاعدة بوّأت القضية الفلسطينية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني مكانة تفوق في أهميتها اي اعتبارات حزبية او سياسية ضيقة.

لم تكن تلك مسألة عابرة في رؤية «فتح»، بل كانت قضية مبدأ، على جانب سياسي كبير من الاهمية، خاصة في مرحلة التأسيس التي تفترض تعميم الثقافة السياسية المبنية على مبادىء الحق الثابت لكل القوى الوطنية بالمشاركة في الجبهة الوطنية الموحدة التي تجسدها منظمة التحرير.

وبما ان «فتح» اختارت، منذ البداية، قاعدة الجبهة الموحدة كصيغة للتنظيم السياسي في م.ت.ف. كان من الطبيعي ان تطبق وجهة النظر هذه في التكوينات الادنى من الاطر داخل المنظمة، مثل اللجنة التنفيذية او المنظمات الشعبية. ولولا حرص «فتح» البالغ على تطبيق مفاهيم «الحكومة الائتلافية» على جميع الصعد لما استطاعت التنظيمات الأخرى الفوز في أية انتخابات ولما استطاعت ايصال مرشحيها الى مختلف اجهزة م.ت.ف. على اساس صوت واحد لكل شخص، كما اثبتت التجارب ان المرشحين الآخرين انتخبوا لأن قوائم «فتح» الانتخابية كانت، دائماً، قوائم ائتلافية[١٢].

وبعد شرح آلية العملية السياسية في م.ت.ف. التي ترتبط بالسلطة التشريعية، والتنفيذية، نورد فيما يلي، وصفاً مفصلاً لتطورهما البنيوي.

السلطة التشريعية

المجلس الوطني الفلسطيني

تنص المادة ٧ أ من نظام منظمة التحرير الاساسي على ان المجلس الوطني الفلسطيني (وهو البرلمان في المنفى) يشكل أعلى سلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، ويمثل الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وخارجها. وفي المقابل، تضم عضويته ممثلين عن الفلسطينيين من مختلف مجالات الحياة. كما ينص النظام الاساسي في مادته الخامسة على ان ينتخب الشعب الفلسطيني اعضاء المجلس الوطني في انتخابات مباشرة وفقاً لقوانين انتخابية تضعها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ومدة كل مجلس وطني هي ثلاث سنوات؛ ويجتمع كل سنة بناء على دعوة او طلب من رئيسه. ويستطيع الرئيس ان يدعو المجلس الى عقد جلسة استثنائية او غير عادية بناء على طلب من اللجنة التنفيذية او ربع اعضائه. وفي حال عدم قيام الرئيس بدعوة المجلس الى الانعقاد، يعتبر المجلس منعقداً حكماً، اي يستطيع الاجتماع في الزمان والمكان المذكورين في طلب اعضائه او طلب اللجنة التنفيذية[١٣].

ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني، ومن اجل تلبية متطلبات الكفاح التحرري الوطني، اعتمد مبدأ التمثيل النسبي كأجراء عملي يستند الى اعتبارات جغرافية وسياسية ووظيفية. ومن المفروض ان يسهل هذا الاجراء طريقة انتخاب الممثلين لتشمل الجاليات الفلسطينية كافة في الشتات، اضافة الى أخذ قوى النفوذ السياسي في حركة المقاومة الفلسطينية في عين الاعتبار.

وهكذا يمكن تصنيف العضوية في المجلس الوطني الفلسطيني الى عدد من التصنيفات التي لن يجدها المراقب السياسي لعمليات برلمانية أخرى في بلدان مستقرة، وهي:

(١) التنظيمات العسكرية ـ السياسية (التي يشار اليها، فيما بعد، بالفصائل).

(٢) المنظمات الشعبية.

(٣) الممثلون عن الجاليات الفلسطينية، بما فيها: (أ) مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والبدو؛ (ب) الشخصيات الاجتماعية البارزة في الجاليات الفلسطينية، المعروفة، أيضاً، بالمستقلين.

(٤) جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وللاغراض العملية يمكن مقارنة الفصائل بالاحزاب السياسية في البلدان الاخرى، والمنظمات الشعبية بالنقابات العمالية وغيرها من الجمعيات المهنية، فيما تشكل مخيمات اللاجئين خصوصية للتجمعات الفلسطينية في الشتات. ويبلغ مجموع الاعضاء، رسمياً، ٤٣٠ عضواً، كما كان في دورة

المجلس الوطني السابعة عشرة الاخيرة التي عقدت في عمان من ٢٢ الى ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. ولكن العدد الاجمالي، حالياً، يبلغ ٤٢٦ عضواً، نتيجة لوفاة اربعة اعضاء منذ ذلك الحين.

اما توزيع العضوية في الدورة السابعة عشرة، فكان على النحو التالي:

(أ) الفصائل: «فتح» ٣٣ عضواً؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ١٢ عضواً؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عشرة اعضاء؛ «الصاعقة» ١٢ عضواً؛ التنظيمات الاخرى ثمانية اعضاء. وبذلك يبلغ مجموع عضوية الفصائل ٨٣ عضواً، مما يعني انها تتمتع بنسبة ١٩,٣ بالمئة من العضوية الاجمالية.

(ب) المنظمات الشعبية (النقابات العمالية والمهنية): يمثلها ١١٢ عضواً، اي بنسبة ٢٦ بالمئة من العضوية الاجمالية.

(ج) الممثلون عن الجاليات الفلسطينية في الدول العربية، اضافة الى انحاء اخرى من العالم، لا سيما اميركا الشمالية، والجنوبية، يشكلون الجزء الاكبر من عضوية المجلس الوطني، اي ١٩١ عضواً يمثلون ٤٤,٤ بالمئة من مجموع عضوية المجلس. ويمكن تصنيفهم الى صنفين: ١ ـ مخيمات اللاجئين وقبائل البدو والجاليات الفلسطينية الكبرى في الدول العربية، التي تمثل بالاعداد التالية: مصر خمسة، دول الخليج ٢٤، الاردن ٢٧، لبنان ١٢، المملكة العربية السعودية ستة، سوريا تسعة؛ ويساوي المجموع هذا (٨٣ عضواً) بنسبة ١٩,٣ بالمئة من عضوية المجلس الوطني الفلسطيني؛ ٢ ـ الممثلون المستقلون الآخرون الذين يمثلون جميع الجاليات الفلسطينية الاخرى، ويبلغ مجموع عددهم ١٠٨ اعضاء، بمن فيهم ١١ ممثلاً عن اميركا اللاتينية وتسعة ممثلين عن اميركا الشمالية. ويعني هذا ان نسبة المستقلين هؤلاء هي ٢٥,١ بالمئة من مجموع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. ولهذين الصنفين من المستقلين ١٩١ ممثلاً يشكلون ٤٤,٤ بالمئة من مجموع عضوية المجلس.

(د) جيش التحرير الوطني الفلسطيني: يحظى بـ ٤٤ مقعداً تمثل نسبة ١٠,٢ بالمئة من مجموع عضوية المجلس.

ويجب الملاحظة، هنا، ان ١٨٨ مقعداً تخصص لممثلي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين؛ الا ان هذا الرقم لا يعد في نصاب المجلس الوطني على الاطلاق. ويشمل هذا الصنف رؤساء المجالس البلدية ورؤساء البلديات ومسؤولي النقابات الذين انتخبوا، جميعاً، بالاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال. وهكذا، عندما عزلت السلطات الاسرائيلية فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل المنتخب، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول المنتخب، في العام ١٩٨٠، وابعدتهما، اخذ كل منهما مقعده في المجلس الوطني الفلسطيني كممثل عن دائرته الانتخابية.

اما الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨، اي في اسرائيل بحد ذاتها، فلا تخصص لهم مقاعد. الا ان زعماء المجتمع الفلسطيني والمناضلين الذين عزلتهم اسرائيل وابعدتهم عن ارضهم، او الذين نجوا من الاعتقال الاسرائيلي واضطروا الى مغادرة هذه الاراضي، فتحق لهم مقاعد في المجلس الوطني. ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، الشاعر الفلسطيني محمود درويش، والمناضل السياسي من اجل حقوق الانسان صبري جريس، وعماد شقور، وكذلك حبيب قهوجي، احد مؤسسي حركة «الارض» في اوائل الستينات.

ويتكيف انتخاب هؤلاء الممثلين مع الوضع الفلسطيني الخاص. اذ ينتخب بعضهم مباشرة، كلما كانت الانتخابات المباشرة ممكنة، على أساس صوت واحد لكل شخص. ومن الامثلة على ذلك المنتخبون في لبنان والكويت واميركا الشمالية والجنوبية. وينتخب البعض الآخر مباشرة في «دوائرهم

الانتخابية»، في الهيئات التي هم مسؤولون تجاهها مسؤولية مباشرة، مثل الفصائل والمنظمات الشعبية. وبما ان انتخابهم يتم مباشرة من قبل اعضاء هيئاتهم ويتوفر التمثيل النسبي بين هذه الاصناف، فقد قرر المؤسسون ان تعين هذه الهيئات مندوبيها المنتخبين الى المجلس الوطني الفلسطيني.

ويتم اختيار المستقلين على اساس مساهمتهم في قضية الشعب الفلسطيني على جميع الصعد، المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حد سواء. وبسبب تعقيدات الوضع الفلسطيني، يشكل انتخاب هؤلاء المستقلين امراً معقداً ايضاً.

ومتى كانت الانتخابات المباشرة ممكنة، فانها تجرى وينتخب الممثلون مباشرة، كما هو الامر بالنسبة الى الممثلين القادمين من لبنان، والكويت، واميركا اللاتينية، واميركا الشمالية. واذا لم يكن من الممكن اجراء انتخابات مباشرة، تتخذ الاجراءات التالية:

ينتخب المجلس الوطني الفلسطيني لجنة خاصة للتشاور مع الجاليات الفلسطينية في ارجاء العالم لتعيين الاشخاص الاكفاء الذين يؤيدهم تيار الرأي العام في هذه الدوائر الانتخابية. ثم تقدم هذه اللجنة تقريرها المفصل الى المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تناقش الاسماء ويتم التصويت عليها؛ والذين يفوزون باغلبية الاصوات يصبحون اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني.

اما ممثلو جيش التحرير الوطني الفلسطيني، فيعينهم القائد العام، الذي يشغل، في الوقت عينه، منصب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالتشاور مع اعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين ورئيس المجلس الوطني.

تدير المجلس الوطني هيئة رئاسة تسمى «مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني»؛ فيقوم نائبان منتخبان للرئيس وأمين سر منتخب بمساعدة رئيس المجلس الوطني المنتخب. والاربعة هم اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. وينتخب كل من الرئيس ونائبي الرئيس وامين السر الى مناصبهم في اثناء عقد المجلس جلسة كاملة. وينص النظام الاساسي على ان الرئيس، وحده، يعمل كمتفرغ.

وهناك نوعان من اللجان في المجلس الوطني الفلسطيني، هما: لجان المناقشة، واللجان الدائمة المتخصصة.

١ ـ لجان المناقشة

بما ان المجلس الوطني الفلسطيني لا يجتمع اكثر من مرة واحدة في السنة، فقد طور طريقة عمله الخاصة بالمناقشات كما ينص عليها النظام الاساسي، من اجل التوصل الى توصيات وقرارات، على النحو التالي:

ينضم اعضاء المجلس الى اللجان التي تم التصويت عليها في اثناء الجلسة الاولى لدى الموافقة على جدول اعمال تلك الدورة بالتحديد. وبعد قيام اللجنة التنفيذية والصندوق القومي الفلسطيني بتقديم تقريريهما، تفتتح مناقشة عامة في الجلسة العامة. واثر اغلاق المناقشة العامة، تعقد اللجان جلساتها للبحث والمناقشة وتقديم التوصيات حول المسائل المعروضة عليها. وعندما تنهي اللجان مناقشاتها، تحال التوصيات التي تبنتها الى جلسة المجلس الوطني العامة المنعقدة بجميع اعضائه، للمناقشة الاضافية والتعديل والموافقة عليها. وعندما تتم الموافقة والتصويت على هذه التوصيات، تصبح من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

وبناء على عرف سائد في المجلس الوطني الفلسطيني، اصبحت مواضيع المناقشات مواضيع ثابتة تتكرر في كل دورة للمجلس. ولذلك، فقد اصبحت اللجان التي تعالج هذه المواضيع، بدورها،

لجاناً ثابتة.

وحتى الدورة السابعة عشرة ـ وهي الدورة التي عقدت في العاصمة الاردنية في العام ١٩٨٤ ـ كانت للمجلس الوطني الفلسطيني لجان المناقشة الثابتة التالية، كما ينص عليها النظام الاساسي:

- اللجنة السياسية.
- اللجنة المالية.
- لجنة الوطن المحتل.
- لجنة المنظمات الشعبية.
- اللجنة العسكرية.
- لجنة الاعلام والثقافة.
- لجنة التربية والتعليم العالي.
- لجنة الشؤون الفلسطينية في لبنان.
- اللجنة القضائية.

وتدوم هذه اللجان مدة دورة المجلس الوطني الفلسطيني.

وكانت اللجنة شبه الدائمة الوحيدة في اللجنة السياسية المعروفة للعالم الخارجي باسم «لجنة الشؤون الخارجية».

٢ ـ اللجان الدائمة المتخصصة

كان ثمة نقص خطير في هذا الوضع البنيوي، هو ان المسائل التي كانت تحتاج الى المتابعة والمناقشة واتخاذ القرارات من قبل المختصين من اعضاء المجلس الوطني، تركت مفتوحة في الفترات بين الجلسات، لتعالج خارج اطار مؤسسات المجلس، اما بتشكيل لجان مؤقتة أو باحالتها الى رئاسة المجلس او دوائر منظمة التحرير المختصة.

ولتصحيح هذا النقص، قررت الدورة السابعة عشرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ تشكيل لجان دائمة مختصة في المجلس الوطني الفلسطيني، على النحو التالي:

- اللجنة القانونية.
- لجنة الشؤون البرلمانية والشؤون الخارجية.
- لجنة شؤون الوطن المحتل.
- لجنة الاعلام والثقافة والتربية والتعليم.
- لجنة الحوار العربي ـ الاوروبي.
- لجنة الاصلاح الاداري.
- لجنة المراقبة والمحاسبة.
- لجنة تقصي الحقائق.

ونص القرار، ايضاً، على انه يحق للمجلس الوطني الفلسطيني تشكيل اية لجنة اخرى يعتبرها ضرورية. وتكون مدة هذه اللجان هي مدة المجلس الوطني الفلسطيني عينها، ويجب ألا يزيد عدد اعضاء اي منها على عشرة ممثلين. وتم تحديد صلاحيات هذه اللجان على النحو التالي:

(أ) دراسة المواضيع التي تحيلها رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف اليها.

(ب) تقديم المشورة والتوصيات الى رئاسة المجلس والى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. كلما يطلب منها ذلك.

(ج) اية مسألة اخرى تحال الى اللجنة.

وعلى كل لجنة ان تختار رئيساً، ومقرراً، من بين اعضائها.

تستند عضوية لجان المناقشة الى قاعدة اوسع لانها تشمل، بطريقة أو بأخرى، جميع اعضاء المجلس الوطني في اثناء انعقاد دورته. ويسمح لكل عضو باختيار اللجنة التي يريد الانضمام اليها. وعلى ذلك، فان جميع اعضاء المجلس هم اعضاء في تلك اللجان.

وقد حدد القرار القاضي بتشكيل اللجان الدائمة عضوية كل منها بعشرة اعضاء كحد اقصى، ولذلك لا يزيد مجموع اعضائها على ٨٠ عضواً. وهناك شروط عدة تتعلق بفقدان العضوية في المجلس الوطني الفلسطيني واسقاطها او تجميدها. وتحددها المادة ٧٣ من القانون الداخلي للمجلس الوطني الفلسطيني على النحو التالي:

(أ) اذا تغيب العضو عن ثلاث جلسات متتالية دون اذن المجلس او دون عذر مقبول.

(ب) اذا عمل مع حكومة، او مؤسسة، او دولة اجنبية غير عربية، مما يبعث الشك في استقامته الوطنية.

(ج) اذا اتى عملاً مخالفاً لميثاق المنظمة او نظامها الاساسي.

كما تنص المادة ٧٨ على اسقاط العضوية نتيجة للوفاة او الاستقالة. وثمة حالة اخرى لفقدان العضوية في المجلس الوطني لا ينص عليها ميثاق المجلس بوضوح، وهي تنجم عن تطبيق مبدأ التمثيل النسبي في توزيع المقاعد بين الفصائل ـ اي التنظيمات السياسية ـ العسكرية ـ والمنظمات الشعبية. فبموجب هذا النوع من التمثيل النسبي يعطى عدد من المقاعد لكل تنظيم، الذي يقرر من سينتدبهم لتمثيله في المجلس الوطني الفلسطيني. في المقابل، اذا اراد تنظيم معين تبديل احد مندوبيه او اكثر، يستطيع ذلك بواسطة مذكرة خطية تقدم الى مكتب رئاسة المجلس وتحمل توقيعات قيادة التنظيم المعني وتشير الى الاسماء المراد تبديلها والاسماء التي ستحل محلها. وينبغي ان تصل هذه المذكرة الى مكتب الرئاسة قبل الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني. وغالباً ما يكون هذا التغيير في العضوية نتيجة لانتخابات داخلية ضمن التنظيم المعني، ولا يتمتع مكتب الرئاسة، ولا المجلس، بصلاحية التصويت ضد مثل هذه الخطوة.

وعبر تاريخ المجلس الوطني الفلسطيني منذ العام ١٩٦٤، لم توضع المادة ٧٣ موضع التنفيذ الا في اثناء الدورة السابعة عشرة التي عقدت في العاصمة الاردنية في العام ١٩٨٤، اي مرة واحدة خلال عقدين من الزمن.

وتنص المادة ٧٤ من الفصل الثامن، حول عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، على وجوب تقديم خُمْس مجموع اعضاء المجلس مذكرة خطية موقعة تطالب باسقاط عضوية عضو واحد، ويجب تسليمها لرئيس المجلس الذي يتعين عليه:

١ ـ ابلاغ العضو المعني بالامر.

٢ ـ طرح المسألة امام المجلس الوطني في جلسته الاولى، التي غالباً ما تكون الجلسة الافتتاحية التي يصوت فيها على اهلية الاعضاء.

وتنص المواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧، ايضاً، على ضمانات أخرى لحماية العضوية، منها تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الاتهامات الموجهة الى العضو. وعلى اللجنة تقديم تقرير خلال مدة اقصاها يومان. ثم يخصص المجلس جلسة خاصة لهذه القضية بالذات فقط؛ وللعضو المعني الحق في حضور الجلسة والمشاركة في المناقشة؛ ولكنه لا يتمتع بحق التصويت عند اتخاذ المجلس قراراً، وعليه ان يغادر الجلسة في اثناء عملية التصويت.

ان هذه الاجراءات المعقدة تؤكد عناية الشعب الفلسطيني والاهمية الاستثنائية التي يوليها لضمانات حماية عضوية ممثليه، واهتمامه بحماية حقوقه الديمقراطية وحرية التعبير، ووعيه السياسي ونضجه في ابعاد حركته وانشطته وهيئاته السياسية العليا عن نزوات اي تسلط دكتاتوري او استبدادي.

وكما ورد آنفاً، وضعت المادة ٧٣ موضع التنفيذ في العام ١٩٨٤ ضد ستة من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني اتهموا، عن حق، بالخيانة العظمى لانهم حملوا السلاح ضد منظمة التحرير الفلسطينية وحاولوا القيام بانقلاب عسكري داخل المنظمة وقادوا المعركة العسكرية ضد قيادة منظمة التحرير ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في طرابلس، في شمال لبنان، خلال الربع الاخير من العام ١٩٨٣. والستة هم: احمد جبريل وفضل شرورو وخالد عبدالمجيد والياس شوفاني وسمير غوشة وسميح ابو كويك. غير ان المجلس الوطني لم يتمكن من اتخاذ قرار نهائي بفصلهم لأن عضوية المجلس الوطني تعتبر حقاً مقدساً تضمنه المبادىء المنصوص عليها في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ المذكورة آنفاً. وطبقاً لهذه المواد، قدمت اللجنة القانونية التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني توصية الى المجلس بتعليق عضويتهم الى ان يقوم رئيس المجلس بتنفيذ اشتراطات المواد المذكورة. واحيل الموضوع الى الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ القرار.

اما الاعضاء الآخرون الذين كانوا في المجلس الوطني بصفة ممثلين عن فصائلهم، مثل «فتح»، وشاركوا في الحملة العسكرية المعادية لمنظمة التحرير في طرابلس، لبنان، في العام ١٩٨٣، فقد استبدلتهم فصائلهم. ومن الامثلة على ذلك ابو موسى وابو خالد العملة، اهم زعيمين للانقلاب.

المجلس المركزي

عندما وضع المؤسسون الميثاق والنظام الداخلي لـ م.ت.ف. في العام ١٩٦٤، لم يشترطوا اقامة مجلس ثان يتبع السلطة التشريعية في م.ت.ف. كانت فكرتهم ارساء الهيكلية السياسية الديمقراطية على نظام ذي مجلس تشريعي واحد، متأثرين، في ذلك، بتجربة الدول العربية ذات النظام السياسي الجمهوري.

تتواجد برلمانات الدول الاخرى بين شعوبها وعلى اراضيها ضمن هذه الدول؛ ولذلك تستطيع تنظيم جلساتها واجتماعاتها على مدار السنة، ويحضرها جميع اعضاء البرلمان ومجلس الوزراء المتفرغون دون تعقيدات ادارية او مالية كثيرة؛ وفضلاً عن ذلك، ينتخب هؤلاء الاعضاء المتفرغون لتمثيل دوائرهم الانتخابية. بيد ان الشعب الفلسطيني يفتقر الى الارض والدولة؛ وقد تشتت في ارجاء العالم؛ مما يعني، لدى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، ان اعضاءه يأتون من مختلف انحاء العالم. ولأنهم لا يداومون دواماً كاملاً في المجلس الوطني كنواب، فانهم لا يتقاضون رواتب بهذه الصفة. ولذلك كان من الصعب عقد المجلس الوطني بالطريقة ذاتها المطبقة في برلمانات أخرى، بسبب الصعوبات المتعلقة بالتنقل، والتكاليف المالية، والاسكان، وضرورة غياب الاعضاء عن اعمالهم واشغالهم الأخرى. ولذلك، تقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني مرة واحدة في السنة.

الا ان النجاح الذي حققته م.ت.ف. في مجال احياء القضية الفلسطينية وتوسيع حجم علاقات المنظمة بالعالم الخارجي، اوجدا عدداً من المشاكل، ذات طابع تشريعي وشبه تشريعي، تطلبت حلولاً كان ينبغي اتخاذ قرارات بشأنها على اعلى المستويات. ولذلك، اتخذ قرار باقامة مجلس ثان اقل عدداً، قادر على العمل كهمزة وصل بين المجلس الوطني الفلسطيني في اثناء الفترات بين جلساته، وبين السلطة التنفيذية لـ م.ت.ف. اي لجنتها التنفيذية. ففي الدورة الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة من السادس الى الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، اقام المجلس الوطني الفلسطيني

مجلساً مركزياً من بين اعضائه لمتابعة قراراته وللمشاركة في تنفيذها. وكان المجلس المركزي في ذلك الوقت يتشكل من ٢١ عضواً، ويرأسه رئيس المجلس الوطني، وكانت عضويته توزع بين مختلف مراكز القوى السياسية في الحركة الفلسطينية المتمثلة في المجلس الوطني، على النحو التالي: «فتح»، اربعة اعضاء؛ «الصاعقة»، عضوان؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضوان؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عضوان؛ جبهة التحرير العربية، عضوان؛ النقابات والمستقلين، خمسة اعضاء.

يقوم المجلس بدور استشاري لقيادة م.ت.ف. ويجب الا تناقض توصياته الميثاق ولا قرارات المجلس الوطني السابقة. وفي الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمان، اتخذ قرار خاص بالمجلس المركزي يحدد تشكيله وعضويته ووظيفته. فتنص المادة الاولى من هذا القرار على انه يتشكل من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وان مدة صلاحيته تمتد بين دورتين عاديتين للمجلس الوطني، ويرأسه رئيس المجلس الوطني. وبموجب المادة الثانية من القرار، تشمل عضويته:

١ ـ رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

٢ ـ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ومكتب رئاسته.

٣ ـ الرؤساء او الامناء العامين للمنظمات الشعبية، النقابات والاتحادات، او من يمثلها من بين اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

٤ ـ الممثلين عن الفصائل المعتمدة في المجلس الوطني (ولهذا الاشتراط اهمية بسبب وجود تنظيمات غير معتمدة في المجلس الوطني، مع ان لها من يمثلها في المجلس الوطني بصفته الشخصية).

٥ ـ ثلاثة ممثلين عن المجلس العسكري يعينهم القائد العام.

٦ ـ ٢٥ عضواً يمثلون المستقلين، ينتخبون انتخاباً مباشراً من بين اعضاء المجلس.

وفيما كان المجلس المركزي في العام ١٩٧٣ هيئة تضم ٢١ عضواً، تبلغ عضويته الآن ٧٢ عضواً يوزعون على النحو التالي:

١ ـ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي تضم عادة ١٥ عضواً، ولكنها، الآن، تضم ١١ عضواً.

٢ ـ مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، أربعة اعضاء.

٣ ـ المستقلون، ٢٥ عضواً، عينتهم هذه المرة ـ كحالة استثنائية ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالتنسيق مع مكتب رئاسة المجلس الوطني. وينص قرار تشكيل المجلس المركزي ـ كما ذكر آنفاً ـ على وجوب انتخاب هؤلاء الاعضاء الـ ٢٥ مباشرة في جلسة المجلس الوطني. كما يشمل المستقلون اشخاصاً يمثلون الجاليات الفلسطينية في الخارج.

٤ ـ التنظيمات: توزع العضوية، هنا، على النحو التالي: باستثناء «فتح» التي يمثلها ستة اعضاء، لكل من التنظيمات الاخرى ممثلان، ومجموعهم ثمانية ممثلين، مما يعني ان هناك اربعة تنظيمات أخرى، بالاضافة الى «فتح»، معتمدة في المجلس الوطني.

وفيما كان قرار العام ١٩٧٣، الذي انشأ المجلس المركزي، ينص على صلاحيات استشارية لهذه الهيئة، وسع القرار الذي اعد في العام ١٩٨٤ هذه الصلاحيات، فنص على المهمات التالية للمجلس المركزي:

١ ـ اتخاذ قرارات عن المواضيع والمسائل التي تحيلها اليه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ضمن اطار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

٢ ـ مناقشة الخطط التنفيذية، التي تقدمها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واقرارها.

٣ ـ متابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

٤ ـ الاطلاع على حسن سير عمل دوائر م.ت.ف. وتقديم التوصيات اللازمة الى اللجنة التنفيذية للمنظمة.

اذن، للمجلس المركزي اكثر من دور استشاري. فله دور تشريعي، بمعنى انه يستطيع تقديم التوصيات بسن قوانين جديدة، وله دور تنفيذي يستطيع، بموجبه، اتخاذ قرارات لتنفيذ سياسات معينة احالتها اللجنة التنفيذية اليه. كما يلعب دوراً سياسياً، ايضاً، بمعنى ان البيان السياسي الذي يصدره بعد اجتماعاته يحمل قوة معنوية لا تستطيع السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية تجاوزها. واخيراً، له دور مراقب جميع اعمال دوائر منظمة التحرير المختلفة وانجازاتها.

اللجنة التنفيذية

ينص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ونظامها الاساسي، بوضوح، على ضرورة فصل الصلاحيات بين سلطتي المنظمة، التشريعية والتنفيذية. الا ان الامر لم يكن دائماً كذلك، لا سيما خلال الاعوام الثلاثة الاولى من عمر المنظمة، من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧، عندما شغل احمد الشقيري منصبي رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك، كان الشقيري يقلد نفسه صلاحيات رئاسية لم يكن سوى القليلين داخل منظمة التحرير على استعداد لتحديها في عهد التأسيس، لأن جميع المؤسسين كانوا يعتبرون اقامة منظمة التحرير، بحد ذاتها، خطوة ايجابية جداً الى امام لصالح الشعب الفلسطيني. فكانت المرة الاولى، منذ عقدين من الزمن، التي توافق فيها الانظمة العربية على اقامة هيئة فلسطينية مستقلة.

اما ممثلو الشعب الفلسطيني في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الاول، الذي عقد في القدس في اواخر أيار (مايو) ١٩٦٤، الذين انتقاهم الشقيري نفسه بالتشاور مع القوى والفعاليات الفلسطينية السائدة، فقد اقروا تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بكل العيوب التي ميزت نشأتها. غير ان منظمة التحرير واجهت انتقادات كثيرة من جانب التنظيمات، لا سيما من جانب «فتح»، التي لم تشارك، رسمياً، في هذا الاجتماع.

وتنص المادتان ١٣ و ١٥ من النظام الاساسي على ان المجلس الوطني يختار اللجنة التنفيذية (اي مجلس الوزراء) من بين اعضائه، وتقوم اللجنة ذاتها باختيار رئيسها. وتعتبر اللجنة في حالة انعقاد دائم، ويتفرغ اعضاؤها لاعمالها. واللجنة مسؤولة تجاه المجلس الوطني، على الصعيدين الفردي والجماعي، عن تنفيذ وتطبيق السياسات والخطط والبرامج التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني وتبناها.

وتحدد المادة ١٤ من النظام الاساسي العدد الاقصى لأعضاء اللجنة التنفيذية بـ ١٥ عضواً، بمن فيهم رئيسها، ورئيس هيئة ادارة الصندوق القومي الفلسطيني، الذي ينتخب الى اللجنة التنفيذية بهذه الصفة بالذات. ومن كل النواحي، العملية والقانونية، تعمل اللجنة التنفيذية على غرار مجلس الوزراء في اية دولة اخرى.

وفي اجتماعها الاول، بعد انتخابها، تختار اللجنة التنفيذية من بين اعضائها رؤساء (وزراء) الدوائر وتعلن عن اختياراتها في بيان رسمي عام. وهكذا يكلف كل عضو بحقيبة تحددها المادة ١٨ من النظام الاساسي بأنها «دائرة». ولكل دائرة كوادرها الخاصة، اي بيروقراطيتها. وقدر احد المصادر عدد العاملين في بيروقراطية م.ت.ف. بـ ٥٠٠٠ شخص[١٤].

ومنذ العام ١٩٦٤، اعيد تحديد مهام هذه الدوئر، كما اعيدت تسمياتها وتوسعت اطرها. ونجد نموذج هذا التحديد في انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في الدورة السابعة عشرة

للمجلس الوطني، اذ ترد اسماء المنتخبين على النحو التالي:

ياسر عرفات: رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس الدائرة العسكرية.

فاروق القدومي: رئيس الدائرة السياسية.

محمود عباس: رئيس الدائرة القومية.

جمال صوراني: امين سر اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة الشؤون الادارية.

عبدالرحيم احمد: رئيس دائرة المنظمات الشعبية ورئيس دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

المطران ايليا خوري: بدون حقيبة.

جاويد الغصين: رئيس هيئة ادارة الصندوق القومي الفلسطيني.

فهد القواسمة: رئيس دائرة الوطن المحتل (اغتيل في نهاية كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٤، بعد انتخابه بشهر، وحل محمد ملحم محله في رئاسة هذه الدائرة).

محمد ملحم: رئيس دائرة التعليم العالي والتربية.

محمد عباس: رئيس دائرة اللاجئين.

عبدالرزاق اليحيى: رئيس الدائرة الاقتصادية.

وفي دورته السابعة عشرة، ولاسباب متعلقة بالوحدة الوطنية، قرر المجلس الوطني الفلسطيني ان يترك الباب مفتوحاً للمستقلين والتنظيمات الاخرى، التي لم تحضر تلك الدورة، او لم تتمكن من حضورها والانضمام الى اللجنة التنفيذية. ولذلك لم ينتخب سوى ١١ عضواً الى اللجنة التنفيذية، وتركت الحقائب الاربع الاخرى شاغرة لهذه التنظيمات وهؤلاء المستقلين. والآن يقوم اعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبون بادارة هذه الدوائر بالاضافة الى دوائرهم. وغالباً ما يوجد مدراء عامون على رأس هذه الدوائر.

وتحت امرة اللجنة التنفيذية توجد دوائر أخرى، ومجالس، ومراكز، ووكالات، مساوية في مرتبتها للجنة التنفيذية، مع ان رؤساءها لا حقائب لهم في تلك اللجنة. ومن الامثلة على ذلك مركزا التخطيط والابحاث اللذان يدير كل منهما مدير عام، مع ان المادة ١٨ من النظام الاساسي تنص على «اقامة دائرة للابحاث والمؤسسات المتخصصة». وهناك، ايضاً، «المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم» الذي يرأسه عضو هام سابق في اللجنة التنفيذة لمنظمة التحرير، هو د. احمد صدقي الدجاني، الذي يعمل، في الوقت عينه، رئيساً للجنة الحوار الاوروبي ـ العربي التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وبموجب المادة ١٥ من النظام الاساسي، تشكل اللجنة التنفيذية «اعلى سلطة تنفيذية للمنظمة»، وتمنحها المادة ١٦ الصلاحيات الهامة الاربع التالية:

١ ـ تمثيل الشعب الفلسطيني.

٢ ـ الاشراف على تشكيلات المنظمة.

٣ ـ اصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم اعمال المنظمة، على الا تتعارض مع الميثاق او النظام الاساسي.

٤ ـ تنفيذ السياسة المالية للمنظمة واعداد ميزانيتها.

وهناك علاقة وثيقة بين تمثيل اللجنة التنفيذية للشعب الفلسطيني وبين حقيقة ان الميثاق والنظام الاساسي لـ م.ت.ف. لا يذكران، على الاطلاق، دور رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء. فهاتان الوظيفتان هما من امتيازات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ونتيجة لشخصيته الكارزمية، الجذابة للجماهير، واسلوبه القيادي فقط، تمكن الرئيس عرفات من تأدية هاتين الوظيفتين. ولذلك، فان عرفات ليس رئيس اللجنة التنفيذية فحسب، اي ما يعادل رئيس الوزراء في دول اخرى، بل

اصبح، ايضاً، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورمز الشعب الفلسطيني وقائده المتميز. وهنا التباين بين دوره والدور الذي لعبه الشقيري الذي كان زعيم الشعب الفلسطيني باعتباره رئيساً لكل من المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية.

وتدير اللجنة التنفيذية شؤون م.ت.ف. كافة وفقاً للخطط العامة والقرارات التي يضعها ويتبناها المجلس الوطني الفلسطيني، مثل مجلس الوزراء في اية دولة اخرى.

وبما ان اللجنة التنفيذية تنتخب من قبل المجلس الوطني الفلسطيني وتعتبر مسؤولة تجاهه على الصعيدين، الفردي والجماعي، فهي تقدم استقالتها في كل دورة جديدة عادية للمجلس الوطني، اي كل ثلاث سنوات. ويستطيع المجلس اعادة انتخابها او تغييرها كلياً او تعديلها. وبعبارة اخرى، ما دامت تتمتع بثقة المجلس الوطني، تبقى في السلطة. وبشكل عام، يتبع توزيع السلطة داخل اللجنة التنفيذية تركيب السلطة داخل المجلس الوطني الفلسطيني ذاته، ويعكسه.

يشكل ثلثا اعضاء اللجنة التنفيذية النصاب القانوني. وفي اثناء جلسة المجلس الوطني الاخيرة، ولأن هناك اربعة مقاعد شاغرة (كما ذكر آنفاً)، تقرر ان يكون النصاب على اساس ١١ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً. وتتخذ القرارات باغلبية مطلقة من الاعضاء الحاضرين.

ويجدر الذكر، هنا، ان صلاحيات اللجنة التنفيذية لم تعرقل بتاتاً، الا مرة واحدة عندما الغاها رئيسها الاول، الشقيري، الغاء تاماً. فبتاريخ ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، استبدل الشقيري اللجنة التنفيذية بمجلس ثوري «ليتولى مسؤولية اعداد الشعب لحرب تحرير». وامتنع حتى عن ذكر اسماء اعضاء المجلس ونشاطاتهم، لأن بعضهم كان مقيماً في الاردن[١٥].

ولكن التطورات السريعة في منطقة الشرق الاوسط وحرب اسرائيل العدوانية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الغت هذه الاجراءات التي اتخذها الشقيري، الذي استقال، ايضاً، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ نتيجة لضغوط شديدة مارسها الشعب الفلسطيني بقيادة «فتح»، أقوى التنظيمات واكبرها. وباستثناء هذه الفترة، عملت اللجنة التنفيذية دون انقطاع.

ان التقدير العالي الذي يكنه الشعب الفلسطيني لممارسة الديمقراطية والاستشارات والمداولات والمناقشات الهادفة الى التوصل للاجماع في اتخاذ القرار، قد ادى الى انشاء هيئتين أخريين خارج اطار النظام الاساسي لمنظمة التحرير. ولم يكن انشاؤهما سوى وسيلة اضافية للتوصل الى اتخاذ قرارات ذات طابع سياسي هام تتطلب اجماع كل التنظيمات والممثلين عن الشخصيات المستقلة. وكان تشكيلهما، ولا يزال، نتيجة للوضع الفلسطيني والظروف الفلسطينية الخاصة. وهاتان الهيئتان المستحدثتان هما:

١ ـ اجتماعات الامناء العامين: ففي السبعينات، عندما اصبح لبنان القاعدة الرئيسة للثورة الفلسطينية، ارتأت قيادة م.ت.ف. ولجنتها التنفيذية ان من مصلحة الشعب الفلسطيني ان تشمل اجتماعاتها الامناء العامين للتنظيمات، من اجل تسهيل التوصل الى قرارات بالاجماع. وكانت لهذا اهمية خاصة، لان بعض الامناء العامين لم يتولوا الحقائب المخصصة لتنظيماتهم في اللجنة التنفيذية، واختاروا، بدلاً من ذلك، تخويل نوابهم مسؤولية القيام بهذه المهام. وفي محاولة لاشراك هؤلاء الامناء العامين على نحو مباشر ورسمي في عملية اتخاذ القرار، اعطيت صفة رسمية لاجتماع الامناء العامين هذا، وعقد على فترات منتظمة للبحث في مسائل معينة. وشملت هذه الاجتماعات، الى جانب الامناء العامين، اعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

٢ ـ اجتماع القيادة الفلسطينية: بعد خروج م.ت.ف. من بيروت، انتهى تقليد «اجتماعات الامناء العامين» بالشكل الذي كان تطور في وقت سابق في بيروت. وحلت محله ما تسمى، منذ ذلك

الوقت، «اجتماعات القيادة الفلسطينية». ويختلف هذا «الاجتماع» عن اجتماعات المجلس المركزي من حيث الاهمية المنسوبة اليه فقط، لأنه يقوم على قاعدة اوسع بقليل. وغالباً ما يشمل جميع اعضاء المجلس المركزي، اضافة الى جميع اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، او معظمهم، القادرين على التنقل لحضور مثل هذه الاجتماعات. وتجوز مشاركة ممثلين اضافيين عن التنظيمات الأخرى ايضاً. وتؤدي مثل هذه الاجتماعات غرضاً استشارياً. ولها السلطة المعنوية الناجمة عن الاجماع على الصعيد الفلسطيني. وتقدم توصياتها، تلقائياً، الى اللجنة التنفيذية للنظر فيها. وتتبنى هي، بدورها، التوصيات السابقة.

دوائر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

الصندوق القومي الفلسطيني: خلال الربع الاخير من العام ١٩٨٥، شنت حملة اعلامية مركزة، ومغالطة، في مختلف وسائل الاعلام العالمية واسعة الانتشار، حول اموال م.ت.ف. وثروتها المزعومة، ومليارات الدولارات التي زعم انها اودعت في امان في مصارف اوروبية غربية[١٦]. هذه الادعاءات والمعلومات الكاذبة بعيدة كل البعد من الصحة. فثمة دوافع خبيثة للذين يقفون وراء هذه الحملة، من بينها تشويه سمعة م.ت.ف. في نظر الشعب الفلسطيني، والرأي العام العربي، والدولي، وتشويه سمعة رئيس لجنتها التنفيذية، والتلميح الى الرأي العام بوجود اموال سرية لدى م.ت.ف. تحتبسها عن الشعب الفلسطيني، وتسمح لقادتها وكوادرها بالعيش في رفاهية. واخيراً، يعتقد الذين يقفون وراء هذه الحملة بأنهم يستطيعون اجبار المنظمة على كشف النقاب عن كل دفاترها وحساباتها السرية.

غير ان الحملة قد فشلت لسبب بسيط، هو ان م.ت.ف. لا تمتلك حسابات سرية في مصارف غربية آمنة، وان ايراداتها وميزانيتها ليست سراً. اذ تقدم المنظمة ميزانيتها علناً في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تتم مناقشتها علناً ايضاً، وتنشر ليطلع عليها الجميع. وفي الحقيقة، تنشر كل مداولات المجلس الوطني الفلسطيني، بما فيها ميزانية م.ت.ف. وتوزع على اوسع نطاق ممكن على الشعب الفلسطيني وعلى الصعيدين، العربي والدولي.

وكانت للمسألة المزدوجة، المتمثلة في تمويل م.ت.ف. وانشاء الصندوق القومي الفلسطيني، اهمية فائقة في اذهان المؤسسين الذين وضعوا ميثاق المنظمة ونظامها الاساسي. كما شهدت هاتان المسألتان مناقشات ساخنة في كل دورة من دورات المجلس الوطني.

وتنعكس اهمية هذه المسائل في حقيقة ان رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني ينتخب الى اللجنة التنفيذية بصفته هذه، وبالتالي، فان من يصبح رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني يصبح احد اعضاء اللجنة التنفيذية.

وقرر المجلس الوطني الفلسطيني الاول، وفقاً للمادة ٢٤ من النظام الاساسي، انشاء صندوق قومي فلسطيني لتمويل نشاطات م.ت.ف. يديره مجلس ادارة يتم تشكيله بموجب نظام خاص بالصندوق، يقره المجلس الوطني.

وتحدد المادة ٢٥ من النظام الاساسي المصادر الستة التالية لايرادات الصندوق القومي:

١ ـ ضريبة محددة تفرض على الفلسطينيين، وتجبى حسب قواعد خاصة توضع لهذا الغرض.

٢ ـ المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات العربية والامة العربية.

٣ ـ طابع التحرير الذي تصدره الدول العربية لاستعماله في المعاملات البريدية وغيرها.

٤ ـ التبرعات والهبات.

٥ ـ القروض والمساعدات العربية او التي تقدمها الشعوب الصديقة.

٦ ـ اية موارد اخرى يقرها المجلس الوطني الفلسطيني.

ومن اجل التدليل على الصعوبات التي تواجه م.ت.ف. في جمع الضرائب والتبرعات، يعتبر الشرح التالي ضرورياً ومفيداً.

بالنسبة الى النقطة الاولى، المتعلقة بالضرائب التي تجبى من الفلسطينيين، من المفهوم ان الفلسطينيين المعنيين هم الذين يقيمون في الدول العربية. ومن المفهوم، ايضاً، انه لا يمكن جباية هذه الضريبة الا بموافقة الدول العربية التي يقيم الفلسطينيون على اراضيها، وبمساعدة منها. وفي معظم الاحيان، تقوم الحكومات العربية بعرقلة ذلك، وتعتمد المسألة على حالة العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والحكومات العربية المعنية.

وقد ورد في التقرير المالي الذي قدمه الصندوق القومي الى دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة ان ما جمع في ليبيا، خلال العامين الماضيين، لم يتم توريده الى الصندوق القومي، فاجريت اتصالات في هذا الشأن مع المسؤولين هناك، ولكنها لم تكلل بنجاح[١٧] حتى الآن. واشار التقرير الى الانخفاض في الضرائب التي تجبى في دول الخليج في الآونة الاخيرة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وانعكاس هذا الوضع على الفلسطينيين العاملين هناك[١٨]. واضاف تقرير اللجنة المالية للصندوق القومي الفلسطيني ان ليبيا تقوم بمصادرة اموال الصندوق القومي التي تجبى من ابناء الشعب الفلسطيني العاملين في ليبيا، وبتقديمها الى ما اسمته «مؤتمر الشعب العام الفلسطيني»، اي اللجان الثورية التي تعمل ضد الثورة الفلسطينية[١٩]. وان راتب شهر واحد كان اقتطع من جميع العمال العرب والفلسطينيين في ليبيا، في اثناء حصار بيروت، لصالح الثورة الفلسطينية، الا ان هذه المبالغ لم تصل الى الصندوق القومي الفلسطيني، واستخدمت لاغراض سياسية وعسكرية ضد الثورة الفلسطينية.

وبالنسبة الى النقطة الثانية، المتعلقة بالتبرعات المالية من الحكومات العربية، تشكل هذه، أيضاً، موضع خلاف بين م.ت.ف. والدول العربية. صحيح ان بعض الحكومات العربية، مثل المملكة العربية السعودية، قدم تبرعاته الى م.ت.ف. بشكل منتظم وفي مواعيد استحقاقها، ولكن الدول الاخرى لا تزال مقصرة.

وفي الواقع، قرر مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد، العام ١٩٧٨، انه يتوجب على الدول العربية المقتدرة دعم م.ت.ف. بمبلغ مجموعه ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، لمدة عشر سنوات متتالية، ابتداءً من ١٩٧٩. وتقرر ان تدفع كل دولة حصتها في ثلاثة اقساط متساوية، حسب الجدول[٢٠]:

اسم الدولة	المبلغ الاجمالي (بملايين الدولارات)	القسط الواحد (بملايين الدولارت)
الامارات	٣٤,٤	١١,٤
الجزائر	٢١,٤	٧,١
العراق	٤٤,٦	١٤,٩
السعودية	٨٥,٧	٢٨,٦
قطر	١٩,٨	٦,٦
الكويت	٤٧,١	١٥,٧
ليبيا	٤٧,١	١٥,٧
المجموع	٣٠٠,٠	١٠٠,٠

واشتكى تقرير الصندوق القومي للدورة السابعة عشرة من ان هذه الحصص لم تدفع بشكل كامل، او انها لم تسلم على الاطلاق، للعام المالي ١٩٨٣/ ١٩٨٤[٢١]. واضاف ان الصندوق لم يتسلم من الكويت سوى قسط واحد في العام ١٩٨٣، كما انه لم يتسلم منها سوى جزء من قسط واحد العام ١٩٨٤، ولم يتسلم، بعد، باقي الاقساط لهذين العامين. ودفعت دولة الامارات قسطاً واحداً لعام ١٩٨٤، ودفعت قطر قسطاً واحداً لعام ١٩٨٣، وجزءاً من القسط الاول لعام ١٩٨٤ فقط. الا ان السعودية اوفت بكافة التزاماتها لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. اما باقي الدول العربية، فلم تف بأي شيء من التزاماتها على الاطلاق لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤[٢٢].

ذكرت هذه الامثلة لاثبات مدى اعتماد هذه المسألة على حسن نوايا الحكومات العربية وتعاونها، ولتبيان الصعوبات والعقبات التي تقف دون وضع سياسات مالية سليمة مجردة من الشروط السياسية. ولا يزال مؤملاً ان تتعاون هذه الدول مع م.ت.ف. في هذا الشأن، للاسهام في تخفيف الصعوبات التي يتحملها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي او في الشتات، على حد سواء.

ويدير الصندوق القومي الفلسطيني مجلس ادارة، ينتخب رئيسه من قبل المجلس الوطني، ويصبح، تلقائياً، عضواً في اللجنة التنفيذية، فيما تنتخب اللجنة التنفيذية اعضاء مجلس الادارة، وعددهم ١١ عضواً على الاقل. ويعين مجلس الادارة مديراً عاماً والموظفين المطلوبين للصندوق القومي، وتبلغ مدة عمله ثلاث سنوات، ويعقد اجتماعات دورية يحضرها رئيس اللجنة التنفيذية.

يتسلم الصندوق القومي الفلسطيني كل الايرادات، ويمول م.ت.ف. طبقاً لميزانية سنوية تعدها اللجنة التنفيذية، وتقدم الى المجلس الوطني الفلسطيني لتنال موافقته. ويعهد الى الصندوق القومي، ايضاً، بمهمة تطوير اموال م.ت.ف. والاشراف على انفاقها، ومراقبة اجهزتها على الصعيد المالي.

جيش التحرير الوطني الفلسطيني: في دورته الاولى، قرر المجلس الوطني الفلسطيني ان تقيم منظمة التحرير الفلسطينية قوة عسكرية نظامية باسم جيش التحرير الفلسطيني. والقرار المشار اليه هو المادة ٢٢ من النظام الاساسي التي تنص على:«تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة للاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية»[٢٣]. الا انه تم تعديل هذه المادة، تعديلاً كاملاً، في دورة المجلس الوطني الرابعة، المنعقدة في العاصمة المصرية من ١٠ الى ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، التي هيمنت عليها قوة التنظيمات متزايدة النفوذ، وعلى رأسها «فتح» الممثلة بـ ٣٨ مقعداً من اصل ١٠٠ مقعد. وكان للجبهة الشعبة لتحرير فلسطين عشرة مقاعد اخرى، اي ما مجموعه ٤٨ مقعداً للتنظيمات، او اقل بقليل من ٥٠ بالمئة. وبفضل هذه القوة أجريت تعديلات كثيرة على ميثاق م.ت.ف. ونظامها الاساسي. فتم تعديل المادة ٢٢ ليكون نصها كالآتي: «تنشىء منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من ابناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت اشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها، وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي ان يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين»[٢٤]. كما «تعمل اللجنة التنفيذية على الحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وامكاناتهم، واعدادهم لمعركة التحرير» (المادة ٢٣).

وتغير اسم جيش التحرير الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة التي عقدت في العاصمة الجزائرية في العام ١٩٨٣، الى جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وعكس هذا القرار اجماع التنظيمات على دمج كافة مقاتلي الثورة الفلسطينية في جيش التحرير الفلسطيني.

وحدثت فترات من التوتر بين القيادة السياسية لـ م.ت.ف. وقيادة جيش التحرير الفلسطيني، التي كانت تطالب بدور اكبر في عملية اتخاذ القرار السياسي. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، وفي مذكرة قدمها الى اللجنة التنفيذية، رفض رئيس اركان جيش التحرير، اللواء مصباح البديري، توزيع المقاعد التي كانت «فتح» قد قررتها لدورة المجلس الوطني الرابعة الوشيكة[٢٥]. وفي ذلك الحين، لم تكن التنظيمات قد هيمنت في اللجنة التنفيذية بعد، ولكن تأثيرها كان ملموساً الى حد كبير.

وفي العام ١٩٧٦، رفض رئيس الاركان نفسه اطاعة اوامر اللجنة التنفيذية بصدد التدخل السوري ضد قوات م.ت.ف. في لبنان، وفصل من منصبه في العام ذاته. وعلى الرغم من هذه التوترات، احتفظت القيادة السياسية بسيطرتها على جيش التحرير الفلسطيني.

ويتألف جيش التحرير الفلسطيني، رسمياً، من ثلاث قوات:

- عين جالوت، المرابطة في مصر.
- القادسية، المرابطة في العراق، الا انها انتقلت الى الاردن في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ومن ثم الى سوريا حيث تتواجد الآن.
- حطين، المرابطة في سورية.

وسببت هذه القوة الاخيرة اكثر المشاكل. فمع انها تشكل، رسمياً، ومن حيث المبدأ، جزءاً من جيش منظمة التحرير الفلسطينية، فهي خاضعة للهيمنة السورية من كل النواحي العملية، ويستخدمها النظام السوري ضد م.ت.ف. في سياق محاولات لاستخدامها لتنفيذ سياسات سورية بوجه عام.

وقد اعيد تنظيم جيش التحرير الوطني الفلسطيني على اسس جديدة منذ العام ١٩٨٢. وشاركت قوات هذا الجيش في جميع معارك الدفاع عن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فشاركت في حرب العام ١٩٦٧ التي شنتها اسرائيل ضد الدول العربية، وفي معارك ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ الى جانب الجيشين السوري والمصري، ودافعت عن الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان، في السبعينات، ضد الهجمات واعمال القصف والغارات الاسرائيلية، وفي بيروت الى جانب الحركة الوطنية اللبنانية.

وقد برع هذا الجيش، في اثناء حصار بيروت، في الدفاع عن المدينة، كما شارك في الدفاع عن قيادة منظمة التحرير الشرعية والمنتخبة وعن الشعب الفلسطيني، في اثناء حصار طرابلس (لبنان)، الذي فرضته القوات الاسرائيلية والسورية وحلفاؤها العملاء المنشقون. وبعد العام ١٩٨٢، شارك في جميع المعارك التي وقعت دفاعاً عن م.ت.ف. وعن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتقديراً لهذا الدور الهام، ازداد تمثيل جيش التحرير الوطني الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني الى ٤٤ عضواً.

ومن الجدير بالذكر، هنا، ان للتنظيمات التي تتألف منها منظمة التحرير وحداتها العسكرية المستقلة الخاصة بها. ويجب الاعتراف بفضل جناح «فتح» العسكري المعروف بقوات «العاصفة» التي تحملت عبء القتال، سواء في الاراضي المحتلة ام في الدفاع عن مخيمات اللاجئين وعن استقلالية م.ت.ف. في بعض البلدان العربية، حيث واجهت التدخل في شؤونها الداخلية. ودفعت قوات «العاصفة» ثمناً باهظاً، بالدم والشهداء، لادائها هذا الدور، الذي لم تكن م.ت.ف. دونه ستصبح على ما هي عليه اليوم.

وتعمل هذه الوحدات العسكرية التابعة للتنظيمات تحت ادارة ذاتية، حيث تقودها تنظيماتها وليست منظمة التحرير الفلسطينية. غير ان معظم هذه الوحدات العسكرية، ولا سيما قوات «العاصفة» التابعة «لفتح»، اندمج في الجيش، في العام ١٩٨٣، لدى اعادة تنظيمه في جيش التحرير

الوطني الفلسطيني.

الدائرة السياسية: نظراً لتزايد التضامن، على الصعيد الدولي، مع كفاح الشعب الفلسطيني العادل لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة وبسبب التضحيات الهائلة التي قدمها الفلسطينيون على الصعيدين، البشري والمادي، للدفاع عن قضيتهم ومن اجل استرجاع هذه الحقوق، تمتعت م.ت.ف. باعتراف واسع النطاق، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من قبل دول العالم وشعوبه المحبة للعدالة، في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. كما عززت موقعها، ايضاً، في نظر الرأي العام الغربي. وتعبيراً عن هذه المكانة الرفيعة لـ م.ت.ف. في الساحة الدولية، وعن رغبة المجتمع الدولي في تصحيح جزء من الاضرار التي أُلحقت بالشعب الفلسطيني في اعقاب العام ١٩٤٨، وجهت دعوة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لالقاء خطاب في الجمعية العمومية للامم المتحدة بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

واعترفت الدول العربية، بالاجماع، بـ م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط ، المغرب، العام ١٩٧٤. كما فعلت منظمة الوحدة الافريقية وحركة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي الشيء عينه. وتتمتع م.ت.ف. بوضع مراقب في الامم المتحدة، وتشارك في مداولات مجلس الامن، بموجب القاعدة ٣٧ من قواعد ذلك المجلس الاجرائية المؤقتة. وبناء على هذه القاعدة، يعامل مجلس الامن م.ت.ف. كدولة عضو في الامم المتحدة وليست عضواً في مجلس الأمن[٢٦]. كما تتمتع م.ت.ف. بوضع مراقب في منظمة الوحدة الافريقية، وهي الدولة او المنظمة غير الافريقية الوحيدة التي تحظى بهذه الصفة.

ان من واجب الدائرة السياسية تمثيل م.ت.ف. والشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي. فهي تؤدي مهام «وزارة الشؤون الخارجية» التابعة للمنظمة، وتدير كافة الشؤون المتعلقة بعلاقات المنظمة مع الدول الاجنبية؛ شأنها في ذلك شأن اية وزارة مماثلة في اية دولة اجنبية. ولها مكاتبها (سفاراتها) لتمثيلها في دول اخرى، وتقبل اوراق اعتماد السفراء الاجانب المعتمدين لدى م.ت.ف. ورئيسها (وزير الشؤون الخارجية) هو عضو في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ويساعده فريق كبير من الموظفين. وتحت امرة رئيس الدائرة السياسية هناك المدير العام، الذي يساعده رؤساء الاقسام المختلفة المسؤولة عن متابعة المسائل السياسية والعلاقات مع الدول الاخرى. وعلى هذا الصعيد، حققت م.ت.ف. نجاحات وانجازات هامة. فاذا كانت، لدى تأسيسها، ممثلة في جامعة الدول العربية، وفي بعض الدول العربية، وفي دولة اجنبية واحدة، هي جمهورية الصين الشعبية، فانها تحتفظ ، الآن، بـ ٨٥ مكتب تمثيل دائم (سفارة) في الخارج، وممثلوها معتمدون لدى اكثر من ١٠٥ دول، من بينهم ٦٣ ممثلاً بصفة دبلوماسية، في دول افريقية وآسيوية واميركية لاتينية واشتراكية وبعض الدول الغربية؛ ولتسعة عشر من مكاتب المنظمة وضع مكاتب اعلام، معظمها في دول اوروبا الغربية واميركا واستراليا؛ ولثلاثة مكاتب وضع مراقب؛ وهناك مكتبان معتمدان لدى الامم المتحدة، احدهما في نيويورك والآخر في جنيف؛ ومكتب لدى منظمة اليونسكو في باريس. ولهذه المكاتب الثلاثة وضع مراقب لدولة غير عضو.

دائرة المنظمات الشعبية: يرأس هذه الدائرة عضو في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وهي مسؤولة، رسمياً، عن التنسيق بين مختلف اتحادات العمال واللجنة التنفيذية. وخلافاً لاتحادات العمال في دول اخرى، التي غالباً ما تكون منظمات شاملة لجميع نقابات العمال المختلفة في دولة معينة، تحتفظ النقابات الفلسطينية باستقلاليتها على الصعد التنظيمية والسياسية والمالية. وسبق تأسيس بعض الاتحادات، مثل اتحادات الطلبة والعمال والمرأة، تأسيس م.ت.ف. وفي الحقيقة، كان

اتحاد الطلبة، وبدرجة اقل اتحادا العمال والمرأة، المؤسسات الوحيدة التي اتيح للفلسطينيين من خلالها تنظيم انفسهم، رسمياً، في بعض الدول العربية، ولا سيما في مصر، وفي بعض دول اوروبا الغربية.

ان احتفاظ كل نقابة باستقلالها التنظيمي، والسياسي، والمالي، يؤكد الاهمية التي يوليها الفلسطينيون لابراز المشكلات الناجمة عن اوضاعهم الخاصة. وكان الهدف وراء تأسيس هذه الاتحادات والنقابات سياسياً بالدرجة الاولى، من اجل تنظيم هيئة سياسية للفلسطينيين ذوي الاختصاص المعيّن، لتثقيف اعضائها وللقيام بالعمل الاعلامي حول احوال الفلسطينيين، وشرح قضيتهم بين زملائهم العرب والاجانب. وكان الهدف الثاني حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لاعضاء هذه النقابات، الذين كانوا يعانون، في معظم الحالات، من تمييز سياسي واقتصادي ومالي، وفي بعض الحالات من الاستغلال، كيد عاملة رخيصة.

وتضم هذه النقابات عدداً كبيراً من الاعضاء؛ فيضم اتحاد المعلمين ٧٥ ألف معلم يعملون في الدول العربية؛ ويضم اتحاد المهندسين ٢٥ ألفاً؛ ويضم اتحاد العاملين في المهن الطبية ١٣ ألفاً[٢٧]. وتمكن بعض هذه النقابات من عقد اتفاقيات مع دول مضيفة، مثل الجزائر وموريتانيا، لتنظيم عمل اعضائه.

وهناك ١٢ نقابة واتحاد تشمل الطلاب، والنساء، والمعلمين، والمحامين، والاطباء والصيادلة، والمهندسين، والكتاب والصحافيين، والفلاحين، والشباب، والفنانين، والفنانين التشكيليين.

وتتلقى هذه النقابات، والاتحادات، اموالها من اشتراكات العضوية، ومساهمة مالية محدودة من الصندوق القومي الفلسطيني بموجب قرار من المجلس الوطني الفلسطيني، وتبرعات، ومساعدات، مادية ومالية تتلقاها من دول عربية شقيقة ونقابات عمالية اشتراكية وغربية صديقة.

وتقود النقابات والاتحادات هيئات ينتخبها اعضاؤها انتخاباً مباشراً، وفقاً للمبدأ الديمقراطي: «صوت واحد لكل شخص».

وفي قمة هيئة قيادة كل نقابة امين عام منتخب ولجنة قيادية منتخبة تسمى، احياناً، الامانة العامة، تختلف عضويتها من نقابة الى اخرى. واعلى هيئة لتقرير السياسة هي المؤتمر العام المؤلف من ممثلين منتخبين انتخاباً مباشراً من مختلف فروع النقابة المعنية. واللجنة القيادية المنتخبة (الامانة العامة) مسؤولة تجاه هذا المؤتمر وتقدم اليه تقاريرها واستقالتها، وينتخب لجنة جديدة.

وثاني هيئة، من حيث اهميتها في تقرير السياسة، هي المجلس الاداري لكل نقابة، الذي يجتمع دورياً بين مؤتمرين عامين. ويتألف هذا المجلس من أعضاء اللجنة القيادية وممثلين عن مختلف فروع كل نقابة.

وفي الختام، لا تتدخل دائرة المنظمات الشعبية في شؤون النقابات الداخلية، ولا في عمليتها الديمقراطية، بل تحصر دورها في الاستشارة والتنسيق.

الهيئات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والاعلامية والصحية: في حين حققت م.ت.ف. نجاحاً كبيراً في احياء الهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال فاعليتها المستندة الى البنية المتماسكة لمؤسساتها السياسية، فانها ارست دعائم بناء الكيان الوطني التي ما كانت لترسى لو اهملت المنظمة المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية.

ان الانجازات الكبيرة التي حققتها م.ت.ف. في هذه الميادين تعكس حجم الجهود الضخمة الدؤوبة المبذولة في هذه المجالات، وتؤصل ما تنامى في الساحة الفلسطينية من دور ثقافي وحضاري طبع بصماته على الصعيد الفلسطيني، وبات محسوساً على الصعيدين العربي والدولي.

الا ان مساعي م.ت.ف. على هذه الصعد كانت محددة بفعل عقبات خارجة عن ارادتها، اهمها ظروف الشعب الفلسطيني المعيشية وانواع العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والدول العربية المضيفة لجاليات فلسطينية بشكل خاص، فضلاً عن سائر الدول العربية بشكل عام.

فلدى تطويرها اية سياسات قابلة للتطبيق في هذه المجالات، على م.ت.ف. ان تأخذ في عين الاعتبار محاذير ثلاثة:

١ ـ تشتت الشعب الفلسطيني، الذي يعيش ٤٠ بالمئة منه تحت الاحتلال الاسرائيلي، ويعيش ٦٠ بالمئة منه كلاجئين. وتعني عبارة «لاجئين» جميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين المحتلة، سواء أمقيمين كانوا في مخيمات للاجئين انشأتها وكالة الغوث ام «اندمجوا» في المجتمعات التي يقيمون وسطها في الوقت الحاضر، بالاضافة الى الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم العام ١٩٤٨ ويعيشون في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٨].

٢ ـ نتيجة لهذا الوضع المذكور، تفرض قيود كثيرة على نشاطات الشعب الفلسطيني، الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية، في الدول العربية، ومن قبل السلطات الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة، على حد سواء.

٣ ـ ولذلك، اضطرت م.ت.ف. الى البحث عن الاموال اللازمة لتمويل برامجها في هذه المجالات. ومما عقّد الوضع، الى حد كبير، النقص في الاموال الواردة من الدول العربية الملتزمة بموجب قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد، العام ١٩٧٨؛ ولكن هذا لا يمنع م.ت.ف. عن مواصلة هذه البرامج، حتى ولو اضطرت الى تحجيمها.

ومن المؤسف ان الذين يتأثرون اكثر من غيرهم بتأخير الاموال الواردة، أو بنقص الاموال، هم الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة. ومع انه لا يسمح لـ م.ت.ف. بتقديم مساعدة مباشرة الى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والتربوية في الاراضي المحتلة، ولا باقامة مثل هذه المؤسسات، والاسهام في تخفيف بعض المشاكل المعيشية التي تواجه شعبنا الفلسطيني، الا انها تمكنت، بالتنسيق والتعاون مع الاردن، من ايصال اموال الى المؤسسات القائمة بواسطة اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة[٢٩]. واسهم ذلك، كثيراً، في تطوير البنية التحتية في الاراضي المحتلة، وبالتحديد في المجالين، الصحي والتربوي، وفي تسويق المنتوجات الزراعية، مما ساعد، بدوره، في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في وجه الممارسات الاسرائيلية الرامية الى تدمير هذه البنية التحتية الفلسطينية وغيرها. وتم تقديم المساعدات الى المؤسسات المختلفة، من مراكز صحية ومستشفيات ومدارس وجامعات ومراكز العمل الاجتماعي ومؤسسات اقتصادية ومشاغل، والى مزارعين ومقاولين ومعلمين وفنانين ونقابات واتحادات.

وخارج الاراضي المحتلة، تنهمك م.ت.ف. منذ تأسيسها، انهماكاً متزايداً، في الميدان الاجتماعي، والانساني، للشعب الفلسطيني في المنفى. ففي سياق تطوير هياكلها، انشأت م.ت.ف. عدداً من المؤسسات والاجهزة لتقديم العناية الطبية والصحية والضمان الاجتماعي، اضافة الى هيئات تربوية واعلامية واقتصادية.

جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني: ليس ثمة دائرة صحية تابعة للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ولذلك تقوم جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني بمهام هذه الدائرة[٣٠]، تعادل جمعية الهلال الاحمر والصليب الاحمر في دول اخرى.

تأسست جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، عشية الذكرى السنوية الخامسة للثورة الفلسطينية، وحملت رسالة انسانية تعكس عناية الثورة الفلسطينية

واهتمامها بالبعد الانساني للشعب الفلسطيني، والادوار الحضارية والعلمية التي تنتظر منظمة التحرير.

واذا كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) قد بادرت الى تأسيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، فان الجمعية اندمجت، بعد ذلك بتسعة شهور، في بنية م.ت.ف. في اثناء دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة التي عقدت في القاهرة، من الاول الى السادس من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩.

وعهد القرار الخاص «بالخدمات الطبية»[٣١] الذي تبناه المجلس الوطني الى الهلال الاحمر بمسؤوليات واسعة النطاق؛ فطلب من تلك الجمعية اجراء فحص طبي على كل متطوع جديد لمنظمة التحرير، وتقديم التدريب الطبي الاساسي لجميع المقاتلين لتكوين ما اسماه القرار «بالمقاتل المضمد» و «الممرض المقاتل»، وتأمين المتطلبات الطبية كافة، بما فيها عيادات في المواقع الامامية على خطوط المواجهة، وسيّارات الاسعاف، وبنوك الدم، واقامة المستشفيات اللازمة، وتقديم العلاج الطبي الى جميع المقاتلين والجرحى منهم، والى عائلاتهم وعائلات الشهداء، وعائلات المعتقلين والاسرى، وسكان مخيمات اللاجئين، وسكان المدن والقرى الامامية، وتوفير المساعدة الطبية والاجتماعية للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة، بقدر ما تسمح الظروف بذلك. كما قرر المجلس الوطني، ايضاً، اعتبار جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني الطرف الوحيد مالك الحق في استلام المساعدات الطبية التي تقدمها الحكومات والمؤسسات العربية والاجنبية، وتنظيمها. وطلب المجلس الوطني من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اصدار قوانين تنظم اعمال الموظفين الطبيين في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. وكان يعني بذلك انه يتوجب على كل خريج جديد في فرع طبي او صحي اداء خدمة مدتها سنة واحدة على الاقل مع الهلال الاحمر، وانه ينبغي مناشدة دعم الحكومات العربية ومساعدتها في تنفيذ هذا الامر. وطلب المجلس الوطني من الصندوق القومي الفلسطيني توفير ميزانية لتمويل نشاطات جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، كما طلب من جميع التنظيمات التعاون مع تلك الجمعية من اجل تسهيل مهامها.

ومنذ ذلك الوقت، طورت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني شبكة من المؤسسات، الراسخة والمتقدمة، التي تؤمّن العناية والخدمات الطبية للشعب الفلسطيني، المدنيين والمقاتلين منه على حد سواء. وتقيم هذه المؤسسات دائماً في مراكز الشعب الفلسطيني السكانية وداخل مخيمات اللاجئين.

اقيمت المؤسسات الاولى لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في الاردن، حيث كانت توجد القاعدة الرئيسة الرسمية لـ م.ت.ف. في ذلك الوقت. وبين اوائل العام ١٩٦٩ وخروج الثورة الفلسطينية من الاردن في اعقاب المعارك العسكرية في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ فيما بين الجيش الاردني وحركة المقاومة الفلسطينية، اقامت جمعية الهلال الاحمر في الاردن ثمانية مستشفيات و ١٦ عيادة ومركزين للنقاهة. واثر معارك عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، اغلقت هذه المراكز كافة، فنقلت جمعية الهلال الاحمر قواعدها الى لبنان، حيث خضعت لتغييرات أساسية واعيد تنظيمها، وتوسعت نشاطاتها كثيراً، وتم تجديد منشآتها.

وتدير جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ١٥ مستشفى رئيساً: تسعة منها في لبنان، واربعة في سوريا، وواحد في مصر، وواحد في صنعاء في الجمهورية العربية اليمنية[٣٢]. ومن بين المستشفيات في لبنان مجمع عكا الطبي الذي يشغل، بحد ذاته، خمسة مستشفيات. وفي سوريا تملك جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني مجمعين طبيين رئيسين، هما مجمع دير ياسين الطبي في مخيم اليرموك ومجمع الكرمل لطب الاسنان في دمشق. وفي هذين المركزين ٩٠٠ سرير في الظروف العادية، ويمكن مضاعفة

هذا العدد في حالة اضطرارية. ويعالج كل منهما حوالى ٣٠٠ شخص يومياً في عياداتهما الخارجية.

والى جانب ذلك، فلجمعية الهلال الاحمر ٤٤ عيادة رئيسة: ١٤ في لبنان، و ١٥ في سوريا، وعشر في مصر، واثنتان في السودان، واثنتان في تونس، وواحدة في قطر. كما تقيم الجمعية، ايضاً، عدداً من مراكز النقاهة والعناية بعد الجراحة في سوريا ولبنان وتونس، وشبكة كبيرة من مراكز العمل الاجتماعي ورعاية الام والطفل وحمايتهما في كل المخيمات الفلسطينية في الدول العربية المضيفة.

وتقسم المستشفيات الى اقسام طبية متخصصة: الامومة، وطب الاطفال، وجراحة العظام، وطب الاسنان، والتوليد، والطب العام والداخلي، وامراض المسالك البولية، والجلد. ولكل منها عيادتها لمعالجة المرضى من خارج المستشفى. ويجهز كل مستشفى بمنشآت حديثة تشمل غرفاً للعمليات الجراحية، واقسام الاشعة السينية، وصيدليات، وبنوكاً للدم، واقساماً للطوارىء، وفي بعضها مختبرات للكيمياء العضوية وعلم الجراثيم وعلم الطفيليات.

وفي لبنان ومصر تدير جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني مدرستها للتمريض التي تنظم دورة مدتها ثلاث سنوات لممرضات مسجلات، ودورة مدتها سنتان للتمريض العملي، وتجمع الدورة بين العمل النظري والعمل التطبيقي.

ومعظم الاطباء، في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، فلسطيني، وهناك أطباء من جنسيات عربية اخرى، ولا سيما لبنانيون وعراقيون ومصريون وسوريون. كما يوجد بعض الاطباء الاوروبيين الغربيين، من النرويج والسويد وبريطانيا وفنلندا وفرنسا. ويعمل اطباء اختصاصيون مع الهلال الاحمر، بناء على عقود.

ولا تعمل جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني كما تعمل مؤسسات أخرى من نوعها في العالم في ظروف عادية وسلمية ومستقرة. فهي تتأثر بالمناخ العسكري والسياسي العام الذي تعيشه منظمة التحرير. وفي الواقع، ولكون مؤسساتها مكشوفة وملموسة، فقد تأثرت تأثراً خطيراً من الوضع السياسي العام والاحداث الطارئة. إذ في حالات كثيرة قامت قوات معادية للشعب الفلسطيني باغلاق مراكز الهلال الاحمر او نهبها او احراقها، سواء أاسرائيلية كانت تلك القوات ام ميليشيات طائفية.

وفي اثناء ما يسمى بالحرب الاهلية في لبنان، خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، تعرضت مؤسسات الهلال الاحمر الفلسطيني للاعتداءات. فقد قامت قوات الكتائب اليمينية بنهب المستشفى الرئيس (مستشفى القدس) الواقع على خط التماس (الفاصل بين شطري بيروت، الشرقي والغربي)، كما دمرت الميليشيات اليمينية مستشفى مخيم تل الزعتر للاجئين في الجزء الشرقي من بيروت، اضافة الى عيادات الهلال الاحمر الاخرى في ذلك القطاع من بيروت.

وفي اثناء الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، صيف العام ١٩٨٢، اعتقل حوالى ٢٠٠ من موظفي الهلال الاحمر الفلسطيني في جنوب لبنان (اطباء وممرضون واداريون وموظفو اسعاف) لفترات مختلفة، او سجنهم الجيش الاسرائيلي في معتقل انصار. وعلاوة على ذلك، خسرت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، بين غزو لبنان والمجازر الثانية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في العام ١٩٨٥، اكثر من ٣٠ من مستخدميها الذين قتلهم اعداء الشعب الفلسطيني في اثناء قيامهم بواجبهم في اماكن عملهم لانقاذ ارواح الجرحى.

وفي اثناء حصار بيروت، في صيف العام ١٩٨٢، لم تستثن مؤسسات الهلال الاحمر الفلسطيني من قصف القوات الاسرائيلية من البر والبحر والجو. وعلى الرغم من هذا الوضع، لم تتوقف تلك الجمعية عن نشاطاتها، بل فتحت مستشفيات ميدانية جديدة داخل المدينة المحاصرة، كان اهمها المستشفى الميداني الذي اقامته على عمق ثلاثة طوابق تحت الارض في كلية اللاهوت الانكليكانية في

بيروت الغربية.

وخلال مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا، في العام ١٩٨٢، على اثر محاصرة اسرائيل المدينة واحتلالها، لم تستثن مستشفيات جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ومراكزها وموظفوها من اعمال القتل والنهب والحرق المتعمد والتدمير. وكذلك في اثناء مجازر العام ١٩٨٥ في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة التي ارتكبتها ميليشيا «امل»، لم تستثن مؤسسات الهلال الاحمر الفلسطيني، ايضاً، من التدمير والحرق وقتل المرضى والمستخدمين الطبيين. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن بعض هذه المراكز من العمل، لأنها تحولت الى ملاجىء لجميع الفلسطينيين واللبنانيين الهاربين من المجازر. ومن الامثلة على ذلك، مجمع عكا الطبي في شاتيلا ومستشفى حيفا في مخيم برج البراجنة.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، لم تتوقف جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، اطلاقاً، عن تقديم خدماتها الى جميع المدنيين، مهما كان الطرف الذي انحازوا اليه خلال المعارك. وفور وقف اطلاق النار، انطلقت الجمعية لاعادة بناء ما تهدم. فتأسس مستشفيان جديدان في بيروت، هما مستشفى شاتيلا في مخيم شاتيلا، ومستشفى حيفا في مخيم برج البراجنة. وفي مخيم عين الحلوة، في ضواحي مدينة صيدا اللبنانية الجنوبية، افتتح «مستشفى سعد صايل». وفي سهل البقاع، أُسِّس مستشفيا «ماجد ابو شرار» و «كمال عدوان» في مخيمي بر الياس والجليل للاجئين.

وبعد خروج م.ت.ف. من لبنان، العام ١٩٨٢، فتحت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني مستشفيات وعيادات في الدول العربية التي استقبلت المقاتلين الفلسطينيين، مثل السودان والعراق وتونس واليمن. كما وسعت الجمعية اعمالها في مصر، حيث فتحت مركز عين شمس الطبي في القاهرة.

وتقدم الجمعية الخدمات الطبية والعلاج، مجاناً، الى جميع العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية، سواء أفلسطينيين كانوا ام غير فلسطينيين، اضافة الى عائلاتهم؛ كما تغطي تكاليف علاجهم غير المتوفر لديها، خارج مستشفياتها.

أما الاشخاص الذين لا ينتمون الى م.ت.ف.، سواء أفلسطينيين كانوا ام مواطنين عرباً يعيش الفلسطينيون بينهم، فيطلب منهم أجر رمزي، كنظام للضمان الصحي الاجتماعي. وتقدم الادوية مجاناً من قبل صيدليات الهلال الاحمر، ويغطي نظام منظمة التحرير للضمان الاجتماعي (الذي يشكل دائرة مستقلة) تكاليفها في حال شرائها من الخارج.

ولجمعية الهلال الاحمر الفلسطينية مهمة أخرى، هامة للغاية، هي ادخال الطب الوقائي على نطاق واسع، ليس ضمن المجتمع الفلسطيني فحسب، بل ضمن المجتمعات العربية التي يعيش فيها الفلسطينيون أيضاً. لقد تطور هذا المفهوم نتيجة للظروف التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين، حيث تتلوث البيئة جراء نظام المجاري المفتوحة، والمياه القذرة، وجمع النفايات بشكل غير كاف، والازدحام الشديد، والمباني سيئة التشييد التي تعجز عن صد تيارات الهواء في اثناء الشتاء البارد(٣٣).

ولا تقدم الجمعية العناية الطبية للجرحى والمعاقين جسدياً فحسب، بل توفر، أيضاً، الضمان الاجتماعي للمساعدة على معالجة العواقب النفسية والشعور بالعزلة والاغتراب التي قد تصيب شخصاً حديث الاعاقة؛ فتعمل على اعادة تأهيلهم حسب امكاناتهم الجسدية والعقلية، وتسعى الى دمجهم في المجتمع، من جديد، كاعضاء نشيطين فيه. ولهذا الغرض، فقد افتتحت عدداً من المراكز لاعادة التأهيل، وهي:

١ ـ مركز حيفا الذي يقدم خدمات طبية وصحية واجتماعية.

٢ ـ مركز الرملة للعلاج الطبيعي واعادة التأهيل.

٣ ـ مركز الحمّة للعلاج الطبيعي واعادة التأهيل، في دمشق.
٤ ـ مركز دمّر لجراحة العظام، في ضواحي دمشق.
٥ ـ مركز العلاج الطبيعي في مستشفى القدس، في القاهرة.
٦ ـ مركز حماية الاطفال المتخلفين في عين شمس (القاهرة)، للاطفال المصابين بشلل الاطفال والطرش والعمى والتخلف العقلي.
٧ ـ وقبل العام ١٩٨٢، كانت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني تدير مستشفى الناصرة للاطفال في بيروت.

وجدير بالذكر ان كثيرين من الموظفين في هذه المراكز يعانون هم، ايضاً، من هذه الامراض، ويعطيهم العمل في هذه المراكز ثقة بأنفسهم، الامر الذي يلهم المرضى تحت العلاج بثقة مماثلة بأنفسهم.

اما ادارة جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، فيديرها رئيس منتخب تساعده هيئة تسمى المجلس التنفيذي، وهي اعلى هيئة في الجمعية لتقرير السياسة، وتشرف على كافة نشاطات مؤسساتها المختلفة. وقد لعبت دائرتها للعلاقات العامة دوراً هاماً جداً في تعريف الناس بأعمال الهلال الاحمر على الصعيد الدولي وفي نيل دعم ومساعدة، كانت الجمعية بحاجة ماسة اليها، من هيئات صحية قومية ودولية وجمعيات للصليب الاحمر، لصالح اعمالها.

وعلى الصعيد السياسي، قامت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، لدى تأسيسها العام ١٩٦٨، بتوقيع اتفاقية الصليب الاحمر الدولي والاتفاقيات الدولية، بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وتتمتع الجمعية بصفة عضو مراقب في اللجنة الدولية للصليب الاحمر والرابطة الدولية لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر. فتمثل م.ت.ف. في هاتين الهيئتين اضافة الى منظمة الصحة العالمية وجمعية الصحة العالمية وفي جميع المؤسسات والمؤتمرات الدولية والاقليمية الاخرى المتعلقة بمهامها.

وتقدم جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني كل المساعدات الطبية الممكنة الى المنظمات الشقيقة، في الاراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، على الصعيد الدولي.

واصدرت جمعية الصحة العالمية السادسة والثلاثين قراراً، في أيار (مايو) ١٩٨٣، اكدت فيه «حق الشعب الفلسطيني في ان تكون له مؤسساته الانسانية التي تؤمن الخدمات الطبية والاجتماعية». ولذلك، فانه يتوجب على الاسرة الدولية المتحضرة ان تلزم اسرائيل، بصفتها دولة الاحتلال، بالتعاون مع جمعية الصحة العالمية، ليتمكن الشعب الفلسطيني من اقامة المؤسسات التي يعتبرها ضرورية لتحسين الوضع الصحي والانساني للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، ويمكن ان يتم ذلك بواسطة جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني التابعة لـ م.ت.ف.

دائرة الشؤون الاجتماعية: اتخذت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة قراراً يقضي بانشاء «دائرة رعاية اسر الشهداء والجرحى والاسرى». وبهذا القرار ادمج المجلس الوطني الفلسطيني عمل الشؤون الاجتماعية في الثورة الفلسطينية؛ وهو العمل الذي كان بدأ مع انطلاقتها العام ١٩٦٥، ضمن الاطار المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل رسمي.

في ذلك العام، ومع انطلاقة العمل العسكري المسلح ضد اسرائيل، أسست «فتح»، في دمشق، جمعية خاصة بها للشؤون الاجتماعية. وبدأت هذه الجمعية بامكانات ضئيلة، واعداد قليلة، ومكتب بسيط في دمشق، ومندوبين في القواعد العسكرية.

وفي العام ١٩٦٩، كلف المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في دورته السادسة، اللجنة

التنفيذية لـ م.ت.ف. توحيد عمل الشؤون الاجتماعية الذي كانت تقوم به «فتح» واللجنة التنفيذية في مؤسسة واحدة. وقد نص القرار على التالي: «يترك للجنة التنفيذية النظر في موضوع رعاية اسر مجاهدي وشهداء فلسطين (المسجلة في سوريا)؛ وذلك بايجاد صيغة دمج بين المؤسسة والجمعية لتكون هناك علاقة قوية بين المنظمة وهذه الجمعية»(٣٤).

وهكذا ولدت «مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى» لتكون المسؤولة عن عمل الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف. وهي ترعى، في الوقت الحاضر، اكثر من خمسين ألف عائلة، داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، موزعة على مختلف مكاتب وفروع المؤسسة. وتقدر النفقات التي تقدمها المؤسسة الى هذه الاسر بما يقارب الخمسة وعشرين مليون دينار اردني سنوياً.

ان الهدف الاساسي من وراء انشاء هذه المؤسسة هو رعاية اسر الشهداء والاسرى، وجرحى الثورة، والمفقودين، والمتضررين جسدياً أو مهنياً، وحالات الفصل من العمل أو الحرمان من العمل والاقامة الجبرية، والمعتقلين في الاقطار العربية. وتوسع نشاط المؤسسة ليشمل رعاية اسر الشهداء، وكلّ من يتضرر خلال الكفاح المسلح ضد اسرائيل ومعارك الدفاع عن الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية في الاقطار العربية المختلفة او في أماكن اخرى. كما ان نطاق عملها توسع ليشمل ليس فقط المناضلين الفلسطينيين وانما كل المناضلين، الذين انضموا الى صفوف الثورة الفلسطينية واستشهدوا، او تضرروا، خلال المسيرة الثورية. وشملت رعاية المؤسسة، أيضاً، بعض الحالات الاجتماعية التي لا علاقة تنظيمية لها بالثورة، ولكن ظروفها الاقتصادية تستدعي المساعدة لانعدام المعيل.

وبسبب التوسع الكبير في نشاطها، وفي نطاق عملها، فقد شهدت المؤسسة توسيعاً متوازياً في هيكلها. ونمت من جمعية صغيرة، في مكتب بسيط في دمشق، وبعض المندوبين في القواعد العسكرية، الى شبكة منظمة من المكاتب والفروع في أكثر من قطر عربي، مما جعل وجود المؤسسة وخدماتها جزءاً لا يتجزأ من النشاط الفلسطيني، ولا يمكن الاستغناء عنه في مجال الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، ليس للمقاتلين الفلسطينيين فقط وانما لاسرهم ايضاً، وبالتالي لمجموع جماهير الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة، او خارجها، على حد سواء. وهكذا توزعت المكاتب الرسمية للمؤسسة في سوريا ولبنان والاردن، حيث التواجد الكثيف للشعب الفلسطيني، وافتتحت لها فروعاً رئيسة في مصر والكويت والعراق التي تحتضن جاليات فلسطينية كبيرة.

وقد تعددت انشطة الضمان، او التأمين الاجتماعي، التي تقوم بها المؤسسة. وهي تقوم بالخدمات التالية: تخصيص مخصصات شهرية تكفل حياة كريمة للأسر التي ترعاها وتقدم لها الرعاية الصحية الكاملة والشاملة بدءاً من فاتورة العلاج واتعاب الطبيب المعالج وانتهاء بأكبر عملية جراحية ان كانت تتم في مستشفيات جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني او في المستشفيات الخاصة في المنطقة او في البلدان الاجنبية. وتقوم المؤسسة كذلك بتغطية نفقات التعليم المتوسط والجامعي للأسر التي ترعاها.

كما تقدم المؤسسة، بالاضافة الى الخدمات السابقة، مصروفات خاصة بالاسرى وبأسرهم، مثل مصروف الكنتين (البوفيه) لكل أسير، وملابس صيفية وشتوية، وتكاليف زيارة للأسير بمعدل مرة واحدة كل عام للأسر المقيمة خارج الارض المحتلة. وتتكفل المؤسسة بتغطية اجور المواصلات للأسر عند زيارتها أبناءها الاسرى بمعدل زيارة واحدة كل شهر، كما تؤمن المؤسسة الصحف والمجلات للأسرى داخل السجون وتؤمن لهم تكاليف العلاج. وتقدم المؤسسة، بالاضافة الى الخدمات والنفقات المذكورة سابقاً، مساعدات طارئة، كترميم المنازل ومصاريف العزاء، في حال وفاة احد افراد الاسرة،

ومساعدات للزواج، بعد دراسة اجتماعية تقوم بها لجان مختصة لهذه الغايات.

وحرصاً من المؤسسة على تعميم ونشر الوعي التعليمي بين أبناء وبنات الاسر المستفيدة من خدماتها، قامت المؤسسة بانشاء رياض للاطفال ومدارس داخلية وخارجية على المستويين، الابتدائي والثانوي، مثل:

- مدرسة بيت المقدس لبنات الشهداء في عمان، وهي مدرسة ابتدائية ـ اعدادية خاصة بالبنات، وتتسع لمائتي طالبة.
- مدرسة اسعاد الطفولة في سوق الغرب في لبنان، وهي مدرسة مختلطة وتتسع لحوالى ستمائة طالب وطالبة.
- وعلى رأس المؤسسات التعليمية، التي أنشأتها المؤسسة، المدينة التعليمية في دمشق، وهي مقامة على أرض مساحتها سبعمائة دونم وتتسع لتسعة آلاف طالب وطالبة، وهي مدرسة كاملة، اكاديمية ومهنية.

وهكذا، فاننا نرى اهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة على صعيد رعاية الشؤون الاجتماعية داخل م.ت.ف. وعلى صعيد تقديم الخدمات والضمان الاجتماعي الى المقاتلين والمدنيين المنخرطين في اطار الثورة الفلسطينية.

دائرة التربية والتعليم: ان رئيس دائرة التربية والتعليم عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذه الدائرة مسؤولة عن صياغة السياسات والمواد التربوية في المدارس التي تديرها منظمة التحرير، وعن ارشاد المؤسسات المسؤولة عن تنسيق السياسات التعليمية.

ولهذا الدور اهمية بالغة، اذا اخذنا في عين الاعتبار ان الاطفال الفلسطينيين «يخضعون لمناهج يخلو مضمونها من التاريخ والثقافة والسياسات الفلسطينية»[٣٦]. وقلما يستطيع المرء انكار ما لمضامين المناهج من ابعاد هامة في بناء الامم وتكوين الهوية الوطنية؛ وينطبق هذا على الفلسطينيين ايضاً.

وكلما كان ممكناً، نظمت منظمة التحرير، بواسطة دائرة التربية، برامج تربوية للفلسطينيين. ففي السبعينات تولت المسؤولية عن برنامج تعليمي هام للفلسطينيين في الكويت، وغيرها من دول الخليج. وعملت مع مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف.، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومؤسسات عربية اخرى، لاقامة الجامعات المفتوحة الموجهة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. ولم يُحَقق هذا المشروع حتى الآن بسبب الصعوبات التي كان يجب التغلب عليها، مثل ايجاد موقع لمثل هذه الجامعة؛ وادى الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ الى تأجيل هذا المشروع وليس الى الغائه.

وتوجد في دائرة التربية والتعليم هيئة خاصة للمنح الدراسية تشرف على كل المنح التي تقدمها الحكومات والمؤسسات العربية والاجنبية لـ م.ت.ف. فتختار الطلبة، ويتوجب عليها متابعة نتائجهم في البلدان التي يدرسون فيها.

ويولي الشعب الفلسطيني اهتماماً كبيراً بالتعليم، الذي يشكل، في الحقيقة، اهم مصدر قوة لديه. والدليل على ذلك ان لدى الفلسطينيين اعلى نسبة تعليم في الدول العربية، واعلى نسبة من خريجي الجامعات في منطقة الشرق الاوسط ، بما فيها اسرائيل.

وعلى الصعيد التربوي ايضاً، كان لمركز التخطيط، حتى العام ١٩٨٢، قسم تربوي ساهم، مساهمة فعالة، في وضع الفلسفة والخطط للتربية الفلسطينية.

ووفقاً لسياستها التربوية، تنظم م.ت.ف. برامج ودورات صيفية لاصحاب المهن والطلبة والاطفال الفلسطينيين في مجالات تربوية مختلفة. وخلال العامين الاخيرين، ١٩٨٤ و ١٩٨٥، نظمت

دورات صيفية في علوم الكمبيوتر للصغار الذين تتراوح اعمارهم بين ثمانية اعوام و ١٦ عاماً، وشارك اكثر من ٧٠٠ تلميذ في هذه الدورات الصيفية.

وتدير م.ت.ف. عدداً من المدارس، اهمها المجمع التربوي في العاصمة السورية، كما تدير عدداً من المدارس الاخرى لاطفال الشهداء، «ابناء الصمود» و «اسعاد الطفولة» في لبنان، ومدرسة «بيت المقدس» في الاردن، وفي تونس مدرسة «ابناء الصمود» بالتعاون مع الحكومة التونسية، ومدرسة «القدس» الثانوية.

دائرة الاعلام والثقافة والارشاد القومي: ليس الكفاح ضد الصهيونية واحتلال فلسطين مسألة عسكرية فحسب، بل هو، ايضاً، صراع ثقافي وحضاري بين الصهيونية واسرائيل، من جهة، والشعب الفلسطيني، من جهة اخرى. ولم تحتل اسرائيل ارض فلسطين فحسب، بل تسعى، بالقوة الموجودة لديها ايضاً، الى انكار التراث الثقافي للشعب الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك، اغتصبت الفنون الشعبية والثياب التقليدية الفولكلورية الفلسطينية، لتقديمها الى العالم على انها اسرائيلية. كما صورت اسرائيل للعالم بعض المأكولات الفلسطينية، التي لا تخص فلسطين فقط، بل المشرق العربي بوجه عام، على انها اسرائيلية.

وانطلاقاً من الوعي والادراك، اقامت م.ت.ف. في وقت مبكر، اي في العام ١٩٦٥، دائرة الاعلام والثقافة، وسرعان ما تعلم الفلسطينيون ان انجازاتهم المستقلة في ميادين الثقافة تعزز وتغني تطوير هويتهم الوطنية كمجتمع متميز له ماض وحاضر ومستقبل.

ان ادراك الهوية الفلسطينية عميقة الجذور، مع الوعي الحي للتراث الثقافي، يعزز تمسك الشعب الفلسطيني بقضية الكفاح الوطني لاستعادة الوطن. ولذلك اولت م.ت.ف. اهتماماً جدياً، وعناية، بتطوير مختلف الادوات والمؤسسات والفنانين المرتبطين بالمجالات الثقافية والفنية، بطريقة او بأخرى. وتعتبر منظمة التحرير الابداع والنشاط الثقافيين لاي شعب انهما يشكلان الانعكاس الحقيقي لحضارته ويمثلان تفاعله مع تراثه. وطورت م.ت.ف. الاقسام التالية في الميادين الثقافية:

- الفنون والثقافة الوطنية.
- مؤسسة السينما الفلسطينية.
- جمعية المسرح والفنون الشعبية الفلسطينية.
- فرقة الرقص الشعبي.
- التصوير.
- الفنون التشكيلية.
- الفنون التصويرية (الملصقات وبطاقات المعايدة والشعارات وغلافات الكتب والبطاقات البريدية).
- فرع المعارض.
- مركز الابحاث.

لقد عرض الكثير من الفنانين الفلسطينيين اعمالهم على نطاق واسع، ليس في الدول العربية فحسب، بل في جميع بلدان العالم تقريباً. كما جالت فرقة الرقص الشعبي الفلسطينية على القارات الخمس، حيث قدمت الموسيقى والرقصات الشعبية الفلسطينية والعربية الى جماهير من المشاهدين تعرفوا، لاول مرة، على الثقافة العربية.

ولمنظمة التحرير مراكز دائمة لعرض الاعمال الفنية (المعارض) موزعة في ارجاء العالم العربي. وللمنظمة تجربة مُرّة في هذا المجال، اذ دمّر اثنان من مراكزها الرئيسة للفنون في بيروت، هما مركز

الفنون التشكيلية ومعرض الكرامة للفنون، جراء القصف الاسرائيلي في صيف العام ١٩٨٢.

ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، ان هذه التجربة الثقافية ليست محصورة بالمجال الفلسطيني وحده. لقد نجحت م.ت.ف. بالتعاون مع حكومات صديقة ومؤسسات مماثلة، في تنظيم معارض للوحات ومسابقات في دول اجنبية، يشترك فيها رسامون وفنانون وخطاطون أجانب، ينتجون اعمالاً فنية عن مواضيع فلسطينية. وقد وضع مكتب المنظمة في بوليفيا هذا النشاط في اطار رسمي، في اتفاق مع السلطات البوليفية المختصة.

ونظراً لكون الكفاح من اجل فلسطين كفاحاً ثقافياً ايضاً، شرعت م.ت.ف. في جمع كافة المواد المتعلقة بالتراث الثقافي الفلسطيني، من ثياب تقليدية وصور فوتوغرافية ولوحات ومطرزات وتحف مصنوعة من الخشب والصدف. ولاقت الافلام التي انتجتها مؤسسة السينما الفلسطينية التابعة لـ م.ت.ف. استقبالاً جيداً في العديد من مهرجانات الافلام الدولية.

وعلى الصعيد الاعلامي، لمنظمة التحرير مجلس اعلام يُشرف على الخطوط العامة للسياسات الاعلامية التي قررت المنظمة اتباعها. ويرأس رئيس اللجنة التنفيذية هذه الهيئة التي تضم ممثلين عن مختلف مكاتب الاعلام التابعة للتنظيمات في منظمة التحرير، اضافة الى رؤساء دوائر الاعلام. وتشرف على دائرة الاعلام الموحد التي تشمل:

- قسم الاعلام الخارجي.
- وكالة الانباء الفلسطينية (وفا).
- دائرة السينما والتصوير الفلسطينية.
- محطات الاذاعة.
- «فلسطين الثورة»، المجلة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويرأس رئيس اللجنة التنفيذية، ايضاً، الهيئتين الرئيستين الأخريين للثقافة والسياسة، وهما مركز التخطيط (الذي تأسس في اوائل السبعينات لتقديم دراسات الى اللجنة التنفيذية بناء على طلبها)، ومركز الابحاث الذي تأسس في بيروت العام ١٩٦٥، والذي يحتوي على مكتبة كبيرة جداً وارشيفاً شاملاً، ويصدر مجلة شهرية فكرية باللغة العربية هي شؤون فلسطينية وكتباً اخرى معظمها باللغة العربية.

لقد تعرض مركز الابحاث لاعمال همجية خطيرة من قبل الجيش الاسرائيلي الغازي لدى احتلاله بيروت الغربية بعد خروج م.ت.ف. من لبنان، صيف العام ١٩٨٢. فقد اقتحم هذا الجيش مكاتب مركز الابحاث ونهب جميع المواد قابلة للنقل، من كتب واوراق ووثائق وارشيف وطاولات وقرطاسية، وحملها الى اسرائيل.

وعند اجراء محادثات لتبادل اسرى الحرب بين المنظمة واسرائيل، بواسطة الصليب الاحمر في العام ١٩٨٣، وضعت منظمة التحرير شرطاً مسبقاً، وهو انه يتعين على اسرائيل اعادة محتويات المكتبة المسروقة من مركز الابحاث بكاملها. والتزمت اسرائيل بهذا الشرط المسبق، فوصلت الكتب مع المقاتلين الفلسطينيين من اجل الحرية، الذين اطلق سراحهم في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣. وهذه هي المرة الاولى في التاريخ المعاصر، التي اعتبرت فيها مكتبات وارشيفات بمثابة «اسرى حرب»، بحيث تم تبادلها بأسرى اسرائيليين، عبر وساطة دولية.

الدائرة الاقتصادية: على الرغم من وجود الدائرة الاقتصادية منذ زمن طويل، فانها لم تفرض هذا الوجود على الساحة الفلسطينية الا في الآونة الاخيرة، بعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، العام ١٩٨٤. غير انها طورت مؤسسة هامة هي المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني الذي

اتخذ دمشق مقراً له والذي يصدر المجموعة الاحصائية الفلسطينية بانتظام. ومثّلت الدائرة م.ت.ف. في مؤتمرات الامم المتحدة الاقتصادية ومؤتمرات دولية اخرى، ولا تزال تقوم بهذه المهمة.

وكانت مؤسسات اخرى لـ م.ت.ف. تدار من خارج الدائرة الاقتصادية، تقوم بنشاطات المنظمة الاقتصادية، مثل جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين، المشهورة باسم «صامد»، التي تولت اهم النشاطات الاقتصادية.

لقد اعيد تنظيم الدائرة الاقتصادية في العام ١٩٨٤، بعد دورة المجلس الوطني السابعة عشرة، واندمجت «صامد»، بجميع اقسامها، في الدائرة الاقتصادية، اواسط العام ١٩٨٥، فاصبح رئيس مؤسسة «صامد» المدير العام للدائرة الاقتصادية. وعند تأسيس «صامد» في الاردن العام ١٩٧٠، على نطاق صغير، بمشاغل ومراكز تدريب صغيرة، كانت مهمتها اجتماعية ومحددة، ولم تكن اقتصادية. فكان هدفها تقديم التدريب المهني الى زوجات الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة القضية الفلسطينية، واولادهم، ومساعدة هؤلاء الاولاد وعائلاتهم، وايجاد مساكن لهم وتطوير حياتهم واعدادهم للعمل وتأمين دخل لهم يضمن لهم حياة منتجة وكريمة. ومع خروج الثورة الفلسطينية من الاردن في العام ١٩٧٠، اضطرت «صامد» الى المغادرة والانتقال الى لبنان. واعيد تنظيمها هناك بشكل كامل، فنمت من مشروع صغير، برأس مال قدره ٦٠٠٠ دولار فقط[٣٧]، الى هيئة اقتصادية، متعددة الوجوه، ذات مؤسسات وفروع انتشرت في اكثر من ٣٠ دولة، في اربع قارات[٣٨]، وتبلغ قدرتها الاجمالية على الاستثمار حوالى ٥٠ مليون دولار[٣٩].

وفي خطابه الافتتاحي لمؤتمر «صامد» الثالث، وصف الرئيس ياسر عرفات تلك المؤسسة بأنها «ليست مؤسسة تجارية تضع في حسبانها الربح والخسارة»[٤٠].

اما مديرها العام ابو العلاء، فيصفها على النحو التالي: «فمؤسسة ' صامد ' ليست مشروعاً استثمارياً يهدف الى تحقيق الجدوى الاقتصادية منه، وانما هي تتجاوز هذا الاطار المحدود، الذي كان سيسهل لها مهامها، الى أطر أوسع وأشمل. مؤسسة ' صامد ' هي الاداة الاقتصادية للثورة الفلسطينية ونواة قطاعها العام. فهي، اذن، لا تقتصر على كونها مشروعاً اقتصادياً استثمارياً يهدف الى تحقيق الربح فحسب، ولا هي تقتصر على تأدية دورها كمؤسسة اجتماعية لتأهيل ابناء الشهداء، وانما هي، بما حدد لها من أهداف ورسم لها من واجبات وانيطت بها من مهمات، مزيج من ذلك كله. فهي الذراع الاقتصادية لثورتنا وشعبنا، وهي التي تلتزم بخطها وبرامجها السياسية، والعاملون فيها مناضلون في اطار الثورة الفلسطينية»[٤١]. ثم يضيف قائلاً: «ومؤسسة ' صامد ' تمثل تجربة انسانية فريدة، هي التجربة الاولى في تاريخ جميع حركات التحرر الوطني لتكوين قطاع عام في الشتات وبناء نواة اقتصاد وطني فلسطيني يسعى الى تحقيق اهداف طموحه»[٤٢].

وكان الرئيس عرفات اكثر وضوحاً في تحديده لمهام «صامد»، بقوله ان خبرة «صامد» ضرورية «في بناء دولتنا المقبلة» الفلسطينية، اضافة الى كونها قاعدة لبناء «اتحادنا الكونفدرالي الاردني - الفلسطيني» في المستقبل[٤٣].

وعلى «صامد» تحقيق اهداف متعددة وطموحة، تشمل المهام التالية[٤٤]:

١ - تدريب وتأهيل ابناء شهداء الثورة الفلسطينية وتوفير فرص العمل الكريم لهم.

٢ - توفير العمل لابناء الشعب الفلسطيني في المخيمات.

٣ - التنمية الاقتصادية الاجتماعية للتجمعات السكانية الفلسطينية.

٤ - تحقيق قدرة من الاكتفاء الذاتي لبعض الاحتياجات الاساسية للثورة والجماهير من خلال تطوير نواة صناعة وطنية فلسطينية وتوفير سلع مناسبة بأسعار في متناول قطاعات الشعب الواسعة.

٥ ـ بعث الاقتصاد الوطني الفلسطيني من طرق انشاء مؤسسات عامة انتاجية صناعية وزراعية وتجارية، وتكوين الكوادر الادارية والفنية وتدريب العمالة اللازمة لادارة وتشغيل هذه المؤسسات.

٦ ـ خلق نواة القطاع العام الفلسطيني، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني والامكانات المتاحة.

٧ ـ دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة بمختلف الوسائل الممكنة.

٨ ـ المساهمة عبر المشروعات المشتركة في تطوير الاستثمار والتصنيع والتنمية الاجتماعية والاستغلال الافضل للموارد في دول عربية شقيقة وافريقية وآسيوية صديقة.

٩ ـ تطوير علاقات الثورة الفلسطينية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

كما تهدف «صامد»، ايضاً، الى «تشكيل نواة طبقة عاملة تؤمن بالثورة ومستعدة، دائماً، للتضحية من اجلها، والتفاعل معها، والارتباط مصيرياً بها»[٤٥].

وبوصفه «صامد» بأنها لا تعمل على «اساس الربح والخسارة»، كان الرئيس عرفات يقول، في الحقيقة، ان الهدف وراء تأسيس «صامد» لم يقم على اعتبارات تجارية او اقتصادية فحسب، بل شمل اعتبارات سياسية ايضاً.

تأسست «صامد»، اول الامر، بموجب قرار اتخذته «فتح». وهي ترجع الى «فتح» عند مواجهة مشكلات مالية واقتصادية، وهي عديدة. وكما كان الأمر بالنسبة الى جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، تهدمت مؤسسات «صامد» وفروعها كلياً، او جزئياً، كلما واجهت الثورة الفلسطينية تهديدات واعتداءات عسكرية، ان كانت في الاردن، عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، او في لبنان، خلال الحرب الاهلية بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢، او جراء القصف الشديد لمدينة بيروت من قبل الجيش الاسرائيلي الغازي، صيف العام ١٩٨٢، وفي اثناء المجازر التي ارتكبتها ميليشيا «امل» المؤيدة للنظام السوري، العام ١٩٨٥، ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت. فتعرضت «صامد» لخسائر جمّة نتيجة لهذه الاعتداءات. وتقدر خسائرها الناجمة عن العدوان الاسرائيلي بما يساوي ٧٧ مليون ليرة لبنانية، اي ما كان يعادل ١٧ مليون دولار[٤٦]. ويقدر المدير العام لمؤسسة «صامد» الخسائر التي نجمت عن حرب المخيمات في بيروت العام ١٩٨٥ بأنها بلغت ١٤ مليون دولار[٤٧].

الا ان اللجنة المركزية لـ «فتح» قررت، دائماً، اعادة بناء المؤسسات التي تهدمت نتيجة للاشتباكات العسكرية، الامر الذي اكده الرئيس عرفات في خطابه في مؤتمر «صامد» الثالث. ويقول مجلس ادارة «صامد» ان تعليماته في هذا الصدد كانت واضحة:

١ ـ مهما بلغ حجم الخسائر، فلا بد من اعادة البناء في كل منطقة تجلو عنها قوات الاحتلال الصهيوني، لخدمة الشعب والجماهير التي قدمت الدم.

٢ ـ لا بد من اعادة البناء فوراً في مخيمات بيروت وتشغيل جميع عمال «صامد» المتبقين هناك، بل العمل على توسيع قاعدة التشغيل كلما امكن ذلك.

٣ ـ يعتبر عمال «صامد» كوادر في الثورة، وتتحمل الحركة الأم رواتبهم عن فترة عدم التشغيل. واكثر من ذلك، فالتعويض الذي يسري على كوادر «فتح ـ الأم» يسري مفعوله على عمال «صامد»[٤٨].

وكان هذا التوجيه الاخير بالغ الاهمية بالنسبة الى الرئيس عرفات لسبب بسيط، هو ان «صامد» تعتمد، اعتماداً كبيراً، على العاملات، حيث يبلغ عدد النساء ٢٠٠٠ من قوة «صامد» العاملة في لبنان، التي يبلغ مجموعها ٣٠٠٠ عامل وعاملة[٤٩]. وبعبارة اخرى، كان هم رئيس اللجنة التنفيذية الا تتأثر العائلات التي تعتمد، من الناحية المالية، على عمل النساء، وان تستمر في كسب معيشة معقولة

ومحترمة وشريفة.

ومن اجل تحقيق اهدافها، تعمل «صامد» في المجالات التالية: الصناعة، الزراعة، التجارة والتسويق، البناء والتشييد، انتاج الافلام، الاعلام والثقافة، النشر والتوزيع، الابحاث والدراسات، التمويل والادارة. ويتحمل مقر «صامد» الرئيس، الموجود، حالياً، في العاصمة الاردنية عمان، مسؤولية الاشراف على هذه النشاطات، بمتابعة الدوائر المختصة، اضافة الى مساعدة المؤسسات الشقيقة التي تعمل في المجالات المذكورة آنفاً:

١ ـ **الدائرة الصناعية**: تنتج معامل «صامد» الملابس الجاهزة، النسيج، الصوف، البطانيات، الاثاث، المنتوجات التقنية والاعلانية، المواد الغذائية، المحارم الصحية، معدات البناء، التطريز والمنتجات البلاستيكية. وقد بلغ عدد الصناعات في لبنان، قبل الغزو الاسرائيلي، ٤٣ وحدة صناعية وفّرت ٣٤٨٩ وظيفة للفلسطينيين في لبنان، منها ٢٠٠٨ وظائف لعمال متفرغين، و ١٤٨١ وظيفة لعمال بالقطعة. وتهدمت معظم هذه الصناعات نتيجة للغزو؛ ولكن اعيد بناؤها جميعاً، منذ ذلك الوقت[٥٠].

ولمواجهة هذه الخسائر الهائلة، اجتمع المجلس التنفيذي لـ «صامد»، اوائل العام ١٩٨٣، في العاصمة المجرية بودابست، لتقييم الخسائر واحتمالات الاستمرار في العمل. وفي ضوء قرارات اللجنة المركزية لـ «فتح» وتعليمات الرئيس عرفات الواضحة، قرر المجلس اعادة تنظيم «صامد» وطلب المساعدة والتعاون من عدد من الدول العربية والاجنبية.

ونتيجة لذلك، توسعت نشاطات «صامد» الصناعية لتشمل مشاريع لانتاج الملابس الجاهزة والاثاث في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وصناعة الملابس الجاهزة والادوات المنزلية في الجمهورية العربية اليمنية، ومشاريع مشتركة في رومانيا وبولندا وتايلاند ومصر.

٢ ـ **دائرة التجارة والتسويق**: تتولى «صامد» مسؤولية تسويق المنتوجات الصناعية والزراعية، وذلك بواسطة الفروع التالية:

(أ) معارض دائمة ومؤقتة. وقد أقامت «صامد» ٢٦ معرضاً دائماً في ١٤ دولة عربية وافريقية[٥١]، اي في الجزائر ولبنان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا وجيبوتي والسودان والصومال؛ وفي افريقيا لديها معارض في الكونغو برازافيل وغينيا كوناكري ومالي وتانزانيا. ومن المتوقع ان تفتتح «صامد»، ايضاً، معارض في المملكة العربية السعودية والسنغال ونيجيريا ومصر. ووجهت اليها دعوات لافتتاحها في انغولا وبوركينا فاسو وزامبيا وزمبابوي. وتجرى محادثات ترمي الى افتتاح معارض في جمهورية المانيا الديمقراطية والمجر وبولندا والاتحاد السوفييتي. كما اقترحت جاليات فلسطينية في الولايات المتحدة وكندا واميركا اللاتينية على «صامد» ان تفتتح معارض مماثلة في تلك البلدان ايضاً. وتشكل المعارض الدائمة والمؤقتة وسيلة هامة لتعريف الناس بمنتوجات «صامد» وتسويق منتوجات الاراضي المحتلة، الصناعية والزراعية والحرفية. كما تعرّف الجمهور في العالم على جهود الثورة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية[٥٢].

(ب) المكاتب التجارية: افتتحت «صامد» ٢٠ مكتباً لتسهيل الصفقات التجارية مع بلدان عديدة في افريقيا وآسيا (بما فيها اليابان وتايلاند والصين) واميركا اللاتينية (البيرو) والدول الاشتراكية والدول الغربية (فرنسا وايطاليا). وتسهل هذه المكاتب المعاملات التجارية، واجراء دراسات حول جدوى نشاطات اقتصادية وتجارية، ونقل التكنولوجيا الحديثة الى مصانع «صامد» ومشاغلها.

(ج) المشاريع المشتركة: بدأت «صامد» في وقت مبكر، اي في العام ١٩٧٥، بالتعاون، على هذا الصعيد، مع دول صديقة. وتتعلق هذه المشاريع بالمنتوجات الزراعية والبناء والتمويل والزراعة

والصناعة والسينما والطباعة والنشر والتوزيع.

(د) المعارض الدولية: تمثل «صامد» منظمة التحرير الفلسطينية في ٤٤ معرضاً دولياً تعرض فيها منتوجاتها والمنتوجات التي تقوم بتسويقها لصالح الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وفي البداية، كانت مشاركة «صامد» في هذه المعارض محصورة بالمجالين السياسي والثقافي.

٣ ـ الزراعة والانتاج الزراعي: جاء قرار م.ت.ف. السياسي باقامة مشاريع زراعية واعادة تنظيمها في عدد من الدول الافريقية والعربية بهدف تعزيز التعاون النضالي بين الشعب الفلسطيني، الذي تمثله م.ت.ف. وبين الشعوب الافريقية. وواجهت «صامد» مشاكل عديدة في اعادة التنظيم بسبب الاوضاع المتخلفة في القطاع الزراعي والاتجاهات الزراعية التي كان الاستعمار فرضها. غير ان القرار السياسي ركز على تطوير القطاع الزراعي. ومن اجل تحقيق ذلك، انشئت المزارع التالية:

- مشروع «صامد» الزراعي في السودان. اقيم في العام ١٩٨٣، وتبلغ مساحته ٣٣٠٠ فدان، وينتج الليمون والمنغا وبعض المحاصيل الزراعية الاخرى.
- مزرعة فلسطين في الصومال. تبلغ مساحتها ٣٣٠ هكتاراً وتنتج السمسم والموز.
- مزرعة صداقة فلسطين في غينيا كوناكري. تبلغ مساحتها ١٨٠٠ هكتار، وتنتج المنغا والأناناس. وتوجد مزرعة دجاج ملحقة بالمشروع.
- مزرعة «صامد» للتضامن في غينيا بيساو. تبلغ مساحتها ٧٠٠ هكتار، وتنتج الاناناس والافوكادو والموز والحمضيات والمنغا.
- مزرعة فلسطين في العراق. تبلغ مساحتها ٣٠٦ هكتارات، ولا تزال في المراحل الاولى من الاستصلاح؛ وتوجد مزرعة دجاج ملحقة بها.
- كما توجد مزارع اخرى في اليمن الشمالي وسوريا واوغندا ومصر والعراق ولبنان ومالي، تبلغ مساحتها الاجمالية حوالى ٥٠٠٠ هكتار، وتنتج الجوافة والمنغا والبرتقال والذرة والارز؛ وتربى فيها الاغنام والبقر.

ويتولى مهندسون زراعيون فلسطينيون، مع خبراء محليين من الدول المعنية المختلفة، الاشراف على هذه المزارع.

يتضح، هنا، ان المساعدات الخارجية التي تقدمها م.ت.ف. الى الدول والشعوب الصديقة توجه من خلال «صامد»، مع ان لمؤسسات ودوائر أخرى في المنطقة برامجها الخاصة للمساعدات الخارجية ايضاً؛ اهمها المساعدات الطبية التي تقدمها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٤ ـ دائرة الابحاث والنشر: تعاونت «صامد» مع عدد من دور الابحاث والدراسات للبحث في اوضاع العمال الفلسطينيين والحركة النقابية العمالية في فلسطين، وظروف العمالة في ظل الاحتلال الاسرائيلي، اضافة الى الاوضاع خارج فلسطين.

وتصدر «صامد» مجلة اقتصادية نظرية شهرية هي «صامد الاقتصادي». وفي بيروت كانت «صامد» تملك دار نشر خاصة بها، تم تدميرها في اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢. وبعد العام ١٩٨٢، انشئت «دار صامد للدراسات والنشر» في عمان بالتعاون مع «دار الكرمل للنشر والتوزيع»، واستأنفت نشاطاتها للابحاث والنشر.

٥ ـ دائرة انتاج الافلام: بدأت دائرة الافلام عملها العام ١٩٧٦. وتم توسيعها العام ١٩٨٠، حيث اضيفت اليها أقسام متطورة للغاية للسينما والانتاج وتكنولوجيا الصوت. ومع ان قدرة الدائرة على العمل تأثرت، تأثراً بالغاً، بفعل الغزو الاسرائيلي وعواقبه السياسية والعسكرية، الا ان «صامد» تمكنت من انتاج افلام هامة نالت جوائز في مهرجانات للافلام الوثائقية. ومن بين هذه الافلام:

«المفتاح» و «يوم الارض» و «غصن الزيتون». كما شاركت «صامد» في انتاج فيلم عن المستوطنات الاسرائيلية في الوطن المحتل وفيلم آخر عن صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وتخطط «صامد» لانتاج افلام سينمائية. وتنوي الدخول في مجال الانتاج التلفزيوني حول الاوجه الثقافية للقضية الفلسطينية.

تعتبر علاقات م.ت.ف. على الصعيد الاقتصادي الدولي ضمن حدود نشاطات «صامد». وقد صرح الرئيس عرفات بأن «صامد تتولى، وبقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مسألة تطوير العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الصديقة، في كثير من بلدان العالم الثالث»[٥٣]. ومنذ اتخاذ هذا القرار، تفاوضت «صامد» وصادقت على عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع دول اخرى. فمثلاً، وقعت على اتفاقيات مع مالي وتنزانيا وجمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا والمجر، الامر الذي تعتبره «صامد» ذاتها انه يشكل، بحد ذاته، سابقة في العلاقات الاقتصادية الدولية[٥٤]. ولدى توقيع «صامد» على الاتفاق الفني والاقتصادي مع جمهورية المانيا الديمقراطية، عبَّر وزير التجارة الالماني الديمقراطي عن ذلك بوضوح، بقوله: «انه لم يسبق لحكومتي، او لأي حكومة اخرى، ان ابرمت اتفاقية على هذا المستوى مع حركة تحرر وطني. الا اننا ندرك مغزى ابرام هذه الاتفاقية الآن. نحن نعلم مع من نوقع هذه الاتفاقية، ولماذا نوقعها. نحن نوقع مع منظمة التحرير الفلسطينية ونريد ان ننقل اعترافنا بها من القضية السياسية الى الارض»[٥٥].

كما تعترف دول اشتراكية اخرى بهذه الخصوصية والاهمية المرتبطة بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي والفني مع م.ت.ف.

ولا يؤكد النجاح في عقد مثل هذه الاتفاقيات مع م.ت.ف. اهمية «صامد» والثقة بها كشريك فعال يمكن الاعتماد عليه فحسب، بل يشير، ايضاً، بوضوح، الى الدعم الذي تتلقاه م.ت.ف. على الصعيد الدولي، خاصة وان العديد من هذه الاتفاقيات جاء عند نقاط تحول هامة في تاريخ منظمة التحرير المتأخر.

ووقعت المجر على اتفاق مماثل في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، عندما تعرضت قيادة منظمة التحرير الشرعية المنتخبة، برئاسة ياسر عرفات، لهجوم عسكري شديد، بهدف ارغامها على مغادرة مدينة طرابلس اللبنانية الشمالية. ووقعت بولندا على اتفاق آخر في اعقاب اختتام دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة المنعقدة في العاصمة الاردنية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وكان هذا موضع جدال طويل اثاره اعداء القرار الفلسطيني المستقل الذي اؤتمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. ولاقرار مثل هذه الاتفاقيات تعليل واحد فقط، هو التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف.

السلطة القضائية

بما ان السلطة القضائية تمثل جزءاً هاماً من اي مجتمع متحضر، فان هذا ينطبق، ايضاً، على المجتمع الفلسطيني. وفيما يستطيع القضاء في دول اخرى العمل دون مضايقات وفي جو ديمقراطي، لم يسمح بذلك للشعب الفلسطيني ولا لـ م.ت.ف. لمدة طويلة، بكل أسف. فلم يواز تطوير هذا الفرع، من بنية الدولة لمنظمة التحرير، تطوير مؤسسات المنظمة الاخرى، نظراً لخصوصية الاوضاع الفلسطينية. واينما يقيم الشعب الفلسطيني، يخضع لقضاء غير فلسطيني. ففي ظل الاحتلال، يمثل الفلسطينيون امام محاكم يطبق فيها النظام القضائي الاسرائيلي، او الاردني. وخارج الاراضي المحتلة يخضع الفلسطينيون لسلطة الانظمة القضائية للدول العربية المضيفة التي يقيمون فيها.

وحتى بالنسبة الى جيش التحرير الفلسطيني، تم الاتفاق، لدى تأسيس منظمة التحرير، على انه سيخضع للنظام القضائي المطبق في الجيوش التي يرابط جيش التحرير الفلسطيني على اراضيها.

وعلى الرغم من هذا الوضع، بدأت م.ت.ف. نظامها القضائي في وقت مبكر، اي في العام ١٩٦٨، باقامتها «محكمة الثورة العليا». ولكن اضفاء الصفة الرسمية على النظام القضائي تأجل حتى أواخر السبعينات، حيث ترسخت بنيته. وفي ١١ تموز (يوليو) ١٩٧٩، وقع الرئيس عرفات على مرسوم أقر بموجبه اربعة قوانين، هي[٥٦]:

- قانون اصول المحاكمات الجزائية الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- قانون السجون ومراكز الاصلاح لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- نظام رسوم المحاكم الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان اصدار هذا المرسوم بمثابة ذروة مسيرة طويلة من الممارسة والتجربة في معالجة مسائل قضائية تتعلق بالشعب الفلسطيني، خارج الوطن المحتل. وكانت هذه القوانين ضرورية، لأن منظمة التحرير كانت مسؤولة عن حماية مختلف مصالح المجتمع الفلسطيني؛ وقبل ذلك التاريخ، كان تطبيق القانون على النحو اللائق يعتمد على مجموعة القوانين التي كانت «فتح» تبنتها، منذ العام ١٩٧٤، في محاكمها الثورية.

كما تأثرت عملية تنظيم هذه القوانين بفعل عدد من الظروف، ولا سيما الظروف التي يعيش الفلسطينيون في ظلها داخل فلسطين المحتلة، ووضع الثورة الفلسطينية والوضع الامني الناجم عن حالة الكفاح من اجل التحرر الوطني، ومبادىء الثورة الاخلاقية، والسياسية، ووجوب انسجامها مع القوانين المطبقة في الدول العربية.

وفي مقدمته لكتاب «مجموعة التشريعات الجزائية لمنظمة التحرير الفلسطينية»، يعتبر رئيس هيئة القضاء الثوري الفلسطيني، العميد محمد الروسان، ان تنظيم هذه القوانين يفي بعدد من الاغراض؛ فيساعد على تحديد وتصنيف انواع الجرائم والمجرمين، من اجل احالتهم الى المحاكم المختصة، حيث يحاكمون بالعدل؛ ويضمن للمتهم حق الدفاع، ويكرس هذا الحق كحق مقدس للمدعى عليه؛ ويوحد قوانين العقوبات لجميع التنظيمات الفدائية في م.ت.ف. كما يساعد في حماية منظمة التحرير والشعب الفلسطيني من المحاولات الاجرامية؛ وفي ردع المجرمين عن ارتكاب هذه الاعمال.

ولذلك، ليس للعقوبة غرض القصاص فحسب، بل غرض الردع والاصلاح ايضاً، وهي، كذلك، وسيلة لاجتثاث الجرائم واسبابها. ومع ان هذه الدراسة لا تتسع لتتناول مؤسسات السلطة القضائية، ولا نظريتها القانونية، ولا تطورها، بتفاصيل كاملة، الا ان من الضروري النظر الى الخطوط العريضة الرئيسة لمجموعات القوانين الأربعة المذكورة:

قانون اصول المحاكمات الجزائية الثوري: تحدد المواد الـ ٣٥٨ في هذا التشريع القوانين الاجرائية التي تشمل عمل النائب العام ووكلائه ومساعديه، وواجباتهم، واساليب ووسائل لاجراء تحقيقهم خلال ثلاثة ايام، حيث يجب، بعدها، احالة القضية الى المحكمة ذات السلطة القضائية المختصة. ومن اهم المبادىء التي يضمنها هذا القانون هو حق الحرية في الدفاع عن المتهم. كما يشمل عدداً من الضمانات لحماية الفرد والوقاية من ارتكاب الاخطاء القضائية. وتمكن هذه الضمانات المدعى عليه من استخدام كافة الاساليب والحقوق القانونية لمصلحة العدالة، والا سوف تكون الاجراءات القضائية غير عادلة. ولذلك، يضمن القانون ان يكون للمتهم محامٍ للدفاع، ولم يحدد اي شيء عن جنسية المحامي، مما يعني ان المتهم يستطيع اختيار المحامي الذي يريده. كما

يؤكد القانون وجوب عقد جلسات المحكمة علناً، من اجل معالجة الموضوع علناً، وبانصاف. واذا لم يستطع المدعى عليه دفع اجور محام او تعيينه، يتوجب على المحكمة، عندئذٍ، تعيين محام بموافقة المتهم. وللحكم الذي يصدر غرض تصحيحي وليس غرضاً عقوبياً. وهناك حق الاستئناف الى محكمة اعلى، اذا لم يرض المتهم بالحكم. وبعد اصدار الحكم من قبل المحكمة، يجب احالته الى السلطات العليا للتصديق، او العفو، او تخفيف العقوبة.

وينص القانون على انه لا يجوز اعتقال أي شخص لمدة اكثر من ٢٤ ساعة دون موافقة النائب العام؛ كما يُمنع اعتقال اي فرد او مداهمة اي منزل خاص دون مذكرة من قبل النائب العام. ولم يتبن النظام القضائي الفلسطيني نظام هيئة المحلفين.

وصنف القانون محاكم القضاء الثوري الى المحكمة المركزية والمحكمة الدائمة ومحكمة امن الثورة والمحكمة الخاصة ومحكمة الميدان العسكرية. كما حدد القانون الاجراءات والاعمال لهذه المحاكم وللمحاكمات. فينص القانون على وجوب اجراء المحاكمة خلال مدة قصيرة. ويجب التأكد، ان هذا ينبغي ألا يؤثر، بأي شكل من الاشكال، في سير المحاكمة او حقوق المدعى عليه. فالهدف الاول منه هو تحرير المدعى عليه من القلق النفسي وألم انتظار معرفة نتيجة الحكم. ويرمي، ايضاً، الى تأكيد العلاقة بين الجريمة المرتكبة والعقوبة الصادرة في ذهن المتهم؛ وفي هذا غرض الردع. وحدد القانون، ايضاً، اجراءات الاعتراض، والاستئناف، والتمييز.

وتـوجد كذلك قوانين منظمة لمعاملة العسكريين الذين يخالفون القانون، تمنح القادة الحق في الاستماع الى مخالفي القانون والتحقيق معهم وتأديبهم.

ومن صلاحيـات «السلطة المصـدقة للاحكام» في م.ت.ف. ان تصادق على حكم المحاكم، او ترفضه. فتستطيع هذه السلطة، اما المصادقة على الحكم واما اصدار حكم أخف، او عفو، ولكنها لا تستطيع استبدال الحكم بفرض عقوبة اشد. ويعني رفض الحكم، فقط، احالة القضية مرة اخرى الى المحكمة. واذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم، على السلطة ان تصادق على الحكم؛ وان حكمت بغير ذلك، يحق للسلطة استخدام صلاحياتها لصالح المتهم.

والاهم، ان القانون ينص على استقلالية القضاء، وعلى ان هيئة القضاء الثوري الفلسطيني تشكل احدى مؤسسات م.ت.ف. ويدير هذه الدائرة رئيسها فقط، ويساعده جميع العاملين فيها دون أي تدخل خارجي؛ فيشكل اعلى سلطة مختصة بمسائل الادارة والارشاد، ويشرف على عمل الدائرة واداء مهـامهـا؛ ويقـوم بواجبـاتـه وفقـاً للقانون، ويقدم تقريراً سنوياً الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، حول المسائل الادارية فقط.

واخـيراً، يعالج هذا القانون مشاكل قانونية اخرى، مثل التزوير، وافادات الشهود، واحتجاز الاسرى بطريقة غير قانونية، والعفو، والحق العام مقابل الحق الخاص.

قانون العقوبات الثوري: تعالج المواد الـ ٤٦٨ في هذا القانون مسائل هامة، مثل منع الابتزاز الجسدي، او النفسي، او السياسي، او التعذيب بهدف انتزاع الاعترافات من المتهمين. ويحرم، ايضاً، اي تعرض لحريات الافراد. ويعالج القانون الجرائم التي تؤثر في النظام العام، او سلامته، على المرافق العامة، مثل الحاق الاضرار بممتلكات منظمة التحرير. ويمنع القانون تزوير الوثائق، ويحمي الممتلكات الخاصة والعامة، ويمنع الاختلاس المالي والتجاري؛ كما يحرم الاساءة الى علاقات التعاون مع دول وشعوب اجنبية.

وتنص المادة ١٦٢ من قانون العقوبات على الاعتقال المؤقت لكل من خطف شخصاً، أو طائرة، او قطاراً، او سفينة، أو غيرها، من دولة صديقة اجنبية. ويحرم القانون، بشدة، التمييز العنصري، او

العرقي، او الديني، او الاقليمي، او القومي. ويحمي القانون أمن ومصلحة الشعب الفلسطيني و م.ت.ف. وقواتها المسلحة الثورية؛ فينص على حماية منظمة التحرير من العدوان الاجنبي، او الانشقاقات الداخلية، او الانقلابات العسكرية. وهكذا يعتبر القانون اغتصاب المناصب السياسية، او المدنية، او العسكرية، جريمة يعاقب عليها القانون.

قانون مراكز الاصلاح: تتبنى المواد الـ ١٤٠ في هذا القانون مقولة ان السجون ليست اماكن لاحتجاز منتهكي القانون، بل هي مراكز لاصلاح سلوكهم، ولمساعدتهم على تطوير روح الالتزام بقواعد السلوك والنظام العام في مجتمع متحضر. وفي الحقيقة، فان المفهوم المتعلق باقامة هذه المراكز وادارتها قد تأثر بفعل اسلوب المعاملة وظروف القمع والتعذيب التي تمارس بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. ولذلك، تهدف م.ت.ف. الى تطبيق مفهوم اكثر انسانية وحضارة، ومعاملة افضل للاشخاص الذين يرتكبون جرائم او يخالفون القانون او يُحتجزون كأسرى حرب. وينص القانون على حصول السجناء على محاضرات توجيهية واخلاقية ودينية وثورية، وعلى صحف ونشرات تربوية، وعلى الكتب والاشغال المناسبة. ومقابل الممارسات الاسرائيلية، مثل الاعتقال الجماعي، كاسلوب للانتقام من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويمارسون اعمال المقاومة ضده، تنص قوانين منظمة التحرير على ان العقوبة فردية، اي ان من يرتكب جريمة يتحمل، وحده، المسؤولية عن مثل هذا العمل، ولا يشرك افراد عائلته ولا اقاربه ولا جيرانه في هذه المسؤولية. كما يضمن القانون ان يتلقى السجين نصف راتبه الشهري وكل المخصصات والمساعدات الاخرى لعائلته، مهما كانت خطورة جريمته، ومهما كانت شدة الحكم الصادر بحقه. ويهدف هذا الاجراء الى حماية عائلة المجرم من الحاجة، او الفقر، او اية آفة اجتماعية اخرى.

نظام رسوم المحاكم الثورية: بموجب شروط مواد هذا القانون الـ ٢٨، يعفى السجناء من دفع تكاليف المعيشة في اثناء فترة اعتقالهم، وكل التكاليف الاخرى التي قد تترتب على عملية اعادة تأهيلهم الاصلاحية، وكذلك مَنْ دفع رسوم المحكمة.

الخاتمة

تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، عبر السنين، من تطوير بنية دولة تقوم على الديمقراطية وحرية التعبير والفكر والتعددية والمناقشات والمداولات.

لقد أنشأت، بالفعل، بعض المؤسسات المرتبطة بهذه البنية العام ١٩٦٤، وتطور بعضها الآخر في سياق تبلور ونضوج البنية تلك. ووفقاً لاحتياجات محددة، أملت التفاعل معها والاستجابة لمتطلباتها. وتكمن الميزة الرئيسة للنظام الذي تبنى عليه هياكل ومؤسسات م.ت.ف. في ما يتضمنه هذا النظام من ضوابط وتوازنات تلبي التآلف بين سلطة تشريعية مستقلة وسلطة تنفيذية فعالة وسلطة قضائية حرة.

ولم تكتمل العملية بعد؛ فالشعب الفلسطيني ليس في وطنه، ولا دولة له، كما لا ارض خاصة به. بيد ان البنية الحالية تعكس، بطريقة او بأخرى، احلام الشعب الفلسطيني وآماله في رؤيته لطبيعة دولته المقبلة. وكخلاصة، تعتبر الملاحظات التالية ضرورية لاختتام هذه الدراسة حول بنية م.ت.ف.

١ ـ تتمتع منظمة التحرير، اليوم، باعتراف دولي ومكانة رفيعة، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد. فقد اعترفت ١٠٥ دول بصفتها هذه، مما يعني ان عدد الدول التي تعترف بـ م.ت.ف. وتقيم علاقات معها يفوق عدد الدول التي تقيم علاقات مع اسرائيل.

٢ ـ تختلف طبيعة م.ت.ف. عن طبيعة منظمات اخرى مثلت، او لا تزال تمثل، شعوبها التي

خاضت، او تخوض، حروباً من اجل التحرر الوطني. ان م.ت.ف. ليست حزباً سياسياً، وهي اكبر من جبهة. انها مؤسسة ذات طابع دولي، وفي الوقت عينه تشكل اطاراً لمنظمات جماهيرية مختلفة، اضافة الى افراد مستقلين.

٣ ـ يمكن القول، بموضوعية، وبدون مبالغة او تحيز، ان م.ت.ف. تشكل الاطار المؤسساتي للهوية الوطنية الفلسطينية. وغالباً ما تتولى مؤسسة الدولة ـ الامة هذه المهمة في دول اخرى. ولذلك، فانها ليست منظمة قابلة للتقسيم، ولا لفرض الانشقاقات عليها، بل هي اطار الدولة التي ترحب بالتعددية واختلاف المواقف.

٤ ـ يجد انتماء اي انسان الى وطنه طريقة التعبير عن نفسه على صعيد المؤسسات في الدولة التي يشمل اطارها جميع الذين يصنفون بأنهم مواطنون، اي جميع الذين لهم حقوق وواجبات في اطار دولة معينة. والتمسك بمثل هذه الدولة هو التمسك بالوطن القومي. وفي حال عدم وجود دولة، او في حالة القضاء عليها، يخوض المواطنون كفاحاً من اجل حق تقرير المصير، اي لممارسة السيادة الوطنية التي تشمل سلامة الاراضي وجميع أوجه الحياة اليومية، اضافة الى حرية اتخاذ القرارات اليومية.

٥ ـ كيف اكتسبت م.ت.ف. هذا الطابع الفريد من نوعه ؟ لقد اكتسبته من وضع القضية الفلسطينية الفريد من نوعه ايضاً. فللقضية الفلسطينية عدد من الصفات التي تميزها عن المشكلات القومية الاخرى في العصر الحديث. انها اكثر من حركة تحرر وطني، ومداها اوسع من مدى حركة مناهضة للعنصرية، وهي اكثر من كفاح ضد مستوطنين غرباء. انها تتضمن كل هذه الصفات، ولكنها اكثر من مجموعها في الوقت عينه. ولم تلجأ دولة استعمارية اجنبية، ابداً، في العصر الحديث، الى اساليب شبيهة باساليب الامبريالية العالمية والصهيونية، التي تنطوي على ابعاد اكثر من نصف شعب عن وطنه، ابعاداً جماعياً، وانكار هوية النصف الآخر، والاصرار، في الوقت ذاته، على انكار وجود فلسطين كظاهرة تاريخية لها ماض وحاضر ومستقبل.

٦ ـ نظراً للاسباب المذكورة آنفاً، نسمي ما حدث العام ١٩٤٨ النكبة. فلا يوجد اي شيء في الادب السياسي المعاصر قادر على التعبير عما حل بالشعب الفلسطيني. اذ راهن العدو، سواء أصهيونياً كان ام امبريالياً، على تذويب الشعب الفلسطيني ومحو هويته. وفي قمة اهداف كفاحنا اعادة التأكيد على هذه الهوية، واعادة تنظيم جهود شعبنا على جميع صعد الحياة اليومية، كوسيلة لانقاذ وطننا وفدائه.

٧ ـ ولذلك، يمكن القول ان مسيرة تأسيس م.ت.ف. واستمراريتها ونموها ليست مسيرة سهلة شبيهة بتأسيس مؤسسة حكومية عامة واستمراريتها ونموها في بلدان أخرى مستقرة. وتحتاج العملية الاولى الى تعويض عن فقدان الارض، اي اراضي الوطن، من خلال تعزيز الكفاح من اجل استرجاعها. ولذلك، فان الكفاح المسلح الذي نخوضه، نحن الشعب الفلسطيني، ليس ضرورة فرضها علينا العدو والظروف التي نمر بها فحسب، بل هو، ايضاً، وسيلة للتعبير عن هويتنا الوطنية. اذا كان نصف شعبنا يعيش كلاجئين، ويعيش النصف الآخر تحت الاحتلال، فان من يكف عن الكفاح من اجل تحرير فلسطين، ولو بشكل مؤقت، لم يعد فلسطينياً. ولا يحمل الكثير من الفلسطينيين اية اوراق هوية تثبت جنسية حاملها الرسمي، الامر الذي يعني، ايضاً، عدم وجود اية مؤسسة لدينا تصدر جوازات سفر لمواطنيها على نحو ما يوجد في اي بلد آخر في العالم. ولاسباب عملية، ولنقل لاسباب لوجستية، يحمل البعض منا جوازات سفر صادرة عن دول اخرى غير فلسطين. والذي يحدد هوية كلٍ منا، مهما كانت الوثائق التي يحملها، هو انتماؤه الى م.ت.ف. حتى ولو لم ينظم في اية من الفئات المعينة التي تشكل معظم مؤسساتها. وبهذا المعنى، وفي غياب فلسطين بصفتها وطن الشعب

الفلسطيني المعترف به دولياً، تشكل م.ت.ف. الاطار الوطني لهذا الشعب.

٨ ـ وفي العام ١٩٤٨، عام النكبة، تشتت شعبنا في بلدان كثيرة واماكن بعيدة. ومنذ ذلك الوقت، يعيش في ظروف متنوعة وفي مجموعات كثيراً ما انقطع بعضها عن البعض الآخر لفترات طويلة. ولذلك، اصبح من المنطقي ان يكون بين الفلسطينيين تعدد في الرؤى ووجهات النظر والمواقف، مع ان توجههم الى فلسطين كان توجهاً واحداً. ويعتبر هذا التعدد في المواقف امراً طبيعياً في جميع البلدان، ويتفاعل مؤيدوها ضمن اطار الوطن القومي ومؤسساته.

لقد كان غياب الوطن ومؤسساته، لفترة معينة من الزمن، عامل شقاق وضعف بالنسبة الى الفلسطينيين. وتأسست منظمة التحرير، بادىء الامر، تلبية لهذه الحاجة، واستجابة لضرورة تجسيد متطلبات الشعب الفلسطيني في اطار ملموس، تتمكن الآراء المختلفة داخله كافة من التفاعل، وتتوحد من خلاله الارادات المختلفة كافة. ولذلك، تشكل م.ت.ف. اطار وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية والتعبير عنها، اضافة الى رمز الهوية الفلسطينية.

٩ ـ لكل شعب وطنه. وفي كل وطن توجد بنى فوقية وتحتية. وفي حال وقوع تغيير سياسي في بلد ما، تتغير البنية الفوقية أساساً، وتتأثر البنية التحتية، ايضاً، بدرجة اقل. وباستثناء حالات قليلة جداً، تواصل المؤسسات الاخرى في البنية التحتية عملها، اي المؤسسات الاجتماعية والصحية والتربوية التي تتعامل، مباشرة، مع الناس على صعيد يومي. ومنذ عام النكبة، حرم الشعب الفلسطيني من مثل هذه المؤسسات ومن عملها الطبيعي. ولكن منذ تأسيسها كأطار رسمي لمؤسسات هذا الشعب، تقوم م.ت.ف. بانشاء مثل هذه المؤسسات الضرورية وتطويرها لصالح الشعب الفلسطيني، ليس لتقديم الخدمات اللازمة فحسب، بل للتعويض، ايضاً، عن الخسارة التي تكبدها هذا الشعب، من النواحي الاخلاقية والسياسية والاجتماعية. ولذلك، فان م.ت.ف. ليست منظمة سياسية فحسب، كما انها ليست قيادة كفاح الشعب الفلسطيني بجميع اوجهه، بما فيها الوجه العسكري، فقط، بل هي، ايضاً، البوتقة، او المنظمة التي تشمل جميع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والتي تسعى، بدورها، على الرغم من صعوبة الظروف، الى تقديم كافة الخدمات اللازمة للشعب الفلسطيني.

ويستحق دور مؤسسات الخدمات الاجتماعية، ضمن اطار م.ت.ف. دراسة اعمق. فهي مؤسسات تعمل خارج اراضي الوطن القومي ـ فلسطين ـ وضمن فئات اجتماعية تعيش ظروفاً متباينة تماماً، اضافة الى عملها خارج الوطن الفلسطيني المحتل في ظروف صعبة للغاية. وعلى الرغم من ذلك، تنجح في اداء دورها الاجتماعي؛ والاهم ان نجاحها في دورها المتفاعل يومياً مع المواطنين الفلسطينيين لا يقل عن نجاح مؤسسات مماثلة في بلدان اكثر استقراراً. وهذا ما يعنيه القول ان م.ت.ف. هي الاطار الرسمي لجميع القوى والمؤسسات الفلسطينية المنظمة.

١٠ ـ اضافة الى دور م.ت.ف. الفريد من نوعه، فانها تتمتع ببنية تنظيمية فريدة من نوعها ايضاً. اذ تعود اعلى سلطة في المنظمة الى المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يمثل كل قطاعات الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين المحتلة وخارجها. وتنتخب الهيئات القيادية الاخرى كافة من قبل هذا المجلس، مثل اللجنة التنفيذية، ورئيسها، والمجلس المركزي؛ وتستمد الدوائر الاخرى كافة، مثل المجالس العليا والمؤسسات، سلطتها منه. وبهذه الطريقة، تشكل م.ت.ف. اطار التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني أجمع.

١١ ـ والذين يشتبهون، او لنقل الذين يساورهم الشك في علاقة م.ت.ف. بالشعب الفلسطيني، وخاصة بشعبنا داخل فلسطين المحتلة، يخلطون بين طبيعة منظمة التحرير ودورها، من جهة،

وطبيعة منظمات او مؤسسات سياسية عادية، من جهة اخرى، كما هي حال الاحزاب السياسية مثلاً. وخلال السنوات الاخيرة، قام عدد من الوفود الاجنبية بزيارة فلسطين المحتلة، في ما يعرف بمهمات لتقصي الحقائق. وعادت جميعها، دون استثناء، مقتنعة بحقيقة واحدة، على الاقل، هي ان الشعب الفلسطيني يعتبر م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد. وليس من المحتمل ان تتمتع اية منظمة او مؤسسة سياسية عادية بمثل هذا الاجماع، او بالاحرى هذا الاتفاق الجماعي في الرأي.

واذا كان ذلك يؤكد ان التمسك بـ م.ت.ف. انما هو، في الحقيقة، تعبير عن التشبث بالوطن الفلسطيني، فلا غرابة، اذاً، في ان تنطوي كل انماط العمل السياسي داخل الوطن المحتل على مضمون جوهري واحد هو احتضان الشعب الفلسطيني للمنظمة، والتفافه حولها، ورفضه اي محاولة لانكار ما تمثله بالنسبة الى مستقبله السياسي الوطني.

لقد تمحورت السياسة الاسرائيلية العامة، والمعلنة، في ضرورة تقويض مراكز قوة منظمة التحرير داخل فلسطين المحتلة. غير ان الفشل كان حليفاً مخلصاً لهذه السياسة، بدليل ما يبديه الفلسطينيون العرب الذين تشبثوا بأرضهم عقب الاحتلال العام ١٩٤٨، من مظاهر مقاومة وصمود. لقد فوجئت سلطات الاحتلال بهؤلاء يرفعون علمهم الوطني الفلسطيني رغم ثلاثين عاماً ونيف من القمع والارهاب ومحاولات القهر. لقد أكد الفلسطينيون العرب، دونما لبس، ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أجمع.

١٢ ـ واخيراً، فان اتخاذ موقف من منظمة التحرير لا يعني، فقط، اتخاذ موقف من تأييد حركة تحرر وطني مشروعة، ولا تعني العلاقة بمنظمة التحرير مجرد علاقة بمنظمة واحدة بين عدة منظمات، وانما هو، ايضاً، موقف من حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي التعبير، بحرية، عن هويته وارادته الوطنيتين من خلال م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد. وكل من يقول ان م.ت.ف. ليست ممثل الشعب الفلسطيني الوحيد، نسأله: من هو الممثل الآخر؟ او من هم الممثلون الآخرون؟ أما الذين يقولون انها الممثل الاول، فنسألهم: من هو الممثل الثاني؟ واما الذين يقولون ان منظمة التحرير تمثل المقاتلين، فنسألهم: من يمثل غير المقاتلين؟ ونسأل الجميع: من هو الذي يحدد ويقرر؟ انه الشعب الفلسطيني نفسه، الذي اجمع على الالتفاف حول م.ت.ف. بالذات.

انه لصالح السلام في العالم، ولصالح الاسرة الدولية ان تساعد الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية الثابتة، كما صادقت عليها الامم المتحدة، التي تمثل الشرعية الدولية.

لقد ساهم الشعب الفلسطيني في الجهود من اجل السلام، حيث قدم ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. عدداً من المقترحات لهذا الغرض. ولا تزال كلمات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات، في الجمعية العمومية للامم المتحدة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، سليمة اليوم كما كانت عندما نطق بها، وهي «البندقية وغصن الزيتون».

ونتمنى على الذين يزعمون ان لديهم رؤية واضحة والذين يتحملون مسؤوليات ضخمة في تحقيق السلام العالمي والحفاظ عليه، ان يروا غصن الزيتون.

---

(١) انظر تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، اريئيل شارون في
Schiff, Ze'ev & Ehud Ya'ari; *Israel's Lebanon War*, New York: Simon & Schuster, 1984, p. 66.
وتصريح آخر له في **المصدر نفسه**، ص ٧٣. ومقابلة معه في **معاريف**، ١٨/٦/١٩٨٢، ترجم في **يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان** (حزيران/كانون الاول ـ

يونيو/ديسمبر ١٩٨٢)، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وشركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٥، ص ٤٣.

(٢) *"International Documents on Palestine"*, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978, pp. 193 - 194.

وتعليق ياسر عرفات على هذا التصريح في **المصدر نفسه**، ص ٥٦٤ و ٥٦٦ و ٦١٢.

(٣) "Schultz tells Arabs to dump P.L.O", *Philadelphia Inquirer*, 12 Arpil 1983; and "Reagan Assails Arab Radicals, Deplores Peace Veto, Schultz Criticises P.L.O.", *Los Angeles Times*, 13 April 1983.

(٤) لدراسة مفصلة حول هذا الموضوع، انظر Tomeh, George; "When the UN Dropped the Palestine Question", *Journal of Palestine Sutidies*, Vol. IV, No. 1, Autumn 1974, pp. 15 - 31.

واسقطت مسألة فلسطين من جدول اعمال مجلس الامن في ايار (مايو) ١٩٦٧، **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٥) **الصباح** (تونس)، ١٣/٣/١٩٨٦، ص ٨.

(٦) بحلول العام ١٩٦٥، كان هناك ٤٠ تنظيماً آخر تتنافس على ولاء الفلسطينيين. انظر غسان كنفاني، **المحرر** (بيروت)، الملحق الفلسطيني، ٣٠/١٢/١٩٦٥، كما نقل عنه في Hamid, Rashed; "What is the P.L.O.?", *Journal of Palestine Studies*, Vol. IV, No. 4, Summer 1975, p. 93.

(٧) اشير الى ذلك في Rubenberg, Cheryl; *The Palestine Liberation Organization, Its Institutional Infrastructure*, Belmont, Mass: Institute of Arab Studies Inc., 1983, p. 6.

(٨) المسائل الهامة الجوهرية التي تحتاج الى اغلبية ثلثين في اجراء التصويت في المجلس الوطني الفلسطيني هي: النصاب، وتعديل ميثاق منظمة التحرير، وتعديل النظام الاساسي للمجلس الوطني الفلسطيني، وتعديل قرار صادر سابقاً عن المجلس الوطني او تغييره او الغاؤه، وفقدان العضوية في المجلس الوطني.

(٩) انظر التحليل المفصل حول البنود التي تم تعديلها، او الغاؤها، من الميثاق ومن النظام الاساسي بين دورتي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ في راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ١٩ - ٢٧ و ٩٨ - ١٠١.

(١٠) خالد الحسن، **الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك في ضوء القواعد الاساسية للقرار والتحرك السياسي**، الكويت: مطابع الانباء، ١٩٨٥، ص ٨٧.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) سقطت قائمة الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الائتلافية في انتخابات مجلس الطلبة في جامعتي النجاح (نابلس)، في العام ١٩٨٦، وبير زيت، فتمكنت القوائم التي ايدتها «فتح» من تشكيل مجلس الطلبة. انظر **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٥٩٢، ١/٢/١٩٨٦، ص ١٦. ولكن عندما ساهمت هذه التنظيمات في قائمة «فتح» للوحدة الوطنية في انتخابات الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في عدن، كانت نتيجة الانتخابات ان نالت «فتح» اربعة مقاعد، ونال كل من التنظيمات الاخرى (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية) مقعداً واحداً؛ انظر نشرة **وفا**، ١٩/٤/١٩٨٦، ص ١٠.

(١٣) نقلت كل الاشارات الى الميثاق والنظام الاساسي عن النص الرسمي الذي نشرته منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. ويشمل النص الرسمي، ايضاً، اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.

(١٤) ابراهيم ابو لغد، **دور منظمة التحرير الفلسطينية** (دراسة قدمت الى ندوة الامم المتحدة حول قضية فلسطين)، نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ص ٣٣.

(١٥) **المحرر**، ٢٨/١٢/١٩٦٦.

(١٦) Miller, Judith; "The P.L.O. in Exile" & "The P.L.O. Investment Portfolio", *New York Times Magazine*, 18 August, 1985; and Meyer, Erine; "Rewards of Terror", *The Jerusalem Post*, 23 November 1985, p. 14; also *The Times*, 9 December 1985, p. 14.

(١٧) **تقرير الصندوق القومي الفلسطيني**، دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، من ٢٢ الى ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، عمان، الاردن، ص ٩٥.

(١٨) **المصدر نفسه.**

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٥.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٥.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٢) يجب الملاحظة، هنا، ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، صرح، في مقابلة في اواخر آذار (مارس) ١٩٨٦، بأن رئيس دولة الامارات العربية المتحدة امر حكومته بالايفاء بالتزاماتها المالية تجاه منظمة التحرير ابتداء من الاول من آذار (مارس) ١٩٨٦. وشكر، ايضاً، حكومة المملكة العربية السعودية على دفع حصصها في المواعيد المستحقة؛ واضاف ان العراق، رغم حربه مع ايران، قد أوفى بكافة التزاماته المالية المستحقة في العام ١٩٨٥. انظر الى المقابلة في **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٩٨٦/٣/٢٦، ص ٣.

(٢٣) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢١.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٦.

(٢٦) هذا هو قول مندوب الولايات المتحدة الاميركية، في اثناء فترة رئاسته لمجلس الامن لشهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، في تبريره لتصويته ضد دعوة رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، للمشاركة في مداولات مجلس الامن بموجب القاعدة الرقم ٣٧. فكان المندوب الاميركي يريد دعوة منظمة التحرير بموجب القاعدة ٣٩، التي تنص على حق مجلس الامن في دعوة اعضاء من الامانة العامة او غيرهم من الاشخاص الذين يعتبرهم مؤهلين للغرض، لتزويده بمعلومات او لتقديم مساعدة اخرى في بحث امور ضمن اختصاصه. وقال المندوب ان الولايات المتحدة «لن تعترض بالتأكيد» على مشاركة م.ت.ف. في مداولات مجلس الامن، «لو حكم في هذا الامر بموجب تلك القاعدة (٣٩)»، ولكن القاعدة ٣٧ تنص على امكان دعوة اي عضو في الامم المتحدة ليس عضواً في مجلس الامن، للمشاركة، دون تصويت، في مناقشة اية مسألة تثار في مجلس الامن، اذا اعتبر المجلس ان مصالح ذلك العضو تتأثر، تأثراً خاصاً، او اذا لفت عضو انتباه مجلس الامن الى مسألة، وفقاً للمادة ٣٥ (أ) من الميثاق. فقرر المجلس دعوة م.ت.ف. على الرغم من اعتراضات الولايات المتحدة، بموجب القاعدة ٣٧، كما يفعل، دائماً، منذ انضمام م.ت.ف. الى الامم المتحدة في العام ١٩٧٥.

(٢٧) خالد الحسن، **دور منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني وفي بلوغه اهدافه السياسية** (دراسة قدمت في ندوة الامم المتحدة عن قضية فلسطين)، تونس، ١٤ ـ ١٨ من شهر آب (اغسطس) ١٩٨٥، الوثيقة الرقم TUN / SEM / 1984 / C P 8 ، ص ٤.

(٢٨) في تقريرها السنوي، تقدر جمعية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي الفلسطيني، التي تتخذ من جنيف، سويسرا، مقراً لها، عدد الفلسطينيين بأنه ٤,٩٠٠,٠٠٠ ملايين. وذكر التقرير ان ٥٩ بالمئة من السكان الفلسطينيين يقيمون خارج ارض فلسطين التاريخية او «فلسطين الانتداب». داخل الاراضي المحتلة هناك مليونا فلسطيني يعيش ٨٩٤ ألفاً منهم في الضفة الغربية و ٥٣٦ ألفاً في قطاع غزة و ٦٠٨ آلاف في اراضي ما قبل العام ١٩٦٧. انظر **وفا**، ١٩٨٦/٢/٢، ص ٤ ـ ٥.

(٢٩) لاثبات اهمية تحويل هذه الاموال للشعب الفلسطيني، يكفي ان نذكر انه، خلال سبعة شهور، سمح بادخال ٢٥٠ مليون دولار الى الاراضي من «الاردن والدول العربية»؛ من تصريح ادلى به اسحق رابين في الكنيست الاسرائيلي (الاذاعة الاسرائيلية، ١٩٨٦/٣/١٦)، كما في ورد نشرة **الرصد** الصادرة عن مركز التخطيط ـ م.ت.ف. الرقم ٣٤، ١٩٨٦/٣/٢٠، ص ٢١.

(٣٠) المعلومات الواردة مستمدة من معلومات خاصة قدمها مدير دائرة الاعلام في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، عبدالرحمن بسيسو.

(٣١) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣٢) تتضمن دراسات اخرى تقديرات مختلفة حول عدد المؤسسات التي تديرها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. واجريت الابحاث لمعظم هذه الدراسات قبل الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢. انظر تشيريل روبنبرغ، **مصدر سبق ذكره**، ولا سيما الصفحات ٢٠ ـ ٢٧ و ٦٣ ـ ٦٦.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٠.

(٣٤) حميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.

(٣٥) يستمد هذا القسم كثيراً من معلوماته مما قدمه المقر الرئيس للجمعية في عمان، الاردن، بوجه خاص لهذه الدراسة، في ١٩٨٦/٣/٢٢.

(٣٦) روبنبرغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٣٧) «تقرير الادارة العامة للمؤتمر الثالث»،

صامد الاقتصادي (عمان)، العدد ٥٧، تشرين الاول/تشرين الثاني - سبتمبر/اكتوبر ١٩٨٥، ص ٣٢.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(٤٠) خطاب ياسر عرفات الافتتاحي في مؤتمر صامد الثالث، **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٢ و ٢٣.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ - ٤٧.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٠.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٨.

(٥٥) **المصدر نفسه**.

(٥٦) محمد الروسان (تصنيف)، **مجموعة الاحكام الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩**، بيروت: دائرة القضاء الثوري الفلسطيني، ١٩٨٠. أصدرت الطبعة الثانية في تونس عن دار نشر المغرب العربي، ١٩٨٦، ص ٣٤٦.

نابوليون بونابرت وفلسطين واليهود

محمد حافظ يعقوب

فرضيتان ينطلق منهما معظم الدارسين لتاريخ الصهيونية: الاولى بدأت مع مؤتمر بال في سويسرا ١٨٩٧، ومن هناك بدأ تاريخ آخر في حياة اليهود؛ والثانية هي ان المهدات الى الصهيونية تكمن، اساساً، في ظروف اليهود؛ باختصار، من الوعد التوراتي والنبوءة التوراتية، ومن الدين اليهودي الذي حافظ على اليهودية حيّة، ومن الاضطهاد الذي مارسته الحكومات والشعوب، على مر العصور، ضد اليهود، والذي عزّز بذلك اصرارهم على مشروعهم في استيطان فلسطين.

هدفنا، هنا، هو معالجة نقطة محدودة، لا تكشف التاريخ الصهيوني ولا تفسره، غير أنها تلقي نظرة على بعض هذا التاريخ. فاذا كان المشروع صعد مع صعود الامبريالية، مع هزيمة الدولة العثمانية وتفكيكها واحتلال اراضيها وتقاسم الدول الاوروبية لممتلكاتها، فان الصراع من اجل حل المسألة الشرقية، حلاً اوروبياً امبريالياً، بدأ قبل ذلك التاريخ بزمن طويل.

واذا كان من الممكن تقسيم تاريخ المسألة الشرقية الى مرحلتين كبيرتين: الاولى مرحلة الصعود العثماني وما قابله من تراجع عربي تجاه زحف جيوش السلطان العثماني في اعماق القارة، حيث تخللت هذه المرحلة مواقف اوروبية تميّزت بالسعي الى ارضاء العثمانيين (مثلاً: مواقف ملوك فرنسا، امراء بولونيا، الخ)، الذين كانوا يتدخلون، احياناً، لصالح هذا الطرف او ذاك من الاطراف المتصارعة داخل اوروبا؛ اما المرحلة الثانية، فتلت مرحلة قصيرة من التوازن الحرج الذي اعقب توقف العثمانيين عند بلغراد ونشوء الحلف المقدس بقيادة البابوية. في هذه المرحلة، انتقلت اوروبا الى الهجوم؛ صار العثمانيون في موقف دفاعي؛ ومنذ مطالع القرن الماضي، بدأ تراجعهم يزداد ويتسارع؛ ومنذ ذلك الوقت، اخذت المشاريع والمخططات الاوروبية تصبح اكثر جدية مع تزايد وضوح امكان تنفيذها. لقد دخلت المسألة الشرقية، منذئذٍ، منعطفاً. صار واضحاً في اذهان الساسة الاوروبيين، آنذاك، انه يجب حسم المسألة، اي انهاء القضية بأسرها: الغاء الدولة العثمانية، والتصرف بممتلكاتها من الاراضي والثروات والرعايا. ومنذ ذلك التاريخ، اتخذت قضية فلسطين بعداً جديداً.

ولنقل، تعود جذور المشروع الصهيوني الى التصور الغربي لحل المسألة الشرقية. وتحتل الحملة الفرنسية، بقيادة نابوليون بونابرت، مكاناً رائداً في هذا السياق.

قلب العالم، قَدَرُ العالم

شكل الشرق، باتساعه وبخيراته وبملايين سكانه، حلماً شهياً للاوروبيين الكبار. فبمقدار ما شكل مخرجاً لازمات القارة الاوروبية وحروبها التي لا تنتهي، شكل، في الوقت عينه، حلاً لازماتها الاجتماعية. تجدر الاشارة، هنا، الى ان ثمة نمطاً او مدرسة اوروبية في التفكير لم تنشأ في العصور الحديثة فقط. فالخروج من اوروبا هو خروج من شرنقتها؛ فهي صغيرة، وفقيرة، ومليئة بالقوى

المتوازنة نسبياً. كان توحيدها، على شكل امبراطورية وتحت راية واحدة، مستحيلاً من داخلها. لذلك، كان ينبغي السيطرة على خارجها للسيطرة عليها هي ذاتها. لا بد من الاندفاع نحو الخارج من اجل تعزيز الوضع في الداخل، ومن اجل زعزعة اوضاع الخصوم الاوروبيين الآخرين والهيمنة عليهم واحباط مشروعاتهم المماثلة.

هذا عزّز الحلم الشرقي، وأضاف الى ألوانه الزاهية مجالاً يفتح الشهية ويخلب الألباب. وهذا يفسر، في الوقت عينه، كثيراً من الصراعات الاوروبية واحلافها واستراتيجيات دولها؛ كما انه يفسر صراعاتها في المستعمرات فيما بعد، بالقدر الذي يفسر صورة الشرق التاريخية في ذهن الغرب. فالشرق، الساحر، والمسحور، والمتدين، هو مصدر لا ينضب للثروة والمجد والقوة. وهو الامتداد الحيوي لاوروبا هذه، المحكومة بجغرافيتها وبنمط تفكير سياسييها وتاريخها[1]. هذا لا يفسر كل استراتيجياتها، ولكنه قد يلقي ضوءاً ما على التفكير الاوروبي بصدد الشرق، منذ الحروب الصليبية حتى العصور الحديثة، مروراً بما سمي الازمة الشرقية وكل ما نجم عنها من سياسات وتدخلات وغزو، الخ.

ولا شك في ان لحرب الاستقلال الاميركية، ولخسارة بريطانيا لمستعمراتها هناك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٧٦)، دوراً هاماً في مركزة التوجه نحو الشرق، كمصدر آخر للثروة، بعد فترة طويلة امتص العالم الجديد فيها معظم الطاقات وصار بؤرة الصراعات القارية. هذا نجده واضحاً، على الاقل لدى انكلترا أيام بت (Pitt)؛ وهذا، بحد ذاته، سبب كاف لاشتعال حمى جديدة ستعم سياسييها وقصورها ثم مغامريها ومفكريها للتوجه نحو مصادر جديدة للذهب والتجارة وامتصاص عناصر الانفجار الداخلية.

كان لا بد من ان تكون السلطنة العثمانية هي مركز حمّى الشرق هذه وبؤرة هيجانها. فكل الطرق الشرقية تمر عبرها. وما سمي، يوماً، طريق الهند كان يخترق الاراضي العثمانية من جهتي الخليج وايران ومصر والبحر الاحمر؛ وكان لا بد للبحر المتوسط من ان يصبح بحيرة اوروبية؛ وكان لا بد من السيطرة على شواطئه الشرقية؛ وكان لا بد من الاتصال بالبحر الاحمر. وقد شكل شق قناة تصل البحر الاحمر بالمتوسط حلماً قديماً يعود الى ايام لويس الرابع عشر في القرن السابع عشر العام ١٦٧١. وخلال حرب السنوات السبع مع انكلترا (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، خطّط رئيس الوزراء الفرنسي في عهد لويس الخامس عشر، شوازول، لضرب انكلترا، عبر السيطرة على الشرق وحرمانها من طرق تجارتها الهندية؛ وكان لحفر القناة دوراً في هذا المخطط[2]. وهي الاغراض ذاتها التي كانت وراء غزوة نابوليون بونابرت، فيما بعد، ووراء احلام ساسة بريطانيا الكبار منذ بت وسالزبوري حتى تشرشل في القرن العشرين.

ان تاريخ فلسطين محكوم بجغرافيتها. موقعها يفسر كل تاريخها العام. فكل طامح الى تأسيس امبراطورية كبرى، متوسطية او شرقية، كان يبحث فيها عن موطىء قدم؛ وفي الحقيقة عن قلعة تقع في قلب مشروعه الكبير. هذا يبدأ بالاشوريين والرومان، ولا ينتهي بالبريطانيين في القرن العشرين. وهذا حكم، في الوقت عينه، الطابع العام لتكوينها البشري والثقافي. انها ارض مقدسة؛ ثم هي تتحكم في ما حولها وجوارها؛ وهي، لذلك، ورشة حقيقية للثقافات المتنوعة والآلهة والأنبياء الذين يُهاجرون منها. وقد يفسر هذا مكانة القدس الدينية وكل المعتقدات والاساطير التي تدور حولها، كمركز للعالم، وكمكان لهبوط المسيح المخلص، ولنهاية العالم والتاريخ وقمته في آن، بحسب العقيدة الألفية. وقد يفسر هذا جملة نابوليون بونابرت الشهيرة عن قلب العالم، وغير ذلك مما لا مجال لذكره هنا. غير أنه يفسر، في كل الاحوال والحالات، تاريخ فلسطين الحديث، من جهة، ومشروع بونابرت، من جهة اخرى. ان «قدر

الشرق هو على حصون عكا». هذا ما قاله نابوليون بونابرت بعد حوالى عشرين سنة من حملته على فلسطين، في منفاه في جزيرة سانت هيلانة: «لو كنت حصلت على عكا، لكنت وصلت الى القسطنطينية والهند. كنت سأُغير العالم».

الوجه الشرقي للصورة

ترافق ازدياد اهتمام الدول الاوروبية الكبرى بالسمألة الشرقية مع ظهور الضعف العثماني، من جهة، ومع خطط رسمت بغرض توطين فلسطين بيهود، من جهة اخرى. كانت المشروعات في هذا الصدد عديدة، بعدد الدول الكبرى آنذاك، واكثر قليلاً. ومن جهتها، لم تخل فرنسا، الملكية ثم الثورية، هي ايضاً من مشروعات مماثلة، ومن سياسة تجاه «المسألة اليهودية». غير ان اسباب بقاء هذه المشروعات في حيز الخطط، او التصورات، وعدم انتقالها الى اطار الفعل والتنفيذ تعود، اساساً، الى وضع فلسطين والدولة العثمانية ذاتها، والى عدم استجابة اليهود لها في الوقت عينه.

ففي الفترة التي كان نابوليون بونابرت يجهز حملته الى مصر، نُشرت، في بدايات العام ١٧٩٨، رسالة طويلة، مفتوحة، مقفلة التوقيع، على نطاق واسع في فرنسا، تحت عنوان «رسالة الى الاخوان». ولم تلبث ان نشرت، على نطاق واسع، في اوروبا كلها، وخاصة في بريطانيا؛ نشرتها بتاريخ العاشر من حزيران (يونيو) ١٧٩٨ صحيفة «بريد لندن» (*Courier des Londres*) في كراس مستقل، ثم نشرت بكاملها، بعد ذلك، في صحيفة اخرى هي «وقائع سانت جيمس» (*St. James Chronicle*) بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٧٩٩[٣].

تجدر الاشارة الى ان السياسة الفرنسية، منذ ما قبل الثورة، كانت تولي عناية خاصة وتضع الخطط من اجل كسب تأييد الاقليات وحل مشكلتهم (الأمر ذاته ينسحب على بريطانيا وغيرها منذ أيام كروموبل). يشمل هذا، بالطبع، اليهود الى جانب البروتستانت[٤]. وثمة خطة وضعتها الحكومة الفرنسية ايام الديركتوار، حتى قبل تجهيز حملة بونابرت الى الشرق في هذا الصدد.

مما يلفت النظر في امر هذه الرسالة الموجهة الى الاخوان ان مضمونها لا يختلف، اطلاقاً، عن تلك التي سيقوم بونابرت باصدارها باسمه، من جهة، او بجزء من الاجراءات التي اتخذها، بعد ان صار القنصل الاول، ثم الامبراطور، بصدد «المسألة اليهودية»، في فرنسا، فيما بعد. فالرسالة «الى الاخوان» تقترح على اليهود انتخاب مجلس تمثيلي يتفاوض باسمهم مع الحكومة الفرنسية بصدد انشاء كومنولث يهودي على ارض فلسطين، التي تقع «في مركز العالم. ستصبح مركزاً تجارياً عالمياً، وسوف تسيطر، عبر البحر الاحمر بشكل خاص، على التجارة مع الهند، والجزيرة العربية واثيوبيا وشرق افريقيا»[٥].

وككل السياسيين الكبار الذين يريدون صنع القدر، حاول بونابرت ان يلعب دوراً عالمياً، وليس فرنسياً فقط. وهذا يفسر، في الوقت عينه، سياسته المعقدة والخلاف حول تفسير اعماله. لقد كان لاعب شطرنج كبيراً في مجال السياسة؛ لاعباً لا يخلو، بالطبع، من العبقرية والذكاء. وكان، في الاساس، ابناً مخلصاً للثورة الفرنسية، التي كانت بورجوازية بامتياز. كان يلمس، في طريقه، كيف كانت الشعوب في اوروبا تستقبله. وقد عرف قوة هذا العامل الكبير في اضعاف خصومه، وهذا يفسر آماله في ان سكان مصر وسوريا سوف يساعدونه بالثورة ضد السلطنة العثمانية؛ كما يفسر، في الوقت عينه، رسالته الى المصريين في مطلع حملته. فهي مكتوبة بلغة الناس. وحتى «بما يناسب عقولهم»: «بسم الله الرحمن الرحيم»، هكذا بدأ: « قولوا لامتكم ان الفرنساوية هم، ايضاً، مسلمون مخلصون... اثبات ذلك انهم نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان، دائماً، يحث النصارى على محاربة

الاسلام»[٦].

هذا يفسر، كذلك، رسالته الموجهة الى يهود الشرق. فهي تخرج عن الاطار العام لمساعيه لكسب تأييد السكان المحليين، او على الاقل قسماً منهم، وتجنيدهم في معسكره. في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٧٩٩، نشرت «المونيتور» (*Le Moniteur*)، جريدة الحكومة الفرنسية، ما يلي: «قام بونابرت بنشر تصريح يدعو فيه كل يهود آسيا وافريقيا لكي ينضووا تحت رايته من اجل بناء القدس القديمة». بحسب المؤرخين، خلال حصار عكا، وبعد موقعة جبل طابور التي هزم فيها نابوليون القوات العثمانية القادمة من دمشق لفك الحصار عن عكا (١٧ نيسان ـ ابريل)، اصدرت قيادة الجيش الفرنسي من القدس (مع العلم بأن نابوليون لم يدخل القدس أبداً) نداء بتوقيع بونابرت نفسه الى «الورثة الشرعيين لأرض ـ اسرائيل»[٧]. وبحسب المؤرخين، كذلك، ظل نص التصريح او النداء هذا غير معروف الى ان تم كشفه سنة ١٩٣٨ (وبحسب آخرين ١٩٣٩) بالصدفة في موجودات اسرة يهودية في مدينة فيينا ترجع صلاتها الى حاشية نابوليون في الشرق[٨]. ثمة اتفاق بين المؤرخين يؤكد ما سنبينه من الفقرة اللاحقة من ان نص التصريح ـ النداء طبع بكميات قليلة ووزع ضمن نطاق محدود، لأن الغرض الاول منه كان، في الحقيقة، تجنيد اليهود الشرقيين الذي شرع فيه نابوليون قبل حصار عكا بوقت قصير؛ وكان الغرض الثاني منه متعلقاً بسياسة الثورة الفرنسية الاوروبية عامة. فثمة اشارات تدل على ان تصريح نابوليون قد تم تداوله في بعض الغيتوات اليهودية في اوروبا الوسطى، والشرقية، بشكل خاص. وليس بمستبعد ان تكون الحكومة الفرنسية هي التي قامت بتوزيع هذا التصريح هناك (والا كيف يمكن تفسير انه لم يعثر عليه الا باليديش، وبعد ١٥٠ سنة، وفي فيينا ؟). وبحسب ماهلر، نشرت الصحيفة الرسمية الفرنسية «المونيتور»، في باريس، انه «ليس من اجل اعطاء القدس لليهود فتح نابوليون سوريا. فخططه الاصلية تذهب ابعد من ذلك: الاستيلاء على القسطنطينية»[٩].

وفي كل الاحوال، فان صدى المشروع بين يهود الشرق، الموجه اليهم النداء، كان سلبياً[١٠]. ما لم يقله المؤرخون الصهيونيون، يشرحه التاريخ لحسن الحظ. فالمشروع النابوليوني كان واحداً من سلسلة من المشاريع التي لم تنقطع منذ صعود الكولونيالية المركانتيلية. وكان، في حقيقته، لصالح المشروع الامبراطوري (الامبريالي اذاً) الفرنسي. مما يفسر، مثلاً، ان حاييم فارحي، وهو حاخام ووزير مالية والي عكا، احمد باشا الجزار، كان من بين المدافعين عن المدينة ضد المهاجمين. اما في اوروبا الغربية، على العموم، فان سلبية اليهود تُفسرها معاكسة المشروع لتاريخهم الخاص وميلهم الخاص الى الانخراط الواسع في الحركة الاجتماعية العامة لمجتمعاتهم التي كانت، من حيث هي اتجاه، بدأت تنمو آنذاك، والذين سيلعبون فيها دوراً هاماً ستظهر آثاره فيما بعد.

الوجه الغربي للصورة

تبقى نقطة اخرى بصدد نابوليون وسياسته «اليهودية»، تتعلق بموقفه من اليهود في فرنسا ذاتها حين صار الحاكم الفعلي. وعلى اهميتها البالغة، فالمؤرخون لا يخصصون لها، عادة، الاهتمام الذي تستحقه، بمن في ذلك مؤرخو اليهود واللاسامية.

عملياً، ادرك بونابرت، القنصل الاول ثم الامبراطور، ان على الثورة، مثلها في ذلك مثل كل سلطة، من اجل نجاحها، من جهة، ومن اجل حماية نفسها من اعدائها، من جهة اخرى، ان توحد الشعب الفرنسي وراءها. وكمثل ما اراد لويس السادس عشر، وعمل له وزيره مالزيرب، ان على نابوليون ان يحل مشكلة الاقليات «بحيث تصير نافعة للدولة»[١١]، من طريق الغاء العنصر الديني الذي يعيق «اندماج» الشعب الفرنسي ببعضه.

ليس غرضنا، هنا، اجراء دراسة تفصيلية عن موضوع وعي «المسألة اليهودية» في العقل الرسمي لفرنسا، قبل الثورة وبعدها، فهذا يخرج عن نطاق اهتمامنا، وكذلك عن اهتمام القارىء العربي. نريد ان نوضح ان حلولاً لما يسمى بالاقليات الاجتماعية والدينية كانت موضوعاً رئيساً

نص خطاب نابوليون بونابرت الى اليهود الشرقيين

من بونابرت، القائد الاول في جيوش الجمهورية الفرنسية في افريقيا وآسيا، الى الورثة الشرعيين لارض ـ اسرائيل.

الاسرائيليون هم الامة الفريدة التي لم تستطع آلاف السنين وشهوة الفتح والطغيان ان تجردهم سوى من اراضيهم، ولكن ليس من اسمهم وكيانهم القومي.

وعلى الرغم من ان اولئك المراقبين المحايدين المهتمين بمصائر الامم لا يتحلون بمواهب الانبياء، امثال اشعيا ويوئيل، فانهم شعروا، ومنذ وقت طويل، بما كان تنبآ به، وهذا عندما شاهدا الخراب الذي كان يزداد اقتراباً من مملكتهما ومن ارض آبائهما:

«والذين فداهم الرب يرجعون ويأتون الى صهيون بترنيم ويكون على رؤوسهم فرح أبدي ويتبعه السرور والفرح وتنهزم عنهم الحسرة والتأوه (النبوءة اشعيا، ٣٥:١٠)»

ألا ثوروا على العار، يا ايها المشردون، وأعلنوها حرباً لم يحدث مثلها في تاريخ البشرية. [حرب] تقوم بها امة اعتبرت ارضها ـ بجرة قلم من الحكام ـ غنيمة لاعدائها الذين يريدون، بفظاظة، تقاسمها فيما بينهم وكما يشاؤون. ان [فرنسا] تنتقم لعارها ولعار أبعد الامم التي تركت منسية وقتاً طويلاً تحت اغلال العبودية، وتنتقم للعار الذي احاق بكم خلال الفي سنة.

ومع ان الوقت والظروف لا تبدو مواتية للمناداة بمطالبكم ولا بالتصريح بها، وفي الوقت الذي يبدو أنكم على العكس من ذلك تُدفعون الى التخلي عنها نهائياً، فان امة تعرض عليكم، في هذا الوقت بالذات، وبعكس كل التوقعات، تراث اسرائيل. ان الامة العظيمة التي لا تتاجر بالشرف، كما فعل اولئك الذين باعوا اجدادكم الى كل الامم، تناديكم الآن؛ وذلك بالتأكيد ليس من اجل ان تقوموا بغزو ميراثكم، كلا، بل من اجل ان تستلموا منها ما قد احتلته، حتى الآن، وبحصانة وبمساعدة هذه الامة، كي تبقوا اسياد البلاد، ولكي تدافعوا عنها ضد كل الذين يريدون غزوها.

لقد جعل الجيش الصغير الذي بعثتني العناية الالهية به الى هنا من القدس مقر قيادته الرئيسة؛ ان هذا الجيش الذي يُقاد بالعدل، ويصحبه النصر، سوف ينتقل، بعد ايام قليلة، الى دمشق، المدينة المجاورة التي تهدد مدينة داوود.

الا هبّوا. برهنوا على ان القوة شبه الساحقة لمضطهديكم قد استطاعت، بالتأكيد، ان تصيب شجاعة سليلي اولئك الابطال، الذين كان عهد اخوتهم مبجلاً حتى في اسبرطة وروما (يوئيل، ٣:٦)، * غير ان الفي سنة من العبودية لم تنجح في القضاء عليها. ألا هبّوا. فها قد سنحت الفرصة التي قد لا تتكرر ثانية خلال ألفي سنة، من اجل المطالبة باسترداد حقوقكم المدنية بين سكان المعمورة والتي حرمتم منها بشكل مخزٍ طيلة الفي سنة، ومن اجل المطالبة باستعادة كيانكم السياسي كأمة بين الامم، وبحقكم الطبيعي في عبادة يهوه بحسب ايمانكم علناً، ومن غير شك، الى الابد (يوئيل، ٤:٢) * *.

الاشارات التوراتية هي في الاصل. وقد عدنا الى العهد العتيق (طبعة بيروت).

* اشارة الى ما ورد في العهد العتيق: «من وجهه ترتعد الشعوب وجميع الوجوه قد نضبت نضرتها» (يوئيل، ٦:٢).

* * «اجمع جميع الامم وانزلهم الى وادي يوشافاط واحاكمهم هناك من اجل شعبي وميراثي اسرائيل الذين بددوهم بين الامم واقتسموا ارضي»؛ بالفرنسية (يوئيل، ٤:٢) وبالعربية (يوئيل، ٣:٢).

الصياغة الاخرى للنص

لو اردنا ان نبحث عن الكلمة المفتاحية في نص تصريح بونابرت، لوجدنا انها كلمة «اللحظة» (المناسبة). فقبلها الانتظار (الفي سنة)، وبعدها (يوجد شرط هنا: ان لم يصار الى استغلالها)، ثمة الانتظار كذلك (آلاف السنين). انها لحظة حاسمة، اذاً، ما دامت تفصل ما بين امتدادين تاريخيين بهذا الاتساع. اما تحقيق الشرط (استغلال للحظة) فسهل. بل ان سهولته تزداد لدى ربطه في هذا السياق التاريخي المكوّن من آلاف السنين، حيث تشكل اللحظة حداً فاصلاً، بين ما هو قبل وما هو بعد. انه اخذ ما تم اخذه (من قبل فرنسا)، وصيانته.

على هذا، يمكن لنا ان نعيد صوغ النص، محافظين على مفرداته ذاتها، ولكن انطلاقاً من فكرته (جملته) المفتاحية، فيصبح على الشكل التالي:

اولاً: استيقظوا (فهذا هو) الوقت المناسب (لـ) تحقيق وجودكم السياسي كأمة (في) فلسطين.

ثانياً: الصياغة الجديدة للنص (بعد ان اسقطنا منه كل ما هو غير جوهري):

«حانت الفرصة ـ قد لا تتكرر قبل آلاف السنين... وجودكم السياسي كأمة... من اجل اخذ ما تم غزوه... من اجل صيانته... استيقظوا».

من موضوعات السلطة الفرنسية؛ وان السلطات كانت بدأت تهتم بها منذ اواخر ما يسمى بالعهد القديم. فلقد كان واضحاً، منذ ذلك الوقت، ان ثمة خللاً قائماً في البنية الاجتماعية، وهو خلل كان يعبر عن ان البنى الاجتماعية ـ الادارية ما عادت تتناسب مع التغيرات القائمة داخل المجتمع الفرنسي الذي كان يترسمل ويتصنع بوتيرة متصاعدة.

ما تغير في الأمر، هو هذه الديانة الجديدة التي احضرتها الثورة معها. وهي ديانة معادية للأديان، ولرجال الدين بشكل خاص، وتمثلت في عمليات تصفية لهم استمرت طويلاً وتمت باسم التقدم[١٢]. وان هذا العداء للدين ولرجاله قد انعكس على طريقة تعامل نابليون، الذي صار امبراطوراً في العام ١٨٠٦ و ١٨٠٧، أي بعد سبع سنوات من ندائه الشرقي هذا؛ وهي طريقة تكشف عن براغماتية السياسي بونابرت، بالقدر الذي تكشف عن ازدواجية خطابه[١٣].

بعبارات اخرى، ثمة وجهان مختلفان في ما يتعلق بسياسة نابوليون تجاه اليهود. ففي الوقت الذي يريد من يهود الشرق ان يتمسكوا بيهوديتهم هناك، وان ينخرطوا في نطاق برنامجه الامبراطوري الكبير والحروب التي يستلزم هذا البرنامج خوضها، من اجل تغيير الخارطة الكونية المعروفة في ذلك الوقت، يريد نابوليون من يهود فرنسا بشكل خاص، ومن يهود المناطق الاوروبية الاخرى التي تحتلها قواته بشكل عام، ان يندمجوا. ان يصبحوا «فرنسيين» ـ بحسب لغته ـ، أي ان يتخلوا عن يهوديتهم. نقول: ان الوجه النابوليوني الفرنسي تجاه المسألة اليهودية في فرنسا هو غير وجهه «العسكري» تجاه يهود الشرق. هل هذا يفسر لماذا كان رد الفعل اليهودي في الشرق تجاه مشروعه سلبياً ؟

لقد كان نابوليون، ابن الثورة وابن الجبل، احد ورثة عصر الانوار. عصر الانوار الذي اراد ان يستبدل الدين الذي يقوده رجال الاكليروس بدين التقدم والعلم. واذا كان المطلوب من الكاثوليك، والبروتستانت، وغيرهم، ان يكفوا عن كونهم كذلك، وان الانتساب الى دين التقدم الجديد هذا يمر عبر انتقاد الكنيسة ورجال الدين وسلطتها، فان اليهود هم، بدورهم، خضعوا للمعيار عينه. فهم ما عادوا شبه العهد العتيق، الخ؛ بل صاروا يقوّمون باسم العقل. ولأن كل شيء حوكم باسم العقل، صارت مسؤولية الدين اليهودي ضعيفة، وكذلك اليهود أنفسهم. فالانسان طيب بطبعه. المجتمع المسيحي

الذي يحيط باليهود هو الذي يتحمل كل المسؤولية، او معظمها، تجاه اليهود. هذا كان رأي ميرابو وروبسبير ومالزيرب، والقس غريغوار، وغيرهم، وكذلك نابوليون بونابرت.

يمكن ان تقوم الفقرة التالية بتوضيح وجهة نظر بونابرت. ففي معرض اجابته على السؤال الذي طرحه عليه اوميرا (الطبيب الايرلندي الذي رافق نابوليون لبعض الوقت في جزيرة سانت هيلانه) في ما يتعلق بسياسته تجاه اليهود. أجاب نابوليون: «اريد، بجعلهم احراراً وباعطائهم الحقوق المتساوية عينها التي للكاثوليك وللبروتستانت، ان احوّلهم الى مواطنين ممتازين... بكلمات اخرى، لقد فكرت في ان اجذب الى فرنسا ثراء كبيراً، ذلك لان اليهود هم كثيرون، ولسوف يهرعون، على شكل جماعات، الى البلد الذي يتمتعون فيه بالامتيازات الكبرى التي لا يتمتعون بها لدى اية امة اخرى. ولقد كنت انتظر كذلك ان يتخلوا عن سياسة الربا...»[١٤].

يشرح هذا، ربما، احد الدوافع التي جعلت بونابرت يكرس جزءاً هاماً من وقته للمسألة اليهودية في فرنسا، وفي المناطق الاوروبية الاخرى التي كانت تخضع للاحتلال الفرنسي. نلاحظ اهدافه، كذلك، في كلمته في مجلس الدولة في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٨٠٦، اي قبل عقده للسنهدرين، نلاحظ في هذا الكلمة روحية مالزيرب الفيزوقراطي عينها وحتى كلماته، وهي روحية عصر الانوار، وافكاره. فاذا كان اضطهاد الاديان في السنوات الاولى للثورة لم تؤت ثمرتها، وهي جعل دين الثورة والعقل ديناً وحيداً للشعب، فان اهتمامه انصب على تحويل السكان اليهود ودمجهم في مجموع الشعب، اي «تحويل عقلية هؤلاء السكان وتمثلهم، كلية، بحسب حاجات السلطة». يقول بونابرت: «يمكن ان يصبح التشريع سلطوياً اما بالميتافيزيقا او بالتسلط. يجب ان نضم الحالات العامة لليهود... يجب ان يُعقد كنيس عام لليهود في باريس في ١٥ حزيران (يونيو)»[١٥]. الغرض ذاته يؤكده نابوليون، فيما بعد، حين ارسل من بوزن (Posen) في المانيا، بعد وقت قصير من انتصاره في بينا (Iena) في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٦، بخصوص ما ينتظره من انعقاد السنهدرين (المجلس التمثيلي اليهودي) الذي امر بعقده، وتم انعقاده، فعلاً، في سنة ١٨٠٧، في باريس، بحضور ممثلين عن يهود فرنسا والمانيا وايطاليا (الاراضي التي تحتلها فرنسا). ووجه فيه نابوليون الى المجلس، الذي رشح رئيسه هو بنفسه، مجموعة من الاسئلة تكشف عن انه يريد من ممثلي اليهود اجابات تتناسب مع ما كان قاله عن ان التشريع يمكن ان يصبح سلطوياً بالميتافيزيقا. فلقد كان يريد من افراد السنهدرين ان يجيبوه بما من شأنه ان يسهل له، بالاعتماد على هذه الاجابات، استصدار تشريع مساواتهم بباقي افراد المجتمع؛ وبذلك يصبح تشريعه سلطوياً بالميتافيزيقا. بل ان قراءة لهذه الاسئلة المتعلقة بموقف الدين اليهودي من الزواج بغير اليهود، والربا، الخ، توضح ذلك من غير عناء. وما يوضح ما ذكرنا عن اغراض نابوليون بصدد السنهدرين هو انه، بعد انفضاضه وحصوله على ما يريد منه، طوي الموضوع نهائياً، وذلك على الرغم من ان الحديث كله كان يدور حول ان المجلس سيكون دورياً ودائم الانعقاد[١٦].

المشروع ـ النموذج

ليست الصهيونية حدثاً متعالياً على الزمان والظروف. فلقد ارتبطت، منذ البداية، بجملة تاريخ التدخلات الامبريالية التي استهدفت صوغ تاريخ المنطقة العربية، والشرق الاوسط بشكل عام، صياغة معادية لمصالح سكانها وطموحاتهم. هذا يفسر كيف ان نداء بونابرت، المرتبط بمشروعاته الامبراطورية، قد رافقته حركة واسعة اخذت تفصح عن نفسها، منذ ذلك التاريخ، بصدد مستقبل فلسطين، في عموم القارة الاوروبية. والملاحظ، في هذا الشأن، ان موقع فلسطين قد ازدادت اهميته

مع تطور ما سمي، آنذاك، المسألة الشرقية ودخولها في المرحلة الثانية من تاريخها؛ وهي المرحلة التي امتازت بانكشاف الضعف العثماني، من جهة، وبالسعي، من جهة اخرى، الى تقسيم الدولة العثمانية والتنافس الاوروبي على ذلك. وفي هذه المرحلة ارتبطت مسألة صهينة فلسطين ببرنامج عام يستهدف بلقنة الدولة العثمانية؛ وهو ما سيحدث فيما بعد.

في حقيقته، ان مشروع نابوليون بونابرت هو مشروع نموذج او مشروع نمطي يمثل، من حيث التفصيلات ومن حيث الجوهر، كل المشروعات الاوروبية الغربية المماثلة؛ كما يمثل، من حيث المضمون، المشروع الصهيوني ذاته الذي تبلور فيما بعد. انه مشروع ـ نمط لأن فيه تتجسد وتتجلى تلك المساعي الامبريالية التي سنجد نسختها الاخرى لدى دول اخرى وساسة آخرين في داخل اوروبا الحديثة اياها. ولئن كانت بريطانيا تمكنت، فيما بعد، من الاندفاع في تحقيق خطوات عملية بهذا الشأن، فذلك مرده الى ان الشروط الامبريالية الضرورية قد توفرت لديها، وليس الى غياب النية لدى الاخرين.

نقول، يكشف الخطاب النابوليوني في هذا الصدد ويمثل جوهر كل الفكر السياسي الغربي الحديث، والرسمي منه على الخصوص. فمنذ تأسيس الدولة الغربية الحديثة، أي منذ نهاية ما يسمى العهد القديم، ثمة ازدواجية واضحة في هذا الخطاب. ففي المستعمرات والمناطق التي سميت، فيما بعد، باسم العالم الثالث، لم يتوان الساسة الاوروبيون عن استخدام مسائل الاقليات من اجل احكام سيطرتهم وخدمة سياساتهم، وهي السياسة التي تلخصها تلك القاعدة الشهيرة المعروفة باسم «فرّق تسد». غير ان سياساتهم، على مستوى بلدانهم واقطارهم، كانت «علمانية» و «ديمقراطية»، ومعادية لاستخدام الدين كموضوع للعمل السياسي.

لا نريد، هنا، ان نستطرد طويلاً عند تحليل نص بونابرت، فهذا يتعدى اهتمامنا في سياق موضوعنا محدود الغرض.

ولا نريد، كذلك، ان نعطيه من الاهمية اكثر مما يستحق، ما دام بونابرت لم يتمكن من ان ينجز هدفه المرحلي، وهو احتلال فلسطين، وما دامت جيوش حملته هزمت على ابواب عكا، ولم تستطع، بالتالي، ان تحقق الخطوة الاولى التي يمكن ان تكشف مصداقية هذا النداء البونابرتي، والامكانات الواقعية التي يتوفر عليها في هذا الخصوص. فاهمية النص تظل، مع ذلك ـ بحسب رأينا ـ رمزية: السياق التاريخي لعملية احتلال فلسطين وولادة الحركة الصهيونية وعلاقة هذا السياق بتاريخ الدخول الامبريالي في المنطقة التي سميت، فيما بعد، بمنطقة الشرق الاوسط، ومن ضمنها اراضي الوطن العربي.

يمكن لنا، مع ذلك، ان نلاحظ ان هذا التصريح قد بني على اكاذيب ثلاث شديدة الوضوح:

تتمثل الكذبة الاولى في ان نص النداء صادر عن مقر القيادة البونابرتية في القدس، وهي واقعة تاريخية لم تحدث البتة، فجيوش الحملة الفرنسية سلكت الطريق الساحلي من مصر، مروراً بالعريش ويافا، وتوقفت شهوراً طويلة عند عكا، ولم تتمكن من ان تنتشر شرقاً باتجاه المناطق الداخلية لفلسطين (هذا اذا لم نتحدث عن كذبة التوجّه نحو دمشق).

اما الكذبة الثانية، فتتجلى في الغرض المعلن من النداء الذي هو ـ بحسب النص ذاته ـ تحرير فلسطين لصالح «ورثتها الشرعيين» ! ولسنا بحاجة الى التذكير، هنا، بأن غرض الحملة الفرنسية لم يكن هذا الغرض «التحريري النبيل».

بينما تتمثل الكذبة الاخيرة في ان التصريح يشير الى ان فلسطين قد تم احتلالها فعلاً، وان الدعوة البونابرتية الموجهة الى اليهود لم تكن بغرض قيام هؤلاء بالحرب، بل ليستلموها، ولكي

يحافظوا عليها؛ وهو ادعاء تكذبه الوقائع التاريخية، ناهيك عن المنطق البسيط والسليم.

اشارات ومراجع

(١) Lichtheim, Geogre; *Imperialism,* London: Penguin Books, 1977.

انظر، بشكل خاص، الفصلين الثالث والرابع في هذا الكتاب الهام، الذي يتعدى، بكثير، المدلول المألوف لكلمة الامبريالية ليشمل فيها ظاهرة التوسع بدءاً من ظاهرة الدولة، وكذلك الظاهرات الاجتماعية المرافقة لها، وسياقها التاريخي. يسعى جورج ليختهايم الى تفسير ظاهرة التوسع الحديثة عبر تفسيرات عواملها، واسبابها، وآلياتها التي هي آليات الدولة الاوروبية الحديثة ذاتها. وحسب ليختهايم، فان اوروبا هي جزيرة تقع في قلب آسيا، وفرنسا تقع في قلب اوروبا. ومن الواضح ان ادراك بونابرت لم يكن بعيداً من هذا.

(٢) بشأن مخططات تمزيق الدولة العثمانية، انظر

Djuvara, T.G.; *Cent Projets de Partage de La Turqui 1281 - 1913,* Paris: 1914 (Ed. Felie Alan).

Tuchman, Barbara W.; *Bible and Sword: How the British Came to Palestine,* London: Macmillan, 1983, pp. 158 - 184.

(٣) انظر **المصدر نفسه**، و

Mahler, Raphael; *A History of Modern Jewery, 1780 - 1815,* London: Vallentine Michell, 1971, pp. 680 - 696.

(٤) بصدد فرنسا الملكية، ومشكلة الاقليات، واليهود، انظر، بشكل خاص،

Grosclaude, Pierre; *Malesherbes, Temoin et interpre'te de son temps,* Paris: 1961, (Ed. Fischbacher), pp. 355 - 372, 559 - 580, 631 - 350.

(٥) Maller, ***op. cit.,*** pp. 682 - 683.

Wolf, Lucien; "Cromurell's Jewish Intellegencers" in Roth, Cecil; *Essays in Jewish History, 1879 - 1929,* London: Jewish Historical Society of London, 1934.

وانظر، ايضاً، د. اسعد رزوق، **الصهيونية وحقوق الانسان العربي**، الجزء الاول، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٦) انظر بخصوص نص تصريح نابوليون الموجه الى المصريين

Correspondances de Napoleon 1er , (Publie'e pan ordre de L'Empreur Napole'on III), Paris: Imprimerie Impe'riale, N.D., Vol. IV, Correspondances No. 2723, pp. 269 - 270.

وبالعربية: عبدالرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والاخبار**، الجزء الرابع، القاهرة: منشورات لجنة البيان العربي، الطبعة الرابعة، ١٩٦٥، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

(٧) بخصوص نص تصريح نابوليون بونابرت الى اليهود، انظر **يديعوت أحرونوت**، ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦.

(٨) عن قصة اكتشاف نسخة النداء البيديشية هذه، انظر Mahler, ***op. cit.,*** p. 694.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٨.

(١٠) عن موقف اليهود السلبي من نداء نابوليون، انظر **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(١١) وبخصوص تعبير بونابرت، انظر

Pietri, Francois; *Napole'on et les Israelite,* (Ed. Berger - Levrault), Paris: 1965, p. 39.

وثمة تشابه كبير بين ما فكر به رجالات ما قبل الثورة في هذا الصدد، وخاصة الفيزوقراط منهم، وبين ما فكر به نابوليون فيما بعد. انظر Grosclaude, ***op. cit.***

(١٢) بصدد عقلية رجال الثورة الفرنسية ومحاولاتهم تأسيس دين خاص بالثورة مغاير ومختلف عن دين العهد القديم، ومعادٍ له، وقائم على اسس «العقل» و «الانسانية»، الخ، وهي محاولات ظلت مستمرة فترة طويلة لدى الاجيال اللاحقة، مروراً بسانت سيمون واوغست كونت، يمكن مراجعة كلمات رجال الثورة، وبشكل خاص رجالات اتجاه الجبل الذي كان بونابرت واحداً منه. انظر، مثلاً:

Documents d'histoire, 1776 - 1850, (Ed. Colin, A.), T. 1, Paris: 1964.

وبشكل خاص خطاب دانتون في الاول من آب (اغسطس) ١٧٩٣، ص ٦٥ ـ ٦٦، وكذلك ممثل الالزاس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٣، ص ٧١ ـ ٧٣، وخطاب روبسبير في السابع من أيار (مايو)

١٧٩٤، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١٣) Pietri, ***op. cit.*** . وهذا المرجع مخصص، في الحقيقة، لسياسة بونابرت الامبراطور تجاه اليهود، وبخاصة تجاه المجلس التمثيلي (السنهدرين)

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(١٥) Philippe, Beatrice; Etre Juif dans La Socie'te Francaise, (Ed. Montalba) Paris: 1979, p. 172.

(١٦) بخصوص السنهدرين، انظر Pietri, ***op. cit.*** ، وبخاصة ص ٧٣ ـ ٩٤.

اسرائيل والتجارب النووية

د. تيسير الناشف

ممـا له علاقـة باستحـداث اسرائيل للاسلحة النووية مسألة اجرائها للتجارب النووية. ومن الاسئلة الهامة المطروحة، السؤال: هل اجرت تل ـ ابيب ام لم تجر تجارب التفجيرات النووية ؟

مما هو مشكوك فيه، على الرغم من انه ممكن، ان تكون تل ـ أبيب قد اقامت ترسانة من القنابل النووية وان تكون قد وضعت ثقتها فيها دون ان تجري التجارب عليها.

منـذ بضعـة عقـود خلت، أجريت التجربة النووية الاولى في العالم في الاموغوردو. وليس من الضروري، في الوقت الحـاضر، القيـام، فعلاً، بتفجير جهاز نووي، بوصف ذلك طريقاً للتحقق من صلاحيته للانفجار في ظروف الاعمال العدائية الحقيقية، ما دام تصميم ذلك الجهاز وتركيبه قد تما وفقاً لطرق انتاج الاجهزة النووية التي ثبتت صحتها. اشار روبرت برانغر وديل تهتينين في كتابهما المعنون «التهديد النووي في الشرق الاوسط» الى انه لم تفشل، بتاتاً، اية تجربة نووية اولى [١].

يمكن للدولة ان تعتمد، اعتماداً كبيراً على الاقل، ان لم يكن الاعتماد كاملاً، على امكان اداء اسلحتهـا على اساس نظري، اي دون القيام باجراء التجارب عليها. فلقد افادت تقارير ان قنبلة اليورانيوم التي اسقطها الاميركيون على هيروشيما، والتي كانت اول جهاز نووي استعمل في ظروف الحرب الحقيقية، لم تتم تجربتها؛ فالتفجير التجريبي في الاموغوردو كان تفجيراً لقنبلة البلوتونيوم التي كان تصميمها مختلفاً عن تصميم قنبلة اليورانيوم[٢].

وافادت تقارير ان اسرائيل حصلت على نتائج تجارب نووية اجرتها فرنسا، عندما كانت الدولتان تتعاونان فيما بينهما في مجال استحداث الاسلحة النووية في العقد السابع من القرن الحالي. لقد قدمت تل ـ ابيب الى فرنسا معرفتها لكيفية انتاج المياه الثقيلة ولكيفية استخراج اليورانيوم من الركاز منخفض الدرجة. ومقابل ذلك، فان فرنسا، التي كان علماؤها يقومون بالتفجيرات النووية، من العام ١٩٦٠ الى العـام ١٩٦٤، في شمـال افريقيا، ابرمت اتفاقاً مع اسرائيل اتاح للعلماء الاسرائيليين الوصول الى التكنولوجيا النووية الفرنسية الاساسية والتدريب في المجال النووي. وان من الممكن حقاً ان ذلك جعل المعلومات المفصلة عن نتائج التجارب الذرية الفرنسية التي أجريت في وقت مبكر في الصحراء الكبرى في متناول الاسرائيليين. وان من الممكن، ايضاً، ان الفرنسيين اجروا تجربة على قنبلة ذرية بالتصميم الفرنسي ـ الاسرائيلي في منشأتهم التي كانت قائمة في الصحراء الكبرى في اوائل الستينات[٣].

كتب ستيف وايزمان وهربرت كروسني انهما يعرفان، معرفة اكيدة، ان اسرائيل استفادت من التجارب النووية الفرنسية، ليس بالضرورة من طرق المشاركة مباشرة في التجارب، ولكن لأن العلماء الاسرائيليين حصلوا من فرنسا على بيانات هامة ناشئة عن التجارب ومتعلقة بتصميم واداء القنابل النـووية. ومقابل المساعدة المقدمة الى فرنسا في المجال النووي، بما في ذلك بناء القنابل الفرنسية

الاولى، اعطت فرنسا اسرائيل مفاعل ديمونا وقدمت اليها المساعدة في «بناء منشأة صغيرة لاعادة معالجة البلوتونيوم من وقود المفاعل المستهلك» و «الوصول، غير المقيد، الى بيانات تفجيرات التجارب النووية الفرنسية»(٤). وذكرا، ايضاً، ان ذلك يفسر «احد الالغاز الاكبر الذي حير المحققين النوويين خلال العقدين الاخيرين ـ كيف حصلت اسرائيل على القنبلة، ولكنها قررت الا تجري التجربة عليها علانية ابداً. ولم يتعين على الاسرائيليين ان يقوموا بذلك» لانهم استفادوا ـ في نظر وايزمان وكروسني ـ من نتائج التجارب الفرنسية التي حصلوا عليها(٥).

وعلاوة على ذلك، من المحتمل انه من العام ١٩٦٠ الى العام ١٩٦٤ ساعدت فرنسا السلطات الاسرائيلية في تصميم وتفجير القنبلة الذرية التجريبية الاولى الاسرائيلية في احدى مناطق التجارب الفرنسية في الجزائر. لاحظ ارنست لافافر ان «من الممكن ان الفرنسيين اجروا تجربة على قنبلة من التصميم الفرنسي ـ الاسرائيلي في منشأتهم في الصحراء [الكبرى] في وقت مبكر من الستينات من القرن الحالي»(٦).

وحتى اذا كان امكان الوصول الى بيانات التفجرات النووية الفرنسية متوفراً لاسرائيل، فان من الممكن ان يكون الاسرائيليون انفسهم قد اجروا، للوفاء باحتياجات استراتيجيتهم الأمنية العسكرية، التجارب النووية الخاصة بهم لاحراز المزيد من التطوير في مجال تكنولوجيا الاسلحة النووية، بما يجاوز المرحلة النووية التي وصل اليها الفرنسيون عندما أُنهي التعاون النووي الاسرائيلي ـ الفرنسي؛ وان من الممكن، ايضاً، انهم كانوا يريدون ان يختبروا، بصورة مستقلة، صحة البيانات الفرنسية بالقيام بتجارب التفجيرات للتحقق من ان البيانات، التي وفرها الفرنسيون، موثوق بها.

وكان من الملاحظ سنة ١٩٦١ انه كان لهيئات البحوث العسكرية الاسرائيلية عدد من المختبرات الكبيرة وفنيون يعرفون كيف يتم تفجير الاجهزة النووية(٧). الا انه بسبب ضيق رقعة الاراضي، قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لم يكن اجراء التجارب النووية في الغلاف الجوي الاسرائيلي وارداً. كما ان اجراء التجارب النووية تحت سطح الارض في اسرائيل من شأنه ان يكون خطيراً، اذا نشأ منفذ او حدث شق في الاراضي(٨).

الا ان محمد حسنين هيكل اكد ـ كما ورد في صحيفة «نيويورك تايمز» ـ، في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥، ان اسرائيل على وشك ان تقوم بتفجير جهاز نووي. ووفقاً لما جاء في تلك الصحيفة، اعتمد هيكل، في تأكيد ذلك، على تقرير رسمي صادر عن الولايات المتحدة الاميركية. ومما له صلة بالموضوع ان المسؤولين الاميركيين نفوا ـ حسبما ورد في الصحيفة المذكورة، في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ـ انه كان يمكن لأي تقرير اميركي رسمي ان يكون الاساس لتأكيد ان اسرائيل على وشك القيام بتفجير جهاز نووي(٩).

ويقول البعض ان من الممكن ان تكون اسرائيل اجرت تحت سطح الارض في النقب تجارب مفكوكة التقارن لم يكن من الممكن ان يكتشفها طريق التنصّت السيزموغرافي، وغيره من طرق الرصد التي تستخدمها الحكومات في رصد التفجيرات النووية.

في التجربة النووية مفكوكة التقارن يوضع الجهاز النووي تحت سطح الارض بعمق معين، مثلاً ١١٠٠ متر، وهو معلق في جوف كبير محفور تحت سطح الارض ويحيط به الهواء الذي يخفف، مثل الجهاز المتص للرجة، اثر الانفجار ويخمد آثاره الاهتزازية. وذكر فؤاد جابر، وهو يتكلم عن فك التقارن، في كتابه المعنون «اسرائيل والاسلحة النووية: الخيارات الراهنة والاستراتيجيات المستقبلية»، انه «كلما ازداد التجويف اتساعاً ازدادت قوة التفجير الذي يمكن الا يتم كشفه: المادة المتفجرة من ١٠ آلاف طن تتطلب توفر تجويف يبلغ قطره ١٢٠ متراً؛ والمادة المتفجرة من ١٠٠ الف

طن تتطلب توفر تجويف يبلغ قطره حوالى ٢٥٦ متراً... وهذه الطريقة تتيح امكان القيام بالتجارب... دون الخوف من الكشف»[١٠].

ويقـول بعض المراقبين ان اسرائيل قامت، سراً، بتجربة، او تجارب، تفجير نووي تحت سطح الارض في النقب الى عمق ٨٠٠ متر، حوالى نهاية ايلول (سبتمبر) او بداية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦. ومما يدعم هذا القول تقرير يفيد بأنه قبل ذلك بوقت قصير اوفدت مجموعة من ١١ مهندساً نووياً اسرائيلياً الى الولايات المتحدة الاميركية للتدرب على تكنولوجيا التفجيرات النووية تحت سطح الارض. ولدى عودة المهندسين الى اسرائيل شرعوا، فوراً، في العمل في النقب لبناء موقع لتلك التجارب[١١].

وتـوفرت الدلالة، ايضاً، على ان اسرائيل اجرت تجارب نووية، عندما لاحظ عالم من الولايات المتحـدة الامـيركية كان يعمل على ظهر سفينة بحوث بحرية لتحديد كمية التريتيوم في مياه البحر الابيض المتوسط خلال شهري ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦، ان النسبة المئوية للتركيز الاشعاعي في تلك المياه قد ارتفعت.

ولاحظ هذه الحقيقة عينها ثلاثة علماء آخرون، من الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية المانيا الاتحادية، كانوا يقومون ببحوث مماثلة في خليج العقبة. ونسب هؤلاء العلماء هذه الظاهرة الى امكان حدوث تفجير نووي تحت سطح الارض، مما ادى الى ارتفاع مستوى النشاط الاشعاعي في مياه البحر العميقة.

ويرد في المقالة المنشورة في مجلة «تايم» الاميركية (١١/٤/١٩٧٦، ص ٣٩ و ٤٠) والمعنون «كيف حصلت اسرائيـل على القنبلة»، ان «بعض خبراء الاستخبارات الغربية يعتقد بأن اسرائيل اجرت تجربة نووية تحت سطح الارض، في النقب في العام ١٩٦٣». بيد ان بيتر براي يرى انه حتى اذا صح ان التجارب مفكوكة التقارن لا يمكن كشفها، فلعل من المستحيل اخفاء الاعداد اللازم للقيام بهذه التجارب، وبالتالي فان من شأن ذلك الاعداد ان يثبت ان اجراء التجربة النووية على وشك الحدوث[١٢].

ان فك التقارن ـ حسب براي ـ «يتطلب حفر مهوى» في الارض بعمق كيلومتر، وفي ذلك العمق [يتم] حفر تجويف اوسع من ملعب كرة القدم وارتفاعه كافٍ لان يتسع لمبنى من اربعين دوراً، مما يتطلب تشغيل الرجال والمعدات على نطاق واسع وبشكل واضح، وضوحاً كبيراً»[١٣]. ولذلك، لا يعتقد براي بأن من الممكن اخفاء مثل ذلك المشروع؛ وهو يرى ان العجز عن اخفائه ثبت سنة ١٩٧٧، عندما سجلت التوابع الاستطلاعية الاعداد من جانب جنوب افريقيا لما بدا موقعاً لتجربة نووية تحت سطح الارض في صحراء كالاهاري[١٤]. ونظراً الى ان الشرق الاوسط منطقة مضطربة، فهو يتعرض للمراقبة الدائمة من جانب الدول المعنية به.

في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، اكتشف تابع المستطلع (القمر الاصطناعي) الاميركي فيلا، وهـو يحلق فوق مكـان ما في منطقة المحيط الهندي وجنوب الاطلسي الشاسعة وميضاً غامضاً من الضوء. وأُصدرت تقارير تفيد بأن ذلك كان تجربة سرية لقنبلة نووية اسرائيلية. واشارت تقارير اخرى الى ان ذلك كان تجربة قنبلة نووية سرية اجرتها جنوب افريقيا. الا انه أُصدرت تقارير اخرى تفيد بأن الوميض سببته تجربة قنبلة نووية سرية اجرتها اسرائيل بالتعاون مع جنوب افريقيا.

ان تابع فيلا سجل نبضة الضوء المزدوجة الحادة المستغرقة لثانية واحدة (مما احدث «صدمة مزدوجـة» على المقياس اللوغارثمي؛ وتلك هي العلامة المميزة للتفجير النووي). ان القيام بدراسة البيانات المتاحة علانية يبين تراكم الدلائل الظرفية على انه حدث، حقاً، تفجير نووي. ان قصة التفجير

(الذي كان بقوة الفين الى اربعة آلاف من الاطنان، والذي وقع في دائرة نصف قطرها ٣٥٠٠ ميل) سربت الى جون سكالي، احد الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الاميركية الذي كان مراسلاً لمحطة اي.بي.سي. التلفزيونية.

وفي اواخر شباط (فبراير) ١٩٨٠، بعد حصول الحادث الغامض بخمسة شهور تقريباً، ارسل دان رفيف، الذي كان مراسل اذاعة سي.بي.اس. في تل ـ ابيب، من روما، تقريراً افاد بأن اذاعة سي.بي.اس. الاخبارية «علمت بأن اسرائيل فجرت قنبلة نووية، في ايلول (سبتمبر) الماضي [١٩٧٩]، في المحيط الاطلسي، على مبعدة من شاطىء جنوب افريقيا. وتؤكد مصادر مطلعة [في اسرئيل] ان ذلك كان تجربة نووية اسرائيلية، أُجريت بالمساعدة والتعاون مع حكومة جنوب افريقيا»[١٥].

ان رؤية ٢٢ ايلول (سبتمبر) حدثت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، حسب توقيت جنوب افرقيا. واخبرت وكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة (C.I.A.) اعضاء الكونغرس بان قوة عمل تابعة لبحرية جنوب افريقيا كانت، في تلك الليلة، تقوم بمناورة عسكرية سرية في عرض البحر، حوالى خط الطول وخط العرض اللذين بدا ان التفجير حدث عندهما.

لقد حدث التفجير في منتصف الليل تحت ستار من الغيوم الكثيفة في احدى اكثر مناطق الارض بُعداً. ولعل ما يوفر الدليل المؤكد على حدوث التفجير، ان ذلك التفجير رصده، بالمصادفة، مرصد راديو متطور جديد واقع في اريسيبو في بورتوريكو. ففي ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، شاهد تلسكوب الراديو الحساس في اريسيبو، في مساء هادىء، تموجاً في الغلاف الايوني يتحرك نحو الشمال من المنطقة التي بدا ان التفجير حدث فيها[١٦].

وحسب ما ورد في مجلة «ميدل ايست»، اعترف موظف في وزارة الخارجية الاميركية بأن «بعض الناس، هنا، يعتقدون، بلا ريب، بأن ذلك الشيء كان قنبلة»، مشيراً الى الومضة المزدوجة من الضوء، وهي الومضة التي سجلتها اجهزة القياس المركبة في التابع[١٧].

وافادت تقارير بأن عدداً من الخبراء الفنيين التابعين لوزارة الطاقة للولايات المتحدة يرى، ايضاً، ان ذلك كان تفجيراً نووياً صغيراً. وهذه النظرة يشاطر فيها، ايضاً، عدد من العلماء، منهم مدير مختبر لوس الاموس العلمي في نيو مكسيكو، وهو المختبر الذي استحدث تابع فيلا الاميركي للاستطلاع.

وافادت مجلة «ميدل ايست»، بأن وكالة الاستخبارات المركزية اخبرت اعضاء مختارين في الكونغرس بأنه اذا كان تفجير قد حدث، فان لديها ارتياباً قوياً في ان المسؤولية عن ذلك التفجير تقع على عاتق جنوب افريقيا و/ او اسرائيل[١٨].

كذلك افادت صحيفة «واشنطن بوست» بأن وكالة الاستخبارات المركزية اخبرت لجاناً رئيسة للكونغرس بأنه اذا كانت تجربة قد اجريت بالقرب من جنوب افريقيا في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، فان اسرائيل هي المرشحة الاولى لأن تكون مصدر هذه التجربة، وجنوب افريقيا المرشحة الثانية. واضافت الوكالة انه ليس من المستحيل ان التجربة كانت مشروعاً مشتركاً بين اسرائيل وجنوب افريقيا[١٩].

وقالت محطة سي.بي.اس. ـ حسبما اوردته «واشنطن بوست» ـ ان جنوب افريقيا عرضت، اولاً، على اسرائيل فرصة القيام بتجربة نووية على اراضيها سنة ١٩٦٦، وان اسرائيل رفضت العرض حتى سنة ١٩٧٩[٢٠].

فاذا كانت تلك الظاهرة تجربة نووية قامت بها جنوب افريقيا، او اسرائيل، او تجربة نووية جنوب افريقية ـ اسرائيلية مشتركة، فان ذلك التفجير لم يعد، على الارجح، ضرورياً لجعل العلماء موقنين من

كفاءة وفعالية تصميم اسلحتهم النووية. فالغرض من مثل تلك التجربة هو، في المحصلة، ان تظهر الدولة للعالم انها تمتلك هذه الاسلحة.

---

(١) Pranger, Robert J. and Tahtinen, Dale R.; *Nuclear Threat in the Middle East,* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975, pp. 41 - 42.

(٢) Willrich, Mason and Taylor, Theodore; *Nuclear Theft: Risks and Safeguards,* Cambridge (Mass.): Ballinger, 1974, pp. 5 - 6.

(٣) Lefever, Ernest W.; *Nuclear Arms in the Third World,* Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1979, pp. 68 - 69.

(٤) Weissman, Steve and Krosney, Herbert; *The Islamic Bomb,* New York Times Books, 1981, pp. 112 - 113.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٦) Lefever, ***op. cit.,*** pp. 68 - 69.

(٧) Gottlieb, Gideon; "Israel and Atom Bomb", *Commentary,* February 1961, p. 94.

(٨) Bader, William B.; *The United States and the Spread of Nuclear Weapons,* New York: Pegasus, 1968, p. 90.

(٩) *New York Times,* 21 August 1965.

(١٠) Jabber, Fuad; *Israel and Nuclear Weapons: Present Options and Future Strategies,* London: Chatto & Windus for The International Institute for Strategic Studies, 1971, p. 81.

(١١) محمود عزمي، «الخيار النووي الاسرائيلي ضرورة استراتيجية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٣، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ٩٥.

(١٢) Pry, Peter; *Israel's Nuclear Arsenal,* Boulder (Colorado): Westview Press, 1984, p. 48.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Weisman and Krosmey, ***op. cit.,*** p. 302. Also *Washington Post,* 22 February 1980.

(١٦) Manning, Robert and Talbot, Stephen; "American Cover - Up on Israeli Bomb", *Middle East,* June 1980, No. 68, p. 9.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) *Washington Post,* 22 February 1980.

(٢٠) المصدر نفسه.

العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ الاردنية

من الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك

دخلت العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، غداة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمان، من ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، طوراً جديداً في مسارها بشكل عام. فخلال جلسة افتتاح تلك الدورة ألقى الملك حسين خطاباً سياسياً مطولاً، استغرق ٩٥ دقيقة، وجعل كنهه أهمية اعتبار القرار ٢٤٢ اساساً للتسوية السلمية العادلة في الشرق الاوسط. وحرص الملك، بوضوح، خلال خطابه ذاك، على تأييد الاستقلالية السياسية لقرار منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة الحفاظ على قرارها الوطني، معتبراً م.ت.ف. «الطرف المخول بالتحدث عن القضية الفلسطينية». وعرض الملك اقتراحاً واضحاً وصريحاً، يقوم على ضرورة ايجاد تنسيق للتحرك السياسي الفلسطيني ـ الاردني، مؤكداً «ان ذلك من شأنه الوصول الى استرجاع الارض المحتلة». وقال، في سياق خطابه: «لنكن صريحين معكم، أيها الاخوة، حول قضيتكم المقدسة التي تهمنا مثلما تهمكم. ان الموقف الدولي، بعامة، يرى ان في الامكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة اردنية ـ فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول الى تسوية عادلة ومتوازنة. فاذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فوق ما بيننا من اواصر كأسرتين وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات، فنحن مستعدون للسير معاً على هذا الطريق والخروج الى العالم بمبادرة مشتركة، نعبىء لها الدعم والتأييد. أما اذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله، ولكم منا الدعم والتأييد، وسيظل القرار، أولاً وأخيراً، لكم، وسيكون محل احترامنا، مهما كان، لأنه صادر عن مجلسكم الموقر الممثل للشعب الفلسطيني» (**الدستور**، عمان، ٢٣/١١/١٩٨٤)

وتوقف المجلس الوطني ازاء خطاب الملك، وأحال مقترحاته الى اللجنة التنفيذية لدراستها «والتصرف معها بما يخدم مصالح شعبنا، وفق المقررات السابقة ومقررات القمة» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/كانون الاول ـ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٦٨). وبذلك تمت احالة المقترحات الاردنية الى اللجنة التنفيذية الجديدة، دون تقييدها بأية شروط مُسبقة.

التمهيد للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني

بعد مرور نحو شهر على انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، استقبل الملك حسين، مساء ٢٣/١٢/١٩٨٤، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وحضر المقابلة، من الجانب الاردني، رئيس الوزراء أحمد عبيدات، ورئيس الديوان الملكي مروان القاسم، ووزير البلاط عدنان ابو عودة، والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول زيد بن شاكر؛ ومن الجانب الفلسطيني، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبدالحميد السائح، وعضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى وفهد القواسمي، وعضوا اللجنة المركزية لـ «فتح» خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن.

وصرح عرفات، قبيل بدء الاجتماعات، بأن اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تمخضت عن قرارات هامة، وأن لجنة شُكلت لبدء حوار مفتوح مع المسؤولين الاردنيين حول الصيغة التي طرحها الملك حسين في حفل افتتاح الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**النهار**، بيروت، ٢٤/١٢/١٩٨٤). وتوقعت

مصادر دبلوماسية، في عمان، ان لجنة اردنية ـ فلسطينية مشتركة سيتم تشكيلها خلال زيارة عرفات الى عمان (**السفير** ، بيروت، ٢٤/١٢/١٩٨٤). ولكن لم تتمخض المباحثات التمهيدية، على اي حال، عن أية نتائج محددة بشأن التحرك المشترك. وأفادت مصادر سياسية في عمان، بأن المسؤولين الاردنيين يدركون «أن هنالك خلافات في وجهات النظر بين اعضاء اللجنة المركزية لـ ' فتح ' بشأن المقترحات الاردنية» (**القبس** ، الكويت، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

الى ذلك، قامت اللجنتان، المركزية لـ «فتح»، والتنفيذية لـ م.ت.ف. بدراسة النقاط التي وردت في خطاب الملك حسين، واتخذت اللجنتان قراراً يشتمل على نقاط الرد الفلسطيني عليها. وقام رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، بتسليم تلك المقترحات الى القيادة الاردنية بتاريخ ١٧/١/١٩٨٥، وقد اشتمل الرد الفلسطيني على اربع نقاط اساسية، هي:

١ ـ رفض القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن والقرار ٣٣٨ المتصل به، رفضاً قاطعاً، من قبل م.ت.ف. لأن القرار ٢٤٢ لا يأتي على ذكر المنظمة ولا على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو يتطرق، فقط، الى قضية اللاجئين. كما انه لا يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، عدا عن ان موضوع الانسحاب، في هذا المشروع، هو موضوع الاراضي كافة. كما ان الاعتراف من جانب منظمة التحرير بهذا القرار هو الغاء عملي لها، لأنه يقوم على البحث في القضية الفلسطينية كقضية لاجئين دون التطرق الى دور المنظمة، وحقوق الشعب الفلسطيني.

٢ ـ رفض أي تفويض او انابة من قبل منظمة التحرير للاردن، واعتماد المبدأ الوحيد وهو المشاركة الفلسطينية من خلال وفد يمثل منظمة التحرير بشكل رسمي ومحدد ومميز. وما عدا ذلك، فان التفويض، او الانابة، كلاهما فيه معنى تخلي المنظمة عن دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٣ ـ عدم القبول بمشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان أو أي مشروع دولي يتجاهل منظمة التحرير. والاساس الاول للتحرك، بالنسبة الى منظمة التحرير، هو الاعتراف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وبحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ودورها في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

٤ ـ ترى منظمة التحرير ان من حق الاردن القبول بالقرار ٢٤٢، وبأي مشروع دولي آخر سبق ان قبل به، لكن قبول الاردن بهذا او ذاك لا يلزم منظمة التحرير (**الوطن العربي** ، باريس، ٢٤/١/١٩٨٥).

وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، سبب رفض قيادة المنظمة للقرار الدولي ٢٤٢ بقوله: «ان اسرائيل هي التي ترفض القرار ٢٤٢، وجميع القرارات والمقترحات الدولية التي تنص على المبدأ القائل بمقايضة الارض بالسلام. ويجب ان لا تتجمع لدينا اوهام في منظمة التحرير بأن اسرائيل سوف تنفذ هذا القرار يوماً ما. ويجب ان لا نختلف مع الاردن على قضية مرفوضة سلفاً من عدونا» (**المصدر نفسه**). وفي ٢٧/١/١٩٨٥، وصل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، الى عمان، وقابل الملك حسين، وبحث معه في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وعرض نتائج المباحثات الفلسطينية بشأن المقترحات الاردنية. وقام الملك، من جهته، بتسليم الحسن رداً اردنياً رسمياً يتضمن وجهة نظر الاردن من مسألة التحرك المشترك (**المجلة** ، لندن، ٢٧/١/١٩٨٥).

الى هذا، قام عرفات بتاريخ ٧/٢/١٩٨٥، بزيارة الى عمان، وسط انباء تفيد بأن الرد الفلطسيني الرسمي حول المقترحات الرسمية الاردنية سيتم اعلانة ابان هذه الزيارة (**النهار** ، ١١/٢/١٩٨٥).

الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني

على الرغم من عدم اعلان أي من الطرفين، الاردني والفلسطيني، عن نصوص الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المشترك، والذي تم التوقيع عليه بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، فقد قامت مجلة «الحرية» بنشر نص مشروع اتفاق ذكرت ان الملك حسين قد تقدم به الى اللجنة المركزية لـ «فتح»، على النحو التالي:

«اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الاوسط المتمثلة في الاحتلال الاسرائيلي للاراضي السورية والفلسطينية والاردنية

وفق الأسس والمبادىء التالية:

«١ ـ الارض مقابل السلام:

«(أ) كما ورد في قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، أو:

«(ب) كما أكده قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ ، او:

«(ج) كما ورد في قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني:

«(أ) في اطار علاقة اردنية ـ فلسطينية سقفها كونفدرالي، او:

«(ب) في اطار اتحاد اردني ـ فلسطيني كونفدرالي.

«٣ ـ وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

«وتكون المشاركة الاردنية ـ الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك.

«٤ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة» (**الحرية** ، نيقوسيا، ١٩٨٥/٢/١٧).

كما نشرت المجلة نص الاتفاق غير المعلن بين عرفات والملك، وكان نصه كالتالي:

«اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية:

«١ ـ الارض مقابل السلام؛ كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ في اطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس، تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الاردنية ـ الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك» (**المصدر نفسه**).

وقد أثارت اخبار التوصل الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وتسرب بنوده، دائرة واسعة من الجدل وردود الفعل. وتداعت اللجنة المركزية لـ «فتح» الى عقد دورة اجتماعات طارئة للتباحث بشأن الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. وكانت ابرز النقاط المختلف حولها التي ظهرت قبل انعقاد دورة اللجنة المركزية هي: الوفد المشترك، وتقرير المصير الفلسطيني.

وخلال تلك الاجتماعات للجنة المركزية لـ «فتح»، تم وضع اسس وثوابت فلسطينية للتحرك، وتقرر ارسالها الى الملك حسين للاطلاع عليها، على ان يقوم بنقلها اعضاء اللجنة المركزية صلاح خلف (ابو اياد) ومحمود عباس (ابو مازن) وخليل الوزير (ابو جهاد) وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى. واصدرت اللجنة المركزية بياناً عن أعمالها تضمن النقاط التالية:

«١ ـ التحرك الفلسطيني ـ الاردني هو جزء من العمل العربي المشترك لتجنيد الطاقات العربية كلها من اجل تأمين برنامج عملي للوسائل الضرورية لتنفيذ مقررات فاس.

«٢ ـ العمل على بلورة موقف عربي موحد يستهدف تحقيق حل عادل لقضية الشرق الاوسط، وقضيتها المركزية ـ قضية فلسطين ـ يضمن تحرير الاراضي العربية المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والعودة واقامة الدولة المستقلة فوق ارضه المحررة، بعاصمتها القدس، وبقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن اتحاد كونفدرالي بين الدولتين، الاردنية والفلسطينية، وذلك طبقاً لمقررات المجلس الوطني.

«٣ـ ان المؤتمر الدولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع الاطراف العربية المعنية هو الاطار الذي تجرى فيه المفاوضات، حيث يمارس الوفد المشترك عمله على قدم المساواة.

«٤ ـ تؤكد اللجنة المركزية لـ «فتح» رفضها التسوية المنفردة، والجزئية، أو أي حل منفرد، بما في ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد ومبادرة ريغان وما نتج عنها من مفاوضات مباشرة، او غير مباشرة، خارج اطار الامم المتحدة الدولي. وتكرر اللجنة المركزية مواقفها السابقة من قرار مجلس الامن ٢٤٢، والذي لا يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، طبقاً لقرارات المجلس الوطني.

«٥ ـ والتزاماً بقرارات المجلس الوطني، فان م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي الجهة المعترف بها، عربياً ودولياً، التي تملك، وحدها، شرعية التحدث، والمعارضة، دون اية انابة، او تفويض، او السماح لأي طرف آخر بأن يشاركها في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع المجالات.

«٦ ـ في اطار التحضير للقبول العالمي للمؤتمر الدولي، كاطار للمفاوضات، فان المنظمة تعمل من اجل فتح حوارات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبمساعدة الأطراف العربية والصديقة، بما في ذلك امكان تنظيم حوار جماعي مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن.

«٧ ـ ان م.ت.ف. هي المسؤولة عن تعبئة طاقاتها الذاتية وحشد قوى حلفائها واصدقائها، لحماية ودعم تحركها السياسي، وفق هذه المفاهيم المنطلقة من قرارات قمتي الرباط وفاس وقرارات مجالسها الوطنية» (خالد الحسن، **الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك** ، أوراق سياسية ١٣، الكويت: دار الكويت للانباء، ١٩٨٦، ص ٢١١).

الى ذلك، أعلن في عمان عن توضيح للمادتين، الثانية والخامسة، من الاتفاق والتفسير الاردني لهما، وذلك جواباً على رسالة ياسر عرفات المؤرخة في ١٩٨٥/٢/١٤، وبعد المباحثات التي اجراها محمود عباس وصلاح خلف وعبدالرزاق اليحيى. وكان التوضيح ـ التفسير على النحو التالي:

○ البند الثاني: «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية، متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية» (**المصدر نفسه** ، ص ٢٠٩).

○ البند الخامس: «وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية المعنية، ويكون من بينها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ومن جهتها، أعلنت المملكة الاردنية الهاشمية بنود الاتفاق على لسان وزير الثقافة وزير الاعلام بالوكالة، طاهر حكمت، في ١٩٨٥/٢/٢٣، عبر مؤتمر صحافي عقده في عمان. وقد فوجئت القيادة الفلسطينية بتوقيت اعلانه. وجاءت الصيغة الاردنية على النحو التالي:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ، ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية.

«١ ـ الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين

دولتي الاردن وفلسطين.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس، تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (وفد اردني ـ فلسطيني مشترك)» (**الرأي** ، عمان، ٢٣/٢/١٩٨٥).

وعلى اثر اعلان الاتفاق رسمياً، صرح عرفات بأن الاتفاق ليس سرياً، ولكن كان هنالك تفاهم حول عدم اعلانه الآن. وقال: «فوجئنا بنشره من قبل وزير الاعلام الاردني الجديد. وانا لا أرى، اطلاقاً، غضاضة في نشره. ولكن ما آلمنا انه نشر دون اشارة الى ان هناك بعض التوضيحات التي طلب الجانب الفلسطيني ادخالها الى نص الاتفاق» (**اليوم السابع** ، باريس، ٣/٥/١٩٨٥).

الى ذلك، أعلن الجانب الفلسطيني نص الاتفاق، مع التوضيحات التي تم ارسالها الى الملك حسين، وجاء على النحو التالي:

«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية:

«١ ـ الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

«٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.

«٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.

«٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

«٥ ـ وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

«التعديل الاخير الذي تم الاتفاق عليه يوم ٤/٣/١٩٨٥

«البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية.

«البند الخامس: وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتشارك في هذا المؤتمر الاطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**شؤون فلسطينية** ، العدد ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز/آب ـ يوليو/أغسطس ١٩٨٥، ص ١٠٩).

وعلى صعيد آخر، لاقى الاتفاق معارضة شديدة من المنظمات الفلسطينية في دمشق، وكذلك من الحكومتين السورية والاسرائيلية. وقد رأت الفصائل الفلسطينية «المعارضة» في دمشق، ان «اتفاق عمان» هو خسارة فلسطينية. ويُمكن ايجاز وجهة نظر «المعارضة» بنقطتين إفتراضيتين، هما: ان الاردن هو الرابح من أي اتفاق؛ وأنه لا فائدة من الاتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية، وذلك لانها ستحاول تجييره لخدمة مصالحها الداخلية والخارجية، وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطينية. لذا، فقد اعتبرت تلك الفصائل «اتفاق عمان» انحرافاً سياسياً. وجاءت اولى ردود الفعل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فوصف امينها العام، د. جورج حبش،

في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، الاتفاق بأنه «انحراف عن الخط الوطني للثورة»، ودعا الى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهة ما أسماه «الانحراف» على الساحة الفلسطينية «واسقاط نهج الانحراف ورموزه، واستعادة الخط الوطني لـ م.ت.ف.» (**القبس** ، ١٥/٢/١٩٨٥).

وقد تقاطع هذا الموقف، مع مواقف الاطراف الفلسطينية «الرافضة» على الساحة الفلسطينية، على الرغم من تباينات طفيفة في مواقفها وتعبيراتها. أما الموقف الرسمي السوري، فقد وصف «اتفاق عمان» بأنه «خيانة وطنية وقومية» ودعا الى اسقاطه. وكتبت صحيفة «الثورة»: «ان اتفاق حسين ـ عرفات خطوة خطيرة وبداية عملية لتصفية القضية الفلسطينية. والرد على هذه الخطوة يكمن في التصدي القوي لها وفي الاسراع باقامة جبهة وطنية فلسطينية عريضة على اساس رفض الاستسلام...» (**الثورة** ، دمشق، ١٤/٢/١٩٨٥). ودعت صحيفة «تشرين» الى «اسقاط الانحراف الفلسطيني وتعزيز مثلث الصمود السوري ـ اللبناني ـ الفلسطيني» (**تشرين** ، دمشق، ٢٤/٢/١٩٨٥). وصرح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي عقده في طوكيو، بأن «الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني هو بمثابة استسلام من شأنه ان يؤدي الى التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني» (**النهار** ، ٢٩/٣/١٩٨٥).

ومن جهتها، انتقدت م.ت.ف. تصريحات الشرع. ونقلت «وفا» عن مصدر فلسطيني قوله: «من الغريب ان يهاجم السيد الشرع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني متناسياً ان بلاده اقامت مع الاردن، لسنوات، اتحاداً كان النظام السوري يتغنى به» (**وفا** ، تونس، ٢٨/٣/١٩٨٥).

وصعّدت سوريا موقفها ضد الاتفاق، ووعدت، على لسان نائب رئيس الجمهورية عبدالحليم خدام، باسقاطه «كما سقط اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل» (**النهار** ، ١٠/٥/١٩٨٥). ووصفت وسائل الاعلام السورية الاتفاق «بأنه الحلقة الاخطر من حلقات كامب ديفيد» (**تشرين** ، ٢١/٥/١٩٨٥).

وعلى الرغم من تقاطع الموقف الاسرائيلي مع الموقف السوري بشأن رفض «اتفاق عمان»، فقد كانت للموقف الاسرائيلي اسباب اخرى لمهاجمته. فقد رأت اسرائيل، أولاً، ان الاتفاق سيتيح لـ م.ت.ف. استخدام الاراضي الاردنية، مما سيفسح في المجال للتخطيط لعمليات ضد اسرائيل؛ كما أعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحاق رابين، عن تخوفه من وجود خليل الوزير (ابو جهاد) في الاردن، وأكد ان «قُرب الوزير ومجموعته من الاراضي المحتلة يسمح بأن تكون له اتصالات أفضل مع سكان الاراضي المحتلة» (**النهار** ، ١١/٥/١٩٨٥). وطالب رابين الملك حسين بضرورة الغاء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، قائلاً: «ان الغاء هذا الاتفاق الذي يحدُّ من حرية عمل العاهل الاردني يشكل تقدماً بالنسبة الى عملية السلام» (**القبس** ، ٢٠/١٠/١٩٨٥).

مسيرة التحرك السياسي الاردني ـ الفلسطيني

خطا الاردن و م.ت.ف. اولى خطواتهما الفعلية في مسيرة التحرك السياسي المشترك بتوجيه وفودهما المشتركة الى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي لاطلاعها على الموقف المشترك بين الجانبين لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وجاءت اولى الخطى في التحرك المشترك قبيل جولة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، على المنطقة، والتي بدأها بزيارة للاردن بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٥ (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٣/٥/١٩٨٥).

فقد توجه وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، برئاسة عرفات، الى بكين لشرح ابعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الاوسط (**الرأي** ، ٩/٥/١٩٨٥). وقد استغرقت زيارة الوفد خمسة أيام عاد بعدها الى عمان. وذكر عرفات ان المسؤولين الصينيين أكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الاوسط، وفي مقدمها القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه** ، ١٤/٥/١٩٨٥).

جاء وصول عرفات الى عمان اثر مباحثات الملك حسين مع شولتس، فعقد اجتماعاً مطولاً مع الملك. وفي اعقابه، أعلن مسؤول فلسطيني ان البحث في الاجتماع تركز على نتائج زيارة شولتس، التي نوقشت خلالها مسألة التمثيل الفلسطيني في محادثات محتملة بين الولايات المتحدة الاميركية ووفد اردني ـ فلسطيني (**النهار** ، ١٨/٥/١٩٨٥). كما اجري تقييم نتائج زيارة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى الصين الشعبية وبحث

خطوات التحرك المشترك على الساحتين، العربية والدولية (**الرأي** ، ١٨/٥/١٩٨٥).

كذلك اجتمع عرفات مع رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، واطلع منه على نتائج زيارته لموسكو (**الشرق الاوسط** ، ٦/٦/١٩٨٥)؛ وذلك بعدما تعذر ذهاب وفد فلسطيني ـ اردني مشترك الى الاتحاد السوفياتي لشرح أبعـاد ومضامين الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. الى ذلك، أكد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ان محادثات الملك حسين في واشنطن احرزت تقدماً يتمثل في الاتفاق على قيام وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بزيارة واشنطن لاحياء عملية السلام. وقال شولتس ان الخلافات قائمة حول تحديد وفد يقبله الاردن و م.ت.ف. ولا يضم اعضاء معروفين في المنظمة، معرباً عن أمله في ان يتم اللقاء بين الوفد المشترك وممثلين بارزين للادارة الاميركية في وقت قريب (**الرأي** ، ٢/٦/١٩٨٥).

من ناحيـة أخـرى، ذكـرت مصادر صحفية مطلعة ان الادارة الاميركية تلقت اسماء ثلاث شخصيات فلسطينية مرشحة للاشتراك في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وهي: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيـخ عبدالحميد السائح، والمطران ايليا خوري، ومحمد ملحم (**الشرق الاوسط** ، ٢٢/٥/١٩٨٥). كما أعلنت وزارة الخـارجية الاميركية ان الحكومة الاميركية تلقت، أخيراً، قائمة تتضمن أسماء عدة لشخصيات فلسطينية يمكن ان تشترك، قريباً، في مفاوضات بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني. وذكر شولتس انه سيدرس هذه القائمة التي تتضمن نحو ١٢ اسماً، في حين ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٥/٧/١٩٨٥) ان الشخصيـات التي اقترحت اسماؤها على الولايات المتحدة ليست من اعضاء م.ت.ف. ولكنها اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وتمثل، بصيغة خاصة، سكان الاراضي المحتلة.

وفي النطاق ذاته، كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، اقترح اجتماعاً من دون شروط سياسية مسبقة اذا قبلت المنظمة قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. وعلى ضوء تلك المستجدات، اجتمع المجلس المركزي للمنظمة ليل ٢٨/٥/١٩٨٥، في تونس، وأكد، في بيان اصدره في ختام اجتماعه، انه في ضوء التمسـك بالثوابت والتزام اللجنة التنفيذية بها، فان المجلس يوافق على التحرك المشترك على قاعدة التمسك بأهداف الشعب الفلسطيني في «العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية بقيادة م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد، وانـه لا انابة ولا تفويض ولا مشاركة في هذا التمثيل» (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ٨/٦/١٩٨٥). وصرح مصـدر فلسـطيني مسؤول بأن اللجنة التنفيذية ستتخذ القرار المناسب بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك لمقابلة مورفي خلال شهر تموز (يوليو) ١٩٨٥، وذلك وفق الاعتبارات والمبادىء الخمسة التالية:

١ ـ تعيّن م.ت.ف. رسمياً، وعلناً، الاعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك.

٢ ـ يتساوى الاعضاء الفلسطينيون والاردنيون الذين يتألف منهم الوفد، في العدد كما في المسؤولية.

٣ ـ ان الحوار الاميركي مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني لا ينبغي ان يرفض بشروط مسبقة.

٤ ـ نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي، م.ت.ف.

٥ ـ الوفد المشترك ليس مخولاً بالتفاوض على تسوية ازمة الشرق الاوسط، والحوار مع الادارة الاميركية لا يلزم الوفد المشترك باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (**المصدر نفسه** ، ١٣/٧/١٩٨٥).

وقد شهدت مسيرة التحرك المشترك، خلال تلك الفترة، نشاطاً ملحوظاً على الصعيد الدولي، فقام وفد اردني ـ فلسطيني مشترك ضم عن الجانب الاردني، نائب رئيس الوزراء الاردني، عبدالوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهـر المصري؛ وعن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جويد الغصين، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بزيارة الى روما. ومع وصول الوفد، وقبل اجتماعه مع رئيس الوزراء الايطالي، بتينو كراكسي، بساعات قليلة، نشر مكتب كراكسي رسالة وجهت الى الملك حسين، تتضمن دعم الحكومة الايطالية لاقتراحات اردنية ـ فلسطينية مشتركة لحل أزمة الشرق الاوسط (**القبس** ، ٢٧/٦/١٩٨٥). والتقى الوفد مع وزير الخارجية، جوليو اندريوتي، وقدم شرحاً لابعاد الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. ووعدت ايطاليا، بصفتها رئيس مجموعة الدول الاوروبية، بأن تضغط باتجاه طرح قضية الشرق الاوسط على مؤتمر المجموعة الاوروبية (**فلسطين الثورة** ، ٦/٧/١٩٨٥).

اما في باريس، فقد استقبل وزير العلاقات الخارجية، رولان دوما، الوفد المشترك. وتمثل الاجتماع في «تبادل لوجهات النظر وليس [في] تفاوض» (**وكالة الصحفة الفرنسية** ، ٢٧/٦/١٩٨٥). وصرح خالد الحسن بأنه وجد، خلال مباحثاته في روما وباريس، تفهماً كبيراً للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الرأي** ، ٧/٧/١٩٨٥). كما التقى الوفد البابا يوحنا بولس الثاني. ولم تصدر عن الفاتيكان أي ايضاحات بشأن اللقاء الذي استغرق نصف ساعة (**المصدر نفسه** ، ١/٧/١٩٨٥).

كذلك، اجتمع الملك حسين مع عرفات بتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٥. وتم، خلال الاجتماع، بحث في تطورات التحرك المشترك. وقد تناولت المباحثات موضوع الحوار الاردني ـ الفلسطيني مع الحكومة الاميركية والذي من المتوقع ان يبدأ في عمان مع مطلع آب (اغسطس) ١٩٨٥، لدى وصول ريتشارد مورفي الى هناك (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/٧/١٩٨٥). وجاء ذلك وسط انباء تشير الى احتمال لقاء مورفي وفداً فلسطينياً ـ اردنياً مشتركاً. وتقدمت م.ت.ف. بثلاثة اقتراحات اساسية الى الحكومة الاردنية، لتقديمها، بدورها، الى الولايات المتحدة الاميركية. وهي مقترحات تتعلق بموقف م.ت.ف. من المؤتمر الدولي للسلام. وقد قدمت هذه الاقتراحات خلال المفاوضات التي اجريت بين م.ت.ف. من جهة، وبين الاردن والولايات المتحدة الاميركية، من جهة اخرى. وكانت تلك المقترحات على النحو التالي:

«**الاقتراح الاول**: في حالة توجيه دعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر دولي بصلاحيات فعّالة لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية وفض النزاع في الشرق الاوسط يساهم فيه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن وتحضره الاطراف العربية المعنية، فان المنظمة توافق على المشاركة في هذا المؤتمر على قدم المساواة ضمن وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، على اساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، من خلال اتحاد كونفدرالي مع المملكة الاردنية الهاشمية، المنصوص عليه في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الموقع في شباط (فبراير) سنة ١٩٨٥، وعلى اساس تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القراران ٢٤٢ و ٣٣٧.

«وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي أكدته، مجدداً، في ' اعلان القاهرة' ».

«**الخطوات**

«(أ) يُسلم هذا المشروع لجلالة الملك.

«(ب) ترجو المنظمة من جلالته الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية]، موجه إليه، بدعم حق تقرير المصير، كما نص عليه الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

«(ج) يتزامن اعلان المنظمة على موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الاميركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

«**الاقتراح الثاني**: تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ايمانها القوي بأن مسيرة السلام يجب ان تؤدي الى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط، وأن تضمن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره ضمن اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني.

«وعلى أساس الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المبرم في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، وفي ضوء رغبتنا الصادقة في السلام، فاننا نعرب عن استعدادنا للتفاوض ضمن اطار المؤتمر الدولي باشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع كافة الاطراف العربية المعنية ومع الحكومة الاسرائيلية من اجل تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ضمنها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

«وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي اكدته في ' اعلان القاهرة' في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥.

«**الخطوات**

«(أ) يُسلم هذا المشروع لجلالة الملك.

«(ب) ترجو المنظمة من جلالة الملك الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية] بدعم حق

تقرير المصير، كما نص عليه الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

«(ج) يتـزامن اعـلان المنـظمـة موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الاميركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

«**الاقتـراح الثـالث**: ان الدعـوة إلى عقـد مؤتمـر دولي لفض النـزاع في الشرق الاوسط، ولحل القضية الفلسطينية، ينبغي ان ترعاه هيئة الامم المتحدة، باعتبارها المؤسسة العالمية التي أسست، بعد الحرب العالمية الثانية، لوضع حد لآلام الشعوب، ومنع العدوان، وصيانة العدالة، واحترام حقوق الانسان. وتنص مقدمة ميثاق الامم المتحدة، الصادر العام ١٩٤٥، على تحقيق تعاون دولي في حل المشكلات العالمية واقرار حقوق الانسان الاساسية، وحقوق الشعوب في تقرير مصائرها.

«وبما ان القضية الفلسطينية هي لبّ مشكلة الشرق الاوسط، فان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لفض النزاع ينبغي ان تضمن تنفيذ ما يتخذ من قرارات واجراءات، وان يسهم في المؤتمر الاعضاء الدائمون في مجلس الامن، وتحضره الاطراف العربية المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك.

«وبموجب ميثاق الامم المتحدة الذي يؤكد ويقر احترام حقوق الانسان الاساسية، وحقوق الشعوب في تقرير مصائرها، وعلى اساس قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والمنطقة العربية، بما فيها القراران ٢٤٢ و٣٣٨، تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والمعترف بها، عربياً ودولياً، ولها صفة عضو مراقب في هيئة الامم، منذ العام ١٩٧٤.

«وان مشـاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي يكون على اساس ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسـطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير من خلال اتحاد كونفدرالي مع المملكة الاردنية الهاشمية المنصوص عليه في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الموقع في شباط (فبراير) ١٩٨٥.

«وتؤكد المنظمة، في هذا المجال، شجبها، ورفضها، للارهاب الذي اكدته، مجدداً، في اعلان القاهرة.

«**الخطوات**

«(أ) يُسلم هذا المشروع لجلالة الملك.

«(ب) ترجو المنظمة من جلالة الملك الحصول على التزام خطي من الولايات المتحدة [الاميركية] بدعم حق تقرير المصير، كما نص عليه الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

«(ج) يتـزامن اعـلان المنـظمـة موافقتها المشروطة على القرار ٢٤٢ مع اعلان حكومة الولايات المتحدة [الامـيركية] بقبولها باقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» (**شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، أيار/حزيران ـ مايو/يونيو ١٩٨٦).

وقد رفضت الولايات المتحدة الاميركية المقترحات الثلاثة، في حين أعلن الاردن، رسمياً، انه غير مستعد للتفاوض، مباشرة، مع اسرائيل، وانه لن يجري اية مفاوضات سلام منفردة دون مشاركة م.ت.ف. وقبل ذلك لم تنجح الجهود الاردنية في ترتيب مسألة سفر الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك الى الولايات المتحدة. وصرح عرفـات بأن الولايات المتحدة تسعى الى الحصول على تنازلات فلسطينية؛ وأعرب عن اعتقاده بأنها لا تنوي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأنها تتهرب من مواجهة هذه الحقيقة. وشدد عرفات على ان المنظمة لن تقدم اية تنازلات، وانها تتمسك بالمؤتمر الدولي الذي تحضره م.ت.ف. الى جانب الاطراف المعنية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**فلسطين الثورة** ، ٢٤/٨/١٩٨٥).

الوفد المشترك في بريطانيا: روايتان

حتى تاريخ ١٢/١٠/١٩٨٥، كانت الدلائل تشير الى ان اجتماع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر مع الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك يسير على الطريق المقرر له؛ وذلك قطعاً لتعهد كانت تقدمت به تاتشر في ٢٠/٩/١٩٨٥، وعلى ان يشارك في هذا الوفد، عضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم والمطران ايليا خوري. لكن بوصول أعضاء الوفد الاربعة، طاهر المصري وعبدالوهاب المجالي ومحمد ملحم وايليا خوري، الى

لندن، حصلت ـ حسب وصف وزير الدولة البريطاني، دينس هيلي ـ كارثة دبلوماسية (**فلسطين الثورة** ، ١٩/١٠/١٩٨٥)، اسفرت عن عدم عقد اللقاء، وذلك بعد ان رفض محمد ملحم التوقيع على بيان قدمه اليه البريطانيون ينص على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير. ووفقاً لبيانات م.ت.ف. فان بريطانيا أدخلت، في اللحظة الاخيرة، تعديلاً على البيان المتفق عليه، وهذا التعديل يتمثل، اساساً، في عبارة حق اسرائيل في الوجود، وبشكل لم يكن مقبولاً من قبل الجانب الفلسطيني (**الافق** ، نيقوسيا، ٢٤/١٠/١٩٨٥).

وقد حمّل الاردن، م.ت.ف. مسؤولية هذه «الكارثة». وحددت الرواية الاردنية الرسمية ان محمد ملحم هو الذي رفض التوقيع على البيان، وان رفضه يعود لاسباب خارجة على ارادة قيادة م.ت.ف. ورجحت «ان ملحم لم يكن على علم بالتفاصيل، مما سبب رفضه للتوقيع». اما م.ت.ف. فقد أكدت، من جهتها، ان وزارة الخارجية البريطانية هي التي غيّرت موقفها في اللحظة الاخيرة، مما جعل نص الوثيقة غير مقبول، فلسطينياً. وأكد خالد الحسن ان تاتشر هي المسؤولية عن تعديل نص الوثيقة، وذلك بادخالها «افكاراً اميركية» فيها (**المصدر نفسه** ، ١٩/١٠/١٩٨٥).

ومن جهة اخرى، وعد الملك حسين، في لندن، بأن يقوم «بمراجعة كاملة للموضوع». وفي عمان، اجتمع الملك مع خليل الوزير (ابو جهاد) بحضور رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي (١٤/١٠/١٩٨٥)، وتناول البحث اسباب ونتائج الغاء الحكومة البريطانية (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن من امر، فقد تركت مسألة انفراط عقد الوفد المشترك الى لندن آثاراً سلبية واضحة في مسار التحرك السياسي المشترك. كما تركت اكثر من اشارة استفهام حول مستقبل «اتفاق عمان» ذاته. وقد سارعت قيادة م.ت.ف. الى اجراء تحركات واسعة، منعاً لتصدعات متوقعة من شأنها الاضرار بمسار التحرك المشترك. وفي هذا النطاق، بدأ خالد الحسن اتصالاته في عمان حاملاً رسالة من عرفات، قام بتسليمها الى الملك حسين (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/١٠/١٩٨٥). وأكد عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في المنامة، عاصمة البحرين، تمسكه باتفاق عمان كطريق للتسوية السلمية، وقال انه سيقابل الملك حسين قريباً «لتقييم التطورات والوصول الى تقييم نهائي» (**السفير** ، ٢٦/١٠/١٩٨٥).

وجرى اللقاء الاول بين الملك وعرفات، بعد فشل مهمة الوفد المشترك، الى لندن، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٥، وبحثا في التطورات التي اجريت في سياق مسألة الوفد المشترك «وسبيل ابطال مفعولها، وتجنب تكرار مثيلاتها في المستقبل» (**المصدر نفسه** ، ٢٩/١٠/١٩٨٥). وأكد الملك حسين، خلال اللقاء، ان الاردن لا يوافق على الاسلوب الذي اتبعته م.ت.ف. بشأن الوفد المشترك الى لندن، وأن سعي الاردن الى انتزاع اعتراف اوروبي بـ م.ت.ف. هدفه ان يكون لأوروبا دورها في الحل والضغط على الولايات المتحدة الاميركية (**الوطن العربي** ، ١٤/١١/١٩٨٥). وقال الناطق الرسمي الاردني، بعد الاجتماع الذي استغرق ساعتين ونصف الساعة بين الملك حسين وعرفات، ان الملك استعرض الجهود والنشاطات السياسية التي قام بها الاردن في الفترة الاخيرة على الصعيدين، العربي والدولي، وان الجانبين استعرضا التطورات الاخيرة، وأجريا تقييماً موضوعياً لها، ولاثرها في التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**السفير** ، ٢٩/١٠/١٩٨٥).

اما المتحدث الرسمي باسم م.ت.ف. فقد اعلن عن انه تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لمناقشة تفاصيل الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها، والتي تسربت بنودها، دون ان ينفي ذلك اي من الطرفين، الاردني والفلسطيني، ويمكن ايجازها بالتالي:

- تركيز الجانبين، الاردني والفلسطيني، على الدور الاوروبي والعودة، من جديد، الى بذل جهود مكثفة من اجل تحقيق لقاء لندن.
- ان لا تصرح م.ت.ف. وتقوم بعمل ما قد يوفر للادارة الاميركية تبريرا لمواقفها المتشددة تجاه المنظمة.
- ان لا تعلن المنظمة قبولها او رفضها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.
- عدم ممانعة م.ت.ف. لاتصالات أردنية منفردة مع اوروبا والولايات المتحدة.
- الا ينفرد الاردن بأي حل دون مشاركة م.ت.ف.

- يحق للمنظمة كما للاردن اجراء الاتصالات التي يريانها مناسبة على ان لا تتناقض مع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.
- تلتزم المنظمة عدم القيام بأية عمليات عنف خارجية، وعدم استخدام مكاتبها في الاردن للقيام بعمليات في الداخل.
- بحث في المقترحات السياسية المطروحة كافة، بمرونة، بما فيها مشروع بيرس، لكن مع التمسك بالمؤتمر الدولي، اطاراً للعمل.
- تحسين الاردن لعلاقاته العربية ينعكس ايجاباً على م.ت.ف. وستسعى الاردن الى ان تكون المنظمة طرفاً في ذلك.
- تشكيل لجنة من الجانبين ترعى تحسين العلاقة المشتركة وتتخذ جميع القرارات التي تحتاجها المسيرة بشكل يومي واستراتيجي (**الوطن العربي** ، ١٤/١١/١٩٨٥).

وأكد خليل الوزير (ابو جهاد)، في نهاية الاجتماعات، «ان اتفاق عمان لن يتأثر بكل ما حدث... ونعتقد بأن لدينا قاعدة متينة للاستمرار في تعاوننا والابقاء على الاتفاق، وعلينا ان نواجه الحقائق ونحلل ما حدث، حتى ولو ارتكبنا اخطاء» (**السفير** ، ٢٩/١٠/١٩٨٥). وبذلك كان من شأن تلك المحادثات تجميد بوادر سوء التفاهم الاردني ـ الفلسطيني، وما رافق تلك البوادر من اجتهادات شتى.

عودة العلاقات الاردنية ـ السورية

قطع عرفات زيارته الى الجمهورية العراقية وانتقل، فجأة، الى عمان بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٥، في الوقت الذي كان رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، يجري محادثات في دمشق مع المسؤولين السوريين (**المصدر نفسه** ، ١٤/١١/١٩٨٥). وغداة اختتام زيد الزفاعي زيارته لدمشق، واجتماعه مع الرئيس السوري حافظ الاسد، ورئيس الوزراء، عبدالرؤوف الكسم، استقبل الملك حسين عرفات، مساء ١٤/١١/١٩٨٥ (**النهار** ، ١٥/١١/١٩٨٥). ورحّب محمد ملحم بالتقارب الاردني ـ الفلسطيني، متمنياً ان يكون ذلك في مصلحة القضية الفلسطينية، والتضامن العربي، ونفى ان تكون هنالك جهود لحوار سوري ـ فلسطيني يجرى الترتيب له (**الشرق الاوسط** ، ١٢/١٢/١٩٨٥).

وعلى الرغم مما حملته عودة العلاقات الاردنية ـ السورية من تصريحات واعدة، وتطمينات من قبل الجانب الاردني لـ م.ت.ف. بعدم تأثر العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية جراء المستجدات السياسية، فأن ثمة وقائع متتالية أكدت أن فشل الوفد المشترك الى لندن، وعودة العلاقات الاردنية ـ السورية، كان لهما أثر بالغ في مسيرة التحرك المشترك. وقد تجلى ذلك في ما شهدته تلك العلاقات من فتور واضح فرض عليها حتى زيارة عرفات الى عمان في ٢٥/١/١٩٨٦، وذلك بعد غيابه عنها منذ ١٢/١١/١٩٨٥.

بدأت المباحثات الفلسطينية ـ الاردنية فور وصول عرفات الى عمان بقاسم مشترك يكاد يتلخص بمعادلة التحرك المشترك وحشد الدعم العربي له من خلال القمة العربية او جامعة الدول العربية للوصول الى حل لقضية الشرق الاوسط. ووفقاً للانباء التي رشحت عن الاجتماع، فقد اخبر عرفات الملك حسين بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وما تضمنته من رفض ضمني للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؛ الامر الذي كان الملك ينتظر جواباً عليه (**القبس** ، ٢٧/١/١٩٨٦). وقد استغرقت زيارة عرفات لعمان عشرة أيام كاملة، وسط دلائل عديدة، ومؤشرات مختلفة، تشير، بوضوح، الى تعثر المحادثات. وذكرت مصادر دبلوماسية في العاصمة الاردنية أن م.ت.ف. تنتظر من الولايات المتحدة الاميركية تأييداً اميركياً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مقابل اعترافها بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**السفير** ، ٤/٢/١٩٨٦). وأكد عرفات ان المنظمة لن تعترف بقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ «طالما لم يتم الاعتراف بنا كشعب له حقوقه، لا سيما وان ميثاق الامم المتحدة ينص، بوضوح، على الاعتراف بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، أعلن عرفات، قبل مغادرته عمان (٧/٢/١٩٨٦) متوجهاً الى رومانيا، ان المباحثات مع المسؤولين

الاردنيين لن تنتهي، لان طبيعة العلاقات بين الطرفين تقتضي اللقاء المستمر والتشاور في تطورات الاحداث، مؤكداً انه لم يطرأ أي تغيير على موقف المنظمة من القرار ٢٤٢. وحول احتمال قيام فريق من الفلسطينيين بأخذ دور المنظمة للتفاوض مع الادارة الاميركية والاعتراف بالقرار ٢٤٢، قال عرفات: «ان الشعب الفلسطيني، على اختلاف اتجاهاته ومواقع اقامته، لا يرى ضماناً لبقائه واستمرار قضيته دون م.ت.ف. وان التأييد للمنظمة هو تأييد اجماعي لا يمكن ان يخرج عليه الا العملاء». وكشف النقاب عن ان «الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الغربية حاولت ايجاد البديل عن المنظمة ولكنها فشلت» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٩).

واتسمت الذكرى الاولى لاتفاق عمان، بتعتيم اخباري وتجاهل تامين، حيث لم تشر وسائل الاعلام والصحف الاردنية بشكل عام، من قريب أو بعيد، الى الاتفاق على الاطلاق. وكان بعض الدوائر قد توقع ان يبقى عرفات في عمان للاحتفال بذكرى الاتفاق، لكنه غادرها قبيل حلول ذلك الموعد (**القبس** ، ١٩٨٥/٢/١٢).

وقف مسيرة التحرك

فور مغادرة عرفات عمان، بدأ الملك حسين اعداد خطابه بشأن التحرك الفلسطيني ـ الاردني، لاذاعته على الملأ، وذلك تنفيذاً لما قاله لعرفات، في نهاية مباحثاتهما: «سأتجه الى العلن» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٢١).

وبالفعل، فقد قام الملك حسين بتوجيه خطاب شامل، عبر وسائل الاعلام الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩، استعرض خلاله تاريخ العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، مركزاً على مسيرة التحرك السياسي المشترك في ظل اتفاق عمان، قائلاً، في نهاية خطابه: «انني وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق، سياسياً، مع قيادة م.ت.ف. حتى تكون للكلمة... معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً» (**جلالة الملك حسين يوجه الى الامة خطاباً قومياً شاملاً** ـ كراس ، عمان: وزارة الاعلام، شباط ـ فبراير ١٩٨٦، ص ١١٩). وبذلك، قام الملك حسين بتحميل م.ت.ف. مسؤولية انهيار العلاقات المشتركة، محدداً، في خطابه اياه، ابرز الاسباب ، بقوله: «في ١٩٨٦/٢/٧، غادر السيد ياسر عرفات عمان، مُصراً على موقفه ومتمسكاً بالأسباب التي تدعوه الى عدم موافقة المنظمة على [الـ] قرار ٢٤٢؛ تلك الموافقة التي كان سينجم عنها فتح باب الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، والتي كنا، على أساسها، سنواصل العمل باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبناء عليها ستوجه الدعوة [الى] منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، ممثلة عن الشعب الفلسطيني. وبهذا يكون فصل آخر من جهود السلام قد اختتم، وجولة ثانية بالغة الاهمية والآثار من العمل السياسي الاردني ـ الفلسطيني قد أتت الى نهايتها، وذلك بعد عام واحد من العمل المتواصل الجاد لترجمة دور منظمة التحرير المنصوص عليه في مشروع السلام العربي الى حقيقة بارزة تتجاوز الشعار والأوصاف الى الحضور والمشاركة في مؤتمر دولي بدعوة من السكرتير العام للامم المتحدة، تمثل فيه شعبها، وتتحدث باسمه مع الخصم وامام العالم، وجنباً الى جنب مع بقية الاطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن» (**المصدر نفسه** ، ص ١١٤).

ومن خلال خطاب الملك، يمكن ملاحظة ان الاردن قام بايقاف تحركه المشترك مع قيادة م.ت.ف. دون انهاء تلك العلاقة؛ وطالب، علانية، بشروط اردنية لاستمرارها مجدداً. وفي مقدم تلك الشروط موافقة م.ت.ف. على القرار الدولي ٢٤٢. كما ان الخطاب تضمن تأكيداً واضحاً لتمسك الاردن باتفاق عمان واستمراره في اعترافه بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

الى ذلك، حملت الولايات المتحدة الاميركية م.ت.ف. مسؤولية انهيار مبادرة الملك حسين لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان: «ان م.ت.ف. سقطت في اختبار الملك حسين، لكن التاريخ يمضي للأمام» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٢٢). وأكد ريدمان ان الولايات المتحدة كانت مستعدة لقبول م.ت.ف. كمشارك في مفاوضات التسوية، لو قبلت المنظمة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأعلنت نبذ الارهاب، وأظهرت استعدادها للتفاوض حول التسوية مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وفي عمان، ايد مجلس النواب الاردني، بالاجماع، في جلسة طارئة عقدها بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢، خطاب

الملك حسين، ورفع اليه بياناً أكد فيه، من جديد، السياسة التي اقرها مجلس النواب الاردني منذ العام ١٩٥٠، وهي تمثيله للشعب الاردني، والفلسطيني. وأيد المجلس، في بيانه الذي أصدره، في نهاية انعقاده، وقف استمرار التحرك والتنسيق سياسياً مع قيادة م.ت.ف. (**المصدر نفسه** ، ٢٣/٢/١٩٨٦). وترافق ذلك مع ما صرح به الملك حسين لصحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية بأنه سيحترم قرار الفلسطينيين ان ارادوا الابقاء على م.ت.ف. ممثلاً لهم، لكنه سيرحب، في الوقت عينه، بوجود جهاز آخر للتعبير عن رغبات الفلسطينيين (**الانباء** ، الكويت، ٢٤/٢/١٩٨٦).

وفي القاهرة، أكدت صحيفة «الأهرام»، في مقالتها الافتتاحية، «ان الحسين لم يقطع العلاقات مع منظمة التحرير، لكنه قرر انهاء التعاون مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. اننا، هنا، لسنا مهتمين بالحكم على اي شخص، ولكن الاهتمام الرئيسي يجب ان ينصب على التوفيق والتنسيق بين المواقف الاردنية والفلسطينية» (**الأهرام** ، القاهرة، ٢٤/٢/١٩٨٦).

أما في الارض المحتلة، فلم يلق خطاب الملك اهتماماً يذكر. وجاء اول ردود الفعل من الاوساط الطلابية، إذ تظاهر زهاء ٦٠٠ طالب في جامعة النجاح، تأييداً لـ م.ت.ف. واحتجاجاً على اعلان الاردن وقف العمل السياسي معها لرفضها الاعتراف بالقرار ٢٤٢. واستمرت التظاهرة ثلاث ساعات قبل ان تتفرق (**الانباء** ، ٢٥/٢/١٩٨٦).

ونشرت مجلة «المصور» القاهرية تصريحات لابرز زعماء الضفة الغربية، وقطاع غزة، حول تطورات العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية. وأعرب رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، عن أسفه لايقاف المحادثات بين الاردن و م.ت.ف. وقال رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، انه لا يجب ان تقبل المنظمة قرار مجلس الامن قبل اعتراف اميركا واسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، موضحاً انه يرفض الاشتراك بأية مفاوضات لا تمثل فيها المنظمة، كما يرفض قيام بديل لها (**المصور** ، القاهرة، ٢١/٢/١٩٨٦). وطالب رئيس بلدية شفاعمرو، ابراهيم نمر حسين، الدول العربية ببذل مساعيها لعودة الحوار بين الاردن والمنظمة ودعم الجهود لاعتراف الولايات المتحدة واسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ودعا رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، الى تكثيف الجهود العربية لتعديل قرار مجلس الامن وليس لاتخاذه محوراً للخلاف بين الاردن والمنظمة. وقال انه لا يمكن لأي مواطن في الأرض المحتلة قبول تمثيل الفلسطينيين بعيداً من المنظمة، الممثل الشرعي لهم (**المصدر نفسه**). وأعرب رئيس رابطة الصحفيين العرب في الارض المحتلة، رضوان ابو عياش، عن أمله في عودة الحوار بين الاردن والمنظمة، وأكد تأييده لموقف القيادة الفلسطينية ورفض الخروج على تمثيلها للشعب الفلسطيني. وأيد رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، موقف م.ت.ف. ودعا الى استمرار التعاون الاردني ـ الفلسطيني، وقال ان المنظمة هي صاحبة الحق في تمثيل الفلسطينيين واختيار ممثليها في أي وقت وفي أية مفاوضات مقبلة. وقال رئيس تحرير صحيفة «القدس»، محمود أبو الزلف، انه يرفض قرار مجلس الامن، وان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واعلن رئيس تحرير مجلة «العودة»، ابراهيم قراعين، « ان المواطنين في الارض المحتلة يرفضون أي كيان بديل من المنظمة ويرفضون القرار ٢٤٢» (**الانباء** ، ١/٩/١٩٨٦).

الى هذا، تميز الموقف الرسمي لـ م.ت.ف. بالتريث، والأناة، ودراسة خطاب الملك حسين، دراسة دقيقة. ووقفت اللجنتان، التنفيذية لـ م.ت.ف. والمركزية لـ «فتح»، على خلفيات، وأبعاد، الخطاب، وأصدرتا بياناً مطولاً بشأنه بتاريخ ٨/٣/١٩٨٦. وأكد بيان المنظمة و «فتح» النقاط والثوابت التالية:

١ ـ ان م.ت.ف. لا ترى ضرورة للعودة الى الملابسات التي اعترضت تمثيل الشعب الفلسطيني في المرحلة التي سبقت قيام المنظمة، ولا يحق لأحد ان يطرح مسألة التمثيل الفلسطيني مجدداً.

٢ ـ ان نضال الشعب الفلسطيني الذي تقوده م.ت.ف. هو انجاز لكل ابناء هذا الشعب، وهو كل لا يتجزأ، ولا يقبل الاحالة الى الغير.

٣ ـ ان محاولة الفصل بين الشعب والمنظمة أو بين المنظمة وقياداتها هي محاولة عديمة الجدوى.

٤ ـ ان وحدة النضال للشعب الفلسطيني هي الصورة لوحدة الشعب ووحدة قضيته، من حيث الاساس

والمبدأ. وان أي تجزئة للشعب الفلسطيني، او تفريق في قضيته، انما تعني، تلقائياً، الدخول في فكرة «الوطن البديل، أو الأوطان البديلة»، وهي فكرة تحمل، في آن، خطراً على القضية الفلسطينية وشعبها، وخطراً على أرض وشعوب «الأوطان البديلة المطروحة والمقترحة» (شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٦ ـ ١٥٧، آذار/نيسان ـ مارس/ابريل ١٩٨٦، ص ٥٦ ـ ٦٣).

وقد امتاز الموقف الرسمي الفلسطيني بالهدوء والاتزان، وترك الباب مفتوحاً لاعادة العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ الاردنية، وفق صيغ أكثر وضوحاً وثباتاً.

سميح شبيب

◇
◇ ◇

من باب المغاربة الى مقتل عمدي

عملية نوعية فلسطينية
وارهاب يهودي بلا حدود

حدثان كبيران استحوذا على اهتمام الاوساط السياسية الاسرائيلية الرسمية والصحافية، خلال الشهور الثلاثة الماضية، وكانت مدينة القدس مسرحاً لهما، مما اعطى للحدثين بعداً اضافياً بسبب ما تمثله القدس للطرفين الخصمين، اليهودي والعربي، على المستويين السياسي والديني، وما تحظى به من مكانة لدى المسيحيين في جميع انحاء العالم. والحدثان هما:

الأول، العملية العسكرية الكبيرة التي قام بها ثلاثة شبان عرب بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦، ضد تجمع عسكري اسرائيلي قرب حائط المبكى، وشكلت علامة فارقة في مسار العمل العسكري الفلسطيني في السنوات القليلة الماضية التي اعقبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢؛ وربما، ايضاً، بالنسبة الى العمليات العسكرية الفلسطينية التي سبقت هذا التاريخ، ان لجهة تخطيط العملية وتنفيذها، او لجهة ما استهدفته من تجمع للجنود الاسرائيليين وحجم الخسائر الذي اوقعته.

أما الثاني، فيبدأ من الناحية الشكلية مع مقتل الاسرائيلي الياهو عمدي، الطالب في المدرسة الدينية «شوفو بنيم»، وما تلاه من عمليات اعتداء ارهابية قامت بها جماعات يهودية متطرفة، وعدد من طلاب المدارس الدينية اليهودية في القدس، ضد السكان العرب وممتلكاتهم داخل المدينة، خاصة في عقبة الخالدية، حيث قتل عمدي.

وسنعرض لهذين الحدثين وردود الفعل وابعادهما وآثارهما المحتملة داخل مدينة القدس بشكل خاص.

هجوم بالقنابل على تجمع عسكريين اسرائيليين

لقي اسرائيلي مصرعه واصيب ٦٩، غالبيتهم من العسكريين، بجروح، إثر القاء ثلاث قنابل يدوية على مجموعة من الجنود الاسرائيليين وعائلاتهم خارج الباب المؤدي الى حائط المبكى في باب المغاربة في القدس. وقد أصابت القنابل الثلاث مجندين في الوحدة الخاصة «جفعاتي» وأفراداً من عائلاتهم، واشخاصاً آخرين كانوا متواجدين في المكان. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان العملية وقعت حوالى الساعة السابعة من مساء ١٥

تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦، خلال احتفال عسكري اقيم بمناسبة انتهاء فترة التدريب الاساسي لوحدة خاصة من المجندين الشبان. واضافت ان الجنود وعائلاتهم كانوا عائدين من الاحتفال عندما القيت صوبهم ثلاث قنابل، وان المصابين نقلوا الى مستشفى هداسا في عين كارم وبيكور حوليم في القدس. وتوفى والد أحد الجنود في وقت لاحق من مساء ذلك اليوم متأثراً بجراحه. وقد وصلت الى مكان الحادث قوات كبيرة من حرس الحدود الاسرائيلي وقامت باغلاق المنطقة، واجراء حملة تمشيط واسعة، مستخدمة الاضواء الكاشفة، واعتقلت عدداً من الاشخاص (**الفجر** ، القدس، ١٦/١٠/١٩٨٤). وجاء في تحقيقات الشرطة ان الفدائيين الذين قاموا بالعملية، ترصدوا الجنود الاسرائيليين وعائلاتهم، ويحتمل ان يكونوا قد تابعوهم ايضاً؛ وكانت لديهم معلومات مسبقة. وقد القيت القنابل الثلاث من مسافة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ متراً من مكان انفجارها، من منطقة الطريق المتجه الى قرية سلوان العربية (**الملف** ، نيقوسيا، المجلد الثالث، العدد ٨٥/٣٢، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٦؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ١٦/١٠/١٩٨٤).

«فتح» و «الجهاد الاسلامي»

وفقاً لما اوردته مصادر الشرطة الاسرائيلية، فقد تم اعتقال منفذي عملية باب المغاربة. وذكرت هذه المصادر ان اثنين من المعتقلين هما من قرية سلواد العربية، أما الثالث فهو من الثوري؛ وقد اعترفوا، لدى التحقيق معهم، بأنهم القوا القنابل مساء ١٥/١٠/١٩٨٦، بناء على أوامر من منظمة «فتح»، وان اثنين منهما كانا زارا عمان والتقيا هناك بقادة من منظمة التحرير الفلسطينية. وقالت المصادر ان الشبان الثلاثة ينتمون الى منظمة «الجهاد الاسلامي» التي تأسست في السنوات الاخيرة في القدس والضفة الغربية ومنطقة المثلث، وسبق للشرطة الاسرائيلية ان اكتشفت خلية تابعة لهذه المنظمة في كفر قاسم. وكانت الحكومة الاردنية حاولت استمالة منظمة «الجهاد الاسلامي» اليها، غير ان اعضاءها اخذوا يتعاطفون مع م.ت.ف. بعد قرار الملك حسين اغلاق مكاتب المنظمة في عمان (**البيادر السياسي** ، القدس، ٢٥/١٠/١٩٨٤).

وذكرت مصادر أخرى ان منظمة «فتح» قامت بتدريب وتسليح منفذي العملية، عبر مكاتب الارتباط التابعة لها في العاصمة الاردنية، عمان. وتم التخطيط للعملية بحيث يجرى ضرب الاسرائيليين بالقرب من ساحة الاقصى وقبة الصخرة. ويبدو أن م.ت.ف. بدأت تخطط للتغلغل بين الاوساط الدينية، وتنظيم العناصر من بين صفوفها.

ان هذه العملية تؤكد، في نهاية الامر، مسألة بقاء الارتباطات الخفية الوثيقة بين «فتح» وبين الجماعات الدينية «المتطرفة» قوية، ومتينة، وموجودة بصورة مستمرة. في ضوء هذه العلاقات الوثيقة بين الطرفين، تبرز المكانة الجوهرية «للحرم الشريف، حيث تصر قيادات ' فتح ' ، وخصوصاً عرفات، على هذا المكان، واعتبار ' تحريره ' رمزاً لتحرير المناطق المحتلة. وفي الوقت عينه، فإن الجماعات الدينية تعتبر الاقصى المكان المقدس، الذي يجوز ' الاستشهاد ' دفاعاً عنه. وبهذا يتحول المسجد الاقصى من كونه مكاناً للعبادة، كما تحاول اسرائيل ابرازه، ليصبح رمزاً بالغ الاهمية والخطورة. فقد تمكنت ' فتح ' من جعل هذا المكان التعبير الوطني للاستقلالية والسيادة الوطنية، كما هو صرح عال في الوجود الديني والتقديس العقائدي، زيادة على كونه المكان الاكثر قدسية لدى العرب والمسلمين هنا؛ وبذلك أصبح، ايضاً، المكان الذي يعني وجود سيادة ' فلسطينية ' من الناحية السياسية. على هذا الأساس، لم يكن اختيار مكان تنفيذ العملية قد تم مصادفة، بل جاء بعد تفكير ودراسة لكل الاحتمالات والمعاني، خصوصاً وان المكان حدد بدقة ليكون علامة تُفْهِم وتُقْنع الاسرائيليين بأن حماة الاقصى اكبر وأقوى من ان يرهبهم وجود قوات جفعاتي» (**الشعب** ، القدس، ٢٥/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن اوري نير، «حول عملية باب المغاربة»، **هآرتس** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

فاجأت عملية القدس الاوساط الاسرائيلية الحكومية واوساط الجيش الاسرائيلي والشرطة التي لم تكن تتوقع أن تصل ايدي رجال المقاومة الفلسطينيين الى قوات الجيش الاسرائيلي المحاطة بقوات الامن، وان تخترق جميع الحواجز الامنية التقليدية والاحتياطية التي اتخذت لمناسبة الاحتفال بتخريج الوحدة الخاصة من المجندين الاسرائيليين، وتحديد القوات المهاجمة للزمان والمكان بدقة بالغة، والتحكم الكامل في سير العملية، وفق ما هو

مخطط لها، حتى نهايتها، على الرغم من أنه تم، في نهاية الأمر، القاء القبض على منفذيها. وقد لخص المستشار السابق لرئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الارهاب، رافي ايتان، رد فعله تجاه ما حدث بقوله: «ان العملية جاءت نتيجة للارتخاء السائد في اجهزة الأمن» (**عل همشمار** ، ١٧/١٠/١٩٨٦)

أما رئيس الحكومة شمعون بيرس، الذي تلقى نبأ العملية وهو في مكتبه مع وزراء كتلة المعراخ، فقد أعرب عن شعوره العميق بالاهتزاز، وقال ان قوات الامن الاسرائيلية ستفعل ما في وسعها لالقاء القبض على منفذي العملية. وعلق نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، على العملية بقوله انها تثبت ان خطر الارهاب لم يزل، وان على اسرائيل ان تستمر في يقظتها لمنع وقوع عمليات من هذا النوع؛ وفي المقابل الاستمرار في حربها الضارية ضد «الارهاب» ومن هم وراءه (**الشعب** ، القدس، ١٧/١٠/١٩٨٦).

وسئل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، حول العملية، فحاول الابتعاد عن الهدف الحقيقي لها، قوات جفعاتي، والصاق صفة الارهاب بها، قائلاً: «من الصعب علي ان اصدق ان الاعتداء استهدف الجنود بصورة خاصة». واضاف: «ان ارهاب م.ت.ف. يهدف الى ضربنا في أي مكان، وفي أي زمان، وضد أي هدف كان» (**جيروزاليم بوست** ، ١٦/١٠/١٩٨٦). لكن مصدراً عسكرياً اسرائيلياً قال: «انه يمكن وصف [العملية] كهجوم عصابات، وليس فعلاً ارهابياً» (**المصدر نفسه**). وقال مصدر عسكري اسرائيلي آخر: «من الواضح ان المهاجمين خططوا جيداً وبعناية لعمليتهم. فقد عرفوا، بالضبط، أين تقف الباصات، وأين يتجمع الجنود، ومن اي زاوية يمكنهم أن يوقعوا اكبر عدد ممكن من الضحايا، وكيف يمكنهم الهرب بسهولة» (**المصدر نفسه**). وعزا قائد المنطقة الوسطى سابقاً، الميجور جنرال (احتياط) رحبعام زئيفي، خطورة العملية الى نوعية القنابل المستخدمة فيها، وهي ـ كما قال ـ من صنع روسي «مما يشير الى ان عملية تهريب الاسلحة والمتفجرات من الخارج مستمرة». وطالب زئيفي بالتحقيق في كيفية وصول القنابل الى أيدي شبان عرب في القدس، وقال: «لقد اعتاد رجال المنظمات، في السنوات الأخيرة، وبسبب النقص في الوسائل القتالية، الاعتماد على الأدوات الحادة كالسكاكين، وعلى الاسلحة المسروقة من معسكرات الجيش الاسرائيلي» (**البيادر السياسي** ، ٢٥/١٠/١٩٨٦). اما وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، فقد طالب الحكومة الاسرائيلية بمهاجمة «المنظمات الارهابية» في أي مكان، وبلا هوادة، وتصفية زعماء هذه المنظمات (**الفجر** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

المسؤولية والنتائج

يشير بعض ما كتب في وسائل الاعلام الاسرائيلية، حول المسؤولية الامنية عما وقع على مقربة من حائط المبكى في ١٥/١٠/١٩٨٦ وما اذا كان في الامكان منع وقوعه، الى ان الاوساط العسكرية والامنية الاسرائيلية اصيبت بالعجز والارباك الكاملين، جراء العملية العسكرية. فقد ذكر بعض هذه الاوساط ان قوات الشرطة وضعت، في ذلك اليوم، قوات خاصة لها، للاسهام في توجيه حركة السير، والحفاظ على النظام العام، كما أن الجيش الاسرائيلي وضع، بدوره، قوات حماية لم يكن لها مهام أخرى سوى المحافظة على افراد جفعاتي، ومن ثم السير بخطوات آمنة على طريق ممارسة الاحتفال الذي اقيم مساء اليوم المذكور.

وقالت هذه المصادر انه «من المشكوك فيه [على الرغم من ذلك كله] ان تستطيع هذه القوات او تقدر على منع وقوع ما حدث، لا سيما وان الجميع [المعنيين] لا يعرفون، حتى الآن، من اين، ولا من اية نقطة بالضبط وقع الهجوم... ان العملية المسلحة التي وقعت في القدس جاءت في اعقاب تزايد التصريحات على لسان المسؤولين في الشرطة والجيش، [القائلة] ان القدس تعيش حالة من الامن والهدوء شبه التامين منذ شهور تقريباً. وقد حاولوا التأكيد على ان ذلك تم بعد القاء القبض على الخلية المسلحة التي نفذت بعض العمليات المسلحة في المدينة، ولا سيما قتل السائح البريطاني وقتل مواطنة اسرائيلية، والتي ضمت حوالى عشرين من المسلحين الذين عملوا تحت إمرة افراد افرج عنهم من السجون الاسرائيلية. جاءت هذه العملية لتنسف الهدوء والامن، وكل ما [قالته عنهما] قوات الامن، وتفاخرت به خلال الاشهر القليلية الماضية... لقد اختارت العناصر المسلحة ان تشن هجومها، هذه المرة، ضد هدف عسكري مميز وواضح للعيان. ان وجود أفراد الجيش الاسرائيلي وتواجدهم بكثرة، بالاضافة الى وجود العشرات من افراد العائلات الاسرائيلية هناك، لم تكن جميعها لتردع رجال المنظمات

او تمنعهم من القيام بالعملية. بل على العكس من ذلك، فقد استهدفت العملية، مع سبق الاصرار، هذا الحشد العسكري الكبير، ومهاجمته علناً، ووجهاً لوجه. لقد انتظر [الفدائيون] حلول الفرصة المناسبة، وعندما حانت اللحظة المطلوبة احسنوا استغلالها بتفوق» (**الشعب** ، ؛ نقلاً عن ايلي ماجز، «ملاحظات حول ما حدث في القدس»، **معاريف** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعلق ضابط عسكري اسرائيلي على ما حدث بقوله انه «يتم، في العادة، اتخاذ اجراءات أمنية دقيقة جداً، ولكن كارثتنا كانت بمثابة فشل. ومن الواضح أن خطأ ما كان قد تم ارتكابه في مجال تأمين الحراسة». واضاف ان مسؤولية الحراسة والحماية تلقى، في العادة، في الاماكن المعزولة التي تجرى فيها حفلات من هذا النوع (تخريج قوات)، على الجيش الاسرائيلي. ولكن مسؤولية الحراسة في احتفالات تجرى في ساحة المبكى تكون من مهمة الشرطة الاسرائيلية. وقد كانت الشرطة هي المسؤولة عن حراسة المكان. ومع ذلك، فرز الجيش الاسرائيلي بعض الجنود الاسرائيليين للحراسة وضمان الامن في المنطقة، وعمل هؤلاء تحت قيادة الشرطة (**الشعب** ، ١٧/١٠/١٩٨٦).

م.ت.ف. والمعاني الكبيرة

لا شك في ان عملية القدس التي استهدفت قوات جفعاتي تركت لدى الاوساط الاسرائيلية تساؤلات حول الاهداف السياسية المباشرة والبعيدة نسبياً من وراء تنفيذها، الى جانب الاهداف العسكرية والاضرار التي لحقت باسرائيل من جرائها. وقد تركزت هذه التساؤلات حول المعاني المباشرة للعملية في الظروف الراهنة التي تميزت بالصعوبات الكثيرة التي اعترضت عمل م.ت.ف. في غير مجال، أسياسياً كان أم عسكرياً. ولفت نظر المراقبين، في هذا المجال، اعلان م.ت.ف. مسؤوليتها عن عملية القدس في بيان أصدر من العاصمة المصرية، القاهرة؛ فعلق مصدر صحافي على ذلك بالقول ان هذا الاعلان يحمل اكثر من معنى، وهو اكثر من مجرد محاولة، يمكن حصرها في تأكيد قدرة المنظمة على العمل واستخدام أجهزة الاعلام المصرية للاعلان عن ذلك وحسب. فالدولة المصرية تعتبر دولة نظام وقانون، حيث لا يمكن لاي جهة أن تعلن ما تريده، وعلى النحو الذي ترغب فيه، بما في ذلك استخدام أجهزة الاعلام الرسمية في الدولة، وكذلك عقد المؤتمرات الصحافية، واذاعة البيانات، دون ان يكون لدى السلطات الرسمية المصرية علم بهذه النشاطات. ففي الاعلان عن تبني العملية من قبل م.ت.ف. من القاهرة اكثر من مغزى واضح للعيان، واكثر من معنى، وأهم هذه المعاني: لقد ارادت م.ت.ف. اثبات قيامها بضرب هدف عسكري اسرائيلي واضح، والتأكيد على ان شرعية نضالها المسلح ضد المؤسسة العسكرية الاسرائيلية مقبول لمصر كدولة (**الشعب** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن عوديد زراي، **هآرتس** ، بدون ذكر تاريخ النشر). ويذكر ان وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، تحدث، في السياق عينه، عندما علق على عملية القدس، وقال ان على حكومة اسرائيل ان تطلب من الحكومة المصرية غلق مكتب م.ت.ف. في القاهرة (**الفجر** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦). وكانت صحيفة «الجمهورية» المصرية حددت موقفها، بصراحة، غداة وقوع العملية، فكتبت في افتتاحيتها ان «هذه العملية الفدائية، جاءت لتثبت، وتؤكد، ان السلام سيبقى حلماً غير ممكن التطبيق، طالما لا يوجد حل للمشكلة الفلسطينية» (**الشعب** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن **هآرتس** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعلى مستوى القيادة الفلسطينية، فقد سبق لنائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان صرح، قبل اسبوع فقط من وقوع عملية باب المغاربة، بأن الساحة الفلسطينية لم تشهد الا القليل من العمليات النوعية الممتازة. لكن النضال المقبل سوف يشهد الكثير من العمليات النوعية الممتازة، وعما قريب. وبعد يومين وقعت العملية التي تعتبر، بحق، من نوع جديد. وقد كان للاجراء الاخير، وهو اعلان رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، عن ضم ابو جهاد الى عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتكليفه برئاسة دائرتها العسكرية في اليوم عينه الذي نفذت فيه العملية بعد ومعنى واضحان. ولهذا الاجراء معنى، اذ أن القيادة العسكرية الفلسطينية وجدت حلاً لتنفيذ العمليات النوعية الجديدة التي شهدت صعوبات من قبل، بسبب طبيعة المواقف على خطوط المواجهة مع اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر اسرائيلية ان هدف العملية لم يكن اصابة عدد من الجنود الاسرائيليين فقط، بقدر ما هو

اثبات اكيد، وغير قابل للرفض، على وجود المنظمة، واستمرار امتلاكها القوة الفعلية التي تحدد وجودها وفعاليتها السياسية. واضافت المصادر ان العملية تعتبر، شكلاً واسلوباً، قلباً للاساس الذي ارادت الخطة الاردنية الخمسية الاستناد اليه في عملية توسيع نفوذ الاردن في الضفة. واستنتجت تلك المصادر من ذلك كله، ان الامن الاسرائيلي أولاً، ومحاولة تغلغل النفوذ الاردني في الضفة وقطاع غزة ثانياً، هما الاكثر تضرراً من هذه العملية التي قد تكون بداية فعلية لمرحلة جديدة تريد م.ت.ف. خوضها، مهما كانت النتائج (**المصدر نفسه**).

ارهاب بلا حدود

لم يكن مقتل الياهو عمدي، الطالب اليهودي في المدرسة الدينية «شوفو بنيم» الواقعة داخل القدس القديمة، الاول من نوعه في سياق عمليات الطعن بالسكاكين التي تعرض لها اسرائيليون، عسكريون ومدنيون، على حد سواء. فقد سبقت ذلك عمليات عدة، وقعت قبل عام تقريباً، وجاء ذكرها على لسان قائد شرطة القدس الذي كان يتحدث لعدد من مخاتير المدينة العرب، في اعقاب الاحداث التي شهدتها القدس مؤخراً، وهي: تعرض الاسرائيلي عوفاديا بروخيم، وهو من سكان حي بوخارا في القدس، لعملية طعن بسكين، قرب منطقة باب العمود بتاريخ ١٩٨٥/١١/٥، أصيب بنتيجتها بجروح بالغة. وتعرض يوسي مارتين، وهو جندي في سلاح المدفعية الاسرائيلية، بعد ذلك بخمسة أيام، لعملية طعن بسكين، حين كان يسير في شارع الواد في مدينة القدس ايضاً. كذلك تعرض باروخ غيئون لعملية مماثلة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٥، في باب الاسباط، ولم تتوصل سلطات الاحتلال الى معرفة منفذي العمليات الثلاث حتى الآن (**البيادر السياسي** ، ١٩٨٦/١٠/٢٢).

لكن اللافت للنظر، في اعقاب العملية الاخيرة، هو شكل وحجم ردة الفعل من جانب اليهود الذين توطنوا في مدينة القدس على مقتل عمدي، حيث قام عدد كبير منهم باعمال لا يمكن ادراجها تحت شعار ردة الفعل العفوية، لأن القسم الاكبر منها وقع بفعل القصد والاستهداف والتخطيط، مما يدل على ان بعض اليهود من سكان البلدة القديمة سلك، بعد وقوع عملية القتل، طريقة في الرد تثير الانطباع وكأنه كان ينتظر وقوع مثل هذا الحدث لكي يقوم بتنفيذ ما نفذه، ويرتكب الانتهاكات الفاضحة ضد العائلات والسكان العرب في المدينة.

حقاً، انه ليس الحادث الأول من نوعه الذي يقع في القدس. لكن هجوم العشرات من الاسرائيليين على المواطنين العرب في البلدة القديمة وهم يصرخون: «الموت للعرب»، ربما كان «جديداً»، وقيام باص تابع لشركة ايغد الاسرائيلية للمواصلات بدهم أحد المحال في شارع صلاح الدين، واصابة ثلاثة مواطنين عرب، والقاء قنابل حارقة على محال ومنازل عربية في القدس، وقيام جماعات عضو الكنيست الحاخام مئير كهانا العنصرية بكل انواع الاعتداءات والتحرشات؛ كل هذه الاعمال لا يمكن وضعها في خانة ردة الفعل، لانها تعتبر، بحق، تخطيطاً للفعل الذي وقع، واستغلالاً له (**الشعب** ، ١٩٨٦/١٠/٢٢).

مسلسل الاحداث وتطور ردود الفعل

ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان ثلاثة شبان عرب، احدهم من المحرَّرين ضمن عملية تبادل الاسرى التي تمت في أيار (مايو) ١٩٨٥ بين اسرائيل و م.ت.ف. قدموا من مدينة جنين الى القدس بهدف قتل شاب يهودي، وان قائد المجموعة كان أطلق من السجن قبل فترة وجيزة، وكان اقسم بأن ينتقم من يهودي ما بعد انتهاء مدة محكوميته، فجند شابين آخرين وسافروا معاً الى البلدة القديمة يوم السبت ١٩٨٦/١١/١٥، حيث ابتاعوا سكيناً، وطعنوا الياهو عمدي، وهربوا من مكان الحادث ثم ابلغوا الى دورية تابعة لحرس الحدود بأن يهودياً طعن في السوق. وجرى استدعاء قوات كبيرة من الشرطة التي طوقت المكان واعتقلت الشبان الثلاثة الذين قررت المحكمة تمديد اعتقالهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق (**البيادر السياسي** ، ١٩٨٦/١٠/٢٢).

يبلغ القتيل الياهو عمدي الواحدة والعشرين من عمره. وهو طالب في المدرسة الدينية «شوفو بنيم» التي يقيم ويدرس فيها نحو خمسين من الشبان المتدينين ممن أعلنوا التوبة وقرروا التمسك باهداب الدين اليهودي، وهم يعتبرون من المتدينين المتزمتين الذين يقضون جل وقتهم في الصلاة ودراسة اصول الدين (**المصدر نفسه**).

وقد قام عدد من هؤلاء، ترافقهم مجموعات من المتطرفين اليهود، بارتكاب سلسلة اعمال ارهابية ضد

اشخاص وعائلات وممتلكات عربية في مدينة القدس بعد مقتل عمدي مباشرة. وفيما يلي ابرز هذه الاعتداءات:

تم ليلة السبت ١٥/١١/١٩٨٦، وهو يوم وقوع الحادث، حرق مصنع احذية تابع للمواطن الفلسطيني عبدالمجيد أبو ميالة، واتلاف محتوياته، وقدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بحوالى ٢٠٠٠ دينار اردني. وفي الليلة ذاتها، القيت زجاجات حارقة على حوش مشترك تسكنه عائلات عربية عدة، وتشترك فيه المدرسة الدينية اليهودية؛ وهي عائلات تنتمي ثلاث منها الى آل ابو صبيح وابو رجب وابو سنينة، وقد سبق ان تعرضت لاستفزازات كثيرة من قبل طلاب المدرسة الدينية، واضطر افرادها، في اعقاب الاعتداءات الاخيرة عليهم، الى الرحيل عن منازلهم. كما القيت سبع قنابل حارقة على مقهى الباشورة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٦. وفي اليوم التالي، رشق منزل ابو خليل الخالدي بالحجارة، وتحطم زجاج شرفته. وفي وقت لاحق القيت قنابل حارقة. وفي اليوم عينه، صدمت سيارة باص، تابعة لشركة ايغد الاسرائيلية، سيارتين يملكهما مواطنان عربيان كانتا متوقفتين في شارع صلاح الدين. وتعرض عدد من المواطنين العرب للضرب، عرف من بينهم فريد ابو سنينة، والفتى رامي مسودة، وعاطف مسودة، وعدنان ابو سنينة، ومعروف ابو سنينة. والقيت زجاجة حارقة على جرافة يملكها مواطن عربي، واضرمت النيران في صهريج تابع لبلدية القدس لدى توقفه على مقربة من فندق انتركونتنتال في جبل الزيتون. وتعرضت سيارات عربية عدة، في حي النبي صموئيل، بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٦، للرشق بالحجارة وتحطمت واجهة سيارة يملكها المواطن شريف الششتري. كما تعرضت شاحنة يملكها عربي للاعتداء قرب الكنيسة الجسمانية في منطقة جبل الزيتون (**الاتحاد** ، حيفا، ١٧، ١٨/١١/١٩٨٦).

ولقد بلغت همجية المعتدين حداً لم يصدقه عدد كبير من اليهود في المدينة، خصوصاً ما حدث في اليوم التالي لمقتل عمدي، حيث تجمع مئات من طلاب المدارس الدينية اليهودية الاربع في القدس وعدد من سكان حي النبي صموئيل، حيث تسكن عائلة القتيل، في ساعة مبكرة من يوم الاحد (تفرض تعاليم الدين اليهودي دفن الموتى بعد انتهاء السبت)، وقاموا بالاعتداء على الممتلكات العربية في القدس. ووصف شاهد عيان يهودي يدعى ايهود ما حدث بقوله: «لم اشاهد في حياتي شيئاً كهذا. بحر من الناس كان شغلهم الشاغل تحطيم كل شيء يعترض سبيلهم، بينما وقف رجال الشرطة جانباً دون ان يتدخلوا. كان مشهداً فظيعاً، وكانت محصلته تحطيم عشرات سيارات الباصات والسيارات الخاصة ونوافذ المنازل العربية» (**البيادر السياسي** ، ٢٢/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **حداشوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

ومن جهة اخرى، وزعت مجموعات من انصار الحاخام مئير كهانا منشورات تدعو، جهارة، الى طرد العرب، وانزال عقوبة الاعدام بحق افراد منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وضمن حملة التحريض هذه ضد المواطنين العرب، وزعت مئات البيانات العنصرية التي الصقت على واجهات المحال التجارية في اسواق البلدة القديمة والتي حذرت المواطنين العرب من «ان دم المستوطن لن يذهب هدراً، وان المستوطنين سينظفون البلدة القديمة من جميع العرب بعد ان يهدموا جميع منازلهم وبكاكينهم، ويمحونها عن وجه الارض، وسيقتلون جميع العرب فيها». كما حذرت البيانات التي طبعت باللغة الانجليزية السياح الاجانب من التجول في البلدة القديمة، وذلك «لأن اليهود ينوون الانتقام من العرب في اعقاب مرور اسبوع على مقتل المستوطن عمدي» (**الفجر** ، ٢٢/١١/١٩٨٦).

وكانت نتيجة هذا التحريض قيام مئات من طلاب المدارس الدينية المتدينين باقتحام محلين تجاريين، وصبوا الزيت عليهما واضرموا فيهما النيران. ومن على سطح مدرسة «شوفو بنيم» القيت ثلاث زجاجات حارقة على عابري سبيل من العرب الذين تعرضوا للضرب والاعتداء، واجريت محاولة لحرق محطة وقود قرب متحف روكفلر، حالت الشرطة الاسرائيلية دون اتمامها. وخلال ذلك، كان المتظاهرون من حي النبي صموئيل يصرخون: «الموت للعرب، الموت لتيدي كوليك ـ المسيحي نصير العرب» ويقصدون رئيس البلدية (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، ارسل رئيس الهيئة الاسلامية العليا، الشيخ سعدالدين العلمي، برقية الى كل من وزير الشرطة الاسرائيلية ورئيس بلدية القدس وقائد الشرطة في المدينة، جاء فيها: «ان ما تعرض له المواطنون العرب في القدس من اعتداء على الاشخاص، وحرق المنازل والدكاكين، وتكسير وتخريب السيارات والآليات من قبل عدد من اليهود المتطرفين المتهورين الحاقدين، أمر يثير البلبلة في نفوس المواطنين العرب، وتأباه القوانين والانظمة

والشرائع الانسانية كافة. انني احمل السلطات [الاسرائيلية] مسؤولية الحفاظ على امن المواطنين وسلامتهم، وحفظ اموالهم وممتلكاتهم» (**الشعب** ، ١٨/١١/١٩٨٦). وبعد اسبوع من ذلك، عقد الشيخ العلمي مؤتمراً صحافياً في القدس، وطالب، في بيان وجهه من المؤتمر الى القناصل العاملين في القدس، المجتمع الدولي بالعمل على وضع قوة دولية في القدس، تتولى حماية سكانها وممتلكاتهم والاماكن المقدسة. وقال مخاطباً قناصل الدول الاجنبية: «اننا في حاجة الى قوة دولية في القدس قادرة على حماية السكان واملاكهم وكذلك الاماكن المقدسة». واوضح فيصل الحسيني هذا الطلب بالتفصيل، فحدد، خلال المؤتمر، الشروط التي يجب ان تحكم تشكيل هذه القوة الدولية، وهي:

- الا تعني تدويل القدس.
- الا تستخدم لاقرار احتلال اسرائيل للمدينة.
- أن يكون تفويضها مؤقتاً، وكمقدمة لانهاء الاحتلال واتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، واقامة دولته المستقلة (**الفجر** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

ورد المواطنون العرب في القدس على الاعتداءات الارهابية اليهودية ضدهم باعلان الاضراب بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٦، لمدة ٢٤ ساعة. وقد تم تنفيذ الاضراب، حيث تعطلت الدراسة في بعض المدارس العربية، واغلقت المحال التجارية العربية في المدينة (**المصدر نفسه** ، ١٩/١١/١٩٨٦).

«رعب» في البلدة

وقعت احداث البلدة القديمة في القدس وقع الصاعقة على رئيس بلدية القدس الغربية، تيدي كوليك، الذي كانت اسرائيل ضمت القدس القديمة الى نطاق صلاحيات بلديته بعد حرب ١٩٦٧. ودرج كوليك على ان يتفاخر امام كل شخصية اجنبية تزور القدس بأن المدينة المقدسة آمنة اكثر من مدن كثيرة في العالم، مثل نيويورك او باريس او بروكسيل، وان الذين توقعوا ان تصبح القدس بيروت ثانية، او بلفاست، او سويتو، خاب ظنهم. لكن كوليك، الذي كان يتحدث للصحافيين في اعقاب موجة الارهاب التي سادت في مدينة القدس ضد سكانها العرب، استدرك قائلاً ان جيلاً من السكان العرب ترعرع منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الكراهية والحقد تجاه كل ما هو اسرائيلي، فهم يشاهدون يومياً الفوارق في الخدمات بين الاحياء اليهودية والاحياء العربية، كما ان غالبيتهم تتعلم في مدارس ظروفها صعبة، ولا تتوفر لهم نواد ومراكز ثقافية. وقد طالبت الحكومة، مراراً، بضرورة رصد الميزانيات اللازمة لتحسين مستوى الخدمات البلدية في الاحياء العربية دون جدوى، ولا عجب، اذاً، ان نشاهد مثل هذه الظواهر التي قد تجعل من القدس بيروت ثانية في هذه المنطقة (**البيادر السياسي** ، ٢٢/١١/١٩٨٦). وحمّل كوليك المتطرفين، وبالذات مجموعات كهانا، مسؤولية ما يحدث، وقال: «علينا ان نتعامل معهم بقوة، ليس فقط منذ اللحظة التي اصبحوا يهددون فيها بالخطر الوجود المشترك في القدس، ولكن، ايضاً، القاعدة الموجدة للمدينة». واضاف كوليك، الذي كان يتحدث لممثلين قدموا من المناطق المجاورة في عيلو ورامات ونفيه يعقوب وتالبيوت، «انه من العار، بسبب انفجار العنف في شموئيل هنفي، ان يسم المجتمع هناك بالتطرف الذي لا يستحق» (**جيروزاليم بوست** ، ١٧/١١/١٩٨٦).

لقد عكس رد فعل كوليك موقف اوساط اسرائيلية كثيرة تخشى على سمعة القدس التي تحرص على تقديمها الى العالم بوصفها «عاصمة موحدة»، وهو ما دفع كوليك الى لقاء عدد من التجار العرب في منطقة عقبة الخالدية، حيث وقعت الاعمال الارهابية اليهودية ضد العرب، وناقش معهم امكان تقديم مساعدات من قبل البلدية للعائلات العربية التي اصبحت بلا مأوى بسبب الاعمال الارهابية لطلاب المعهد الديني «شوفو بنيم» وغيرهم. وقال كوليك ان وجود معهد شوفو بنيم في القطاع المسلم من القدس يشكل، منذ أمد بعيد، مصدر مشاكل، وان البلدية ستأخذ بعين الاعتبار موضوع نشاطاته بمجرد ان تنخفض حرارة التوتر القائم حالياً. واضاف: «انهم [المتطرفون] مجموعات عريضة من اللامسؤولين ممن تسببوا بالاذى للمدينة والدولة. انني أعتقد بأنه لو خططت م.ت.ف. لايذائنا، فسيكون هؤلاء [الطلاب] هم من ينفذون رسالتها... انه لمن اهتماماتنا الوطنية ان تبقى القدس موحدة هادئة ويمكن بناؤها. فالخطر ليس من الارهابيين، بل من هؤلاء المتطرفين الذين يصرون على

التأكيد للعالم ان هذه المدينة ليست واحدة» (**المصدر نفسه** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

فيما بعد، حاول مستشار بلدية كوليك، أمير حيش، «لفلفة» الموضوع بـ «اتفاق مصالحة» في عقبة الخالدية بين عدد من التجار العرب في المنطقة والمستوطنين اليهود؛ فعقد اجتماعاً لهذا الغرض في مبنى استولى عليه اليهود في عقبة السرايا بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦ حضره ممثلون عن الاهالي العرب وآخرون عن اليهود، بهدف ايقاف اعمال اعتداءات المتطرفين ضد العائلات العربية التي اضطرت الى مغادرة منازلها. واوضح ممثلو العرب الذين غادروا مكان الاجتماع في البداية، بسبب حضور الصحافيين، انهم حضروا الاجتماع بغرض وضع حد للاعتداء على العرب، والعمل عى اعادة المشردين من بيوتهم، ولم يأتوا من اجل التقاط الصور. وحين غادر الصحافيون المكان عاد ممثلو الاهالي العرب ثانية الى مكان الاجتماع.

وكان هؤلاء تعرضوا، لدى خروجهم من الاجتماع، لاعتداءات اليهود المتطرفين عليهم، الذين اقدموا، في وقت لاحق، على حرق منزل المواطن عارف ابو صبيح، في عقبة الخالدية، للمرة الثانية. وانتهى اجتماع المصالحة الى الفشل (**الفجر** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

مخاوف السلطات

عقبت احدى الصحف العربية على احداث القدس وموقف كوليك، بأن رئيس البلدية يدرك جيداً ان حساسية العالمين، الاسلامي والمسيحي، لما يحدث في المدينة المقدسة يفوق اية بقعة في المناطق المحتلة او في العالم كله. فكلمة القدس تهز افئدة الملايين، لأنها محط انظارهم، سواء في ذكرى الاسراء والمعراج او في اسبوع الآلام الذي يسبق قيامة المسيح. واذا كانت اسرائيل بذلت طاقات وجهوداً جبارة لتوحي للعالم بأن سكان القدس العرب، على اختلاف طوائفهم ومللهم، ينعمون بالطمأنينة والاستقرار وحرية العبادة، فإن الواقع قلب لها جميع حساباتها رأساً على عقب، اذ شاهد الملايين صوراً حية من العنف الذي تمارسه عناصر يهودية تملك السلاح والدعم من فئات سياسية وحزبية واسعة في اسرائيل ضد أقلية مغلوب على امرها، كل ما تتوق اليه في الوقت الحاضر هو البقاء في وطنها، ودون التفريط بحجر واحد من البلدة القديمة. ان مكانة القدس، كما تريدها اسرائيل، لم تهتز كما اهتزت خلال الاسبوعين الماضيين، فقانون القدس الذي سنه الكنيست قبل خمس سنوات، بمبادرة من عضو الكنيست غيئولاه كوهين (هتحياه)، جعل الدول التي أقامت سفاراتها في القدس تنقلها الى تل ـ ابيب (**البيادر السياسي** ، ٢٩/١١/١٩٨٦).

وذهبت مواقف اسرائيلية الى حد اعتبار اعمال العنف اليهودية اكثر سلبية مما شهدته المدينة من عمليات مسلحة على ايدي الفدائيين العرب من قبل. واكدت ان العمليات المسلحة التي وقعت في مدينة القدس لم تستطع «ان تقوض اركان الهدوء والاستقرار والامن الطبيعي الذي ساد المدينة حتى الآن»، فكل العمليات المسلحة التي وقعت منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لم تحدث تفجيراً في الاوضاع ولا ازمات حادة، على النحو الحاصل. فمدينة القدس، الآن، تعاني من تصدع خطير في اعقاب نسف كل امكانية وكل بادرة للتعايش المشترك بين الشعبين. فهذه الامكانية «قضي عليها منذ اللحظات الاولى التي بدأ فيها رجال الحاخامية الدينية الفوضى والاعتداءات المسلحة على العرب، ومنذ بدأت عمليات حرق البيوت ورشق السيارات بالحجارة وطرد العائلات العربية الضعيفة من بيوتها دون اعطاء اي منها فرصة للدفاع عن نفسها، او الادلاء برأيها والتعبير عن رفضها لما يحدث» (**الشعب** ، ٣/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن اريبه ناءور، «اللاسامية وسيطرتها على القدس»، **يديعوت احرونوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وذهبت مصادر اخرى الى حد وصف الاعمال الارهابية اليهودية التي وقعت في القدس بأنها «اكبر الكوارث التي حلت باسرائيل»، واعتبارها سبباً أول في دمار وانهيار الدولة مستقبلاً. وقالت هذه المصادر أنه منذ حادث التفجير الذي وقع في سوق محنيه يهودا في القدس العربية والذي ادى الى مقتل سبعة عشر اسرائيلياً، في العام ١٩٦٨، وما قبله، وبعده بأيام، وقعت مئات العمليات المسلحة من كل نوع، واستهدفت الباصات والسيارات والحوانيت وبسطات البيع ودور السينما، فادت الى اصابة الآلاف؛ ومع ذلك لم تحدث ردات فعل بمستوى ردة الفعل التي حدثت على اثر مقتل الاسرائيلي عمدي. واضافت هذه المصادر ان الذي يثير ويبعث على الاستهجان

هو «اننا لم نسمع صوتاً [اسرائيلياً] رسمياً واحداً [باستثناء بعض اليساريين] يشجب هذه الاعمال، او يدين هذه الزعرنة الوحشية التي تقوم بها جماعات دينية اثبتت التحقيقات انها كانت مستعدة وتنتظر مثل هذا الحدث [مقتل عمدي] لكي تبطش بالمواطنين العرب...». فمثل هذه الاعمال «من التطرف الغريب الفاشي، سوف تكون السبب الاول في دمار وانهيار اسرائيل كدولة». ان الاشخاص الثلاثة الذين نفذوا عملية قتل عمدي في القدس «لم يفعلوا شيئاً كبيراً [بحجم الذي] فعله زعران كهانا و' غوش ايمونيم' وامثالهم». فما فعله هؤلاء «هو ارهاب حقيقي» سيجلب «الكارثة... على اسرائيل» (**الشعب** ، ١٩٨٦/١١/٢٦؛ نقلاً عن **دافار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

مدارس للارهاب

في ظل المناخات التي وفرتها السلطات الاسرائيلية للقوى اليمينية والفاشية في اسرائيل، نمت وترعرعت الى جانب التنظيم الارهابي، الذي تشكل في حينه من عناصر من حركة غوش ايمونيم، مجموعات أخرى أدنى تنظيماً وأقل تخطيطاً، ولكنها لم تكن تقل خطورة عن ذلك التنظيم. فكانت هناك مجموعة من عناصر حركة كاخ التي برز نشاطها، بصورة اساسية، في القيام باطلاق النار على باص عربي شمال مدينة رام الله، وكذلك محاولة حرق مكاتب صحيفة «الفجر». ثم «مجموعة عناصر لفتا» التي قام عناصرها، في احدى ليالي الشتاء، قبل أربع سنوات، بوضع مواد متفجرة في مساجد في القدس. وبعدها جاءت «مجموعة عين كارم» التي حاولت عناصرها القيام بعمليات تخريب ضد الكنائس. ثم المجموعة التي قتلت السائق العربي، مؤخراً، وحكم على أفرادها بالسجن المؤبد (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤؛ نقلاً عن داني روبنشتاين، **دافار** ، بدون ذكر تاريخ النشر). والآن هناك حديث عن تشكيل تنظيم إرهابي جديد، خصوصاً بعد الاحداث التي شهدتها القدس. وتشير الدلائل الى ان هذه التنظيم يعتبر اكثر تطرفاً، وخطورة، من سابقه، التنظيم الاول. وقد جاء هذا التنظيم نتيجة لقاء واتصال ثلاث قوى: الأولى، المدارس الدينية المتطرفة؛ والثانية، قوى تنتمي الى عالم الاجرام والمخدرات؛ والثالثة، القوى السياسية المتطرفة بزعامة عضو الكنيست مئير كهانا ومؤيدوه (**الفجر** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وقد اتجهت الانظار صوب البلدة القديمة في القدس، وتحديداً نحو حي «شموئيل هنفي»، حيث المدارس الدينية اليهودية وحيث تسكنه عائلات يهودية من أصل شرقي عانت من مختلف اساليب التمييز، واصبحت التربة الصالحة لنمو الحركات الارهابية. ففي هذا الحي الفقير المكتظ بالسكان بسبب نسبة التزايد الطبيعي العالية، نمت وترعرعت العوالم السفلية واوكار الدعارة، واصبح الطريق اليها والى تعاطي المخدرات قصيراً جداً. ازاء هذه الظواهر، تشعر غالبية سكان الحي بالاحباط والنقمة على السلطة الاسرائيلية، وتشعر كأنها تعيش في «اسرائيل ثانية». وقد نجحت الفئات المتطرفة، امثال كهانا، في اقناع قسم لا يستهان به من سكان الحي بأن سبب بؤسهم وفقرهم لا يكمن في تصرفات السلطة الاسرائيلية «الاشكنازية» تجاههم، وانما يكمن في العرب الذين يقومون بغالبية الاعمال اليدوية، في حين تتفشى البطالة في الحي بسبب رفض سكانه «تلطيخ» أيديهم بأعمال ومهن أصبحت حقيرة من وجهة نظرهم، وليست ذات اعتبار. وقد شهد حي شموئيل هنفي ـ أسوة بأحياء اخرى يسكنها ابناء الطوائف اليهودية الشرقية ـ ظاهرة العودة الى الدين والتمسك باهدابه، كرد فعل على حرب لبنان العام ١٩٨٢ وانغماس الاسرائيليين في الملذات، وسعيهم الدؤوب الى الماديات. وتدأب فئات متدينة متزمتة على توفير المال اللازم لاعالة عائلات التائبين ليتفرغوا للصلاة ودراسة أصول الدين. ولما كان المسؤولون عن المعاهد الدينية هم من قادة الفئات اليمينية المتطرفة، فقد حذا طلابهم حذوهم لتحقيق حلم «أرض ـ اسرائيل الكبرى». وهم يرون في السكان العرب، في الاراضي المحتلة، حجر عثرة رئيس، يقف حائلاً دون تحقيق هذا الحلم (**البيادر السياسي** ، ١٩٨٦/١١/٢٩).

أما طلاب المدارس الدينية، الذين يشكلون العناصر الرئيسة المكونة للتنظيم الارهابي المحتمل، فسنتعرف عليهم من خلال مدرستين تقعان في القدس القديمة، ويشكل طلابهما نموذجاً لما يمكن ان يكون عليه طلاب المدارس الدينية التي اخذت تخرج افواجاً من الارهابيين والمتطرفين اليهود، وهما مدرستا «براخات ابراهام»

و «شوفو بنيم» التي ينتمي اليها القتيل الياهو عمدي.

وفقاً للتقرير الذي قدمه القائد العام للشرطة الاسرائيلية، دافيد كراوس، حول أحداث القدس الاخيرة، جاء ان طلاب المدرسة الدينية «براخات ابراهام» اعتادوا التنكيل بالسكان العرب بأساليب تقشعر لها الابدان؛ إذ كانوا يثيرون ضجة في ساعات متأخرة من الليل، وعندما كان السكان العرب يخرجون لمعرفة ما يحدث او يحتجون عليه، كان الطلاب يلقون عليهم مياه المراحيض. ويضيف تقرير كراوس انه يوجد في القدس اشخاص كثيرون من أصحاب الماضي الجنائي ممن تعتبر الفوضى واعمال العنف جزءاً من تكوينهم النفسي، وقد عاد هؤلاء الى «اصول الدين اليهودي» (**القدس** ، القدس، ١٩٨٦/١٢/١؛ نقلاً عن ران كسليف، «ما حدث في القدس خطير»، **هآرتس** ، بدون ذكر لتاريخ النشر). أما طلاب «شوفو بنيم» الذين ينتمون الى أنصار الحاخام ينحمان بن ـ رسلان، فتصرفاتهم غريبة جداً. فهم يقضون ساعات طويلة في أداء الصلوات، وفجأة يأخذون في القفز عالياً والتصفيق والصراخ ومناجاة الخالق بصوت عال. وكثيراً ما يخرج بعضهم ليلاً الى النبي صموئيل للتوحد مع الباري؛ أما الباقون فيضربون على الصفائح، وهم لا يترددون في استعمال كل وسيلة ممكنة لمضايقة جيرانهم العرب، وتهديدهم بأن مجزرة صبرا وشاتيلا ثانية ستحدث اذا أصروا على البقاء في بيوتهم (**البيادر السياسي** ، ١٩٨٦/١١/٢٩).

في هذه الظروف والمعطيات تبرز ظاهرة الفاشية الدينية المتعصبة الجديدة المخيفة، والتي من بين اهدافها السياسية طرد الفلسطينيين، وهو الشعار الذي ترفعه حركة كاخ. وتعمل هذه الفاشية خارج «المؤسسات الدينية الوطنية» وبدون أي ارتباط مع حركة «غوش ايمونيم»، وتستمد قوتها من الحقد والكراهية للعرب (**الفجر** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

التنظيم الارهابي الرقم ٢

وقد بدأت المخاوف تزداد لدى الشرطة الاسرائيلية من وجود فعلي لتنظيم يهودي معاد للعرب بين جدران مدرسة «شوفو بنيم»، واحتمال امتلاك هذا التنظيم مخازن أسلحة (**المصدر نفسه**). ووفقاً لتقرير قائد الشرطة الاسرائيلية، كراوس، يتضح انه توفرت للشرطة الاسرائيلية، ايضاً، معلومات عن كميات من الاسلحة موجودة، بصورة غير قانونية، بحوزة المتطرفين اليهود الذين يسكنون البلدة القديمة في القدس (كسليف ، **مصدر سبق ذكره**). وتؤكد مصادر صحافية اسرائيلية، ان الاسلحة وصلت الى أيدي طلاب المدارس الدينية في القدس عبر طرق رئيسة ثلاث، هي:

- من خلال مجموعة من المجرمين، خاصة من حي صموئيل هنفي.
- من قبل بعض الطلبة الذين يحملون سلاحاً مرخصاً بصورة رسمية، وايضاً عبر بعض الشبان الذين يخدمون في وحدات عسكرية في الجيش الاسرائيلي.
- من خلال نشطاء واعضاء في حركة كاخ وحركة غوش ايمونيم (**العودة** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وقد بدأت الشرطة الاسرائيلية، مؤخراً، «تحقيقاً خاصاً» للتأكد من وجود تنظيم ارهابي يهودي جديد. وأخذ التحقيق، في هذا الاتجاه، دفعاً جديداً في ١٩٨٦/١٢/١٧، عندما أعلن عن اكتشاف قنبلتين يدويتين مفخختين، وضعت احداهما في منزل المواطن الفلسطيني حنفي الكرمي، الواقع بالقرب من باب المغاربة، الى جانب حارة اليهود في البلدة القديمة؛ ووضعت الاخرى تحت سيارة يملكها فلسطيني آخر كانت متوقفة الى جانب بيته. واشارت تقديرات جهاز التحقيق التابع للشرطة الاسرائيلية الى أن الدافع وراء وضع القنبلتين، هو الرغبة في زيادة التوتر بين المواطنين العرب وبين اليهود من سكان القدس، خصوصاً في البلدة القديمة، والتدخل، في نهاية الأمر، لطرد العرب منها (**الشعب** ، ١٩٨٦/١٢/١٩). وقالت مصادر صحافية اسرائيلية، ان طريقة وضع القنبلتين شبيهة بالطريقة التي كان يعمل بموجبها اعضاء عصابة «ت.ن.ت» (ارهاب ضد ارهاب) اليهودية، الذين كانوا يضعون قنابل مفخخة بالقرب من مؤسسات دينية مسيحية واهداف عربية أخرى (**الاتحاد** ، ١٩٨٦/١٢/١٩؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

واختلفت الآراء والتقديرات بشأن حقيقة وجود تنظيم ارهابي يهودي جديد يقف وراء الهجمات والاعتداءات ضد العرب التي شهدتها القدس. فعارض رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، عتنيال شلنر، هذه الفكرة وقال: «من خلال معرفتي واحساسي وتحليلي للامور، فانه لا يوجد تنظيم سري جديد من بين المستوطنين اليهود في [الضفة الغربية وقطاع غزة]، ومع ذلك توجد اوضاع شبيهة بتلك الاوضاع التي ظهر وتبلور من خلالها التنظيم اليهودي السري الاول». وقال رئيس لجنة الدفاع عن أعضاء التنظيم الارهابي اليهودي الاول، يهودا حزني، انه «اذا وجد تنظيم سري آخر، فانه لن يكون من بين أتباع التنظيم السابق، بل سيكون [اعضاؤه] من نوعية سكان حي صموئيل هنفي، وعلى ارضية تشابه تلك التي عمل من خلالها الاسرائيلي شموئيل (الذي أطلق صاروخاً على باص عربي، فقتل وجرح عدداً من ركابه). واذا واصلت الحكومة الاسرائيلية اطلاق سراح مخربين مسلحين دون تنفيذ عقوبة الاعدام، فقد يظهر اشخاص ممن يفضلون أخذ القانون بأيديهم» (**الشعب** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

أما عضو الكنيست الحاخام مئير كهانا زعيم حركة كاخ، فقد أعلن، صراحة، تأييده لوجود تنظيم جديد. وقال في مؤتمر صحافي عقده في تل ابيب (٢٢/١٢/١٩٨٦) أنه يؤيد تشكيل شبكة يهودية ارهابية جديدة تعمل ضد المواطنين العرب. ودعا كهانا الى ترحيل العرب من مدينة القدس المحتلة، وحتى من اسرائيل. ووعد بتنفيذ ذلك حينما يتسلم السلطة؛ وقال أنه «اذا كان ظهور مثل هذا التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ حياة اليهود، فانني أؤيدها» (**الفجر** ، ٢٣/١٢/١٩٨٦).

من جهته، لم يستبعد عضو الكنيست متتياهو بيلد (القائمة التقدمية للسلام) وجود تنظيم إرهابي جديد. وفي هذا الصدد، صرح بأن وجود تنظيم ارهابي جديد هو ظاهرة طبيعية بين المستوطنين العنصريين الذين لاقوا التشجيع، عندما منح رئيس الدولة، حاييم هرتسوغ، العفو عن التنظيم الارهابي السري اليهودي الاول، بعد أن دانت المحكمة اعضاءه بسبب الاعمال الاجرامية التي ارتكبوها بحق رؤساء البلديات الفلسطينية، اعضاء لجنة التوجيه الوطني في الاراضي المحتلة، في حزيران (يونيو) ١٩٨٠ (**الوطن** ، القدس، ١٩/١٢/١٩٨٦).

ربعي المدهون

◇
◇ ◇

اسرائيل والمسألة اللبنانية: التورط من جديد

في ضوء تدهور الاوضاع الامنية في جنوب لبنان بعامة، وعلى تخوم «المنطقة الامنية (القطاع الذي ما زالت تحتله اسرائيل) وفي داخلها، جراء تواصل وتصعيد عمليات المقاومة الوطنية المسلحة اللبنانية والفلسطينية على حد سواء، على شكل هجمات واشتبكات عن قرب مع مواقع جيش جنوب لبنان ومواقع قوات الاحتلال، ونصب كمائن داخل «المنطقة الامنية» على محاور الطرق لدوريات الطرفين، اضافة الى استمرار عمليات قصف المستوطنات الاسرائيلية، ومواقع قوات الاحتلال وجيش جنوب لبنان، بصورايخ الكاتيوشا؛ وفي ضوء ردود الفعل الاسرائيلة (من حشود وتكثيف التواجد العسكري وعمليات اغارة وتمشيط في عمق الاراضي اللبنانية، خارج حدود «المنطقة الامنية» والتدخل بواسطة سلاح الجو في القتال الدائر بين قوات المقاومة الفلسطينية على اختلاف فصائلها وبين حركة «أمل»، والتصريحات المتتالية بشأن رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي اللبنانية؛ في ضوء ذلك كله تحدث بعض المعلقين الاسرائيليين حول ضرورة «الاستعداد لايام اكثر سوءاً في جنوب لبنان» (جدعون

سامط ، **هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٤). وتحدث بعض آخر عمّا سماه «وضع مغاير» بدأ يتشكل في جنوب لبنان، محذراً من انه «اذا لم يتم، وبأسرع وقت، كبح جماح هذه المنظمة الشيعية المتطرفة [على خلفية تمكن افراد من حزب الله من احتلال مواقع لجيش جنوب لبنان وقتل عدد كبير من افراده]، فاننا سنجد انفسنا على عتبة مرحلة جديدة في جنوب لبنان اكثر صعوبة وتعقيداً» (زئيف شيف ، **المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢١). و «الايام الاكثر سوءاً»، التي يتحدث عنها البعض من المعلقين الاسرائيليين، هي كما يبدو ما توقعه المعلق العسكري، زئيف شيف، من «تزايد تدخل وتورط الجيش الاسرائيلي، سواء أكان ذلك لناحية المساندة التي يقدمها الى جيش جنوب لبنان، ام لناحية نشاطه المباشر عند الضرورة» (**المصدر نفسه**).

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الاوضاع المستجدة ان تجدد الجدال الداخلي بشأن التورط الاسرائيلي في لبنان والقضايا المتفرعة منه، مثل الوجود العسكري المباشر، وحجمه، والترتيبات الامنية في المنطقة الامنية، ومدى فعالية جيش جنوب لبنان، والموقف من قوات الامم المتحدة، وغيرها من المواضيع، بعد ان بدا، لمدة معينة، ان حكومة بيرس، قد نجحت، في اعقاب تنفيذ المرحلة الاخيرة من خطة الانسحاب، في طي الملف اللبناني، واخذ الكثيرون يتحدثون عن الترتيبات الامنية كأنجاز. وفي تلك المدة، وعلى حد تعبير الصحفي جدعون سامط، «لاذ بالصمت كل اولئك الذين تنبأوا ـ في اوساط قيادة الجيش والمستشرقين ـ بالتدهور الحالي واقترحوا استراتيجية مغايرة» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٤).

خروج من الباب وعودة من النافذة

في حزيران (يونيو) ١٩٨٥، اعلنت حكومة التكتل الوطني، برئاسة شمعون بيرس، الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل خطة الانسحاب التي كانت الحكومة الاسرائيلة أقرتها في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٨٥. وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية بيرس، اكد، في العديد من تصريحاته قبل اقرار الحكومة لخطة الانسحاب، وبعد ذلك، ان حكومته مصممة على الانسحاب: «انني انادي بعودة الجيش الاسرائيلي الى البيت في اطار ترتيبات أمنية تضمن سلامة الجليل وسلامة جنودنا. وهذا يعني الاحتفاظ بجيش جنوب لبنان وانتشار قوات الامم المتحدة» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٤/١٢/٢١). وفي مناسبة سابقة، اشار بيرس الى ان «المنطقة الامنية» ستكون اوسع مما كانت عليه في عهد سعد حداد، مع ان الجيش الاسرائيلي سيعود الى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب لبنان (**هآرتس** ، ١٩٨٤/١٢/١٨). وفي تصريحاته اللاحقة، اكد بيرس، مجدداً، ان اسرائيل لا تنوي ابقاء قوات لها في «المنطقة الامنية»، وان جيش جنوب لبنان وميليشيات محلية أخرى (الحرس الوطني) سيتوليان مهام الأمن في تلك المنطقة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٥/٣/١٨، **ودافار** ، ١٩٨٥/٤/٥). ومع ان بيرس اكد ان حكومته لن تتدخل في شؤون لبنان الداخلية، الا انه وفي الوقت ذاته اشار الى هذا الاحتمال في حال تعرض اسرائيل للخطر (**هآرتس** ، ١٩٨٥/٢/٧). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ربط احتمال عودة الجيش الاسرائيلي الى لبنان بعودة المقاومة الفلسطينية ومحاولتها تنفيذ عمليات ضد المستوطنات الشمالية (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٥/١/١٥). لكن هذه التأكيدات والمزاعم الاسرائيلية، بشأن الانسحاب الكامل وعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، انكشف زيفها بسرعة. فالقوات الاسرائيلية التي انسحبت من الجنوب اللبناني، من باب الاعلام، عادت اليه، وتحديداً الى «المنطقة الامنية»، من نافذة الترتيبات الامنية التي نص عليها قرار الانسحاب ذاته. وهذه العودة، او بالاحرى تكثيف التواجد، مضمنة في حيثيات القرار الذي ينص، من حيث المبدأ، على ان حكومة اسرائيل قررت سحب الجيش الاسرائيلي من لبنان «وانتشاره، مجدداً، على الحدود الشمالية لدولة اسرائيل»؛ وفي الوقت ذاته، تتعهد الحكومة بالقيام «بكل ما يلزم لضمان سلامة الجليل»، من خلال ترتيبات امنية جوهرها «بقاء منطقة تعمل فيها قوات محلية [جيش جنوب لبنان] في جنوب لبنان بدعم من الجيش الاسرائيلي» (**هآرتس** ، ١٩٨٥/١/١٦). لكن هذا الدعم الذي تعهدت حكومة اسرائيل تقديمه الى جيش جنوب لبنان، في اطار الترتيبات الامنية، يكشف عن «وجود معين لوحدات من الجيش الاسرائيلي كان قائماً في المنطقة الامنية من اجل تدريب جيش جنوب لبنان» (طالي زيلنغر، **دافار** ، ١٩٨٦/٣/١٠). واذا اضفنا الى هذا حقيقة ان المفهوم الامني السائد في صفوف المؤسسة الامنية والسياسة،

لا يرى امكان ضمان امن الجليل دون تواجد عسكري اسرائيلي داخل الاراضي اللبنانية (د. اسحق بايلي، **هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٥)، عندها يتكشف مدى التضليل الذي مارسته الابواق الرسمية الاسرائيلية في ادعائها الانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية خدمة لاغراض داخلية وخارجية في آن.

لكن افتضاح أمر التورط الاسرائيلي في لبنان وحجم التواجد العسكري الاسرائيلي على اراضيه لم يقتصر على ذلك، بل اكدته الوقائع على الارض. ومع ان هذا التواجد لم يحظ بتغطية صحافية، كما تقول الصحفية طالي زيلنغر «خشية ايقاظ دببة نائمة واثارة غضبها لتصب نيرانها على الجيش الاسرائيلي» (**دافار** ، ١٩٨٦/٣/١٠)، فان تجاوب وسائط الاعلام مع رغبة السلطات في ذلك، سواء أطوعاً تم ام قسراً، لم يعد ممكناً. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة وابعادها، محاولة بعض المعلقين وصف ذلك التواجد بانه «محدود» (زئيف شيف، **هآرتس** ، ١٩٨٦/٢/٢١)، والبعض الآخر بأنه «بطبيعة الحال، غير ملموس اكثر من اللازم» (أ. شفايتسر، **المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٩). فالاصابات التي وقعت في صفوف قوات الاحتلال في اماكن متفرقة من المنطقة الامنية والمهام التي كانت تقوم بها تلك القوات، وما زالت، تنفي الادعاء بوجود «محدود» و «غير ملموس» لاغراض التدريب. فمنذ الاعلان عن الانسحاب الكامل المزعوم، وحتى شهر آذار (مارس) ١٩٨٦، قُتل ستة جنود اسرائيليين واصيب ستة عشر آخرون بجراح مختلفة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٣/١٠)، هذا اضافة الى وقوع ثلاثة جنود اسرائيليين في الاسر، احدهم طيار. وتفيد التقارير الصحافية بهذا الشأن، بأن كميناً نصبه رجال المقاومة اللبنانية على محور بنت جبيل ـ بيت ياحون، داخل المنطقة الامنية، لدورية مشتركة من جيش جنوب لبنان والجيش الاسرائيلي، قد تمكن من قتل جنديين من جيش جنوب لبنان، ومن أسر ثلاثة آخرين من بينهم اثنان من جنود الاحتلال (**دافار** ، ١٩٨٦/٢/١٨). اما الاسير الثالث، وهو طيار، فقد تم اسره في اعقاب سقوط طائرة فانتوم اسرائيلية كانت تقصف مواقع تابعة لـ «فتح» الى الجنوب من صيدا (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٠/١٧). وعلى صعيد القتلى من جنود الاحتلال، ذكرت تقارير صحافية ان جنديين من جنود الاحتلال قتلا في اشتباكات متفرقة في شهري تموز (يوليو) وايلول (سبتمبر) ١٩٨٦ (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٨/١و ١٩٨٦/٩/٧)، وان ثلاثة جنود آخرين اصيبوا بجراح مختلفة جراء انفجار قذيفة مدفع هاون على مقربة من موقعهم (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢١).

وبالفعل، فالوقائع على الارض هي التي فرضت على صحفية مثل طالي زيلنغر القول: «لا حاجة للمرء ان يعرف اسراراً من الغرف المغلقة ولا ان يكون استراتيجياً لكي يلاحظ، وفق البيانات العلنية والرسمية، ان قواتنا، قوات الجيش الاسرائيلي، عززت وجودها هناك» (**دافار** ، ١٩٨٦/٣/١٠). وهذا مما جعلها، وغيرها، تتحدث عن وضع جديد «او ربما متجدد، او شكل آخر لمسألة [وجود] الجيش الاسرائيلي في لبنان. والجوهر واحد ـ لا زلنا غارزين هناك، وينبغي الا يقال لنا شيء آخر، حتى وان لم يكن ذلك، حتى الآن، بتورط مكثف كالذي تخلصنا منه، الى حد ما، قبل وقت وجيز» (**المصدر نفسه**). والوقائع ذاتها هي التي وضعت علامة سؤال كبيرة حول مدى فعالية الترتيبات الامنية وجيش جنوب لبنان الذي يتستر وراءه الاحتلال، فـ «الترتيبات الامنية»، التي عمادها جيش جنوب لبنان، «تحمل في طياتها بذور الانهيار الذاتي [كونها] تشكل حافزاً لا مفر منه على العمل ضد اسرائيل» (جدعون ساسط، **هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٤). وفي هذا المجال، فالعمل ضد اسرائيل وضد جيش جنوب لبنان وعدم قدرة الاخير على التصدي بنجاح سيؤدي، بالضرورة، الى «ان تجد اسرائيل نفسها، وبديناميكية لا مفر منها، مضطرة الى تعزيز تواجدها العسكري، بينما جيش جنوب لبنان يتلقى الضربات من قوات حزب الله» (**المصدر نفسه**).

جيش جنوب لبنان: ركيزة خاوية

رغم مواصلة قادة اسرائيل، على اختلافهم، اعلان تأييدهم واستمرارية دعمهم لجيش جنوب لبنان، والتمسك به كجزء اساسي من الترتيبات الامنية، فان بعض المصادر الاسرائيلية الرسمية والصحافية بدأ يتحدث عن احتمالات انهيار هذا الجيش، جراء تصاعد وتصعيد العمليات العسكرية ضده داخل المنطقة الامنية. فوفقاً للمصادر الصحافية الاسرائيلية، خسر هذا الجيش، منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان في حزيران

(يونيو) العام ١٩٨٥ وحتى شهر ايلول (سبتمبر) الماضي، قرابة ٦٧ جندياً واصيب المئات من افراده بجراح مختلفة، جراء الهجمات التي يتعرض لها، من حين الى آخر، من جانب رجال المقاومة الوطنية المسلحة، اللبنانية والفلسطينية (**عل همشمار** ، ١٦/٩/١٩٨٦). وتحدث مصدر صحافي آخر، عن سقوط ١٧ قتيلاً من افراد هذا الجيش واصابة العشرات بجراح، خلال المعارك الاخيرة فقط «التي جرت بضراوة لا مثيل لها» (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٩/١٩٨٦). وهذا العدد من القتلى والجرحى يعتبر ثمناً باهضاً قياساً بعدد افراد هذا الجيش (قرابة ٢٥٠٠ جندي وضابط). وقد انعكس هذا التدهور في التقارير الصحافية بشكل واضح حيث نُسب الى مصادر عسكرية رفيعة المستوى قولها ان الطريق الوحيد لمنع انهيار محتمل لجيش جنوب لبنان، هي تكثيف الدعم الذي تقدمه اسرائيل اليه. واضافت تلك المصادر، في معرض تحليلها للوضع، ان قوة صمود جيش جنوب لبنان محدودة، وانه، في حال استمرار الهجمات عليه بوتيرة متزايدة ولزمن طويل، سيصبح تفككه وارداً. واذا حصل ذلك سيتوجب على الجيش الاسرائيلي ان يزيد، بصورة مكثفة، عدد جنوده في جنوب لبنان، وذلك بهدف منع انهيار المنطقة الامنية كلياً (**هآرتس** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

ولتلافي الانعكاسات السلبية الداخلية لتردي الاوضاع الامنية في جنوب لبنان، المتمثلة في تزايد الاهتمام الداخلي وعلى صعيد الرأي العام بما يجرى في المنطقة الامنية، اخذ وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يطلق التطمينات، من ناحية، والتهديدات، من ناحية اخرى، لامتصاص الانعكاسات السلبية المحتملة. ففي كلمة القاها في المهرجان القطري لمشوهي الحرب، قال رابين ان المنطقة الامنية صامدة بشكل جيد وانه لا داعي هناك لتوسيعها او تقليصها (**المصدر نفسه** ، ٢٣/٩/١٩٨٦). واضاف: «لكن دعم الجيش الاسرائيلي ومساندته لجيش جنوب لبنان سيتغيران وفق الضرورات، حيث الهدف هو ضرب كل من يحاول ضرب جيش جنوب لبنان» (**المصدر نفسه**). وفي محاولة منه لرفع معنويات جنود جيش جنوب لبنان والوحدات العسكرية الاسرائيلية المتواجدة في الاراضي اللبنانية، قام رابين بجولة تفقدية في المنطقة الامنية، التقى خلالها بالجنود وزار مواقع عسكرية تعرضت، مؤخراً، لهجمات وقصف من جانب رجال حزب الله. وادلى رابين، في اعقاب جولته هذه، بتصريح اعرب فيه عن رضاه عن الوضع، قائلاً: «لقد وجدت جيش جنوب لبنان في وضع جيد جداً، وهو مؤهل للقيام بدوره» (**المصدر نفسه** ، ٢٤/٩/١٩٨٦). وفي مناسبة اخرى، وجه رابين تهديداً مباشراً لقرى جنوب لبنان بقوله: «اذا لم يستتب الهدوء عندنا، فلن يكون هدوء هناك... وعندما يزداد نشاط الارهاب، فان نشاطنا سيزداد» (**عل همشمار** ، ٢٢/٩/١٩٨٦).

وفي هذا السياق، اوعزت الحكومة الاسرائيلية الى القيادة العسكرية بحشد قوات كبيرة على الحدود، وذلك «بعد ان قررت زيادة دعم اسرائيل لقوات جيش جنوب لبنان» (**يديعوت احرونوت** ، ٢٣/٩/١٩٨٦). وقال شهود عيان في المستوطنات الشمالية ان الحشود لم يسبق لها مثيل منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٥ (**هآرتس** ، ٢٣/٩/١٩٨٦). ومع ان حدة التوتر خفت نسبياً في اعقاب الاجراءات الاسرائيلية ـ على حد تعبير ضباط كبار ـ، الا ان حالة الاستنفار في صفوف جيش جنوب لبنان والقوات الاسرائيلية المتواجدة داخل المنطقة الامنية، وعلى الحدود، بقيت على حالها (**المصدر نفسه** ، ٢٤/٩/١٩٨٦). وازاء ذلك، حذر «مصدر سياسي رفيع المستوى» من ان «تمركز الجيش الاسرائيلي داخل المنطقة الامنية، سيجر اسرائيل، بالضرورة، الى مواجهة عنيفة مع جيش ايراني، ومع سوريا، وقوات حزب الله، بدلاً من [فدائيي] م.ت.ف. الذين كانوا يتمركزون هناك عشية حرب لبنان» (**المصدر نفسه** ، ٢٥/٩/١٩٨٦).

وفي اعقاب مناقشة الحكومة للوضع في جنوب لبنان، تقرر عقد جلسة خاصة للجنة الخارجية والأمن، لاطلاع اعضائها على حقيقة الموقف. وعرض رابين سياسة الحكومة، بقوله: «لا مجال هناك لأي تغيير في سياسة اسرائيل في جنوب لبنان، ولا حتى التفكير في تغيير كهذا» (**يديعوت احرونوت** ، ٢٥/٩/١٩٨٦).

اما على صعيد الكتل السياسية الممثلة في اللجنة، فقد تراوحت الاقتراحات لمعالجة الوضع بين الدعوة من جانب ممثلي الليكود والكتل التي تقف على يمينه، الى توسيع المنطقة الامنية، مجدداً، حتى جسور الليطاني، وبين دعوة ممثلي الكتل اليسارية والليبرالية (مبام وراتس) الى الرحيل عن المنطقة الامنية نهائياً. وقال رابين، في اثناء المناقشة: «ان الوضع الحالي في المنطقة الامنية هو الافضل في الظروف الراهنة، ولو لم تكن المنطقة الامنية

موجودة... لكان الوضع الامني في الشمال اسوأ بمائة مرة». واكد رابين لاعضاء اللجنة ان الوضع الحالي مع وجود المنطقة الامنية «يوفر دفاعاً معقولاً عن الحدود الشمالية ومستوطنات الجليل» (**المصدر نفسه**).

واعرب معظم اعضاء اللجنة من كتل الائتلاف عن تأييدهم لسياسة الحكومة. وقال ممثل المعراخ ان البديل من المنطقة الامنية هو «خلق وضع يحتم التدخل اليومي لاسرائيل في لبنان، الامر الذي من شأنه ان يقود الى حرب جديدة». اما ممثل الليكود، فركز، في كلمته، على ضرورة تكثيف الدعم لجيش جنوب لبنان، لأن هذا الجيش لن يصمد دون «الاوكسجين» الذي يمده به الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الغضون، كان مجلس الامن يتخذ، بناء على مشروع قرار فرنسي، قراراً يدعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية لتمكين قوات الامم المتحدة من توسيع رقعة انتشارها حتى الحدود الدولية.

وفي معرض رد المسؤولين الاسرائيليين على هذا القرار اكد هؤلاء، مجدداً، رفضهم لقرارات مجلس الامن التي كان آخرها القرار آنف الذكر الذي اتخذه المجلس في ١٩٨٦/٩/٢٣. واعلن رابين، في اعقاب جلسة الحكومة التي ناقشت القرار المذكور، ان «اسرائيل لا تطلب بقاء قوة الامم المتحدة في جنوب لبنان»، وكذلك «لا تطالب بجلائها». واضاف: «لكننا نعارض، بشدة، انتشارها في اتجاه الحدود مع اسرائيل، وراء المنطقة التي تسيطر عليها تلك القوات منذ ثماني سنوات» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٢). وفي تصريح لاحق، اكد شامير، خلال لقاء تم بينه وبين وزير خارجية فرنسا، رفض بلاده لقرار مجلس الامن، وانتقده بشدة. ووصف شامير القرار بأنه «سخف متناه، لأن من الواضح، حتى للذين اقترعوا لصالحه، انه غير قادر على حل المشكلة». واضاف شامير: «ان اسرائيل لن تهمل أمنها وستواصل مساعدة جيش جنوب لبنان والاحتفاظ بالمنطقة الامنية» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

اما على صعيد المؤسسة الامنية، فيلاحظ ان ثمة موقفين متناقضين من قوات الامم المتحدة: الموقف الاول ينظر اليها بايجابية ما، على اساس انها تشكل «مصفاة» لمحاولات التوغل والتسلل الى المنطقة الامنية، بينما يرى فيها الموقف الثاني قيداً على حرية عمل وتحرك الجيش الاسرائيلي، اضافة الى اتهامه لها بـ «التعاون مع المخربين». اما «الجانب السلبي الآخر لوجود قوات الامم المتحدة، فهو ـ على حد قول انصار الموقف الثاني ـ ان الخلاف المستمر بينها وبين الجيش الاسرائيلي «يتسبب في توتير علاقات اسرائيل بدول صديقة» (**يديعوت أحرونوت** ، ١٩٨٦/٩/٢٤).

خيارات ثلاثة

كما على صعيد المواقف التي افرزتها المناقشات للاوضاع المستجدة في الجنوب اللبناني بين الكتل السياسية المختلفة، من حيث التمسك بالوضع الراهن ودعوة الى تغييره في اتجاه توسيع المنطقة الامنية، او دعوة نقيضة في اتجاه الرحيل عنها، كذلك على صعيد المناقشات العامة للوضع، انقسمت الآراء. وحدث الانقسام بين مؤيد للحفاظ على الوضع الراهن وداع الى التخلي عن المفهوم الامني الذي يوجه سياسة الحكومة والعودة، فعلاً، الى ما وراء الحدود الدولية، ودعوة، وان لم تكن واضحة وضوح موقف انصار توسيع المنطقة الامنية والعودة الى جنوب لبنان، الا انها تتضمن تلميحات قوية الى ذلك.

المعلق العسكري رئيف شيف يعترف، في سياق مقالة كتبها بعنوان «وضع جديد في جنوب لبنان» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢١)، بأن التطورات الاخيرة، ولا سيما الهجمات على جيش جنوب لبنان واحتلال مواقع له داخل المنطقة الامنية، ولو لفترة مؤقتة، يشكل «تغيراً فعلياً»، كما ان الضغوط التي يمارسها مجلس الأمن على اسرائيل للسماح بانتشار قوة الأمم المتحدة حتى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، تشكل «وضعاً جديداً». لكن شيف، وان بدا مؤيداً للموقف الرسمي الداعي الى الحفاظ على الوضع الراهن، الا انه يشير الى ان الجيش الاسرائيلي «يستعد، الآن، لصد الهجمة الجديدة لقوات حزب الله. ولن يكون ذلك عملية سهلة. وهو يتطلب اكثر من تقديم العتاد الى جيش جنوب لبنان ومساندته بنيران المدفعية». ويلمح شيف الى احتمال زيادة التورط الاسرائيلي بقوله: «وعلى الجيش الاسرائيلي ان يلائم نفسه لمواجهة الظروف المستجدة... [لأن]

البديل الآخر، الاقل تحبيذاً، هو انهيار جيش جنوب لبنان ودخول الجيش الاسرائيلي، بكثافة، الى المنطقة الامنية من جديد».

واذا كان شيف يتوقع ويشير الى احتمال ازدياد التورط الاسرائيلي، فان الصحفي حفاي اشد (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٢٢) يدعو الى ذلك صراحة: «على الجيش الاسرائيلي ان يتأهب لجولة اخرى من التورط في المنطقة الامنية في جنوب لبنان ووراءها». وفي سياق ذلك، يعترف اشد بحقيقة حرصت حكومة بيرس على اخفائها، وهي: «ان خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان لم يكن نهائياً، ولا يمكن ان يكون كذلك، ما دامت سوريا وايران تواصلان استخدام لبنان كساحة العاب استعداداً للحرب ضد اسرائيل». ويخلص اشد الى القول: «ولبنان ليس فيتنام، فهو هنا، وسيبقى هنا الى الأبد، في الخير والشر، وعلينا ان نعتاد هذا التفكير غير السار، لكي نوفر على انفسنا التلهي بالاوهام والمفاجآت التي ستكون غير سارة بما لا يقاس».

اما الصحفي أ. شفايتسر (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٢٩)، فجزم بأن الاحتفاظ بالمنطقة الامنية في جنوب لبنان، وان لم يكن «مثالياً»، فانه «الحل الافضل في ظروف المكان والزمان».

وكتب شفايتسر:

«الحقيقة هي ان اسرائيل غارزة [في الوحل] في جنوب لبنان، ولو بدرجة كثافة متغيرة، بفضل حقيقتين ليس لها يد فيهما ولا تستطيع تغييرهما. الحقيقة الاولى هي القرب الجغرافي، والثانية تفكك لبنان داخلياً، الامر الذي حوله الى ساحة حرب لقبائل وطوائف لا سيطرة لأحد عليها. والمحاولة التي بذلتها اسرائيل في العام ١٩٨٢ والرامية الى تغيير النتائج المتعلقة بها من الاساس، والناجمة عن الحقيقتين آنفتي الذكر، لم تتكلل بالنجاح: لذا كتب علينا العيش مع الواقع والدفاع عن النفس، بقدر ما نستطيع درء اضراره».

ولا يرى شفايتسر فائدة من الانسحاب من المنطقة الامنية، ولا في الدعوة الى تبديل التحالفات فيها، باحلال «الشيعة» (أمل) مكان «المسيحيين» (جيش جنوب لبنان)، لأن مثل هذه الاقتراحات «تتناقض، تناقضاً واضحاً، مع الرأي الاساسي القائل بأن على اسرائيل التخلص من الوحل اللبناني. اذ لا احد يمكنه ان يتصور ان تقديم العون الى حركة 'أمل' في حربها مع حزب الله من اجل فرض سيطرتها على الجنوب، سيكون اقل مدعاة للتورط في شؤون جارتنا الشمالية، مقارنة بدعمنا الحالي لجيش جنوب لبنان».

وخلص شفايتسر الى انه «ليس هناك سياسة أبدية: هناك اعمال تحاول الرد على قضايا عملية يطرحها واقع ملموس ومتغير. وحتى الآن، تستجيب السياسة الحالية، المتمثلة في الحفاظ على المنطقة الامنية والتعاون مع جيش جنوب لبنان، للاحتياجات بشكل مثالي. وتوسيع المنطقة الامنية حتى نهر الليطاني او الهروب منها عائدين الى ما وراء الخط البنفسجي [الحدود الدولية] فيه من عدم اليقين ما يفوق [الشكوك] في الوضع القائم. لكن الميزة الاساسية للوضع الراهن، هي في كونه تعبيراً أميناً عن المبدأ القائم في صلب كل سياسة عقلانية: انه يثمر في ظروف الزمان والمكان، ثماراً تتجسد في امن مادي، باقل كلفة قد تنجم عن التورط في حرب الطوائف في لبنان».

الى جانب هذين الخيارين، طرح د. اسحق بايلي خياراً ثالثاً يدعو الى الانسحاب الكامل والنهائي من الاراضي اللبنانية، والى التخلي عن التحالف مع جيش جنوب لبنان والغاء المنطقة الامنية: «ما دام هناك منطقة امنية، سنبقى في حرب مع الشيعة... والمخرج الوحيد من هذه الورطة هو الغاء المنطقة الامنية والاستعاضة عنها بترتيبات أمنية تقوم بها حركة 'أمل' بالتفاهم مع قوات الامم المتحدة. فدمج ٥٨٠٠ جندي من قوات الامم المتحدة، كقوة ثابتة، برجال حركة 'أمل'، كقوة متحركة ـ ذات مصادر استخبارات في كل قرية، وقدرة على استخدام القوة ضد اطراف خطرة ـ من المتوقع ان يضمن الامن بشكل لا يقل عن المنطقة الحالية، التي لم تنجح في ايقاف صواريخ الكاتيوشا المتطايرة نحو الجليل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/٢٥).

ومن ناحية اخرى، اشار بايلي الى ان الوضع الحالي في جنوب لبنان يشبه الوضع الذي كان سائداً فيه عشية الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢. فـ «السياسة التي تقوم عليها المنطقة الامنية تقضي بأن يكون لنا موطىء قدم في الجنوب. بيد ان موطىء القدم في لبنان يتطلب، بطبيعة الحال، المزيد من التدخل. وقد نجد انفسنا نخوض عملية شبيهة بعملية الليطاني، وفي وقت لاحق قد نجد انفسنا نشهد وجوداً متزايداً في لبنان

كما حصل قبل عام ونصف العام. وعلينا ان نتذكر ان المسيحيين يمارسون علينا ضغوطاً لزيادة تورطنا في شؤون تتعلق بهم خارج المنطقة الامنية، كشرط لاستمرار نشاطهم في المنطقة الامنية. ومن المؤسف ان منسق الاعمال في جنوب لبنان يعتقد بأن هذا النشاط الذي يقوم به جيش جنوب لبنان هو في مصلحتنا» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/٢١).

هاني العبدالله

◇
◇ ◇

ردود الفعل الاسرائيلية على لقاء رومانيا

معارضة حكومية وحزبية شديدة

في اطار ندوة نظمها اتحاد الكتاب الروماني، عقد في مدينة كونستنستي الرومانية، بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، لقاء بين مسؤولين فلسطينيين ووفد من قوى السلام الاسرائيلية. وقد شارك فيه ٢٧ اسرائيلياً، برئاسة سكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لطيف دوري، و ٢١ قيادياً وكادراً فلسطينياً من منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى.

وقد طالب الوفد الاسرائيلي وضع ما اسماه استراتيجية للحوار، بينما اكد الوفد الفلسطيني ثوابت م.ت.ف. في المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه فلسطين، والتصميم على ان الشعب الفلسطيني سوف يسعى الى تحقيق اهدافه بكل السبل والوسائل المتاحة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٦/١١/١٥)

ولاقى سفر وفد قوى السلام الاسرائيلية الى رومانيا معارضة شديدة من جانب معظم الشخصيات والاحزاب الاسرائيلية، من ضمنها بعض الاحزاب المسماة باليسارية، تمثلت في تهديد المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية بمحاكمة اعضاء الوفد الاسرائيلي بعد عودتهم من رومانيا. كما طالب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، حكومة رومانيا بألا تشجع الاسرائيليين على انتهاك القانون الاسرائيلي الذي سنه الكنيست بتاريخ ٥ آب (اغسطس) ١٩٨٦، والذي يقضي بمنع اي مواطن اسرائيلي، او مقيم في اسرائيل، من القيام، عن سبق اصرار وبدون صلاحية قانونية، باجراء اتصال في البلاد، او في الخارج، بأي شخص يشغل منصباً في الادارة او في اي هيئة اخرى في منظمة اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية بأنها منظمة ارهابية، او بأي شخص يعمل كممثل لهذه المنظمة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/١١/١٥) (وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية وكافة التنظيمات التابعة لها، منظمات «ارهابية»). كما يقضي القانون، ايضاً، بأن الشخص لا يدان اذا تبين للمحكمة انه اجرى اتصالات في البلاد، أو خارجها، على خلفية القربى العائلية بينه وبين الشخص الذي اتصل به؛ او لثلاثة اسباب اخرى: لتقديم العون لقريب يواجه ضائقة، او كممثل لوسائط الاعلام يشترك في ندوة صحافية، شرط ان يشارك فيها ممثلو وسائط الاعلام العالمية، او شرط ان لا يجري مع الشخص الذي يلتقي به اتصالات ذات صفة سياسية (**المصدر نفسه**).

وعلى خلفية هذا القانون، وفي اطار التصدي له، عقدت لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني التي تأسست في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، والتي تضم اشخاصاً من حزب العمل والاحرار المستقلين وراتس (حركة

حقوق المواطن) ومبام وراكح والحركة التقدمية للسلام واشخاصاً غير حزبيين، مؤتمراً صحافياً في القدس، شارك فيه كل من سكرتير اللجنة لطيف دوري وشمعون بالاس وشلومو الباز وياعيل لوتان. واعلن دوري، في الندوة، عن انه «ما من قوة في العالم بامكانها وقف الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ومن جانبنا، فاننا سنستمر في الحوار في اي مكان وزمان» (**المصدر نفسه**، ١/١١/١٩٨٦).

وتركز لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني على النقاط التالية:

١ ـ الحوار، كوسيلة للتفاهم.

٢ ـ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني.

٣ ـ النضال من اجل المساواة الاجتماعية.

٤ ـ محاربة العنف والعنصرية.

٥ ـ احترام استقلال وسيادة دول المنطقة، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته واختيار ممثليه (**المرصاد** ، تل ـ ابيب، ١٢/١١/١٩٨٦).

تحضيرات اللقاء

قبل الدخول في تفاصيل الاعداد للقاء الاخير الذي تم في رومانيا، لا بد من التذكير بأن اللقاءات بين فلسطينيين وتقدميين اسرائيليين يبدون استعداداً لقبول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بدأت في العام ١٩٧٥، عندما التقى رئيس تحرير مجلة هاعولام هازيه، اوري افنيري، مع ممثل م.ت.ف. في بريطانيا في حينه، سعيد حمامي. وأعقب هذا اللقاء لقاءات اخرى مع اللواء احتياط متتياهو بيلد وكذلك د. يعقوب ارنون (وهو مدير سابق لوزارة المالية الاسرائيلية). واسس الثلاثة، بيلد وارنون وافنيري، المجلس الاسرائيلي للسلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي اخذ على عاتقه مهمة اقامة الحوار.

لكن اللقاء الاخير اختلف عن اللقاءات السابقة، كونه عقد علانية للمرة الاولى، فضلاً عن انه عقد لاختبار مصداقية القانون الذي سنه الكنيست والذي يمنع لقاء اسرائيليين مع ممثلي م.ت.ف. على حد قول اعضاء الوفد الاسرائيلي.

وكشف سكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لطيف دوري، عن انه بادر الى عقد هذا اللقاء، عندما اجتمع في اوائل شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٦، في اطار مؤتمر للمنظمات غير الحكومية، مع شخصيات مركزية في م.ت.ف. بينها ممثل المنظمة في الامم المتحدة، لبيب زهدي الطرزي، وممثلاها في لبنان والنمسا، شفيق الحوت وداوود بركات (**عل همشمار** ، ٦/١١/١٩٨٦). وقال دوري انه اقترح على الحوت فكرة عقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني، على الصعيد الشخصي ـ الانساني، يشمل رجال ثقافة لا سياسيين. ووافق الحوت على هذه الفكرة، لكنه طلب من دوري ان يمهله فترة من الوقت لعرضها على رئيس اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، محمود درويش، الذي وافق، بدوره، عليها.

وبعد فترة، ابلغ الجانب الفلسطيني موافقته على اجراء مثل هذا اللقاء، واقترح السير نحو المرحلة التنفيذية وتحديد الزمان والمكان (**المصدر نفسه**).

وبعد ان ابدى الجانبان موافقتهما على عقد اللقاء، استلمت لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني دعوة رسمية من اتحاد الكتاب الرومانيين لايفاد مجموعة اسرائيلية الى رومانيا للقاء كتاب فلسطينيين في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦. لكن الهجوم الذي شنه الفدائيون الفلسطينيون ضد جنود اسرائيليين عند باب المغاربة في القدس حدا بدوري الى اجراء اتصالات سريعة مع ما يقارب العشرين اسرائيلياً كانوا ابدوا استعدادهم للسفر، لتأجيل موعد اللقاء. ووافق الجميع على التأجيل، باستثناء اثنين؛ ومن ثم ابلغ دوري الى الرومانيين ضرورة التأجيل، فوافقت رومانيا على ذلك وعقده في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦ (**المصدر نفسه** ، ٦/١١/١٩٨٦).

في هذه الاثناء، نشبت خلافات بين التيارات اليسارية الاسرائيلية ادت الى انسحاب الجبهة الشرقية للسلام، بزعامة كوخابي شيمش، والشرق للسلام، بزعامة شلومو الباز، من الوفد. وقال شيمش، في ندوة صحافية عقدتها

جبهته في تل ـ ابيب، مبرراً سبب انسحاب الجبهة الشرقية للسلام من الوفد، ان الوفد ارتدى طابع الحزبية، حيث سيطر كل من مبام وراكح والحركة التقدمية عليه وعلى تذاكر السفر التي بعثها الرومانيون. وادعى المنسحبون بأن دوري وامنون كابليوك، المشرفين على سفر الوفد، قررا تخصيص ٣٠ تذكرة سفر، فقط، لاعضاء الجبهة الشرقية للسلام، على الرغم من ان ٦٥ عضواً من الجبهة اعلنوا انهم سيسافرون الى رومانيا للالتقاء مع الوفد الفلسطيني (**معاريف** ، ٥/١١/١٩٨٦).

وقال الفنان يوسف شيلواح، وهو عضو في الجبهة الشرقية للسلام، انه «على الرغم من انسحاب الجبهة من الوفد، فاننا سنستمر في المبادرة الى حوار للسلام مع م.ت.ف. ممثل الشعب العربي الفلسطيني» (**هآرتس** ، ٥/١١/١٩٨٦).

وهكذا تبين ان الخلافات لم تكن ايديولوجية، بل هامشية، حول من يتزعم الوفد ومن يوزع تذاكر السفر.

وعقب دوري واعضاء آخرون من لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني على انسحاب الجبهة الشرقية للسلام، والشرق للسلام، من الوفد، معلنين ان ما قام به شيمش هو عمل استفزازي، كاد يؤدي الى الغاء سفر الوفد. وبصعوبة، تم اقناع رومانيا بعقد اللقاء في موعده المحدد (**عل همشمار** ، ٦/١١/١٩٨٦).

وهكذا تكون الخلافات بين اليساريين الاسرائيليين قد حالت دون سفر وفد كبير يضم عشرات الاشخاص للقاء اعضاء في م.ت.ف. وعوضاً عن ذلك، سافرت مجموعة صغيرة مؤلفة من ٢٧ شخصاً.

وضم الوفد الاسرائيلي اشخاصاً حزبيين من مبام وراكح والحركة التقدمية للسلام، وغير حزبيين، من ضمنهم لطيف دوري وسمحه فيلمان وحاييم نغفي ويافا غافيش ودوف يرمياهو ودافيد دادون وياعيل لوتان ورءوبين كامينر ودافيد ايش ـ شالوم وامنون كابليوك وافي لنداو وآخرون. كما اشترك في الوفد المحامي امنون زخروني، بصفته مستشاراً قانونياً لاعضاء الوفد (**المصدر نفسه** ، ١٥/١١/١٩٨٦).

جهود اسرائيلية لمنع اللقاء

في اطار الجهود المبذولة لعرقلة اللقاء، مارست اسرائيل ضغوطاً كبيرة على حكومة رومانيا. وعلم ان رئيس الحكومة، اسحق شامير، التقى مع سفير رومانيا في اسرائيل، كونستانتين فاسيليو، بهذا الصدد. واوضح شامير للسفير الروماني ان لقاء الوفد الاسرائيلي مع ممثلي م.ت.ف. مخالف للقانون الاسرائيلي، لذا، يستحسن ان لا تشجع رومانيا مثل هذا العمل غير القانوني، وعليها ان تدرك ان الصداقة بين البلدين تلزم بالحؤول دون عقد هذا اللقاء (**دافار** ، ٢/١١/١٩٨٦). وفي الاطار ذاته، اوضح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، للسفير الروماني ان اسرائيل لا تستطيع البقاء غير مبالية ازاء هذا اللقاء. واعرب عن عدم رضى حكومة اسرائيل ازاء تدخل رومانيا في هذا الموضوع (**المصدر نفسه**). كما نقل سفير اسرائيل في رومانيا، يوسف غوبرين، موقف حكومة اسرائيل الى وزارة الخارجية الرومانية (**المصدر نفسه** ، ٢/١١/١٩٨٦). اما المستشار القضائي للحكومة، يوسف حاريش، فقد حذر من لقاء اسرائيليين مع اشخاص يشغلون مناصب في م.ت.ف. واكد انه سيأمر بالشروع في التحقيق مع اي شخص يلتقي مع اعضاء في المنظمة (**هآرتس** ، ٢٩/١٠/١٩٨٦). وعلم ان جهات أمنية رفيعة المستوى هي التي طلبت من المستشار القضائي للحكومة تحذير اعضاء الوفد من السفر الى رومانيا (**المصدر نفسه** ، ٢/١١/١٩٨٦). ويبدو ان تحذير المستشار القضائي للحكومة حال دون سفر عدد من الذين كانوا ينوون السفر الى رومانيا للقاء ممثلين عن م.ت.ف. (**معاريف** ، ٢٩/١٠/١٩٨٦).

كما بعثت لجنة العائلات الثكلى برقية الى كل من رئيس الحكومة، شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، جاء فيها: «تطالب العائلات الثكلى، التي فقدت اولادها في اعمال عدائية، الحكومة الاسرائيلية باصدار بيان تحذر فيه من الالتقاء مع م.ت.ف. وتقديم كل من يلتقي مع ممثليها الى المحاكمة وعدم السماح له بالعودة الى اسرائيل» (**دافار** ، ٢/١١/١٩٨٦).

مواقف الاحزاب

عارض معظم الاحزاب الاسرائيلية لقاء وفد قوى السلام الاسرائيلية مع ممثلي م.ت.ف. في رومانيا، بما في

ذلك احزاب تضم اعضاء في لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فقد اوصى حزب العمل اعضاءه بعدم الاشتراك في اللقاء. وقالت الناطقة باسم حزب العمل، ميخال كوهين، ان موقف الحزب هو وجوب عدم انتهاك القانون. واذا اشترك اعضاء من الحزب في اللقاء، فهم يقومون بذلك كأشخاص وليسوا كممثلين للحزب (**عل همشمار** ، ٦/١١/١٩٨٦). اما حزب مبام، فقد اقرت قيادته وسكرتاريته بياناً اعلنت فيه عن معارضة الحزب الاشتراك في اللقاء، مع التأكيد على عدم تغير موقف الحزب من الحوار مع الفلسطينيين وفق الشرطين التاليين:

١ ـ الاعتراف المتبادل بحق الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، في تقرير المصير.

٢ ـ مشاركة وفد اردني ـ فلسطيني في محادثات سلمية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**المرصاد** ، ١٢/١١/١٩٨٦).

ودانت حركة شينوي توجه الوفد الاسرائيلي الى رومانيا، لأن في ذلك ـ في نظرها ـ مس سلطة القانون (**معاريف** ، ٦/١١/١٩٨٦)؛ فضلاً عن انه يلحق الضرر بمعسكر السلام في اسرائيل وبالنضال من اجل الغاء هذا القانون غير الديمقراطي (**المصدر نفسه** ، ٢/١١/١٩٨٦). وفي الاطار ذاته، طالب تكتل الليكود بمحاكمة واعتقال اعضاء الوفد، فور عودتهم من رومانيا (**المصدر نفسه** ، ٦/١١/١٩٨٦). اما حزب راكح، فقد رحب، من ناحيته، بالحوار من اجل السلام، واوصى اعضاءه بالاشتراك في الوفد (**المصدر نفسه** ، ٣/١١/١٩٨٦).

معارضة شديدة

من ناحية اخرى، عقد الكنيست الاسرائيلي جلسة خاصة، بناء على ستة اقتراحات عاجلة، تقدم بها نواب ينتمون الى احزاب مختلفة، لمناقشة موضوع اللقاء في رومانيا. واعرب معظم اعضاء الكنيست عن معارضته للقاء الوفد الاسرائيلي مع وفد فلسطيني، باستثناء عضوي الكنيست متتياهو بيلد (عن الحركة التقدمية للسلام) ومئير فيلنر (عن حداش، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) اللذين رحبا باللقاء.

وكان اول المتحدثين في جلسة الكنيست عضو الكنيست يوسي ساريد (حركة حقوق المواطن ـ راتس) الذي قال انه لو وجهت اليه دعوة صريحة للسلام، فانه سيسافر، على اثرها، حتى نهاية العالم، وان هذا القانون لا يحول دون سفره. واضاف ان م.ت.ف. ما زالت غير مستعدة للقول، ببساطة ووضوح، انها تعترف بوجود اسرائيل السيادي والمضمون؛ ان هذا القول المنشود كان بوسعه هز الرفض الاسرائيلي من اساسه وجعله فارغاً. لكن المنظمة غير مستعدة، والاعجوبة لن تحدث في رومانيا. غير ان لقاء رومانيا يثبت، مرة أخرى، ان القانون ضد اللقاءات مع فلسطينيين هو ضربة لا يستطيع، ولا يريد، الجمهور تحملها (**المرصاد** ، ١٢/١١/١٩٨٦).

اما عضو الكنيست حاييم رامون (معراخ)، فقد اشار الى ان الكنيست قد سن احد القوانين الخسيسة التي تتنافى مع ما اسماه ماهية دولة اسرائيل، كدولة ديمقراطية؛ غير ان اطاعة القانون بعد تشريعه ـ كما قال ـ أمر واجب، ولا ينبغي مخالفته في اي حال من الاحوال، بصرف النظر عن كونه قانوناً حقيراً وخسيساً ومنبوذاً. كما عزا رامون رفضه للقاء الى منطقه السياسي ايضاً «لأن كل لقاء مع م.ت.ف. دون تغيير موقفها الرافض، مع استمرار اعمال الارهاب وعدم الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، من شأنه تعزيز العناصر المتطرفة في المنطقة»، موضحاً «انه لو عرفت المنظمة ان الجمهور الاسرائيلي، بما في ذلك اليسار ايضاً، لن يتفاوض معها ولن يلتقي بها الا على اساس واحد، وهو الاعتراف المتبادل، لسنحت فرصة تعزيز العناصر المعتدلة من الفلسطينيين. ولذلك، فان سفر الوفد، ليس فقط لا يستحق ان يُخالف القانون من اجله، وانما، ايضاً، لأن نتائجه السياسية ستكون سلبية» (**المصدر نفسه**).

وتحدث زعيم حزب مبام، العازار غرانوت، حول الموضوع، مؤكداً ان القانون الذي سنه الكنيست ضد لقاء فلسطينيين هو «جبان ومنبوذ وسخيف». فهو منبوذ لأنه يلصق تهمة الخيانة بمن يرغب في العمل من اجل السلام؛ وسخيف لأنه طالما بقي ساري المفعول، فان م.ت.ف. ستستغله لكسب الرأي العام العالمي بواسطة مناورات، على شكل مناورة بوخارست. وفي المقابل، فان مبام يرفض اي لقاء يستهدف التحرش بقوانين اسرائيل، لأن مخالفة وتحقير سلطة القانون يتنافيان مع الديمقراطية ويولدان الفوضى ويخلقان الظروف لاقامة حكم استبدادي. وتابع: «ان مبام يؤيد مفاوضات سلام بين حكومة اسرائيل والممثلين المؤهلين للشعب الفلسطيني،

ويؤيد اجراء حوار مسبق لتمهيد الطريق لمفاوضات كهذه. لكن مبام يطالب اسرائيل والفلسطينيين، على حد سواء، بأن تتم كل مفاوضات، او حوار، على اساس المساواة المتبادلة؛ وعليه يجب ان يكون الحوار والمفاوضات فقط على اساس الاعتراف المتبادل، لأن النزاع بين اسرائيل والدول العربية والقضية القومية الفلسطينية لا يمكن حلّه باسلوب العنف، انما باسلوب المفاوضات فقط. كما ان المفاوضات يجب ان تكون بين حكومة اسرائيل وبين الممثلين المؤهلين للشعب الفلسطيني، وان هذه الشروط غير متوفرة في لقاء بوخارست» (**المصدر نفسه**).

اما متتياهو بيلد (الحركة التقدمية للسلام)، فقد قال: «عندما يسن المشرّع قوانين جائرة وظالمة يجب عليه ان يتوقع محاولات لمخالفتها. وان هذا القانون مشبع بالشر والحماقة، ولذلك يعتبر عاراً على مجموعة القوانين الاسرائيلية. كذلك لا ارى عيباً في محاولة شخص وضع قانون تحت اختبار قضائي. انني اعتبر هذه الخطوة ـ لقاء قيادة م.ت.ف. ـ تستحق التأييد، على أمل ان تسهم في دفع فكرة السلام الى امام» (**المصدر نفسه**).

وتحدث مئير فيلنر عن حداش، فقال: «اتهمكم بأنكم عملتم على تشريع قانون ارهابي، وانا ضد الارهاب والقانون الارهابي. ولا تحاولوا تخويف احد بالقانون. انكم [تدعون الوقوف] ضد الارهاب [ولكن] محكمة اسرائيلية أقرت بوجود تنظيم ارهابي يهودي وحكمت على افراده بالسجن، [وعلى الرغم من ذلك] تلتقون مع [اولئك] الارهابيين وتدافعون عنهم وتطلبون العفو عنهم. انني لا اتفق مع الحكومة، ولكنها هي الممثل الاسرائيلي؛ وممثل الفلسطينيين هو م.ت.ف. وهي على استعداد للحوار مع اسرائيل ضمن المؤتمر الدولي. فاذا اردتم سلاماً، عليكم التحدث مع المنظمة» (**المصدر نفسه**).

وكان اول المتحدثين من اليمين عضو الكنيست عوزي لنداو (ليكود) الذي وصف اليسار الاسرائيلي بأنه مرض الايدز. وان م.ت.ف. ترى في اليسار الاسرائيلي الايدز السياسي والاجتماعي، الذي بوسعه تفكيك اسرائيل من الداخل. واضاف لنداو ان الذين سافروا الى رومانيا يجب زجهم في السجون، حيث يستطيعون اجراء حوار مع رجال م.ت.ف. الموجودين هناك (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست افنير شاكي (المفدال)، فقد قال: «ان اللقاء، بحد ذاته، مخالفة جنائية، لأنه يجب عدم اجراء اي اتصال مع العدو والتحايل على القانون. فالوفد الى رومانيا لن يجلب السلام معه، وحقيقة ان حكومة رومانيا لم تأبه بتحذير حكومة اسرائيل ولم تمتنع عن عقد اللقاء على اراضيها تعتبر خطوة غير صديقة تجاه اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وانتقد عضو الكنيست يوفال نئمان زعيم حركة هتحياه المعروفة بتطرفها، اللقاء، معلناً «ان م.ت.ف. تحاربنا، ولا تخفي ذلك، بل تصرح بأنها ستزيد الحرب ضدنا؛ فنحن في حرب ضدها، وكل من سافر الى رومانيا للقاء م.ت.ف. سافر للقاء عدو. لقد توقعنا ما يحدث في رومانيا، ولذلك بادرنا الى تشريع القانون؛ ومع ان القانون الحالي غير كاف، الا انه يجب احترامه وتطبيقه». واضاف نئمان، ايضاً، ان مثل هذه الاعمال هي، بحد ذاتها، خيانة، حتى ولو حظيت بموافقة اشخاص من اليسار. ومما يبعث على الارتياح، ان الجمهور متفهم ان سفر الوفد يعتبر امراً خطيراً (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست غيئولاه كوهين (هتحياه)، فقد اكدت، بدورها، «ان اللقاء الوحيد مع م.ت.ف. يجب ان يكون في المحكمة او كلقاء سلاحنا الجوي مع قيادات المنظمة في تونس». واضافت: «اشعر بأنني هادئة، لأن الذي سيجلب السلام وسيحول دون اقامة الدولة الفلسطينة هو الاستيطان» (**المصدر نفسه**).

ورد عضو الكنيست روني ميلو على الاقتراحات لجدول الاعمال باسم الحكومة بـ «ان المشكلة ليست القانون، انما هي قيام اسرائيليين يهود باضفاء الشرعية على م.ت.ف. ان هذا ليس صنعاً للسلام، انما تمهيد للطريق لاعمال عنف وقتل وارهاب» (**المصدر نفسه**).

وبعد التصويت، تقرر احالة المقترحات الى لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست لدراستها.

حيثيات اللقاء

افتتح اللقاء في مدينة كونستنستي الرومانية بكلمة القاها رئيس الوفد الاسرائيلي، لطيف دوري، مؤكداً فيها تأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، وقال: «ان اللقاء مع م.ت.ف. ينطلق من

انـه لا يمكن اقـامة السلام في الشرق الاوسط دونها، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**فلسطين الثورة** ، ١٥/١١/١٩٨٦). واختتم دوري كلمته، بالقول: «ايها الاخوة الفلسطينيون، سينجلي ليل الاحتلال، وسينكسر قيده، وسيستجيب القدر لأمانيكم باقامة دولتكم الفلسطينية المستقلة» (**المصدر نفسه**).

بعد ذلك، تحدث عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رئيس الوفد الفلسطيني، العميد عبدالرزاق اليحيى، مؤكداً ان م.ت.ف. مهتمة بتنامي القوى المحبة للسلام في اسرائيل، ومستعدة، باستمرار، للقاء معها، تنفيذاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ثم تحدث ستة آخرون من وفد قوى السلام الاسرائيلية، من بينهم الكاتبة الصحفية ياعيل لوتان، التي تلت رسالة موجهة الى م.ت.ف. حملّها اياها احد سكان كيبوتس هاعوغين والد الجندي رازي غوتمان، الذي قتل في قلعة الشقيف، في اثناء حرب لبنان العام ١٩٨٢، ذكر فيها «ان قيام السلام وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه هو تعويض عن فقدان ابنه» (**هآرتس** ، ٧/١١/١٩٨٦).

وفي نهاية اللقاء اعرب الجانبان، الفلسطيني والاسرائيلي، عن اعتزامهما مواصلة الحوار من اجل الوصول الى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط.

ولدى عودتـه الى مطار بن ـ غوريـون في اللد بتاريخ ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، استقبل الوفد الاسرائيلي بهتافات معادية وتهم بالخيانة. وفي المقابل، كان هناك من صفق لاعضاء الوفد (**عل همشمار** ، ٩/١١/١٩٨٦).

وقال لطيف دوري، بعد هبوطه من الطائرة، ان كل ما يمكن ان يقربنا الى السلام له اهمية حتى لو كان مجرد خطوة اولى. والمهم هو اننا بدأنا الحوار (**هآرتس** ، ٩/١١/١٩٨٦). اما سمحه فيلمان (مبام)، فقد اكـد ان اللقـاء كان خطوة الى امـام، وهي خطوة ايجـابيـة على الرغم من انها ليست كبيرة (**عل همشمار** ، ٩/١١/١٩٨٦). واكد رءوبين كامينر انه توجه الى رومانيا كوطني اسرائيلي يخشى على سلامة وامن اسرائيل، وذلك «لاسمـاع ممثـلي الشعب الفلسطيني موقفنا ولسماع مواقفهم». واضاف: «نحن مقتنعون بأن الهدوء والراحة لن يسودا في اسرائيل الا حين اعطاء الشعب الفلسطيني وطناً» (**معاريف** ، ١٠/١١/١٩٨٦).

استدعاء الى التحقيق

اعلن مصدر رسمي رفيع المستوى في وزارة العدل الاسرائيلية، ان اعضاء وفد قوى السلام الاسرائيلية الذين شاركوا في اللقاء مع رجال م.ت.ف. في رومانيا متهمون بانتهاك القانون. ورفض المصدر ادعاء لطيف دوري بأن اللقاء كان علنياً واشترك فيه صحافيون، ولذا لا يعتبر مخالفاً للقانون (**هآرتس** ، ٧/١١/١٩٨٦). واضاف المصدر عينه ان النية في الالتقاء مع رجال م.ت.ف. تشكل مخالفة للقانون وهي، بدورها، تشكل مخالفة جنائية، وفقاً لقانون منع الارهاب (**المصدر نفسه**).

وفـور عودة الوفـد من رومـانيا، ارسل مستشار رئيس الحكومة، يوسف حاريش، توجيهات الى الشرطة باستدعاء اربعة من اعضاء الوفد للتحقيق معهم؛ هم: رئيس الوفد، لطيف دوري، ورءوبين كامينر وأدام كيلر والكاتبة ياعيل لوتان، المحررة الثقافية في صحيفة عل همشمار (**عل همشمار** ، ٩/١١/١٩٨٦).

ونفـذت الشرطة توجيهـات المستشـار القضائي للحكومة الاسرائيلية، واجرت تحقيقاً مع الاربعة بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٦، ثم أفـرجت عنهم بكفـالة مالية قدرها ٥٠٠ شيكل لضمان عودتهم لمواصلة التحقيق، اذا استدعى الامر ذلك (**دافار** ، ١٤/١٢/١٩٨٦). وقد اجاب دوري ولوتان على اسئلة المحققين، بينما امتنع كامينر وكيلر عن الاجابة. وحول هذا الامتناع، قال كامينر انهما مارسا حقهما في السكوت ورفضا الاجابة على اي سؤال لأن ما عندهما سيقولانه في المحكمة، اذا قدما الى المحاكمة (**المصدر نفسه**).

«لقاء عقيم»

تراوحت ردود فعل الصحافة الاسرائيلية على لقاء الوفد الاسرائيلي مع ممثلين عن م.ت.ف. في رومانيا بين المعارضة والتحفظ والتأييد. فقد ذكر احد الصحفيين ان وفد م.ت.ف. الذي التقى مع الوفد الاسرائيلي كان على

مستوى منخفض، مما حال دون توصل الوفدين الى نتائج ملموسة: لا اعتراف بحق قيام دولة اسرائيلية بجانب فلسطين، ولا بوقف ما اسماه بالارهاب، ولا الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يدعو الى القضاء على دولة اسرائيل. واضاف ان م.ت.ف. ليست معنية، من الآن، باجراء مفاوضات على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولا بوقف الاعمال العدائية ضد اسرائيل. وخلص الى ان صيغة ياريف ـ شمطوف هي اقصى ما يمكن ان تتنازل عنه اسرائيل. وعندما تقتنع م.ت.ف. بأن هذا اقصى ما يمكن التنازل عنه، فانها ستسلك الطريق الرسمي الى القدس الرسمية (دان مرغليت، **هآرتس** ، ٩/١١/١٩٨٦).

وكتب صحفي آخر: «ان اللقاء حكم عليه بالفشل مسبقاً، لان م.ت.ف. ارسلت اشخاصاً من الدرجة الرابعة. وكان على وفد اليسار ان يسافر الى رومانيا لو تأكد مسبقاً من ان القيادة الفلسطينية ستحضر اللقاء. لكن الواقع هو ان الشخص الذي نرغب في لقائه ـ عرفات ـ لا يريدنا: كهانا كنا او مبام» (عوزي محنيامي، **عل همشمار** ، ١١/١١/١٩٨٦).

ويذكر صحفي آخر ان اسرائيل ترفض اللقاء مع الفلسطينيين، ولا تعترف بهم، ولا بحقهم في تقرير مصيرهم، ولا بحقهم في العيش في هذه البلاد. اما الشيء الوحيد الذي توافق عليه المؤسسة الاسرائيلية، فهو قتل الفلسطينيين في اي زمان ومكان. واستطرد قائلاً ان «ارض ـ اسرائيل هي وطن مشترك للشعبين اليهودي والفلسطيني، وليس هناك اي طريق سوى تقسيمها بين الشعبين. صحيح ان م.ت.ف. تمارس الارهاب، وهذا امر مرفوض ويستحق الادانة، لكن دولة اسرائيل وحكومة اسرائيل [ايضاً] تمارسان الارهاب اليومي بدون انقطاع... وصحيح ان اللقاء لم يؤد الى احراز تقدم في مسار السلام، ولن يؤدي الى اتفاق موقع بين الشعب العربي الفلسطيني وبيننا؛ لكن، على الرغم من ذلك، فانني ارى ان اللقاء هام، لأن اي لقاء، مهما كان عقيماً، فهو افضل من الحرب» (ليفي موراف، **عل همشمار** ، ٦/١١/١٩٨٦).

ويعتقد مارك غيفن بأن لقاء الوفد الاسرائيلي مع م.ت.ف. في رومانيا، «هو بمثابة حماقة سبقتها حماقة أخرى تمثلت بسن القانون الذي يمنع مواطني اسرائيل من الاتصال برجال م.ت.ف. وهذا قانون مضر لأنه يشير الى عدم وجود ديمقراطية؛ ولا ضرورة له، لأن من الغباء الاعتقاد بأن الحديث بين اسرائيليين ورجال م.ت.ف. سيلحق الضرر بأمن الدولة. ان فعنونو [المتهم بافشاء معلومات سرية عن قدرة اسرائيل النووية] الذي لم يلتق مع اي شخصية فلسطينية، بل مع محرري صحيفة ' الصنداي تايمز' البريطانية، الحق اضراراً تفوق الاضرار التي يلحقها الف لقاء مع عرفات نفسه» (**المصدر نفسه** ، ٧/١١/١٩٨٦).

وانتقد صحفي آخر القانون الذي سنه الكنيست الاسرائيلي موضحاً ان هذا القانون يستهدف حرمان الاسرائيلي من لقاء ممثلي م.ت.ف. مع انه لا يحظر عليه لقاء فلسطينيين مؤيدين للاردن او الحكم الذاتي، اذا وجد مثل هؤلاء، او اعضاء روابط القرى. وهذا يعني ان القانون هو تمييز صارخ ضد الاقلية، ولذا من الواجب النضال ضده. واضاف ان هناك «خطأ آخر يرتكبه معارضو اللقاء، هو ان لا جدوى منه. وهذا الادعاء باطل، لأن حرية العمل السياسي لا تتعلق بالفائدة المرجوة. اني [مثلاً] لا ارى فائدة من لقاء رجال روابط القرى، ولكن لا يخطر في بالي المطالبة بحظر اللقاء معهم. وانا لا ارى فائدة من لقاءات بيرس مع مبارك والحسن الثاني والملك حسين، وامتناعه عن لقاء ممثلي الفلسطينيين، ولكن هل يعقل ان يطالب احد بحرمان بيرس من حقه في السفر ولقاء من يريد، لأن هناك من يعتبر هذه اللقاءات عديمة الجدوى ؟». وختم بـ «انه من المحتمل ان لا يجلب لقاء رومانيا اي فائدة. لكن لا يمكن التكهن، سلفاً، بذلك. فهناك، احياناً، مفاجآت. ان السفر الى رومانيا رهان لا يعرض حياة انسان للخطر، ولكنه ينطوي على فرصة، ولو ضئيلة، في ان نمسك بطرف ذيل السلام. انه كمين للسلام، وانا لن اتهرب مما يمليه علي ضميري، الذي لا يلزم أحداً سواي، والذي يقول لي اذهب الى هذا الكمين» (عوديد ليفشيتس، **عل همشمار** ، ٧/١١/١٩٨٦).

خليل السعدي

قراءة في منجز مرجعي

صبري جريس، **تاريخ الصهيونية ـ الجزء الثاني: «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين** (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ٥٨٧ صفحة.

في غمرة الصراع بين فريقين، تبقى كتابة التاريخ، وبخاصة عن العدو، من بين المؤشرات التي تدل على مدى التطور الحضاري الذي بلغه كل فريق. ذلك ان فهم كل منهما للآخر، مؤشر على درجة التطور هذه. ولعل نظرة الى الفهم العربي لمرحلة الحروب الصليبية، من خلال المؤرخين العرب الذين عايشوها، مقارنة مع الفهم الاوروبي، من خلال المؤرخين الاوروبيين الذين عايشوا تلك المرحلة، فيه ما يشير الى مدى تقصير الفريق الاوروبي في فهم الجانب الآخر، والى الدرجة المتقدمة التي حققها خصومهم في فهم الطرف الاوروبي. فالمؤرخون العرب، في ذلك، الحين، كانوا يعكسون الدرجة التي ارتقت اليها حضارة المنطقة، هذه الدرجة التي تهشمت عليها، في نهاية الامر، فروسية المقاتلين الصليبيين، التي لم تفدهم كثيراً ازاء التقصير في فهم عدوهم.

لذا، فان البحث التاريخي الجاد وما يتضمنه من استخلاصات، بغض النظر عن صدوره، من هذا الجانب او ذاك، هو بمثابة سلاح فعّال. ومن هنا تأتي الاهمية بالنسبة الى الدراسات الجادة الرصينة، ومن بينها كتاب «تاريخ الصهيونية».

ان الكتاب الذي بين ايدينا، هو حلقة وسيطة في مشروع يعمل المؤلف جاهداً على انجازه منذ فترة طويلة، للاحاطة بـ «تاريخ الصهيونية»، وتم حتى الآن انجاز الجزء الاول في العام ١٩٧٧، الذي أصدره مركز الابحاث في م.ت.ف. في بيروت، وهو يغطي مرحلة ظهور الحركة الصهيونية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور العام ١٩١٧؛ والجزء الثاني، وصدر عن المركز ذاته العام ١٩٨٦، ولكن من نيقوسيا هذه المرة، ويغطي الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين. واستكمالاً لهذا المشروع الكبير سيصدر، في وقت لاحق، الجزء الثالث، ويحمل اسم «الدولة القادمة» وسيغطي الفترة الواقعة ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٨. وبذلك يكون المؤلف رائداً في مجال دراسة تاريخ الصهيونية، فضلاً عن كون المنجز مرجعاً في هذا المجال.

وقبل الوقوف عند الحلقة الوسيطة في المشروع (الجزء الثاني) يجدر طرح الملاحظات التالية:

١ ـ عالج الكاتب هذه الحقبة، بتقسيمها الى فترات زمنية، وفق منهج اختطه لنفسه، حرص فيه على رسم صورة وافية في كل فترة لمواقف الاطراف الثلاثة، العربي والبريطاني والصهيوني، مع ايلاء الموضوع الصهيوني اهتماماً خاصاً، لجهة متابعة مختلف الجوانب الصهيونية وتغطيتها، تمشياً مع عنوان كتابه.

٢ ـ بسبب التقسيم الزمني، وتعارضه، في بعض الاحيان، مع التقسيم حسب الموضوعات، يلاحظ لجوء الكاتب، وباقتدار، عند الضرورة وعندما يتطلب الامر ذلك، في اثناء تعرضه لموضوعات معينة، لها صلة بسير الاحداث، خارج اطار الحقبة المدروسة، الى الاشارة، بايجاز، الى تطورها المستقبلي او اعادتها الى اصولها التاريخية، حيث يتقدم الى مراحل لاحقة، او يعود الى مراحل سابقة، مما يدل على الاحاطة الواسعة التي يمتلكها المؤلف في موضوعه.

٣ ـ من الواضح حرص المؤلف على الاعتماد على مختلف المصادر الاساسية، واختيار اجودها، وتوخي الدقة العلمية في دراسته.

٤ ـ سيلاحظ القارىء مدى الجهد الذي يتطلبه الوقوف على تاريخ الحركة الصهيونية، حيث يتطلب الامر

ضرورة الالمام الواسع بواقع التجمعات اليهودية في مختلف البلدان الاوروبية، الامر الذي يدفع الباحث، والقارىء معه، الى الانتقال من بلد اوروبي الى آخر، بهدف الاحاطة بالتطورات السياسية هناك، والوقوف على مدى تأثيرها في التجمعات اليهودية، ومن ثم انعكاس تفاعلات هذه التجمعات على ما يجري في فلسطين.

٥ ـ لقد شهدت الساحة الفلسطينية، خلال المرحلة قيد الدراسة (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، نمواً خطيراً للتجمع الاستيطاني الصهيوني. وشكلت هذه الفترة، بحق ـ كما يقول المؤلف في مقدمته ـ «... أهم المراحل، ان لم يكن اهمها على الاطلاق». لذا، فاننا سنحاول الاطلالة عليها، من خلال كتاب «تاريخ الصهيونية ـ الجزء الثاني...» والوقوف، بايجاز، على اهم ما ورد فيه، ومن ثم الوقوف، قليلاً، عند ملاحظات نقدية.

حقبة التأسيس

يحتوي الكتاب ستة فصول وملاحق ومراجع ومصادر وفهرس، بالاضافة الى مجموعة من الجداول والخرائط، تحتل ٥٨٧ صفحة.

يعالج الكاتب في الفصلين، الاول والثاني، الانتداب البريطاني على فلسطين «نظام الانتداب واطره» و «اسس الوطن القومي اليهودي» في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣. ويركز فيها على ان الهدف من نظام الانتداب الذي فرضته عصبة الامم المتحدة على فلسطين في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، وأقرته في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، واصبح ساري المفعول اعتباراً من ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، كان مزدوجاً: تلبية مصالح الدولة المحتلة المنتدبة (بريطانيا)، الامر الذي ينسجم مع اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) التي حددت مناطق اقتسام النفوذ الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، وتلبية المصالح الصهيونية في خلق «وطن قومي يهودي» في فلسطين، تمشياً مع وعد بلفور (١٩١٧)، خلافاً لهدف الانتداب الذي فرضته عصبة الامم على اقطار عربية اخرى وافريقية، حيث اقتصر الهدف على تلبية المطامع الاستعمارية للدولة المنتدبة فقط. وقد لاحظ المؤلف حرص واضعي صك الانتداب على تحويله، ايضاً، الى «أدلة لتحقيق الوطن القومي في فلسطين...» (ص ٣٩).

خلال هذه الحقبة، تم تثبيت حدود الاقطار العربية المشرقية، استلهاماً من خارطة اتفاقية سايكس ـ بيكو. ومما يلفت النظر حرص الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية على توسيع الخارطة الفلسطينية الواردة في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وبخاصة في القطاع الشمالي. وقد تم، عقب مداولات وصراعات مع الطرف الفرنسي، الاتفاق على توسيع الخارطة بنقل الخط المستقيم بين عكا ونقطة في شمال بحيرة طبريا الى رأس الناقورة ليتعرج من هناك الى الشرق ثم الى الشمال عند المطلة. ولم يؤخذ بخارطة الحركة الصهيونية التي سعت الى توسيع الحدود الى نقطة تقع جنوب صيدا، وتمتد شرقاً لتضم جنوب لبنان، بما فيه نهر الليطاني، ومنابع نهر الاردن، وكذلك مرتفعات وسهول الجولان (تفوق مساحتها مساحة الهضبة المحتلة حالياً). وفي ما يتعلق بالحدود الشرقية، فقد تم تقليص خارطة سايكس ـ بيكو الفلسطينية التي حاول زعماء الحركة الصهيونية التمسك بها، باعتبار ان شرق الاردن يقع ضمن مجال «الوطن القومي اليهودي»، واصبحت الحدود الشرقية، بناء على مرسوم اصدرته السلطات البريطانية عند مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، تمتد ابتداء من نقطة غرب العقبة عبر البحر الميت وعلى امتداد نهر الاردن وحتى المطلة. اما الحدود الجنوبية، فكانت ثبتت العام ١٩٠٦ بين مصر والحكومة العثمانية.

ضمن هذه الخارطة، اخذت الحركة الصهيونية تعمل جاهدة لتحويلها الى «وطن قومي» دون ان تخمد اطماعها في توسيعه. وهذا ما حاول المؤلف الاطلالة عليه من جوانب شتى، مستعرضاً نمو التجمع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين في كل فترة حتى عام ١٩٣٩، حيث تمكن هذا التجمع من اقامة «دولة داخل دولة» لها مؤسساتها المختلفة.

في هذين الفصلين، كما في سائر الفصول، يحرص المؤلف على الوقوف على موقف الطرفين الآخرين، الفلسطيني والبريطاني، اللذين نالا شرحاً وافياً في كتابه، مما ساعد على رسم صورة اوضح لمسار تطور النشاط الصهيوني خلال المرحلة المدروسة. فعلى الصعيد الفلسطيني، برزت، عقب الاحتلال مباشرة، جمعيات اسلامية

ـ مسيحية اخذت تطالب بعدم فصل فلسطين عن سوريا «... وان تكون متحررة من جميع انواع النفوذ والحماية الاجنبيين» (ص ٣٠). وفي الذكرى الاولى لوعد بلفور، نظمت مسيرة احتجاجية في القدس، كانت بمثابة الحلقة الاولى في سلسلة اخذت تمتد كل عام، وما زالت، احتجاجاً على تصريح بلفور. وتلا ذلك عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في بداية العام ١٩١٩، ليشكل، ايضاً، الحلقة الاولى في سلسلة المؤتمرات الوطنية الفلسطينية. وفي العام ١٩٢٠، اخذ النضال الوطني الفلسطيني، للمرة الاولى، شكل الكفاح المسلح، وبخاصة في منطقة الجليل، حين تمكنت مجموعات فلسطينية مسلحة من اقتحام مستوطنتي تل حاي وكفار غلعادي والسيطرة عليهما (ص ٣٣)، لتندلع، بعد ذلك، تظاهرات ما لبثت ان تحولت الى اشتباكات دموية في القدس. وبعد مضي قرابة عام، تجددت التظاهرات العربية في مدينة يافا، وتحولت الى اشتباكات دموية اتسع نطاقها لتشمل عدداً من المستوطنات اليهودية (ص ٥٢).

اما دور الفريق البريطاني، فقد تمثل في التصدي للمطالب العربية كافة، ولحالة النهوض الوطني للشعب الفلسطيني، وسن القوانين والتشريعات بهدف تثبيت الانتداب وتسهيل بناء «الوطن القومي اليهودي». وتم، في هذه الفترة، تعيين هربرت صموئيل أول مندوب سام على فلسطين.

تمكن النشاط الصهيوني من احراز تقدم في عدد من المجالات المختلفة. فقد تم في هذا الفترة:

١ ـ تأسيس الهستدروت كـ «نقابة عامة للعمال اليهود في ارض ـ اسرائيل» من خلال المؤتمر التأسيسي من ٥ ـ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، وذلك بهدف ترسيخ اقدام «مجتمع العمل اليهودي في ارض ـ اسرائيل». وهي بمثابة مؤسسة اقتصادية ضخمة، كان لها، وما زال، دور كبير، ليس فقط في هذه الحقبة الخاضعة للدراسة، وانما، ايضاً، في الحقب اللاحقة، في بلورة البيشوف اليهودي، ومن ثم المجتمع الاسرائيلي (ص ١٢١ ـ ١٢٨).

وقد رأى المؤلف ان انجازات الهستدروت لم تتأت، فقط، بفضل وضوح اهدافها او اتساع نشاطها، وانما، ايضاً، «بفضل زعامة عمالية ديناميكية وبراغماتية...»، وعلى رأسها دافيد بن غوريون، الشخصية البارزة في حزب احدوت هعفوداه، والذي وصف الهستدروت بأنها «... قلب حركة بعث الشعب اليهودي، ومركز حركة الدم في شرايين بعثنا القومي والاجتماعي، ذلك المركز الذي تتجه اليه، بأنابيب خفية ومستورة، كل تيارات النشاط والحياة في جسم الأمة الناهض، ومنه توزع وتستوعب في النسيج الجديد لبناء مستقبلنا في البلد. ان حركتنا، حركة العمال اليهود في ارض ـ اسرائيل هي العصارة المكثفة للفوران الكبير، القومي والاجتماعي، الذي ايقظ الشعب اليهودي في عصرنا، وترددت اصداؤه في الحركة الصهيونية وحركة العمال اليهودية» (ص ١٢٧ ـ ١٢٨). ومن اللافت للنظر، وان لم يكن من الواضح، وضع صفة الرفيق بجانب اسم بن غوريون بين هلالين (انظر ص ١٢٧ و ١٦٣). حين يتحدث المؤلف عن «الرفيق» بن غوريون او «الرفيق الأمين العام» علماً بأن عضو الهستدروت او الاحزاب العمالية يحمل صفة «حافير»، اي رفيق. وربما جاء تشديد الكاتب على صفة «رفيق» كغمز من قناة بن غوريون لتخليه، فيما بعد، عن موضوعة الصراع الطبقي التي كان يرفع رايتها في ذلك الحين.

٢ ـ تأسيس منظمة الهاغاناه في حزيران (يونيو) ١٩٢٠، حيث ضمت المنظمة الجديدة عناصر منظمة هاشومير، وكذلك اعداداً من عناصر الكتائب العبرية التي كانت انشئت خلال الحرب العالمية الاولى، وانيطت بها مهمة الاشراف على المنظمة العسكرية في الهستدروت (ص ١٣٩ ـ ١٤١).

٣ ـ التوسع في استملاك الاراضي. فقد بلغ مجموع ما استملكه الصهيونيون خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٢ ـ ١٨٨٤ قرابة ٤٢٠ ألف دونم، اي حوالى ١,٥٩ بالمئة من مساحة فلسطين. وارتفعت رقعة الاستملاك هذه، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، لتصل الى ٥٩٤ ألف دونم، ولتحتل نسبة ٢,٢٥ بالمئة من مساحة فلسطين (ص ٢٨٠). ويلاحظ المؤلف ان «معظم الاراضي التي استملكها الصهيونيون في فلسطين، خلال هذه الفترة، او بعدها، مثل كل الاراضي التي كانوا قد اشتروها قبل دخول البريطانيين الى البلد، كانت بيعت لهم من قبل كبار الاقطاعيين او الملاكين الاجانب القاطنين خارج فلسطين» (ص ١٣٢).

٤ ـ التوسع في المجال الاستيطاني. فقد شهدت الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ بروز ٢٣ مستوطنة، بين كيبوتس وموشاف وبلدة، اضيفت الى ٤١ مستوطنة كانت اقيمت طوال الفترة السابقة للنشاط الصهيوني (ص ١٣٤

و ٣٨٢).

٥ ـ ازدياد اعداد المهاجرين والمستوطنين. فقد مست الشواطىء الفلسطينية خلال الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ موجة جديدة من الهجرة، تعرف باسم «الهجرة الثالثة»، جلبت معها قرابة ٣٥ ألف مهاجر جديد، ليصبح تعداد التجمع الاستيطاني في فلسطين نحو ٩٠ ألفاً، ويحتل نسبة ١١,٥ بالمئة من مجموع السكان (ص ١١٨ و ٢٤١).

٦ ـ تعزيز التوجه الوحدوي العمالي من خلال تأسيس حزب أحدوت هعفوداه (وحدة العمل) الذي ضم عناصر بوعالي تسيون بعد ان حل محله. وكذلك مجموعة اللاحزبيين، في آذار (مارس) ١٩١٩؛ وبذلك غدا حزب احدوت هعفوداه الحزب الاكبر، وما لبث، في العام ١٩٣٠، ان اتحد مع حزب هابوعيل هاتسعير، مشكلاً حزب مباي برئاسة بن غوريون، ليتسلم، فيما بعد، مقاليد الحكم في اسرائيل (ص ٨٧ ـ ٨٩).

اذن، شهدت هذه الحقبة اقامة حزب عمالي رئيس، ومؤسسة اقتصادية، الهستدروت، ومؤسسة عسكرية امنية، الهاغاناه، وقدوم ٣٥ ألف مستوطن جديد، واشادة ٢٣ مستوطنة جديدة، والاستيلاء على مزيد من الاراضي الفلسطينية وصل حجمها الى ٢,٢٥ بالمئة من مساحة فلسطين، في حين اصبح التجمع الاستيطاني الصهيوني يحتل نسبة ١١,٥ بالمئة من مجموع السكان. لقد حدث ذلك في ظل صك الانتداب الذي جاء لتشكيل بناء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

وهنا ينتقل المؤلف الى الفصل الثالث تحت عنوان «خمس سنوات من الهدوء، ملامح كيان يهودي جديد في فلسطين (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨)».

هدوء نسبي وركود سياسي

اتسمت هذه الفترة ـ كما يقول المؤلف ـ بالهدوء النسبي والركود السياسي، قياساً بالمرحلة السابقة. فعلى الصعيد الفلسطيني، اذا استثنينا بعض الاضرابات، لم يجر نشاط يذكر سوى عقد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في حزيران (يونيو) ١٩٢٨، الذي يعتبر «اضعف مؤتمرات فلسطين» (ص ١٤٥) بحكم تكوينه وطبيعة قيادته. وقد صب هذا الهدوء، وكذلك ضعف التركيبة القيادية الفلسطينية في صالح ضلعي المثلث الآخرين.

عند نهاية الحقبة السابقة، عانى «الوطن القومي اليهودي» من ازمة اقتصادية بسبب ضآلة المصادر المالية. وكان لهذه الأزمة اثرها في تجمع المهاجرين والمستوطنين، حيث شهد العام ١٩٢٣ نزوح ٣٥٠٠ شخص منهم الى خارج فلسطين (ص ١٤٦). وكان من الممكن ان تستمر حالة النزوح لولا حدوث أزمة اخرى حدثت فوق الاراضي البولونية، ودفعت بأعداد من ابناء الطبقة الوسطى اليهودية للهجرة الى فلسطين. ففي هذه الفترة، كان التنافس أخذ يحتدم بين الطبقة البرجوازية البولونية وبين الطبقة اليهودية المتوسطة هناك، ولم تكن نتيجة هذا التنافس لصالح الاخيرة التي شرعت، بفعل احساسها بأن الحلقة تضيق حول عنقها، في البحث في مجال جديد. ومن حسن حظ الصهيونية ليس فقط حدوث هذه الازمة، وانما، ايضاً، تنفيذ الولايات المتحدة الاميركية في تلك الفترة لقوانين تقييد الهجرة التي كانت سنتها. لذا، اتجهت موجة الهجرة ليهود بولونيا وعدد من البلدان الاوروبية صوب الشواطىء الفلسطينية، حاملة معها قرابة ٦٥ ألف مهاجر، يحملون معهم، بحكم انتمائهم الطبقي المغاير للانتماء الطبقي لموجة الهجرة السابقة، رأسمالاً سرعان ما استثمر في المشاريع الاقتصادية الصهيونية، وتم بذلك وضع الاسس في الميدان الصناعي. وقد عرفت هذه الموجة من الهجرة بـ «الهجرة الرابعة».

كان من نتيجة هذه الهجرة ان توافر رأسمال الاستثمار الذي وُجّه جزء منه لاستملاك مزيد من الاراضي. وساهم الرأسمال الخاص الصهيوني بنسبة كبيرة، هذه المرة، في مجال استملاك الاراضي الى جانب الكيرن كييمت ويكا. فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ اجريت صفقات بيع اراض مع كبار المالكين، وعلى رأسهم عائلة سرسق البيروتية، بلغ حجمها ٣٠٩آلاف دونم، وبذلك اصبح ما يمتلكه «الوطن القومي اليهودي» ٩٠٣ آلاف دونم (ص ١٤٨)، الامر الذي سهل عملية اقامة عدد من المستوطنات (ص ٢٨٣) تحول قسم منها الى مدن.

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي جلبتها الهجرة البرجوازية (الرابعة) لمشروع «الوطن القومي اليهودي»،

الا انها سارعت في عملية الاستقطاب الطبقي. ولاحظ المؤلف ان التيار العمالي ابدى تخوفاً، بالمقدار عينه الذي ابدى فيه التيار اليميني ارتياحاً، من نتائجها. فقد رأى فيها التيار الاول حجر عثرة في سبيل خلق «مجتمع العمل اليهودي»، في حين اعتبرها التيار اليميني ساحة حيوية لبلورة فكره المغاير. ويذكر المؤلف، في هذا المجال: «كانت النتيجة الرئيسية التي ترتبت على هذه الاوضاع السكانية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية، نشوء طبقات جديدة من المستوطنين اليهود في فلسطين، مختلفة عن الفئات العمالية، في منطلقاتها وتطلعاتها وطريقة معيشتها. وسرعان ما سيطرت وجهات النظر اليمينية، المعتدلة والمتشددة، بين هذه الفئات، فانقسم المجتمع الصهيوني في فلسطين الى شطرين، عمالي «يساري» ورأسمالي «يميني»، راح كل منهما يقارع الآخر. ومنذ منتصف العشرينات، كان الصراع بين الفئتين المختلفتين هاتين احد المميزات الرئيسية لحياة المستوطنين الصهيونيين السياسية في فلسطين» (ص ١٥٢).

وقف المؤلف مطولاً عند تبلور التيار العمالي، وكذلك عند نمو التيار البرجوازي (الصهيونيين العموميين)، وولادة الحركة التصحيحية في العام ١٩٢٥، بزعامة زئيف جابوتينسكي، التي لم تشكل فقط الطرف المعارض الاساسي للتيار العمالي خلال فترة البيشوف، وانما، ايضاً، المنافس القوي له، عقب قيام الدولة. وقد عرّف التصحيحيون هدف الصهيونية بأنه «... تحويل ارض ـ اسرائيل (بما في ذلك شرق الاردن) الى كومنولث يهودي... ذي حكم ذاتي... واكثرية [سكانية] يهودية ثابتة» (ص ١٧٧)؛ في حين عرف جابوتينسكي الصهيونية بمثابة «استعمار فريد من نوعه»، وذلك في معرض وصفه للفكر العمالي الصهيوني، لأن «النظرة الطبقية ليست الا دجلاً في ظروف المشروع الصهيوني... ولا يمكن التوفيق بينها وبين الحركة الصهيونية» ـ وفق قول جابوتينسكي، الذي يوضح ان «... مهمة الصهيونية هي العمل على توطين عدد كاف من اليهود خلال وقت معين، وعلى مساحة معينة، ليصبحوا اكثرية فيها... الاستيطان معناه استيطان يؤدي الى خلق اكثرية يهودية [في فلسطين وشرق الاردن] ولذلك فهو، قبل كل شيء، استيطان سريع: ليس استعماراً عادياً، ولكنه استعمار فريد من نوعه، استعمار شاذ» (ص ١٧٠).

احتلت وجهات نظر مختلف التيارات الصهيونية تجاه «المسألة العربية» حيزاً كبيراً في هذا الفصل. فقد انجز المؤلف ما كان قد وعد به القارىء في كتابه «تاريخ الصهيونية ـ الجزء الاول» (ص ١٩٢) بخصوص استكمال نظرة «ساعد هرتسل الايمن» د. ماكس نورداو، تجاه هذا الموضوع (انظر الجزء الثاني، ص ١٦٤ ـ ١٦٨)؛ كما وتوسع في تناول آراء جابوتينسكي (من المدرسة ذاتها) تجاه الموضوع ذاته (ص ١٩٠ ـ ١٩٣)؛ كذلك تناول وجهات النظر الصهيونية الاخرى تجاه «المسألة العربية». ولا شك في ان معالجة المؤلف هذه لوجهات النظر الصهيونية المختلفة، سيجعل من هذا الفصل محط انظار من يرغب في البحث في هذا الموضوع، خصوصاً وان الكتابات حوله متناثرة في الادبيات الصهيونية، وتكاد تكون معدومة في الادبيات العربية.

كخلاصة، لقد شهدت فترة الهدوء النسبي في الساحة الفلسطينية (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨) حالة من التوطد للتجمع الصهيوني الاستيطاني، اذ تم قدوم ٦٥ ألف مهاجر جديد، معظمهم من ابناء الطبقة الوسطى، والاستيلاء على مزيد من الاراضي الفلسطينية، واقامة عدد من المستوطنات التي شكل البعض منها نُوى مدن. وكان من نتيجة تبلور الاستقطاب الاجتماعي ان اخذت الساحة الحزبية تشهد تبلوراً اكثر وضوحاً بين التيارين، البرجوازي والعمالي، الى جانب ولادة الحزب التصحيحي بزعامة جابوتينسكي. واخذ «الوطن القومي اليهودي» يكتسب «ملامح كيان» جديد ـ كما يقول المؤلف. واكتست هذه الملامح خطورة بالدعوة الصريحة التي اطلقها التصحيحيون، في هذه الفترة المبكرة، الى اقامة دولة يهودية في فلسطين وشرق الاردن. وازاء ذلك، لم يكن امام الفلسطينيين الا كسر حالة الهدوء في محاولة لوضع حد لاستفحال خطورة هذا الكيان. وهنا ينتقل بنا المؤلف الى انتفاضة البراق، والى الفصل الرابع تحت عنوان «الوكالة اليهودية وانتفاضة البراق، على مفترق الطرق (١٩٢٩ ـ ١٩٣١)».

اشتعال فتيل الصراع

ربط المؤلف بين تأسيس الوكالة اليهودية وبين انتفاضة البراق. فقد تم اتخاذ قرار تأسيس الوكالة اليهودية

في المؤتمر الصهيوني السادس عشر، بتاريخ ١٤ آب (اغسطس) ١٩٢٩، في زيوريخ، في النمسا، وحدثت انتفاضة البراق في القدس، في ٢٨ من الشهر ذاته العام ١٩٢٩.

جاء تأسيس الوكالة اليهودية ليعطي «الوطن القومي اليهودي» دفعة جديدة؛ اذ ما لبثت الوكالة ان غدت خلال سني الثلاثينات بمثابة حكومة تمثل ما يعرف بـ «الييشوف المنظم» الى جانب حكومة الانتداب؛ ولم تتجاوز لجنة بيل الحقيقة بوصفها اياها، في تقريرها لعام ١٩٣٧، بأنها «تعتبر، عملياً، بمثابة حكومة قائمة الى جانب حكومة الانتداب» (ص ٢٠٣). هذا مع العلم ان صك الانتداب كان اوصى باقامتها «... كهيئة عمومية تشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، تحت سيطرة حكومتها»، كما دعا حكومة الانتداب الى ان تعمل مع الوكالة اليهودية على تقوية «استيطان اليهود المكثف في الاراضي الزراعية» وتتفق معها «على ان تقيم، او تستثمر... الاعمال والمصالح العمومية وترقي موارد البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها» (ص ١٩٧).

ومن الجدير بالذكر ان الوكالة اليهودية بقيت «حكومة» لها وزنها حتى بعد الاعلان عن قيام اسرائيل، وخاصة في سني الخمسينات والستينات، حيث وجد الكيان الاسرائيلي نفسه محتضناً ثلاث حكومات: الحكومة العامة، حكومة الوكالة اليهودية، حكومة الهستدروت.

الى جانب القرار الذي اتخذه المؤتمر الصهيوني بتأسيس الوكالة، طالب المؤتمر، ايضاً، بحصول اليهود على «حقوقهم» في الحائط الغربي (ص ٢٠٧)، المعروف بحائط المبكى، ضمن منطقة البراق، الامر الذي اثار مشاعر المسلمين ودفعهم الى الاحتجاج، خصوصاً وان المنطقة تعد وقفاً اسلامياً.

ويذكر المؤلف ان اليهود كانوا سعوا، منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى، الى شراء منطقة البراق، بيد انهم فشلوا، ولذلك «راح بعضهم يفكر ويسعى الى تثبيت حقوق واسعة لليهود في ذلك المكان بواسطة العمل على تغيير الوضع الراهن...» (ص ٢٠٤)، تماماً كما حدث لترتيبات «الوضع الراهن» التي سنها موشي دايان، عقب سقوط الضفة الغربية، وبالنسبة الى الحرم الابراهيمي في الخليل والمسجد الاقصى في القدس، حيث اخذ غلاة الصهيونيين، بين الحين والآخر، ينشطون لتغيير الترتيبات المتبعة بهدف التوسع ومن ثم الاستيلاء على المكانين. وقد سبق للصهيونيين، خلال الاعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨، القيام بمحاولات لتغيير «الوضع الراهن» او الترتيبات المتبعة لاداء فريضة يوم الغفران بالبكاء امام الحائط؛ بيد ان هذه المحاولات فشلت. وفي العام ١٩٢٩، حاول الصهيونيون الامر ذاته، ولكن هذه المرة عقب حملة محمومة قام بها الحزب التصحيحي، اتخذت شكل تظاهرات عند مقر الحكومة في القدس وفي ساحة البراق، ومطالبة السلطات البريطانية بالعمل على «اعادة حقوقنا الكاملة في الحائط» (ص ٢٠٧)، في حين كان المؤتمر الصهيوني يطلق الدعوة للحصول على هذه «الحقوق».

كان من نتيجة هذه الحملة ان رد المسلمون بتظاهرة صاخبة عند البراق، وحطموا بعض الادوات اليهودية. ثم ما لبثت التظاهرات، من هذا الجانب وذاك، ان تحولت الى اشتباكات دامية. ولا شك في ان اسباب الصراع تكمن، في جوهرها، باحساس العرب باستفحال خطر المشروع الصهيوني، ومواصلة سلطات الانتداب انتهاج سياسة تتناقض، كلياً، مع ابسط الحقوق والاماني الوطنية للشعب الفلسطيني، الى جانب الاوضاع الاقتصادية المتردية، وبخاصة في قطاع الريف الفلسطيني. وما الاستفزازات الصهيونية المتمثلة بالمطالبة بحق امتلاك قطعة من الوقف الاسلامي الا بمثابة الشرارة التي اشعلت فتيل الصراع. وقد رأت لجنة شو، في تقرير لها عن انتفاضة البراق، ان السبب الاساسي لنشوب الصراع الدموي «ناجم عن خيبة امل [العرب] فيما يتعلق بأمانيهم السياسية والقومية والخوف على مستقبلهم الاقتصادي» (ص ٢١٠). كما ان تقرير سمبسون الذي وقف عنده المؤلف، ايضاً، فيه ما يوضح خلفية الصراع الدموي، حيث جاء فيه «ان حالة الفلاح العربي قلّ ما تحسنت عما كانت عليه في عهد الحكومة العثمانية. اذ لم تتبع سياسة معينة لتطوير الاراضي التي يملكها العرب تطويراً زراعياً» (ص ٢١٢).

بدأت الاشتباكات الدموية في القدس. وما لبثت ان امتدت الى سائر المدن الفلسطينية، وشن العرب هجمات مسلحة على عدد من المستوطنات، وتمكنوا من تدمير خمسة منها. واسفرت تلك الاشتباكات عن «مقتل ١١٦

وجرح ٢٣٢ عربياً، اصيب معظمهم من قبل القوات البريطانية؛ ومقتل ١٣٣ وجرح ٣٣٩ يهودياً، اصيب معظمهم من قبل العرب» (ص ٢٠٨).

عقب انتفاضة البراق، نشطت الزعامة الفلسطينية سياسياً، وذلك بالمطالبة بانشاء حكم نيابي دستوري في فلسطين؛ بيد ان الطرف البريطاني، الذي بعث بلجنة تحقيق، رفض المطلب، وأصدر، في العام ١٩٣٠، توضيحاً لسياسته في «كتاب ابيض» يحمل اسم وزير المستعمرات اللورد باسفيلد، لخص فيه ما اسماه بـ «الالتزام المزدوج» البريطاني تجاه كل من العرب واليهود، ويتمثل ذلك في «... تحسين اوضاع العرب المعيشية، من جهة، واقامة الوطن القومي اليهودي، من جهة اخرى». وحرص باسفيلد على «المساواة في الدرجة» في التزامه المزدوج، ذلك ان الالتزامين هما «في درجة متساوية... وليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما في أي وجه من الوجوه» (ص ٢١٣).

ومن الجدير بالذكر ان التزام باسفيلد بـ «تحسين اوضاع العرب المعيشية» دون ربطه بتحقيق المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في حق تقرير المصير، غدا سياسة اسرائيلية معلنة، تبناها التياران الاساسيان في اسرائيل، التجمع العمالي والليكود، تجاه العرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

يرى المؤلف ان انتفاضة البراق (١٩٢٩) كانت بمثابة «زلزال» بالنسبة الى الطرف الصهيوني. فقد كشفت عن مدى الضعف الذي يعتري مشروع «الوطن القومي اليهودي». لذا أخذت مؤسسات الييشوف اليهودي تعيد النظر في بنية منظمة الهاغاناه التي لم تثبت نفسها في الاحداث (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، كما اخذت الاحزاب الصهيونية تعيد النظر في مواقفها تجاه «المسألة العربية». وكانت اعادة النظر في مواقف التيار العمالي اكثر وضوحاً من غيرها، اذ كان فهم هذا التيار يستند الى حل «المسألة العربية» من طريق تبلور ونشوء طبقة عمالية عربية، يمكن، من خلالها، التوصل الى حل، على الرغم من كونه اكثر التيارات الصهيونية وضوحاً في التصدي لعمل العمال العرب في المرافق الاقتصادية للييشوف اليهودي، وهذا الأمر، بحد ذاته، ينسف أسس وجهة نظره السابقة والتي طرأ عليها التغيير اثر احداث ١٩٢٩، حيث غدا يؤمن بأن حتى لو وجدت طبقة عمالية عربية «فالمسألة الأساسية هي مسألة قومية يهودية عربية» (ص ٢٣٢).

بيد ان اهم ما حققه التيار العمالي في هذه الفترة يتمثل في تجميع صفوفه ازاء تنامي الحزب التصحيحي. فقد تم تأسيس حزب مباي في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠ باتحاد حزبي أحدوت هعفوداه وهابوعيل هاتسعير (ص ٢١٩ ـ ٢٢٥).

ويبدو ان انتفاضة البراق الى جانب الازمة الاقتصادية العام ١٩٢٧، اثرتا، بشكل واضح، في مسار الهجرة الى فلسطين؛ اذ شهدت هذه الفترة انخفاضاً في اعداد المهاجرين (انظر ص ١١٨). بيد ان المؤسسات الصهيونية نجحت، خلال هذه الفترة، في الاستيلاء على مزيد من الاراضي، حيث تمكنت من شراء وحيازة حوالى ١٥٥ ألف دونم من الاراضي يقع معظمها في السهل الساحلي الفلسطيني، وبذا اصبح في حوزة التجمع الاستيطاني الصهيوني مليون و ٥٨ ألف دونم (ص ٢٤٢)، شيّدت عليها عشر مستوطنات اخرى (ص ٢٤٠) ليرتفع العدد الكلي الى ١٠١ مستوطنة في حين ارتفع تعداد مستوطنيه الى قرابة ١٧٤ ألف نسمة، واصبح يحتل نسبة ١٦,٩ بالمئة من مجموع السكان (ص ٢٤٢).

وهنا ينتقل المؤلف الى مرحلة جديدة في نمو مشروع «الوطن القومي اليهودي»، في الفصل الخامس، تحت عنوان «دولة داخل دولة ـ السنوات الخمس السمان (١٩٣١ ـ ١٩٣٦)».

تحول في العمل السياسي الفلسطيني

يسلط المؤلف، في هذا الفصل، الاضواء على سياسة الاطراف الثلاثة ومواقفها في هذا المرحلة. فالطرف البريطاني، بحكم التزامه سياسة «الالتزام المزدوج» أي تحسين الظروف المعيشية للسكان العرب وتسهيل تحقيق مشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، أخذ يعد الدراسات، ويقدم الاقتراحات، للنهوض بمشاريع تطويرية تقدر قيمتها بمليونين ونصف المليون جنيه استرليني؛ بيد ان مجلس العموم البريطاني استكثر المبلغ؛ ونتيجة لذلك تم تخفيضه الى خمسين الف جنيه فقط (ص ٢٤٨). وبذلك، بقي الشق الخاص بالعرب من

«الالتزام المزدوج» حبراً على ورق.

الى جانب ذلك، انهمك الطرف البريطاني بسن قوانين جديدة لبت النزاعات بين فلاحين عرب وبين الكيرن كاييمت حول الاراضي التي يفلحونها والتي كانت الكيرن كاييمت اشترتها من اقطاعيين عرب ـ ٣١ ألف دونم في سهل وادي الحوارث (ص ٢٤٩). وكذلك سن مراسيم قمعية، موجهة اساساً ضد العرب، مثل مرسوم الدفاع عن فلسطين الذي خول المندوب السامي صلاحيات واسعة، كفرض الرقابة على المطبوعات، والمواصلات، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومصادرة الاموال والاستيلاء على المواد الغذائية والطاقة من ايدي السكان. وقد عرّف المرسوم «الثوار المسلحين» بانهم «عدو» جزاؤهم والمتعاونين معهم الاعدام حكماً (ص ٢٥٠).

في هذا الوقت، واصلت سلطات الانتداب، كما هو متبع ومعهود، تزويد المستوطنات اليهودية بصناديق مختومة مليئة بالاسلحة. وحوت الصناديق (٧٤ صندوقاً)، هذه المرة، اسلحة رشاشة حديثة، الامر الذي أثار سخط العرب، ودفعهم الى اعلان الاضراب، وعقد اجتماع احتجاجي في نابلس. وقد تصدت سلطات الانتداب لذلك متذرعة بأن توزيع الاسلحة على المستوطنين اجراء معمول به منذ سنوات (ص ٢٥٠).

شهدت هذه الفترة ظاهرة نشوء الاحزاب الفلسطينية، لتشكل زعامتها، فيما بعد، الهيئة القيادية للشعب الفلسطيني تحت اسم «اللجنة العربية العليا». فقد شهد العام ١٩٣٢ ظهور حزبين: حزب الاستقلال برئاسة عوني عبدالهادي، وحزب الشباب العربي الفلسطيني برئاسة يعقوب الغصين؛ وأقيم، خلال العام ١٩٣٤، حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي، في حين اقيمت في العام ١٩٣٥ ثلاثة احزاب اخرى، هي: الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وحزب الاصلاح برئاسة د. حسين الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة عبداللطيف صلاح. ورأى المؤلف ولادة هذه الاحزاب بمثابة «تحول ملحوظ في النظام السياسي لعرب فلسطين» (ص ٢٥٢ ـ ٢٦٠).

ومن الملاحظ ان النضال الفلسطيني، بمختلف اشكاله، كالاضرابات والتظاهرات والاشتباكات مع قوى الأمن، يوجه، اكثر من السابق، ضد السلطة البريطانية. ووقف المؤلف عند جملة المواقف النضالية الفلسطينية، الا انه لم يف، ضمن السياق، الثورة القسامية العام ١٩٣٥ حقها (سبعة سطور، ص ٣٦١)؛ هذه الثورة التي شكلت قفزة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني برمته، ومهدت الطريق للريف الفلسطيني لاحتضان الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني والتجمع الصهيوني في فلسطين، والى حد ما كتحد لسلطة القيادة الفلسطينية التقليدية المنبثقة من التركيبة الفوقية للمجتمع الفلسطيني.

في محاولة منه لاحتواء تصاعد حالة النهوض الوطني الفلسطيني، عرض المندوب السامي مشروع المجلس التشريعي في فلسطين المشكل من ٢٨ عضواً، منهم خمسة من الموظفين الحكوميين و ١١ معيناً من غير الموظفين (أربعة يهود، ثلاثة مسلمين، مسيحيان، واثنان من ممثلي التجار) و ١٢ منتخباً (ثمانية مسلمين، وثلاثة يهود، ومسيحي واحد)، ويرأس المجلس شخص من خارج فلسطين. وعلى الرغم من القيود المفروضة على صلاحيات اعضاء المجلس، مثل عدم الطعن في شرعية الانتداب وعدم اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يمس تعهدات بريطانيا الدولية، بما في ذلك تعهدها تجاه «الوطن القومي اليهودي»، وعلى الرغم من انتقادات الصحافة العربية، الا ان «العرب لم يرفضوه رسمياً». ويذكر المؤلف ان الصهيونيين اعلنوا «رفضهم القاطع» له (ص ٢٦١ ـ ٢٦٢) بحجة ان تمثيل اليهود لم يتم وفق تعداد اليهود في شتى بقاع العالم، وانما جاء وفق تعدادهم في فلسطين. فقد رفضه المؤتمر الصهيوني التاسع عشر لكونه «... ينطوي على اعتراف بأن مصير ارض ـ اسرائيل هو مسألة لا تعني فقط اليشوف اليهودي القائم حالياً في البلد، بل الشعب اليهودي بأسره. وكل مؤسسة تشريعية تقام على اساس التركيب الحالي لسكان [فلسطين]... تمس هذا الحق الاساسي للشعب اليهودي» (ص ٢٦٢). ولم يكتب لهذا المشروع البريطاني ان يعمر طويلاً، فقد انضمت الاحزاب البريطانية الثلاثة، في اثناء مناقشة المشروع في مجلس العموم واللوردات في النصف الاول من العام ١٩٣٦، الى دائرة الرفض الصهيونية، وانتقدت المشروع بشدة، وطالب بعضها بالغائه.

وعلى صعيد نشاط الطرف الصهيوني وسنواته «الخمس السمان»، تناول المؤلف، مطولاً، اسباب ودوافع الهجرة الخامسة الناجمة عن انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩، وتبعاتها على التجمعات

اليهودية في اوروبا الشرقية، مصحوبة بصعود نجم النازية في اوروبا وتفشي تعاليمها العنصرية، الامر الذي زاد في تدهور الاوضاع الاقتصادية لاعداد كبيرة من اليهود، وأدى، بالتالي، الى تنشيط حركة الهجرة اليهودية، في وقت كانت الولايات المتحدة الاميركية تشدد على قيود الهجرة اليها، وبقي الباب الفلسطيني الوحيد، بحكم الانتداب، المفتوح، رسمياً، للهجرة اليهودية. واذا كانت الهجرة الرابعة الناجمة عن أزمة الطبقة المتوسطة اليهودية في بولونيا خففت من كرب البيشوف اليهودي، فان موجة الهجرة الخامسة التي حملت معها شريحة برجوازية ميسورة، لم تجلب الخير للبيشوف اليهودي فقط، وانما، ايضاً، صلّبت عوده تجاه المعركة الحاسمة في الجزء الثاني من الثلاثينات حول الطابع المستقبلي لفلسطين. ولاحظ المؤلف ذلك بقوله: «... واتضح ان سنة ١٩٣٣ [صعود النازية الى الحكم] التي جرّت الكوارث على اليهود في اوروبا كانت بداية مرحلة من الازدهار بالنسبة الى الصهيونية» (ص ٢٦٥)؛ ذلك ان نجاح المشروع الصهيوني، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مرهون، في الاساس، بالأزمات التي تعصف بالتجمعات اليهودية خارج فلسطين؛ فكلما ازدادت اوضاع اليهود سوءاً، استبشر القائمون على المشروع خيراً؛ وكلما ازدادت اوضاع اليهود خيراً، تلاشت آمال القائمين عليه بالنجاح.

اسفرت موجة الهجرة الخامسة، التي انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، عن زيادة كبيرة في عدد اليهود في فلسطين بلغت نسبة ٢٥٥ بالمئة. فقد تضخم التجمع الاستيطاني، وارتفع تعداد افراده من ١٧٤ ألفاً العام ١٩٣١ الى ٤٤٥ ألفاً العام ١٩٣٩ (ص ٢٦٤). وتوسع، بشكل ملحوظ، في الاستيلاء على الاراضي؛ اذ بلغ مجموع ما تم حيازته، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، نحو ٣٣٤ ألف دونم، اضافة الى ١١٠ آلاف دونم من الاراضي قدمتها سلطات الانتداب الى القائمين على مشروع «الوطن القومي اليهودي». وكان لاتفاقية «النقل» (هعفراه) بين الحركة الصهيونية والسلطات النازية فضل في حيازة مزيد من الاراضي الفلسطينية (ص ٢٧٩). الى ذلك، ارتفعت وتيرة الاستيطان. فقد تمت، خلال العام ١٩٣٢، اقامة ١٢ مستوطنة، وفي العام ١٩٣٣ اقيمت ٢٣ مستوطنة، وفي العام ١٩٣٤ اقيمت ثمان مستوطنات، وفي ١٩٣٥ اقيمت عشر مستوطنات. وبذلك تمت، خلال السنوات الاربع هذه، اقامة ٥٣ مستوطنة، لتضاف الى ١٠١ مستوطنة كانت اقيمت خلال الخمسين سنة الماضية، وليصبح التجمع الاستيطاني الصهيوني يمتلك ١٥٤ مستوطنة تشكل ـ حسب المؤلف ـ «... بسكانها، وأراضيها، اساساً صلباً للتجمع اليهودي في فلسطين» (ص ٢٨١).

ويبدو ان اطماع الحركة الصهيونية وصلت، في هذه الفترة، الى الدرجة التي حاولت فيها الوكالة اليهودية حيازة اراض في شرق الاردن، بهدف توسيع حدود «الوطن القومي اليهودي». بيد ان محاولات الاستملاك هذه لم تسفر عن نجاحات تذكر، وان كانت الوكالة اليهودية تمكنت من استئجار ٧٠ ألف دونم في غور الكبد، وفق اتفاق مع الامير عبدالله (الملك فيما بعد) انتهى سريان مفعوله العام ١٩٣٩ (ص ٣١٥ ـ ٣١٧).

الى جانب ذلك، سلط المؤلف الضوء على العلاقات الصهيونية ـ النازية، وتوصل الطرفين الى اتفاقية الهعفراه (ص ٢٦٧ ـ ٢٧٥)، وعلى الاوضاع الداخلية، واشتداد التنافس على بسط النفوذ على البيشوف اليهودي بين المعسكرين الاساسيين، العمالي والتصحيحي، والذي شكل اغتيال ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، العام ١٩٣٣ (ص ٢٦٥)، واتساع الهوة بين المنظمتين الهاغاناه والهاغاناه «ب» (ص ٣٠٩ ـ ٣١١)، وخروج الحزب التصحيحي من المنظمة الصهيونية، واقامته منظمة صهيونية جديدة خاصة به العام ١٩٣٥ (ص ٣٠٠ ـ ٣٠١)، معالم ومظاهر لاحتدام هذا التنافس. بيد ان التنافس الاكبر والاخطر، هو الصراع المرير الذي ستشهده الساحة الفلسطينية بين طرفي «المثلث»: العرب الفلسطينيون، من جهة، والسلطة الاستعمارية البريطانية والتجمع الاستيطاني الصهيوني، في الجهة المقابلة، حول الطابع المستقبلي لفلسطين.

وهنا ينتقل المؤلف الى آخر فصل في كتابه وهو الفصل السادس، ويحمل عنوان «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، الخروج الى ما وراء السياج (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)».

تفاقم الخطر وتراكمات عدائية

كان من نتيجة تفاقم خطورة نمو «الوطن القومي اليهودي»، في شتى الميادين، ونتيجة تراكمات عدائية عدة قام بها الجانبان، الصهيوني والبريطاني، ان تعمق الشعور لدى الفلسطينيين بعظم الخطر الداهم على وجودهم،

وعلى بلدهم فلسطين. ووجدوا انفسهم مدفوعين للارتقاء بنضالهم حفاظاً على الطابع العربي لبلدهم، فجاءت الثورة «بمثابة محاولة اخيرة، من قبل عرب فلسطين، للحفاظ على طابع البلد العربي...» (ص ٣٢٥). وقد تناول المؤلف عوامل عربية ودولية، في تمهيده لنشوب الثورة التي وجهت، في الاساس، ضد القوات البريطانية ومنشآتها، واتخذت اشكالاً متعددة: عصيان مدني، واضراب عام (استمر ستة شهور)، وكفاح مسلح.

اخذت فكرة الكفاح المسلح تبرز وتتجسد على الارض قبل اندلاع الثورة بعامين. فبالاضافة الى خلايا القسام الثورية، اقيم تنظيم سري العام ١٩٣٤ يحمل اسم «الجهاد المقدس» برئاسة عبدالقادر الحسيني، وتمكن هذا التنظيم، خلال العام ذاته، من اقامة ٤٧ خلية. ومع اندلاع الثورة، ازدادت اعداد الخلايا بانضمام مجموعات وتنظيمات اليه، وأخذ الريف الفلسطيني يحتضن هذه الخلايا ويرفدها بعناصره المسلحة التي شرعت تنشط بعملياتها النضالية من خلال الكفاح المسلح، طوال ثلاثة اعوام، في حالة مد وجزر، في حين كان المجتمع المديني يساهم في التظاهرات والاحتجاجات والاضرابات وايواء المقاتلين.

رافق هذه الحالة محاولة القيادة الفلسطينية، المنبثقة من الشريحة العليا في المجتمع الفلسطيني، الارتقاء الى حالة النهوض الوطني العارمة هذه، لتوجيهها وقيادتها. فتشكلت «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية قادة الاحزاب الفلسطينية. وأصدرت اللجنة بياناً سياسياً دعت فيه الى «الاستمرار على الاضراب الى ان تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين، تبديلاً أساسياً، تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية... ومنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود... وانشاء حكومة فلسطينية مسؤولة امام مجلس نيابي». ويلاحظ المؤلف ان الشعب الفلسطيني «... راح يدفع اللجنة العربية العليا اكثر مما كانت اللجنة تدفعه» (ص ٣٣٠)، لينتقل الى المواجهة البريطانية المتسمة بالشراسة والوحشية ضد المواطنين العرب عامة، من خلال حملات التفتيش التي كانت تقوم بها والتي يتخللها، عادة، «ضرب السكان وتكسير الخزائن وتحطيم الاواني وبعثرة الأثاث والثياب والمؤن واختلاس النقود والحلي» الى جانب العقوبات الجماعية المفروضة على المدن والقرى، ومن بينها الغرامات الجماعية الباهظة، وجبايتها بقسوة (ص ٣٣٢). وعلى الرغم من ذلك، استمر النضال الفلسطيني في اشكاله المختلفة. ولم يتوقف الاضراب العام الا بعد مضي نصف عام، نتيجة وساطات عربية، وباتفاق مسبق مع اللجنة العربية العليا (ص ٣٣٦).

وكان من نتيجة احتدام الصراع ان طرحت بريطانيا العام ١٩٣٧ مشروعاً لتقسيم فلسطين، عرف بمشروع لجنة بل، اقترح، بموجبه، انهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين واقامة دولتين، عربية ويهودية، فيها (انظر خارطة التقسيم، ص ٣٤١) مع بقاء الانتداب البريطاني على اجزاء معينة. وهذا ما كان يخشاه، ويتحسب من حدوثه، الفلسطينيون، بفئاتهم واحزابهم كافة. لذا، فقد اعربت اللجنة العربية العليا عن رفضها لمشروع التقسيم في بيانات عدة؛ وكبدل من ذلك، طالبت بانهاء الانتداب، واقامة دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، أسوة بعدد من الدول العربية، وانهاء مشروع «الوطن القومي اليهودي» و«الحفاظ على كافة الحقوق المشروعة للسكان اليهود وباقي الاقليات في فلسطين» (ص ٣٤٨).

وفي ما يتعلق بالموقف الصهيوني، فقد عالج المؤلف مواقف مختلف التيارات والاحزاب الصهيونية من مشروع التقسيم. وعلى الرغم من المعارضة الواسعة لهذا المشروع، الا ان الكاتب لاحظ ميل عدد من الزعماء الصهيونيين، والذين حددهم بـ « الكبار الثلاثة»، حاييم وايزمان ودافيد بن غوريون وموشي شاريت، لمشروع التقسيم «بصورة اوبأخرى» (ص ٣٤٣)، لكونه يطرح امكانية اقامة دولة يهودية، في الوقت الذي لم يكن معظم قادة الحركة الصهيونية يتحدثون عن دولة، وانما عن «وطن قومي». وباستثناء موقف «الكبار الثلاثة»، نجد ان المشروع حظي بمعارضة واسعة من قبل التيارات الصهيونية. فقد تصدى له كل من التيار التصحيحي والتيار اليساري في جناح الحركة العمالية بزعامة هاشومير هاتسعير، وكذلك عدد من زعماء حزب مباي وعلى رأسهم غولده مئير وبيرل كاتسنلسون، والتيار الصهيوني الديني بزعامة المزراحي، الى جانب تيارات اخرى صغيرة.

ومن اجل التوفيق بين الميل الى القبول وبين المعارضة الواسعة، يذكر المؤلف ان اللجنة التنفيذية الصهيونية اتخذت قراراً ذا شقين «قضى أولهما، الموجه الى الخارج، بمعارضة أية محاولة لتقليص حدود الوطن القومي اليهودي، ان تم ذلك بواسطة التقسيم، او نظام الكانتونات او أية طريقة اخرى؛ اما الشق الآخر من القرار،

العملي والموجه للداخل، فقد قضى بأن تبذل اللجنة كل ما في وسعها لضمان أحسن شروط التقسيم بالنسبة الى اليهود، في حال تنفيذه» (ص ٣٤٤). وبذلك واجه مشروع التقسيم رفضاً مطلقاً من قبل الجانب العربي، ورفضاً من معظم التيارات الصهيونية، باستثناء «الكبار الثلاثة» الذين لم يقبلوه، ولكنهم سعوا، في الوقت ذاته، الى تحسين شروطه، في حال تنفيذه.

في هذا الوقت، أي خريف ١٩٣٧، وفي اعقاب ازدياد سخط العرب على السياسة البريطانية، استعرت الثورة الفلسطينية مجدداً، وتمكن الثوار من قتل لويس اندروس، حاكم لواء الجليل (ص ٣٧٠)، الامر الذي زاد من وحشية الاجراءات البريطانية ضد العرب. ومن بين تلك الاجراءات عزل الحاج امين الحسيني من جميع مناصبه، وحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية في فلسطين، الى جانب حملة اعتقالات واسعة استهدفت الزعامة الفلسطينية التي تمكن عدد منها، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني، من الهرب الى خارج فلسطين. ويبدو ان الهرب الى الخارج لم يزعج، ان لم يكن قد وجد هوى لدى، البريطانيين. فقد اصدرت السلطات بحق الذين التجأوا الى الخارج قرارات أمرتهم، بموجبها، «بالبقاء خارج البلد وعدم العودة اليه» (ص ٣٥١). ومع ذلك، بقيت الثورة مستمرة ومستعرة في الداخل، على الرغم من التعزيزات البريطانية وسياسة البطش التي انتهجتها. واجمل المؤلف، مستعيناً بالاحصاءات الرسمية، نشاط الثوار خلال العام ١٩٣٨ لوحده بـ ٥٧٠٨ عمليات، من بينها ٩٨٦ هجوماً على الجيش والشرطة و ٦٥١ هجوماً على المستوطنات والاحياء اليهودية و ٣٣١ حادثة القاء قنابل و ٢١٥ حادثة خطف و ٧٢٠ هجوماً على مراكز وخطوط الهاتف والبرق و ٣٤١ عملية تخريب للقطارات وسكك الحديد و ١٠٤ حوادث ثقب لأنبوب النفط واشعال النار فيه، و ٤٣٠ اغتيالاً ومحاولة اغتيال، و ٢١٠ حوادث تخريب للممتلكات الحكومية (ص ٣٥٧).

خلال هذه المرحلة، وبحكم تماثل المصالح البريطانية والصهيونية، ومتطلبات مواجهة الخطر المشترك، تعززت العلاقات الأمنية بين الييشوف اليهودي وسلطات الانتداب بشكل لم يسبق له مثيل، الامر الذي عزز، بشكل ملحوظ ، من قوة الهاغاناه، حيث اخذت تستقطب المتطوعين لقوات الخفر، وتعيد بناء وحداتها، لتنسق مع القوات البريطانية في التصدي للثوار العرب، بمساعدة ضباط بريطانيين، وعلى رأسهم وينغييت الذي دعا الى التخلي عن اسلوب الدفاع الثابت وتبني اسلوب الهجوم المرن، أي «الخروج الى ما وراء السياج» ونقل المعركة الى ارض العدو (ص ٣٧٢).

وفي غضون ذلك، كثفت الكيرن كاييمت نشاطها في مجال حيازة الاراضي، وتمكنت من حيازة نحو ١٤٠ ألف دونم، من بينها عشرة آلاف دونم قدمتها اليها سلطات الانتداب، وبذلك اصبح الييشوف اليهودي في فلسطين يمتلك، مع نهاية ١٩٣٩، نحو مليون و ٥٣٣ ألف دونم، اي نحو ٥,٨٣ بالمئة من مساحة فلسطين، معظمها من الاراضي السهلية الخصبة (ص ٣٨١).

وعلى الصعيد الاستيطاني، شهدت هذه الفترة نمطاً جديداً من الاستيطان، أملته ظروف المرحلة، ويعرف في الادبيات الصهيونية باسم استيطان «سور وبرج». وهو يتلخص في اقامة سور خشبي مليء بالحصى حول مسافة تزيد قليلاً على دونم، واقامة برج وسط الساحة ويثبت على قمته كاشف، ليستقر المستوطنون في بيوت معدة بين جدران البرج. وقد روعي في اقامة هذا النمط الاستيطاني اختيار مواقع استراتيجية في فلسطين، ومناطق تشكل تواصلاً اقليمياً بين مستوطنات الييشوف اليهودي، ومناطق اخرى نائية ترغب الحركة الصهيونية في الحاقها بالدولة المقترحة، من خلال فرض الامر الواقع، في حال فرض التقسيم. وقد تمكنت الحركة الصهيونية، منذ العام ١٩٣٧ وحتى اواخر العام ١٩٣٩، من اقامة اكثر من خمسين مستوطنة من هذا النوع (ص ٣٨١ - ٣٨٥)؛ وبذلك غدا التجمع الاستيطاني الصهيوني يمتلك ٢١١ مستوطنة (ص ٤٠٢)، في حين وصل تعداد افراده قرابة ٤٤٥ ألف نسمة، يشكلون نسبة ٢٩,٧ بالمئة من مجموع سكان فلسطين.

كان من نتيجة اندلاع الثورة الفلسطينية، وتلبد غيوم الحرب العالمية في الاجواء الاوروبية، ان اخذت بريطانيا تعيد النظر في سياستها تجاه القضية الفلسطينية. وأسفرت اعادة النظر هذه عن دعوة الفلسطينيين، والصهيونيين، وكذلك وفود عربية تمثل دولاً عربية، الى عقد مؤتمر عربي - يهودي في لندن. وتم عقد المؤتمر في الشهر الاول من العام ١٩٣٩. وقد تمسك الطرف الصهيوني بموقفه الداعي الى مواصلة الانتداب وسياسة

«الوطن القومي اليهودي»، في حين تمسك الطرف العربي بمنح فلسطين الاستقلال وايقاف الهجرة مع تقديم ضمـانـات الى اليهود (ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧). ولم يكن من الممكن التوفيق بين المطلبين المتناقضين، مما حمل البريطانيين على اصدار «كتاب ابيض» تضمن الاسس المستقبلية للسياسة البريطانية تجاه فلسطين. ومن اهم هذه الاسس، تعهد بريطانيا باقامة «دولة فلسطينية مستقلة»؛ اذ ورد في الكتاب «ان هدف حكومة جلالته هو ان تشكل خلال عشر سنوات دولة فلسطينية ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة...»، وكذلك تحديد حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال السنوات الخمس المقبلة بـ ٧٥ ألف مهاجر، وتحديد مناطق انتقال ملكية الاراضي (ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠).

لم يقبل الطرف الفلسطيني، خلافاً لموقف حزب الدفاع، الكتاب الابيض، ووجه رفضه للهجرة اليهودية وانتقال ملكية الاراضي، في حين رفضت الحركة الصهيونية، بمختلف تياراتها، وبشكل قاطع، سياسة «الكتاب الابيض» برمتها، واخذت تشحذ اسلحتها كافة للنضال ضدها. بيد ان فلسطين كانت على عتبة مرحلة جديدة، ففي بداية ايلول (سبتمبر) اندلعت الحرب العالمية الثانية، واتجهت انظار الاطراف نحو السنة اللهب التي انهى المؤلف سطوره الاخيرة على ضوئها، ليسير على طريق البحث ويطلع الى القارىء بالكتاب الثالث من تاريخ الصهيونية ـ «الدولة في الطريق» او كما اسماه «الدولة القادمة».

ومن النهاية الى البداية. يكتب المؤلف في المقدمة: «وآمل ان اكون قد وفقت... بحيث يقدم الكتاب صورة وافية لاحداث الحقبة التي يتناولها، ويسهل على القارىء الوصول الى ما يبتغيه». اذا كان أمل المؤلف مقتصراً على ذلك، فلا شك في ان أمله قد تحقق، ذلك ان الكتاب قدم صورة وافية لاحداث الحقبة قيد الدرس، قياساً بالكتب العربية التي تعالج هذه الفترة.

ملاحظات «بحثية»

بيد ان هذه الصورة الوافية بحاجة الى يسير من «الرتوش» للطبعة المقبلة، وذلك لازالة الهفوات البسيطة التي تخللتها. وتجدر الاشارة، هنا، الى ان الملاحظات التي سنوردها هي بحثية صرفة:

١ ـ في الصفحة ١٧٣، أشار المؤلف الى ان مستوطنة ريشون لتسيون «هي اول مستوطنة يهودية تقام في فلسطين». والحقيقة ان اول مستوطنة غرست في فلسطين هي «بيتح تكفا» التي اقيمت العام ١٨٧٨ بالقرب من قرية ملبّس العربية، وتدعى «ام المستوطنات» اليهودية. وقد ورد هذا التعبير في كتاب المؤلف اكثر من مرة، كما وأشار، في كتابه ـ الجزء الاول، ص ١٠٥، الى عام تأسيسها، في حين اقيمت مستوطنة ريشون لتسيون العام ١٨٨٢.

٢ ـ اورد المؤلف، سهواً، عبارة «الهيئة العربية العليا» بدل «اللجنة العربية العليا»، حيث جاء في الصفحة ٢٠٦ «... غير انها لم تعمر طويلاً، اذ سرعان ما تفككت وحلت محلها، مع نشوب الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦، الهيئة العربية العليا لفلسطين». وكذلك في الصفحة ٣٨٨ «... وفي المقابل، بادرت أيضاً الهيئة العليا الى اجراء اتصالات مع عدد من معارضي التقسيم ...» العام ١٩٣٧. ومن المعروف ان «اللجنة العربية العليا» اقيمت في العام ١٩٣٦، في حين أقيمت «الهيئة العربية العليا» على انقاضها في العام ١٩٤٦.

٣ ـ في الوقت الذي تطرق المؤلف، سواء بالتفصيل او الايجاز، الى الاحزاب العربية، والصهيونية، كبيرها وصغيرها، وتغطية مواقفها السياسية تجاه جملة من القضايا، الا انه اغفل ذكر الحزب الشيوعي الفلسطيني ومواقفه تجاه القضايا الاساسية. ومهما يكن، فانه من الممكن تدارك هذا الأمر في الجزء الثالث من الكتاب.

٤ ـ عرف الكاتب «الصهيونية المركبة»، المرتبطة باسم وايزمان، بأنها «نظرية تقضي باتباع سياسة معتدلة، وبتجميع كافة القوى الصهيونية، او غير الصهيونية، المستعدة للعمل في بناء الوطن القومي، ومن ثم رعايته ليكبر، تدريجياً، كما تنمو الشجرة، اذا حظيت بالعناية اللائقة». ان هذا التعريف، المتسم بضبابية سميكة، ليس فيه ما يفسر، او يعرف، مفهوم «الصهيونية المركبة» الذي تبناه حاييم وايزمان ودعا اليه. ذلك ان مفهوم «الصهيونية المركبة» هو بمثابة دمج لمفهوم «الصهيونية السياسية» ومفهوم «الصهيونية العملية»، وخلاصة هذا الدمج ـ التركيب هو مفهوم «الصهيونية المركبة». ويكون التعريف واضحاً في حال معرفتنا بالمفهومين السابقين، ذلك ان

«الصهيونية السياسية» هي نظرية تيار في الحركة الصهيونية، وعلى رأسه هرتسل ونوردو ومن ثم جابوتينسكي، رأى ضرورة، وكشرط مسبق، الحصول على ضمانات قانونية وحقوق سياسية قبل البدء بنقل يهود الى فلسطين واستيطانهم فيها؛ ومن هنا جاء تشديده، وتركيزه، على العامل السياسي؛ في حين رأى اصحاب نظرية «الصهيونية العملية»، مثل احباء صهيون، ومن ثم الزعامة العمالية وعلى رأسها بن غوريون، انه يجب نقل اليهود الى فلسطين واستيطانهم، حتى لو لم تضمن، سلفاً، الحقوق السياسية؛ ومن هنا جاء تشديد هذا التيار على الجانب العملي.

٥ ـ في معرض شرحه للهدف من فرض الانتداب على فلسطين، وقع المؤلف في خطأ في الصياغة، ونتيجة لذلك حملت الجملة التي اوردها معنى من غير المعتقد بأنه اراده ولا يتمشى مع سياق رؤيته. يكتب المؤلف: «وبلغة اخرى، كان الهدف من فرض انتداب واحدة من الامم المتقدمة على بلد ما وتكليفها بحكمه وتنظيمه لفترة معينة، تختلف باختلاف درجة الرقي التي وصل اليها سكان ذلك البلد، هو مساعدة اولئك السكان على التقدم وتحسين احوالهم، حتى يصلوا الى درجة يستطيعون معها الحصول على استقلالهم واقامة حكمهم الوطني. **وهذا ما حدث فعلاً** [التشديد من عندي]، بشكل او بآخر، في نهاية الامر في بلدان كثيرة، منها سوريا ولبنان والعراق، ودول افريقية عدة. غير ان هذه الحال لم تكن هي نفسها بالنسبة الى فلسطين، التي صيغ صك الانتداب عليها بشكل يهدف، أساساً، الى تسهيل اقامة الوطن القومي اليهودي فيها» (ص ٢٩). حسب صياغة المؤلف وتأكيده «هذا ما حدث فعلاً...» يبدو الانتداب ـ وهو احتلال بلباس جديد يستهدف، في المقام الاول، نهب ثروات البلدان المنتدبة ـ عملاً انسانياً تقدمياً، تتبرع بالقيام به دولة ما، لوجه الله، لانتشال دولة اخرى من براثن التخلف، والارتقاء بها الى مضمار الحضارة الانسانية، وصولاً بها الى «الحكم الوطني». والحقيقة ان شيئاً من هذا لم يحدث، لا بهذا الشكل، ولا بذاك، وانما الذي حدث هو مناهضة الدولة المنتدبة لكل توجه شعبي وطني يهدف الوصول الى الحكم الوطني. وهذا ما حدث فعلاً لجميع الدول التي ابتليت بالانتداب.

ويبدو ان التوفيق لم يحالف المؤلف في صوغ هذه الجملة التي اعقبت مقتبسات من بنود الانتداب. ومن الواضح انه اراد التأكيد على اختلاف الهدف بين بنود صك الانتداب على فلسطين وبنود الانتداب على سوريا والعراق ودول اخرى؛ ذلك ان الهدف من فرض الانتداب على سوريا والعراق يتمثل في اقتسام الغنائم بين فرنسا وبريطانيا الى حين تطور الحركة الوطنية فيهما، ووصولها الى الدرجة التي يمكن من خلالها فرض الحكم الوطني محل الانتداب، في حين كان الهدف من الانتداب على فلسطين، الى جانب تلبية المطامع الاستعمارية البريطانية، تسهيل اقامة المشروع الصهيوني. بهذه الصيغة يستقيم المعنى الذي أراده المؤلف، وينسجم مع سياق رؤيته في كتابه.

٧ ـ عند اختتام الفصل الاول، وفي مجال استخلاص مواقف الاطراف، نجد من الصعب، موضوعياً واكاديمياً، التمشي مع المؤلف في رسمه للموقف الفلسطيني؛ ففي معرض تلخيصه لمواقف اطراف الصراع (ص ٦٨ و ٦٩) في الفترة الواقعة بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، ذكر المؤلف ان البريطانيين اصروا على تنفيذ سياسة وعد بلفور، وذلك بهدف «تأمين مصالحهم عن طريق كسب ود اليهود والصهيونيين من جهة، وحملهم على التمسك ببريطانيا للابقاء على سيطرتها على فلسطين، من جهة اخرى، لكي يستطيعوا اقامة الوطن القومي في كنفها». وفي ما يتعلق بموقفهم من المطالب العربية، فلم يكونوا على استعداد للاستجابة بشأن «منحهم الاستقلال والحكم الذاتي». وزج الكاتب جملة ضمن هذا السياق، وحشرها في سياق لا تتلاءم واياه، وهي: «... بينما لا يدرك الفلسطينيون، من ناحيتهم، ان موازين القوى العالمية آنذاك لم تكن تسمح لهم ولا تساعدهم على تحقيق اي من تلك الطلبات » أي «الاستقلال والحكم الذاتي».

وعند انتقاله الى تلخيص موقف الطرف الثاني من الصراع، اي الطرف الفلسطيني، يلحظ القارىء، وخلافاً للصورة الواضحة والمستفيضة التي عرضها في سياق البحث، تشوشاً واضحاً في الاستخلاص، اذ يذكر: «اما الزعماء الفلسطينيون من ابناء العائلات الكبيرة والوجهاء والتجار وبعض المثقفين، فلم يقدروا عمق المتغيرات الدولية التي نشأت اثر انتهاء الحرب العالمية حق قدرها، وراحوا يتحدثون عن حق تقرير المصير والاستقلال والوحدة العربية، في وقت لم يكن فيه احد على استعداد لسماعهم، من جهة، ولم يكن لديهم، ولو نزر يسير من القوة الضرورية لتحقيق هذه المطالب او بعضها، من جهة اخرى». ويحاول استكمال رسم الصورة: «... لم يكن

باستطاعة الشعب الفلسطيني آنذاك، موضوعياً، خلق قيادة اخرى...» بفعل الفقر والجهل الناجمين عن حكم التخلف العثماني، زد على ذلك عامل التنافس على بسط النفوذ في الساحة الفلسطينية بين المجلسيين والمعارضة لينتهي من رسم الصورة الى: «وترتب على هذه الاوضاع نشوء رأي عام فلسطيني راح يصر على ضرورة حصول الفلسطينيين على كل شيء، أو لا شيء، فكان نصيبهم عموماً، لا شيء».

هنالك جملة من الملاحظات والتساؤلات حول ما ذهب اليه المؤلف. ان عيب وقصور الزعامة الفلسطينية المنبثقة من الشريحة العليا في المجتمع الفلسطيني لا يكمن في كونها «لم تقدر عمق المتغيرات الدولية...»، بل يكمن في محدودية نضالها الوطني الناجمة عن وضعها الطبقي، فهي على استعداد لخوض النضال الى المدى الذي لا تتأثر فيه مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. اما توجيه النقد الى هذه الزعامة لانها راحت تتحدث عن «حق تقرير المصير والاستقلال...» دون ان تعي، وتقدر، عمق المتغيرات الدولية، فانه يدفعنا الى السؤال حول ماذا يجب ان تتحدث؟ أليس حول حق تقرير المصير والاستقلال؟ ولنفترض انها كانت على وعي كامل بعمق المتغيرات الدولية؛ حول ماذا يجب ان تتحدث؟ أليس حول حق تقرير المصير والاستقلال؟ سواء كانت هناك آذان مصغية، او صماء، من جانب القوى الاستعمارية !

وفي ما يتعلق بوصف الرأي العام الفلسطيني بأنه يتمثل في الاصرار على «ضرورة حصول الفلسطينيين على كل شيء، او لا شيء، فكان نصيبهم، عموماً، لا شيء»، فهو يستدعي وقفة قصيرة. ان هذا التصوير ليس دقيقاً وفيه شيء من الظلم، وهو، في الاساس، تهمة تروج لها الدعاية المعادية، وترد في بعض الكتب المتحيزة، وتتردد على لسان نفر من البسطاء. لقد تحكمت في الرأي العام الفلسطيني، في تلك الفترة، المطالب الوطنية الفلسطينية، الواردة في مقررات المؤتمرات الوطنية، وعلى رأسها حق تقرير المصير والاستقلال والتصدي لوعد بلفور. ومن الجدير بالذكر، هنا، ان هذه الفترة الخاضعة للدراسة والاستخلاص (١٩١٨ ـ ١٩٢٣) لم تشهد مشاريع تقسيم او مشاريع فيها «شيء»؛ وجل ما عرض الموافقة على الانتداب ووعد بلفور بشروط مخففة ! فعلى اي «شيء» يوافقون ؟ او أي «شيء» يأخذون، علماً بأن الفلسطينيين العرب، في هذه الفترة، كانوا يشكلون الاكثرية الساحقة، في حين كان التجمع الاستيطاني الصهيوني يشكل نسبة ١١,٥ بالمئة من مجموع السكان ؟

وفي مجال تصوير الموقف الصهيوني، يكتب المؤلف: «اما الصهيونيون، فقد كانوا اكثر الاطراف واقعية، اذ قدروا قوتهم وامكاناتهم حق قدرها، فاتبعوا سياسة خذ وطالب، ونفذوها بمرونة فائقة... وتم ذلك، الى حد كبير، بفضل قيادة صهيونية ديناميكية وبراغماتية، برزت خلال هذه الفترة، في ضوء التغييرات التي طرأت على اوضاع الحركة الصهيونية في العالم، عموماً، نتيجة الحرب». ان اصدار الحكم على الموقف الصهيوني بهذا الشكل، فيه شيء من المغالاة. نعم، لقد تمتعت القيادة الصهيونية بالديناميكية والبراغماتية. هذه حقيقة. ولكن الجزم بأن الصهيونيين كانوا «اكثر الاطراف واقعية» يجانب الحقيقة. هل تفوق الطرف الصهيوني في «واقعيته» على الطرف البريطاني ؟ ان هذه الصيغة تنطوي على اعلاء شأن العامل الذاتي الصهيوني في تلك الفترة، في بناء وارساء اسس «الوطن القومي اليهودي». وهذا الأمر، اي اعلاء الشأن ـ وليس ديناميكية الزعامة الصهيونية وبراغماتيتها يضمر، اذا ما ربطنا الموقف الصهيوني بموقف البريطانيين «اقوى اطراف الصراع» ـ وفق تعبير المؤلف ـ الذين اصروا على «... تنفيذ سياسة وعد بلفور، الهادفة الى تأمين مصالحهم عن طريق كسب ود اليهود والصهيونيين، من جهة، وحملهم على التمسك ببريطانيا للابقاء على سيطرتها، من جهة اخرى، لكي يستطيعوا اقامة الوطن القومي اليهودي في كنفها».

٧ ـ في معرض معالجته لاعادة وجهة نظر الفريق الصهيوني تجاه «المشكلة العربية»، لم يحالف التوفيق المؤلف في صوغ جملة حول التناقض بين الموقفين، العربي والصهيوني، حيث تم تصوير الموقف العربي بالرافض «لأي اتفاق مع اليهود». فقد ذكر المؤلف: «... ومن جهة اخرى، ازداد الضغط من قبل اليهود الذين ساءت اوضاعهم في بعض الدول الاوروبية، للهجرة الى فلسطين، مما أكد على ضرورة الوصول الى اتفاق مع العرب لتسهيل تلك الهجرة، في الوقت الذي كان اولئك يرفضون الوصول الى أي اتفاق مع اليهود» (ص ٢٣٠). وهذه الجملة تفتقر الى الدقة بمقدار ما تبتعد عن الحقيقة. فلو ذكر المؤلف ان العرب يرفضون أي اتفاق لتسهيل الهجرة اليهودية لكانت الصياغة سليمة، أما ان يكون الرفض مطلقاً ضد «اي اتفاق مع اليهود» فهذا غير

صحيح؛ فالعرب مستعدون للاتفاق مع «اليهود» اذا ما وافقت الحركة الصهيونية على امور كثيرة، مثل الغاء الانتداب البريطاني واقامة دولة فلسطينية مع حكومة برلمانية ديموقراطية تمثل جميع مواطنيها، عرباً ويهوداً، من خلال انتخابات حرة؛ بيد ان قيادة الحركة الصهيونية رفضت «أي اتفاق مع العرب» بهذا الخصوص. ولا يشفع للمؤلف وضع حاشية تحمل الرقم ٦ فوق كلمة اليهود، موحياً للقارىء بالرجوع الى (يسرائيل كولات، في **الصهيونية والمسألة العربية**، ص ٢١)، ذلك ان المؤلف، في هذه الحالة، وافق كولات فيما ذهب اليه، ولا نعتقد بأنه قصد ذلك.

٨ ـ الملاحظة الاخيرة تتعلق بالصهيونية وليس بتاريخها. فقد تناول الكاتب تاريخ الصهيونية وقدم الى القارىء صورة وافية عنه. بيد انه لم يقدم الى القارىء تعريفاً علمياً دقيقاً للصهيونية: ماهيتها، جوهرها، طبيعتها؛ لا في الجزء الاول، ولا في الجزء الثاني. وربما يجد القارىء مبتغاه في الجزء الثالث الذي يعمل المؤلف على انجازه لاستكمال مشروعه الكبير.

كخلاصة لما سبق، يمكن القول ان الكتاب الذي تناولناه، عرضاً ونقداً، سيحتل المكانة المرموقة واللائقة به في المكتبة العربية، لكونه كتاباً مرجعياً، ولكون مؤلفه، صبري جريس، رائداً واسع الاطلاع في مجال دراسة تاريخ الصهيونية.

عبد الحفيظ محارب

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

ثلاثة موضوعات أساسية

تركز النشاط السياسي الفلسطيني، خلال الفترة الاخيرة، على ثلاثة مواضيع أساسية:

الأول: الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان وما تعلق بها من مستجدات، وأبرزها مسألة الانسحاب من مغدوشة، واستمرار حركة «أمل» في اعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية ومحصارتها لمخيم الرشيدية.

الثاني: التحرك السياسي الفلسطيني، عربياً، والرامي الى التوصل الى صيغة حد أدنى من التحرك العربي المشترك، خاصة بشأن ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان من مجازر.

الثالث: استمرار المساعي التوحيدية الفلسطينية من اجل التوصل الى اتفاق تفصيلي حول الاجتماع الوطني الفلسطيني الموسع.

الحرب ضد المخيمات

دخلت الحرب التي تشنها ميليشيا «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان طوراً جديداً، وذلك بعد ما تم تشكيل اللجنة العربية، المنبثقة من مجلس جامعة الدول العربية، بهدف متابعة موضوع المخيمات، في اعقاب تهرب «أمل» من تطبيق الاتفاقات المعقودة معها لفك الحصار عن المخيمات؛ وفي ضوء اشتداد حدة التواطؤ السوري معها في كل المحاولات الهادفة الى اقتحام مخيمي شاتيلا، وفي معاضدتها، بكل السبل المتاحة، لاسترداد المواقع التي خسرتها في بلدة مغدوشة. وهي المحاولات التي افشلتها جميعها، ارادة المقاتلين الفلسطينيين، ويرفدها رفض م.ت.ف. الانسحاب من مغدوشة الا مقروناً بانسحاب عناصر «أمل» من محيط مخيم الرشيدية، والسماح لقوافل التموين والاسعاف دخول المخيمات الفلسطينية.

الى ذلك، أصدر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١٩٨٦/١١/٢١) بياناً أكد فيه ان التصريحات التي اطلقها عدد من قادة حركة «أمل»، مؤخراً، بشأن تجريد مخيمات الجنوب من السلاح تحت شعار الدعوة الى «اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان»، انما تكشف الهدف الحقيقي الكامن وراء هذه الحرب العدوانية الظالمة التي تشن ضد المخيمات. كما أن تهرب حركة «أمل» من تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمخيم الرشيدية وسائر مخيمات صور، يستهدف كسب الوقت لتشديد الحصار وتصعيد الاعتداءات عليها، حتى يتم تهجير سكان المخيمات من الجنوب اللبناني واقامة حزام أمن جديد يضاف الى شريط العميل لحد في اطار «الترتيبات الأمنية» التي تطالب بها اسرائيل بهدف اخماد المقاومة الوطنية (**الحرية** ، نيقوسيا، ١٩٨٦/١١/٣٠).

كما أصدرت الجبهة الديمقراطية، بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦، بياناً دعت فيه الى وقف فوري لاطلاق النار في جميع المخيمات، ومحيطها، يترافق مع فك الحصار عن مخيم الرشيدية وسائر مخيمات صور؛ وان تتولى القوى الوطنية اللبنانية، بقيادة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، والأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري، مصطفى سعد، وسائر الاحزاب الوطنية، دورها في تثبيت وقف اطلاق النار، من خلال تسلم المسؤولية عن المواقع التي دارت فيها الاشتباكات الأخيرة وكذلك مواقع الفصل في محيط المخيمات لضمان فك الحصار عنها (**المصدر نفسه**).

وأصدرت الجبهتان، الديمقراطية والشعبية، بياناً مشتركاً أكدتا فيه موقفهما المشترك بهذا الصدد على النحو التالي:

- الوقف الفوري لاطلاق النار في محيط جميع المخيمات.
- فك الحصار عن مخيمات الجنوب اللبناني، وادخال التموين، وتسهيل اجلاء الجرحى، واطلاق المعتقلين، واعادة المهجرين.
- ان تتولى قوات الحركة الوطنية اللبنانية

المسؤولية عن المناطق التي كانت مسرحاً للاشتباكات الأخيرة في محيط المخيمات لضمان وقف اطلاق النار وفك الحصار (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

من جهة أخرى، رفضت «فتح» اتفاق دمشق بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان. فقد صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بأن الحركة ترفض هذا الاتفاق الذي ينص على انسحاب المقاتلين من مغدوشة وتسليمها لحركة «أمل» مرة اخرى، لكي تقصف المخيمات، وتزيد من حصارها، لأن هذا يعني «تسليم ما لدينا، بينما ' أمل' لن تقدم أي شيء» (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ١٩٨٦/١٢/٦). وحدد خلف شروط أي اتفاق، بالنقاط التالية:

- فك الحصار عن مخيم الرشيدية.
- عودة المهجرين الى المخيمات الفلسطينية، والذين هم، الآن، بدون مأوى.
- امكانية انسحاب فلسطيني من مغدوشة وتسليمها لقوات الحركة الوطنية في صيدا، على ان يُقدم تعهد علني من حركة «أمل» بعدم قصف المخيمات مرة ثانية (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مساء ١٩٨٦/١٢/١٤، سفراء دول المنظومة الاشتراكية المعتمدين في بغداد، وحمّلهم رسائل عاجلة الى حكوماتهم تتعلق بالقرار الذي اتخذه الرئيس السوري حافظ الاسد بضرب صمود المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب، وقيامه بزج لواءين من القوات السورية الخاصة في منطقة بيروت لاسقاط مخيم شاتيلا (**المصدر نفسه**).

وفي هذا الاطار، غادر عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، تونس، بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٤، متوجهاً الى المغرب لتسليم رسالة من عرفات الى ملك المملكة المغربية، الحسن الثاني، تتعلق بالتطورات الخطيرة في الحرب على المخيمات وقرار القيادة السورية تدمير تلك المخيمات وتصفيتها.

وفي مهمة مماثلة، توجه عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، الى الجزائر، لتسليم رسالة من عرفات الى الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، تناولت مسألة عقد مجلس جامعة الدول العربية وضرورة اتخاذ الاجراءات الفعالة والمسؤولة تجاه المأساة التي يجرى تنفيذها ضد المخيمات في لبنان. وكان عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى، قد سلم الملك الاردني حسين بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٣ رسالة خطية من عرفات، تتعلق بالأوضاع الراهنة في لبنان والحرب ضد المخيمات (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، توج التحرك السياسي الفلسطيني بتشكيل اللجنة العربية المكلفة بحل مشكلة المخيمات الفلسطينية. وقد انبثقت تلك اللجنة من اجتماع مجلس الجامعة العربية. وقد أعربت المنظمة عن ارتياحها لقرار مجلس الجامعة العربية تشكيل لجنة لترتيب وقف اطلاق النار. وقال مصدر فلسطيني في بغداد ان قيادة المنظمة تأمل من هذا التحرك الاسهام السريع في ايقاف الهجمات التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية (**القبس** ، الكويت، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

وعقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سلسلة اجتماعات لها في بغداد، في الفترة ما بين ١٩٨٦/١٢/٧ و ١٩٨٦/١٢/٩، برئاسة عرفات، فبحثت في التطورات والأوضاع الخطيرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، ولبنان، وكذلك بحثت في الأوضاع كافة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واتخذت بشأنها القرارات اللازمة (انظر النص في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٣).

واستأنفت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها في بغداد بتاريخ ٤ و ١٩٨٧/١/٥، برئاسة عرفات وحضور رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح. واستعرضت اللجنة التطورات في لبنان، وما يجرى هناك من حرب ابادة تشنها «أمل»، مدعومة من النظام السوري وبعض وحدات الجيش اللبناني، ضد المخيمات الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، كان وفد من اللجنة التنفيذية يشترك ويتابع اجتماعات اللجنة الوزارية العربية في تونس والمجهودات العربية لتحقيق وقف اطلاق نار شامل، وتأمين الضمانات العربية اللازمة لحماية المخيمات وسكانها (**فلسطين الثورة** ، ١٩٨٧/١/١٠).

وقد باشرت اللجنة الوزارية العربية اتصالاتها في تونس (١٩٨٧/١/٤)، فعقدت لقاء مع رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي لهذه الغاية. وقبل ذلك بيوم، عقدت اللجنة اجتماعاً في

تونس، برئاسة وزير خارجية الجزائر، أحمد طالب الابراهيمي، والأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، اللذين استقبلا مندوبي لبنان وسوريا، سليمان فرح وعمر سيد، وتسلما موافقة كل من سوريا ولبنان على استقبال اللجنة.

وصرح القدومي، بعد اجتماعه مع اللجنة، «بأن اللجنة استمعت الى وجهة النظر الفلسطينية في هذا الموضوع»، وقال: «ان طلبات م.ت.ف. تمثلت في ضرورة فك الحصار المفروض على المخيمات ووقف اطلاق النار واجلاء الجرحى والقتلى وادخال الأدوية والمواد الغذائية وغيرها من مواد الاغاثة» (**السفير**، بيروت، ٥/١/١٩٨٧).

نحو اجتماع وطني موسع

استأنفت الجزائر جهودها الرامية الى توحيد الصف الفلسطيني، على أساس مبادرة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وتلبية لدعوة رسمية من الجمهورية الجزائرية، وصل الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الى الجزائر. وهناك أدلى بتصريح أكد فيه ان «الاستعدادات جارية لعقد اجتماع وطني فلسطيني موسع، تحضره فصائل م.ت.ف. التي تستجيب لنداء الوحدة، وكل المنظمات الجماهيرية للشعب الفلسطيني، والشخصيات الممثلة له».

وبخصوص موقف بعض الفصائل التي تضع الشروط المسبقة دون خوض معركة الحوار، قال حواتمة: «نأمل من هذه الفصائل ان تعيد النظر في موقفها الرافض للدخول في الحوار بعد ' اتفاق براغ ' الذي يشكل أساساً صالحاً للحوار الشامل» (**الحرية**، ١٦/١١/١٩٨٦).

وفي السياق ذاته، أكد محمود عباس (ابو مازن)، أن جهود تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية قد قطعت خطوات ايجابية واسعة تمثلت في لقاء موسكو و «اتفاق براغ» الثلاثي ولقاء تونس الخماسي ولقاء مع ممثلي التنظيمات الشعبية الفلسطينية. ولقد تأكد، عبر كل هذه اللقاءات، حرص جميع من شاركوا فيها على توفير كل الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة الوطنية، «وان اللجنة المركزية لـ ' فتح ' اذ تؤكد التزامها ' اتفاق براغ ' الذي اقرته، فانها ستتقدم بهذه الاتفاقية... الى اللقاء الوطني الموسع الذي سيعقد قريباً في الجزائر، والذي ستحضره التنظيمات الفلسطينية الخمسة، ' فتح ' والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية وممثلو التنظيمات الشعبية الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة. وسيكون هذا اللقاء مفتوحاً لكل الاقتراحات التي يتقدم بها المشاركون فيه بهدف اغناء وتوفير الشروط لتحقيق الوحدة الوطنية» (**فلسطين الثورة**، ٢٢/١١/١٩٨٦).

وفي الجزائر، أُقيم في قاعة ابن خلدون مهرجان جماهيري بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، برعاية جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبالتنسيق مع مجلس السلم والصداقة مع الشعوب.

وقد حضر المهرجان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، والأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، وعدد من كبار المسؤولين في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وتحدث ممثل م.ت.ف. في الجزائر، منذر الدجاني، فخاطب خليل الوزير: «لتكن كلمة الثورة الفلسطينية واحدة، يُلقيها جورج حبش» (**المصدر نفسه**، ٦/١٢/١٩٨٦).

استهل حبش كلمته بالتحدث حول الوحدة الوطنية، وضرورة تعزيز وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة المؤامرات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، فقال: «ان تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والتمسك ببندقية الثورة، في المرحلة الراهنة، هما من أهم المهام التي يجب الاضطلاع بها لكي يستطيع شعبنا مواجهة كافة أشكال التآمر عليه، في الارض المحتلة وعلى الساحة اللبنانية» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، اكد فاروق القدومي ان م.ت.ف. قطعت أشواطاً بعيدة على طريق الوحدة الوطنية، وان «لقاء براغ» كان فرصة للبحث في كافة التطورات على الساحة الفلسطينية، وتوج باتفاق بين «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقال القدومي: «ان ' فتح ' ليست لها أية شروط مسبقة على أي لقاء فلسطيني، كما لا تقبل ان تُفرض عليها مثل هذه الشروط» (**القبس**، ، ١٢/١٢/١٩٨٦).

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر صحفية، ان اجتماعات عدة عقدت بين حبش والوزير، في موسكو والجزائر، وكان محور هذه الاجتماعات موضوع

الوحدة الوطنية. وذكرت تلك المصادر ان اتفاقاً بين الطرفين قد تم انجازه (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

التحرك الفلسطيني ـ عربياً

وصل ياسر عرفات بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٥ الى عدن، وذلك في زيارة رسمية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكان في استقباله كبار قادة الحزب والدولة، وفي مقدمهم رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

وأدلى عرفات، فور وصوله، بتصريح قال فيه: «تأتي هذه الزيارة في ظل ظروف عربية وفلسطينية ودولية هامة، ولذلك سيتم التركيز، في المباحثات، مع اخوتنا في اليمن الديمقراطي، حول القضايا التي تهم أمتنا العربية على الصعد كافة، وكذلك هموم البيتين، الفلسطيني واليمني». وأضاف: «اننا لا ننسى اتفاق عدن ـ الجزائر الذي اسهم اخوتنا اليمنيون فيه بمجهودات كبيرة لتعزيز وحدتنا الفلسطينية» (**وفا** ، تونس، ١٩٨٦/١١/١٥).

وكان عرفات قام بزيارة الى الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٣، حيث اجتمع خلالها مع الرئيس علي عبدالله صالح، واستعرضا، معاً، التطورات الراهنة والاوضاع في لبنان والوطن المحتل، والقضايا ذات الاهتمام المشترك (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/١٣).

وفي سياق التحرك الفلسطيني ـ عربياً، استقبل الملك فهد عرفات (١٩٨٦/١١/١٣)، واعرب له عن قلقه ازاء القتال الدائر حول المخيمات الفلسطينية (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٢٤). وذكرت مصادر دبلوماسية ان الملك فهد تحدث الى عرفات عن أهمية «اعادة توحيد الصف مع الاردن» (**فلسطين الثورة** ، ١٩٨٦/١١/٢٩).

وفي تطور عكس تحسناً في العلاقات بين ليبيا وقيادة م.ت.ف. أفادت «وفا» بأن عرفات بعث برسالة الى العقيد القذافي تتعلق بآخر التطورات في المخيمات في لبنان وضرورة اتخاذ الاجراءات لايقاف العدوان (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/١٩).

وفي تونس، التقى عرفات بتاريخ ١٩٨٧/١/٩ مع المستشار السياسي للرئيس المصري، د. اسامة الباز، وتناولا في اجتماعهما الجهود المبذولة بشأن عملية السلام. وذكرت مصادر دبلوماسية في تونس ان الاجتماع تناول، أيضاً، المساعي التي يقوم بها الرئيس المصري حسني مبارك من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، اضافة الى مساعيه من أجل استئناف الحوار مع الاردن (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩٨٧/١/١٠).

س. ش.

◇
◇ ◇

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

صراع السياسات في «حرب المخيمات»

لماذا لم تتوقف الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان ؟

يؤرخ البعض لهذه الحرب ببدء الاشتباكات الاولى في أيار (مايو) ١٩٨٥ بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، التي انتهت باتفاق وقع في دمشق، باشراف سوريا، على ان يكون لها في تنفيذه دور مباشر من خلال ما عرف باسم «قوة المراقبين السوريين». والواقع ان الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان لم تبدأ مع بروز «أمل»، كقوة سياسية ـ عسكرية على الساحة

اللبنانية، بل تعود الى أبعد من ذلك؛ وهي لا تقتصر على البروز الفلسطيني على الساحة السياسية اللبنانية كقوة عسكرية، بل تمتد الى البعد الاقليمي للقضية الفلسطينية؛ بمعنى انه صراع على اعادة صياغة الخارطة السياسية للشرق الاوسط.

فبروز العنصر الفلسطيني، كقضية لها اطارها السياسي المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، ولها مشروعها السياسي الداعي الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين، يعني، فيما يعنيه، اعادة تشكيل الخارطة السياسية؛ وهذا يمس كل الدول القائمة في الشرق الاوسط: اسرائيل والدول العربية المتاخمة لها بشكل أساسي. ومن هنا تنفتح القضية على بعد دولي يمس علاقات التوازن الحساسة بين المعسكرين العالميين، الرأسمالي والاشتراكي. لذا، فان كل الحروب التي تشن على منظمة التحرير الفلسطينية هدفها شطب هذا «الوافد الجديد» تحت شعار «توفير الأمن والاستقرار للمنطقة»، لأن الوافد الجديد على الخارطة السياسية التي رسمت «بعناية»، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، يعلن، على لسان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات: «انه لا يمكن لسلام ان يتم ولا لأمن ان يستتب ولا لاستقرار ان يسود، طالما شعبنا محروم من وطنه وأرضه وسيادته، وطالما شعبنا محروم من حقوقه الوطنية الثابتة» (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، العدد ٦٣٥، ٣/١/١٩٨٧).

لذا، فان حرب «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان، بجولاتها السابقة والحالية، ومن قد يقوم بعد «أمل» بدور مشابه، كما كان هناك آخرون قبل «أمل»، يجرى لشطب الثورة الفلسطينية، ومن ثم لشطب القضية الفلسطينية التي تطرح اعادة «رسم [الخارطة] السياسية في المنطقة كلها على هدى خطواتها وحركتها المستندة الى عدالة قضيتها، وايماناً بوحدة هذه الامة العربية العظيمة، شعباً وأرضاً ومصيراً» (**المصدر نفسه**).

وفي الجولة الاخيرة من الحرب تساقطت الأقنعة؛ او كما يقول المثل العامي «ذاب الثلج...»

سياستان

يسود في المنطقة العربية منطقان سياسيان، مما يترتب على ذلك شكلان من الممارسة والنشاط السياسي. المنطق الاول يعتمده الفلسطينيون، ومن يلتقون معهم، على أن قضية فلسطين هي قضية كل عربي. وعلى أساس هذا المنطق، فان «الارض العربية جميعها تشكل طريقاً الى فلسطين، ومن المفترض ان تكون جميع العواصم العربية طرقاً الى فلسطين والقدس، لأن الوجود الصهيوني في فلسطين موجه ضد الامة العربية كلها ويهدد الأرض العربية كلها. لذلك، فان الذين يفهمون هذه الشعارات على أنها محاولات لاحتلال الفلسطينيين أرضاً عربية، انما ينفذون المخطط الاسرائيلي الذي يسعى لتحويل وجهة الصراع وجعله صراعاً عربياً ـ عربياً، بدل ان يكون صراعاً عربياً ـ صهيونياً» (من مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد)، **المجلة** ، لندن، العدد ٣٥٧، تاريخ ١٠ ـ ١٦/١٢/١٩٨٦، ص ١٨).

وهذا المنطق يفترض، حسبما يقول رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في رسالته السنوية: «ان حقنا في الدفاع عن مخيماتنا في لبنان، التي تعرضت الى ثلاث مذابح خلال سنة ونصف السنة، وان حقنا في الدفاع عن وجودنا المؤقت في لبنان، وفي كل دول الطوق، هو حق مشروع، وعلى الدول العربية كافة وجماهير امتنا العربية كافة، ان تلقي بكل ثقلها وامكاناتها الى جانب هذا الحق، لحماية الانسان الفلسطيني في مخيمه، ولضمان حقه في الحياة، حتى يعود الى وطنه فلسطين» (من **رسالة الاخ ياسر عرفات في الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة الثورة** ، المنشورة في هذا العدد، ص ٧).

ويلتقي مع المنطق الذي يعبر عنه الفلسطينيون في دعاويهم السياسية مع التوجه العربي العام الذي تمنع بعض الحكومات العربية أصحابه عن التعبير عن أنفسهم وعن اعلان تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أن بعض الحكومات العربية يعلن موقفه المؤيد لما يمارسه الفلسطينيون، ويدعو الى عدم فصل نضال الفلسطينيين عن نضال أشقائهم العرب. فقد قال ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير عبدالله، تعليقاً على من يدعون بأنهم يعملون لتحرير لبنان: «ان قضية فلسطين هي قضية شعب قبل ان تكون قضية ارض... [و] اذا كان ثمة من يعتقد بأن استرداد الأرض مرهون بابادة الشعب الفلسطيني، فان هذا لن يكون مجرد توافق على أهداف اسرائيل، بل انه الاتفاق» (**الشرق**

الاوسط ، لندن، ٣/١/١٩٨٧).

ودعا رئيس مجلس الثورة الليبي العقيد معمر القذافي «كل القوى الوطنية اللبنانية للقتال الى جانب الفلسطينيين ضد حركة ' أمل ' [التي تحاول] اقامة دويلة متحالفة مع اسرائيل في جنوب لبنان». وقال: «ان القتال يجب ان يمتد من بيروت الى الحدود الفلسطينية لاحراق التقسيميين المنحطين» (**السفير** ، بيروت، ١٩/١٢/١٩٨٦).

لكن المنطق المعارض للمنطق آنف الذكر، يرى عكس ما يراه الفلسطينيون ومن يقف في صفهم. واصحاب المنطق الثاني يرون ان على كل قطر عربي ان يهتم بشؤونه الخاصة. وفي لبنان، يتخذ هذا المنطق شكله الحاد والمباشر، وهو المنطق عينه الذي دفع بفئات لبنانية، في مرحلة سابقة، الى الاستقواء باسرائيل لاخراج الفلسطينيين من لبنان، وهو عينه يدفع حركة «أمل» الى الاستقواء، أيضاً، باسرائيل وسوريا، لضرب الفلسطينيين. ويعرض رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، هذا المنطق قائلاً: «يحق لـ ' أمل ' أن تطرح هذا الشعار [وقف النشاط الفلسطيني ضد اسرائيل من لبنان]... ويحق لابن الجنوب ان يكون خائفاً من عودة الامور الى ما قبل العام ١٩٨٢ واستخدام أرض الجنوب لـ [لاطلاق] صواريخ الكاتيوشا في اتجاه اسرائيل، وما يستتبع ذلك من ردة فعل على المخيمات وكذلك على قرى وأهالي الجنوب» (من مقابلة مع وليد جنبلاط ، **المجلة** ، العدد ٣٥٧، ١٠ - ١٦/١٢/١٩٨٦، ص ١٩). ويضيف جنبلاط: «اما ان يحمل لبنان وحده عبء المواجهة مع اسرائيل، فهذا لا يجوز، فلتفتح جبهة الأردن، وكذلك الجولان، ولنتحمل النتائج جميعاً» (**المصدر نفسه**).

وتوضح حركة «أمل»، التي تقوم بالحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها، المنطق عينه، بشكل أكثر حدة. فقد قال عضو المكتب السياسي لحركة «أمل»، عبدالمجيد صالح: «نريد من الانظمة العربية التي تندد بحصار المخيمات ان تخبرنا كيف تعامل الفلسطيني المدني[؟] وكيف تتعامل مع وجودهم العسكري اذا كان موجوداً لديها [؟] اننا نرضى [بـ] ان نعطي الفلسطيني في لبنان أضعاف ما يعطيه أي من الانظمة التقدمية والعربية. فمقابل كل قاعدة عسكرية عندهم نعطيه عشر قواعد عندنا. ومقابل كل أمن ذاتي نعطي استقلالاً ذاتياً» (**السفير** ، ٢٩/١٢/١٩٨٦).

وعلى هذا، ترى حركة «أمل» وجوب ان يستكين الفلسطينيون الى وضع اللجوء الذي هم فيه، ويتخلوا عن قضيتهم، حسبما جاء في بيان صادر عن مكتب الاعلام المركزي لحركة «أمل». فقد ورد في البيان اياه: «ان هذه المخيمات وسكانها [سيكونون] بألف خير، في ما لو تركت من قبل الذين يدعون [بـ] أنهم قياديوها، وان لا مشكلة هناك، على الاطلاق، في ما لو بقيت هذه المخيمات مجرد مسكن للشعب الفلسطيني، وليست معسكرات للتخريب، وافتعال الفتن، وعرقلة عمل المقاومة ضد اسرائيل، ومحاولة العودة الى نهج وواقع ما قبل [الـ] عام ١٩٨٢، وهو النهج الذي أوصل اسرائيل الى قلب بيروت» (**المصدر نفسه** ، ٥/١٢/١٩٨٦).

وبالنسبة الى ادعاء «أمل» بأنها تحارب اسرائيل، فان مواقف الأحزاب الوطنية اللبنانية من ذلك كافية للتعبير عن زيف مثل هذا الادعاء، حيث «أن موضوع حرية العمل السياسي والعمل العسكري في الجنوب كان، ولا يزال، بين مواضيع الخلاف بين الحزب الشيوعي وبين حركة ' أمل '. الحزب يتهم الحركة، علناً، بالهيمنة وبمصادرة الحريات وبقمع الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي في الاراضي اللبنانية المحتلة... وثمة سجال آخر مماثل بين الحركة والحزب السوري القومي الاجتماعي، وكذلك بينها وبين تنظيمات اخرى محلية تعتبر ان الحركة منعتها من قتال اسرائيل، وتكاد تنتقل من التلميح الى التصريح في اتهام بعض اجنحة الحركة بالعمل على حماية العدو... [و] يقول جورج حاوي [الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني]: لماذا يريدنا [بري] ان نقاتل معه الآن، وهناك في حركته من يمنع علينا قتال العدو الاسرائيلي ويعتقل رفاقنا في الجنوب ؟» (**المصدر نفسه** ، ١٥/١٢/١٩٨٦). وينسى بعض مسؤولي حركة «أمل»، في لحظات الانفعال عادة، التستير على ادعاءاتهم، فيسفرون عما في دخيلتهم. يقول المفتي الجعفري الممتاز، الشيخ عبدالأمير قبلان: «ان الوجود الفلسطيني المسلح غير مسموح به، حتى ولو كان هذا السلاح مع البندقية المقاومة في الجنوب... ونحذر الجميع من مغبة هذه

المعالجات التخديرية... وندعوهم للاسراع بوضع الحل الجذري الذي يتلخص ببند واحد، هو نزع السلاح من المخيمات، كل المخيمات» (**المصدر نفسه** ، ٢٢/١١/١٩٨٦). ويضيف الشيخ قبلان، في تصريح آخر له: «نحن نناضل في سبيل حقنا، واسترداد فلسطين مسؤولية عامة، وتحريرها واجب على الجميع وليس، فقط، علينا نحن، وقد دفعنا الثمن غالياً» (**المصدر نفسه** ، ٢٠/١٢/١٩٨٦).

أين تقف سوريا من هذين المنطقين اللذين أسلفنا عرضهما، وهي الدولة الوحيدة ـ كما تعلن ـ التي تقف في مواجهة اسرائيل ؟

من حيث الاعلان والدعاية والشعارات، تعتبر سوريا بلد الصمود الوحيد في مواجهة اسرائيل، وهي ـ حسب تصريحات المسؤولين فيها ـ تحارب سياسة الاستسلام في المنطقة. لكنها، عملياً، تحارب كل شيء الا اسرائيل. فالجولان مغلق منذ زمن يعود، في قدمه، الى قدم سلطة الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي لم يكن أقل شراسة ضد المقاومة الفلسطينية، في حصار طرابلس، من اريئيل شارون في حصار بيروت. والنظام السوري، نفسه، هو الذي زوّد «أمل» بالدبابات التي تستخدمها لمحاصرة المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وفي مواجهة الحرج بين الادعاء والواقع، يكتفي السوريون بدعم «أمل» تحت ذريعة تصفية «زمرة عرفات المنحرفة»، وتتدخل لضبط الوضع عندما يصل النقطة الحرجة التي يصبح فيها وضع حليفتها «أمل» مهدداً. وهكذا رعت دمشق الاتفاق الاول والثاني، لكنها سمحت لـ «أمل»، من جديد، تجديد حربها على المخيمات الفلسطينية.

ويفيد تحليل مبني عل ما يقوله المسؤولون السوريون بأن جوهر المنطق السوري، كما تسمعه من قياديين ومسؤولين حزبيين سوريين، هو كما يلي: «نحن المستهدفون بهذه الحرب... لقد فجرت هذه الحرب بينما تشن علينا حملة عالمية هائلة بقيادة واشنطن... وتكاد تسمع من السوري الكلام السائد في لبنان ذاته: لماذا يطلب الأخوة الفلسطينيون في لبنان، ومنه، فوق ما يعطون في الأقطار العربية الأخرى ؟ ان فلسطين قضية قومية، ومن حق الفلسطينيين، بطبيعة الحال، ان يكون رأيهم في قضيتهم الأساس والمنطلق، لكن من حق العرب الآخرين الذي يتحملون النتائج ان يشتركوا في قرار الحرب والحركة، فلا ينفرد به الفلسطيني بذريعة الحفاظ على القرار الوطني المستقل» (**المصدر نفسه** ، ١٣/١٢/١٩٨٦).

وبين هذين المنطقين، والسياستين، تطرح الحرب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتحدد أهداف القائمين بها ومن يقف وراءهم، انطلاقاً من مصالح كل منهم.

تقاطع مصالح اسرائيل ـ «أمل» ـ سوريا

وعد مناحم بيغن، رئيس الحكومة الاسرائيلية في حينه، سكان المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، بسيادة الهدوء على الحدود الشمالية، بعد غزو الجيش الاسرائيلي للبنان، لأربعين عاماً. ولم يمض أكثر من عامين على وعد بيغن، حتى عادت «الكاتيوشا» لتسقط على المستوطنات الاسرائيلية معلنة سقوط نبوءة بيغن، ولم يحل حزام الأمن، الذي نظمه الجيش الاسرائيلي في اثناء ترتيب انسحابه من لبنان تحت ضغط المقاومة المشتركة، دون قيام المقاتلين الفلسطينيين بعمليات ضد اسرائيل. وفي اطار بحث اسرائيل في حلول أمنية لمشكلة الحدود الشمالية، سرّبت إلى حركة «أمل» مشروع ايلائها مسؤولية الأمن في جنوب لبنان والغاء جيش لبنان الجنوبي، اذا هي اثبتت قدرتها على ضبط الوضع في الجنوب اللبناني. وتعددت وسائل وأشكال ممارسات «أمل» في جنوب لبنان لتكون هي مصدر السلطات الوحيد في تلك المنطقة، فطرحت مشروع «غرفة عمليات مقاومة مشتركة». وتبين ان المشروع لم يكن الا وسيلة لمنع كل القوى التي تنوي مقاتلة اسرائيل من مقاتلتها. واضطرت، في آخر الأمر، الى الاعلان عن أن أمن منطقة الجنوب هو مسؤولية «أمل»، ولا أحد غيرها، كما صرح به رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، حيث قال: «اننا نرفض أن تحتل محل ' أمل' أية قوة. وهذا هو الاتفاق السياسي» (**المصدر نفسه** ، ٨/١٢/١٩٨٦).

والجولة الاخيرة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان لم تبدأ في بيروت، كما في الجولات السابقة، بل بدأت في نقطة التماس مع مشروع الأمن الاسرائيلي. بدأت ضد مخيم الرشيدية في صور، دون أي تمويه لأهدافها. فقد قال المسؤول التنظيمي لحركة «أمل» في الجنوب، داوود داوود: «ان عناصره ستواصل

حصارها للمخيم [الرشيدية] حتى يسلم الفلسطينيون أسلحتهم». واضاف: «نحن قلنا، مراراً، لكل الذين اتصلوا بنا، من ايرانيين وسوريين، ان لنا شرطاً أساسياً لا نحيد عنه ولو أدى بنا الى ان نحارب حرب عصابات ضد مخيم الرشيدية، لأن هذا السلاح أداة للتمدد وليس ضد اسرائيل» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١١).

واستتبع حصار مخيم الرشيدية تحرك ميليشيا «أمل» في بيروت الغربية وصيدا ضد المخيمات الفلسطينية في المنطقتين اياهما لتشغلهما عن امداد مخيمات الجنوب بالمقاتلين، وبدأت حملة قصف للمخيمات كان واضحاً لكل المراقبين ان هدفه انهاء وجود هذه المخيمات، بشراً وحجارة. فقد أعرب احد المسؤولين في الحزب التقدمي الاشتراكي عن «أن معارك المخيمات، قدمت الدليل القاطع الى ترتيبات أعدت لاعلان صيغة اجتماعية جديدة في صور وبرج البراجنة في المرحلة الاولى، وفي مخيمي صبرا وشاتيلا في المرحلة الثانية، وفي صيدا في المرحلة الثالثة. ويمكن تلخيص هذه الترتيبات بأن على الفلسطينيين الانتقال الى الشمال، وان المطلوب احلال فريق من شيعة بعلبك والجنوب محلهم في مخيمات الضاحية والغربية» (**النهار العربي والدولي** ، بيروت، العدد ٥٠٠، ١ ـ ١٩٨٦/١٢/٧، ص ١١).

ويوضح الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ياسر عبد ربه، ان «الهدف هو ازاحة المخيمات في الجنوب وتهجيرها، سواء باتجاه البقاع او الى أي منطقة أخرى، لخلق كانتون طائفي يشكل شريطاً عازلاً جديداً الى جانب الشريط الحدودي. وبالتأكيد، فان هذا الهدف يلتقي مع طموحات بعض تجار الماس الذين وعدوا نبيه بري بتحويل منطقة الجنوب بعد ' تنظيفها' من الفلسطينيين، وأسلحتهم، الى منتجع على غرار المنتجعات الغربية المليئة بالملاهي وأماكن الترفيه» (من مقابلة مع ياسر عبد ربه، **المجلة** ، العدد ٣٥٧، تاريخ ١٠ ـ ١٩٨٦/١٢/١٦، ص ١٩).

وأوضح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان «حرب المخيمات، مهما أرادوا ان يجدوا لها من مبررات، فهي تستهدف القيام بسلسلة من المذابح تبث الذعر في نفوس الفلسطينيين حتى يهربوا من المخيمات؛ وان حرب الاستنزاف المفروضة عليهم هي من أجل تحقيق هذه الأهداف... ان ما يجرى في ' حرب المخيمات' اليوم هو لتنفيذ الوطن البديل... فهي تستهدف ليس فقط تهجير الفلسطينيين، بل هدم المخيمات... [فقد] جرى تدمير ٥٠ ـ ٨٥ بالمئة من مخيمات صبرا وشاتيلا والبرج والرشيدية... كما انه جرى تهجير ٨٠ ألف فلسطيني من مخيمات أبو الأسود والبرغلية والمعشوق وجل البحر» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/١/١).

واعتبر عرفات «ان معارك المخيمات في لبنان هي نتيجة فشل الوساطة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية [و] ان هذه المعارك ستحدد مصيرنا ليس أمام العالم العربي فحسب، بل أمام المتآمرين على الأمة العربية والفلسطينيين والشعوب الاسلامية... لا تستطيع سوريا ان تقول انها غير مسؤولة عما يحدث، فهي مسؤولة عن بيروت الغربية» (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/٢٩).

وطرح المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية في لبنان، عبدالله بابتي، الاسئلة التي تشغل الجميع، قائلاً: «لماذ حرب المخيمات في لبنان ؟ ولماذا التقتيل والتشريد والتهجير منها ؟». واجاب بأنها «لتحقيق حلم اسرائيل في الأمن والاستقرار لحدودها الشمالية، وتفوقها، ودعم وجودها السياسي والعسكري» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٦).

وماذا تربح سوريا من هذه الحرب ؟

يقول الأمين المساعد لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري، محمد أحمد خلف الله، في مقالة، في صحيفة الحزب، بعد أن عاد من زيارة لدمشق، شارك فيها وفد أحزاب المعارضة المصرية الذي حاول الضغط على سوريا لايقاف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان: «ان الهدف الحقيقي [للحرب ضد المخيمات] هو محاربة الوجود الفلسطيني، لعرفات والمنظمة، في لبنان... الأمر الذي صرح به السيد عبدالحليم خدام، نائب الرئيس السوري، في حوارنا معه (وقال خدام): القضية عندي هي قضية وجود عرفات والمنظمة في لبنان... وما مسألة ' حرب المخيمات' الا الذريعة، اذ لعل هذه الحرب تمكن اعداء عرفات من القضاء على أنصاره في لبنان» (**فلسطين الثورة** ، العدد ٦٣٥، ١٩٨٧/١/٣، ص ٢١).

ولم تتطابق التقديرات السورية مع النتائج

التي حلم بها المسؤولون السوريون. فبدلاً من ان يقاتل الفلسطينيون الموالون لسوريا جماعة عرفات، قاتلوا الى جانبهم ضد ميليشيا حركة «أمل». «ولا يخفي المسؤولون السوريون لومهم لقيادة جبهة الانقاذ، اذ يرون أنها انجرفت بالمزايدة الى حيث اراد لها عرفات... ويوجه السوريون نقداً لاذعاً الى الجبهة الديمقراطية. ويرى فيها البعض مجرد واجهة يسارية لانحرافات اليمين الفلسطيني، ممثلاً بعرفات. كذلك، فهم ينتقدون، بقسوة، 'الموقف الوسطي' للجبهة الشعبية، ويعتبرون انه أسهم في طمس مسؤولية عرفات وتغيير طبيعة الصراع، فصار اقتتالاً بين شعبين بدل أن يكون قتالاً يشارك فيه جميع الوطنيين، لبنانيين وفلسطينيين، لنهج الانحراف» (**السفير**، ١٣/١٢/١٩٨٦). وصاغ بري التمنيات السورية بشكل مباشر، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، قائلاً: «نحن خرّبنا بلدنا من أجل مقاتلة اليمين اللبناني، فهل هناك أي فرق بين اليمين اللبناني واليمين الفلسطيني ؟ والجواب موجود لديهم [الانقاذ]. وعندما صعدوا الى مغدوشة، لماذا اخذوهم معهم الى مغدوشة ؟» (**المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٨٧). وقد نقلت الاوساط السياسية في دمشق «ان مشروع اتفاق قدم رسمياً الى جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لوقف اطلاق النار... رفضته جبهة الانقاذ رغم موافقة القوى الوطنية اللبنانية عليه، واعتبرته الفصائل الفلسطينية من اخطر المشاريع المطروحة. ويتضمن هذا المشروع، الذي لم ينشر، ست نقاط، يمكن تلخيصها في ما يلي: وقف اطلاق النار، وانسحاب فلسطيني الى المخيمات يتزامن مع رفع الحصار عنها، وتشكيل جبهة الانقاذ قوة عسكرية مهمتها تصفية 'زمرة عرفات' وتكريس جبهة الانقاذ الوطني قيادة سياسية وعسكرية واجتماعية للفلسطينيين في لبنان، تتولى قواتها تنفيذ مقتضيات اتفاق دمشق حول المخيمات، بما في ذلك انهاء المظاهر المسلحة، وسحب السلاح الثقيل والمتوسط ووضعه تحت رقابة مشتركة للقوى الوطنية اللبنانية وجبهة الانقاذ. وقد رفضت المشروع معظم الفصائل الفلسطينية» (**المجلة**، العدد ٣٦٠، ٣١/١٢/١٩٨٦ ـ ٦/١/١٩٨٧، ص ١٣). وقد رفضت معظم الفصائل الفلسطينية هذا المشروع السوري، لأن الفلسطينيين يقاتلون، كما يقول عرفات، «من أجل البقاء ضد التحالف الشيطاني بين سوريا واسرائيل و 'أمل' ... [و] ان جميع الفلسطينيين يقاتلون الآن تحت راية المنظمة من أجل استقلال القرار الفلسطيني» (**السفير**، ٢٩/١١/١٩٨٦).

لماذا هذه الحرب المتواصلة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ؟

يقول رئيس وفد م.ت.ف. الى اجتماعات مجلس الجامعة العربية: «ان ما يجرى حالياً ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ما هو الا حلقة في سلسلة المجازر التي بدأت في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، مروراً بشهر رمضان ١٩٨٤، وشهر رمضان ١٩٨٥، وشهر رمضان ١٩٨٦... ان الهدف الأبعد... هو ترحيل نصف مليون فلسطيني في لبنان الى الاردن تحت اسم الوطن البديل الذي يدعو اليه وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اريئيل شارون... ليست صدفة، اطلاقاً، ان تتواكب الأعمال الاجرامية التي تقع ضد الشعب الفلسطيني في لبنان مع أعمال مماثلة في الوحشية والعنف تقع ضد شعبنا في الأرض المحتلة» (**الشرق الاوسط**، ١٠/١٢/١٩٨٦).

وبلغة دبلوماسية، يربط وزير خارجية الأردن بين ما يجرى في لبنان وفكرة الوطن البديل في الاردن، قائلاً: «فكما يروج البعض ان الهدف من وراء 'حرب المخيمات' في لبنان، هو تهجير الفلسطينيين من هناك ودفعهم الى الاردن، كجزء من مؤامرة انشاء الوطن البديل، وهي خطة... ينبغي محاربتها، ينبغي علينا ان نحارب، وبقوة أكبر، تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية». ويتوجه الى سائله: «اسأل نفسك لماذا تقع مثل هذه المذابح ضد سكان المخيمات في لبنان كل ستة أشهر» (من مقابلة مع وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، **المجلة**، العدد ٣٦٠، ٣١/١٢/١٩٨٦ ـ ٦/١/١٩٨٧، ص ١٥).

أليست قضية فلسطين قضية العرب المركزية؟. وأين هؤلاء العرب مما يجرى ضد الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان؟

قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن): «ان ما يجرى في لبنان ضد مخيمات الشعب الفلسطيني هو تنفيذ للسياسة الاميركية ـ الصهيونية بأيد عربية... لقد قيل الكثير

عما يجري في لبنان، ولكن ما هو مستغرب هو استمرار الصمت العربي المريب وغياب أي فعل جدي لوقف هذه المجزرة الدنيئة» (**وفا** ، تونس، ٢٥/١١/١٩٨٦).

اجتماع طارىء ولجنة مساعي

يتواصل حصار مخيم الرشيدية، وتزداد شراسة محاصريه الى درجة دفعت الموفد الايراني عيسى طباطبائي، يرافقه الشيخ محرم العارفي، الى الاعتصام داخل المخيم تضامناً مع أهله. وقد وجها رسالة الى الأمام الخميني والمسؤولين في الجمهورية الايرانية الاسلامية يناشدانهم فيها «باسم المسلمين كافة، وباسم المخيم المهدم وأهله الجياع ودماء جرحاه وأشلاء شهدائه... حمل الفرقاء على تنفيذ [المبادرة الايرانية لايقاف القتال] مهما بلغت العقبات» (**السفير** ، ١٢/١/١٩٨٧). وليس الأمر أقل شراسة في مخيمات بيروت الغربية، لكن الوضع مختلف في منطقة صيدا، حيث فرض المقاتلون الفلسطينيون سيطرتهم على التلال المطلة على المخيمات الفلسطينية تحسباً وخوفاً من حصار مشابه لحصار الرشيدية.

وقد رحبت م.ت.ف. بكل المبادرات التي طرحت لايقاف القتال، سواء تلك التي طرحتها أطراف وطنية لبنانية أو تلك المبادرة التي تقدم بها وفد ايراني قدم خصيصاً للمشاركة في جهود حقن الدماء. ولم تشترط م.ت.ف. سوى توفير ضمانات ملزمة، دولية أو عربية، لعدم تكرار الاعتداء على المخيمات الفلسطينية في لبنان. فقد قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد): «اننا مع كل مبادرة خيِّرة من أي طرف محلي، او عربي، او دولي، لاننا مع كل جهد لوقف النار، وقفاً شاملاً، وضمان فك الحصار الفوري عن مخيماتنا» (**وفا** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

ولم تترك القيادة الفلسطينية فرصة الا وطالبت فيها الزعماء العرب للتحرك لايقاف هذه الحرب. ففي نداء وجهه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الزعماء العرب، قال: «لليوم السابع والخمسين وأبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان يتعرضون الى هجمة همجية شرسة... فرضتها عليه عصابات ' أمل' بدعم من المخابرات السورية وبمساعدة ومشاركة من المدفعية والطيران والبحرية الاسرائيلية... تنفيذاً لمؤامرة التقسيم الطائفي الجاري تنفيذها في لبنان... اننا نناشد الجميع بذل كل الجهد لايقاف هذه المؤامرة البشعة [والوقوف]... ضد هذا المخطط الجهنمي الذي ينفذه هذا الثالوث العدواني ضد شعبنا، وضد لبنان، وضد أمتنا العربية كلها» (**المصدر نفسه** ، ٢٧/١١/١٩٨٦).

ولم يبق بلد عربي الا واذاع بيانات ادانة للاعتداء على المخيمات الفلسطينية في لبنان. لكن أياً منها لم يسمِّ الجهة العربية التي تقف، فعلياً، خلف هذا الاعتداء. فهذه الجهة، وهي سوريا، قادرة، على الأقل، على ايقاف الاعتداءات على مخيمات بيروت الغربية.

على الصعيد الشعبي العربي، كان نشاط أحزاب المعارضة المصرية هو الأبرز. فقد عقدت مؤتمراً في القاهرة، وشكلت وفداً، برئاسة رئيس حزب العمل الاشتراكي ابراهيم شكري، توجه الى دمشق لمطالبة سوريا بالتدخل لايقاف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ كما قرروا «تشكيل لجنة متابعة واتصال دائمة بهذا الشأن الى جانب التحضير لمؤتمر شعبي عام لكل الشعب المصري لتقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه** ، ٣/١٢/١٩٨٦).

ودعت م.ت.ف. الى عقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية للبحث في الاعتداء على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وبعد اتصالات مكثفة قام بها الأمين العام للجامعة العربية، وافق معظم الدول العربية على عقد الجلسة، باستثناء لبنان وسوريا اللتين اعتبرتاها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة لبنان (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/١٢/١٩٨٦).

وعقد المجلس الوزاري للجامعة العربية دورة اولى في ٩/١٢/١٩٨٦، اكتفى خلالها باصدار بيان ناشد فيه الاطراف كافة ايقاف القتال. وعلق اجتماعاته على ان يعود الى الانعقاد في وقت لاحق، بعد اجراء الاتصالات اللازمة. وهكذا عقدت الدورة الثانية للاجتماع الطارىء في ٢٢/١٢/١٩٨٦، تقدم خلالها الوفد الفلسطيني بورقة عمل طالب فيها، من بين ما طالب، «بتشكل لجنة عربية دائمة من وزراء الخارجية العرب... تشرف على: (أ) تشكيل قوات عربية لضمان حماية المخيمات، وذلك

بالتنسيق والتعاون مع الجيش اللبناني الشرعي ومع م.ت.ف؛ (ب) تشكيل هيئة رقابة من ضباط عرب لمراقبة كافة المسائل المكلفة بها تلك اللجنة... [على ان يتم] اللقاء بين م.ت.ف... والسلطة الشرعية في الجمهورية اللبنانية لوضع أسس ثابتة متفق عليها لتنظيم الوجود الفلسطيني على [أراضي لبنان وحمايته]؛ وابقاء دورة المجلس مفتوحة لمواجهة التطورات والمستجدات» (**فلسطين الثورة** ، العدد ٦٣٦، ١٠/١/١٩٨٧).

لكن المجلس الوزاري للجامعة توصل الى ما هو أدنى مما طالبت به م.ت.ف. واتخذ قراراً دعا «جميع الأطراف المعنية الى ان توقف، وقفاً فورياً، وشاملاً، جميع الاشتباكات في مناطق المخيمات كافة...؛ [و] فك الحصار... [و] تشكيل لجنة عربية مهمتها العمل على تنفيذ قرارات المجلس برئاسة وزير خارجية الجزائر... والأمين العام لجامعة الدول العربية... وعضوية وزراء خارجية الاردن ودولة الامارات العربية المتحدة وتونس والكويت وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية» (**المصدر نفسه**).

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٢٣/١٢/١٩٨٦، وكلفت رئيسها باجراء الاتصالات لتحديد جدول زمني لعملها. لكن سوريا اوضحت انها ترفض استقبال اللجنة، ذلك انها، مثل لبنان، تعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية اللبنانية (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/١٢/١٩٨٦).

وعلق القدومي على قرارات مجلس الجامعة، بقوله انها «تعد بمثابة انتصار للفلسطينين، لأن العرب بذلك يكونون قد أظهروا مساندتهم... [و] اذا رفضت سوريا... استقبال اللجنة... والاشتراك في مساعيها، فانها ستثبت، بذلك، مسؤوليتها عن ' حرب المخيمات ' » (**المصدر نفسه**).

فمن سيوقف الحرب على المخيمات في لبنان ؟

هناك حربان ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، احداهما في صور، وقرارها في اسرائيل؛ والأخرى في بيروت الغربية، وقرارها في دمشق، «وبات من الصعب تخطي ' القرار الحاسم ' الذي جدد داوود داوود التزامه في الاستمرار في حصار مخيم الرشيدية ومواصلة القتال حتى يجرد سكانه من السلاح. و ' القرار الحاسم ' الذي التزم داوود تنفيذه في صور يلزم قيادة ' أمل ' في بيروت تنفيذه في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا... وداوود يقول انه لن يقع في أي فخ ينصبه السوريون. ومن ابرز الأدلة على ذلك رفضه استقبال العميد غازي كنعان [لأنه] لا صحة لما نقل اليه عن تأييد سوريا لأي مشروع يقضي بنقلهم [الفلسطينيين] او تجريدهم من السلاح. ويرى نائب لبناني أنه كما بدأت الأحداث في صور، [فـ] الحل يجب ان يبدأ من صور. وموقف المسؤول عن مقاتلي ' أمل ' في صور لا يشجع على التفاؤل» (**النهار العربي والدولي** ، ٢٢ - ٢٨/١٢/١٩٨٦، ص ١٦ - ١٧).

أحمد شاهين

◇
◇ ◇

المقاومة الفلسطينية - دولياً

آليات البحث في التسوية السياسية:
الاميركية تعطلت والفرنسية أقلعت

تعدد التحرك بشأن ازمة الشرق الاوسط عموماً، وقضية فلسطين خصوصاً، بتعدد وتنوّع

الجهد الدولي الذي تناول هاتين القضيتين في الفترة الاخيرة، فتوزعت النشاطات على جبهتين، على النحو التالي:

○ الاحتفالات التضامنية التي نُظّمت في العديد من العواصم، الآسيوية والافريقية والاوروبية والاميركية اللاتينية، بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني؛ وجلّ هذه الاحتفالات تمثل في احياء ندوات ومهرجانات شارك فيها سياسيون ودبلوماسيون واعلاميون، رسميون وغير رسميين، من الدول التي نظّمتها.

○ مناقشات الجمعية العمومية للامم المتحدة لازمة الشرق الاوسط، والقرارات التي اتخذت في اعقابها، فتضمنت ادانة لاسرائيل وتأييداً لنضال الشعب الفلسطيني.

○ التحركات الدبلوماسية الدولية «التقليدية» بشأن أزمة المنطقة.

وقد تميزت النشاطات هذه، وبعض المواقف، بحرارة كان النضال الفلسطيني افتقدها لفترة غير قصيرة، نتيجة تصور نابع من «اعتقاد دولي» بأن خروج منظمة التحرير الفلسطينية بمقاتليها من بيروت العام ١٩٨٢، ثم من طرابلس العام ١٩٨٣، قد أسقط ركيزتها العسكرية من الحساب، وتشتت شملها، وباتت غير فاعلة ومؤثرة في موازين قوى المعادلة، الأمر الذي سيقود بالتالي ـ حسب التصور اياه ـ الى طي ملفها السياسي تدريجياً. ويردّ المحللون السياسيون هذه الحرارة المتجددة في بعض الهمم الدولية الى العوامل المحلية، والاقليمية، الاساسية التالية:

اولاً: فشل الخطة الخمسية الاردنية، وخيبة الأمل التي مني بها الملك حسين نتيجة ذلك. فعلى الرغم من ان الملك الاردني يستخدم قصارى قدراته لدفع خطته الى أمام، الا انه يُواجَه، بالمقدار عينه، برفض لهذه الخطة من قبل الفلسطينيين عموماً، وبصورة خاصة من قبل فلسطينيي الضفة الغربية (**الايكونومست** ، ١٥ ـ ٢١/١١/١٩٨٦). ويجزم البعض، في هذا الشأن، «بأن الآمال التي بعثتها المبادرة الاردنية قد ماتت الآن»، وان المساعدات الاقتصادية التي قد يقدمها الاردن، او تقدم عبره، الى الضفة «يمكن استغلالها لصالح الاحتلال الاسرائيلي» (**التايمز** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

ثانياً: الانتفاضة الشعبية العارمة التي عمّت الضفة الغربية، والمواجهات الصدامية ضد قوات الاحتلال التي جاءت رداً على اعمال القمع الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. وقد تسببت هذه الانتفاضة بارباك حقيقي للمحور الاميركي ـ الاسرائيلي ـ الاردني، وذلك في انها اعطت اجابة عملية على مشاريع الخطط المطروحة من قبله لتحديد اطار المستقبل السياسي للفلسطينيين في المنطقة. فما تلقّاه الملك حسين على خطته الهادفة الى خلق قيادة فلسطينية تنقاد وراءه ووفق مشيئته، وأبقاه ضمناً وغير معلن، عبرّ عنه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، علناً، بالقول انه «لا توجد قيادة محلية [بديلة] مستعدة لتمثيل الشعب الفلسطيني» (**الوطن** ، الكويت، ١٧/١٢/١٩٨٦).

ثالثاً: عودة العامل الفلسطيني، بقوة، الى الساحة اللبنانية، بعدما «تعززت قبضة م.ت.ف. على المخيمات الفلسطينية...» (جولي فلينت، **الاوبزيرفر** ، ٧/١٢/١٩٨٦)، وبعدما تمكّن مقاتلوها من كسر الحصار وشق طريقهم الى خارج المخيمات للسيطرة على التلال الاستراتيجية المحيطة ببلدة مغدوشة اللبنانية (كون كوغلين، **الديلي تلغراف** ، ٨/١٢/١٩٨٦). وبعد نجاحهم في خطتهم هذه، اصبحوا، الآن، يسيطرون على منطقة استراتيجية تقع خارج نطاق النفوذ السوري وتمتد من مرتفعات البلدة الى المخيمات (فلينت، **مصدر سبق ذكره**). وعلى هذا الصعيد، يصل المحللون الى جملة استنتاجات:

○ ان عودة م.ت.ف. والانتصارات التي حققتها في المخيمات، وحولها، يمثل، بلا شك، «مأزقاً بالنسبة الى كل من اسرائيل وسوريا. فلكل من الطرفين مصلحة في كبح النفوذ الفلسطيني في لبنان، وذلك لاسباب تتعلق بأمنهما. وبالنسبة الى اسرائيل تحديداً، فان مصلحتها تتمثل في عدم تشجيع انبعاث ' الوطنية المتطرفة' بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي» (التايمز، **مصدر سبق ذكره**).

○ عزّز القتال الذي نشب بين الفلسطينيين، من جهة، وبين ميليشيا حركة «أمل»، من جهة أخرى، من نفوذ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لأنه تمكن، بالفعل، من ان يوحّد بين انصاره وبين المقاتلين الفلسطينيين المنضوين في المنظمات المنشقة (فلينت، **مصدر سبق ذكره**).

وعلى هذا علّق دبلوماسي غربي بالقول: «قبل شهور قليلة، بدا عرفات وكأنه انتهى تماماً، ولا مستقبل له. أما الآن، فها هو، عملياً، يقرع باب اسرائيل بمقاتليه» (كوغلين، **مصدر سبق ذكره**).

○ ان عودة مقاتلي م.ت.ف. وتثبيت اقدامهم على هذا النحو في لبنان - بعدما أُخضعت المخيمات للحصار وتعرض الفلسطينيون للتهجير والذبح - يعتبران انجازاً «سوف تكون له، حتماً، مضاعفات واسعة في الشرق الاوسط بأسره» (**المصدر نفسه**).

والواقع، ان الفظائع التي ارتكبت، ولا تزال ترتكب، بحق الفلسطينيين في لبنان، خلقت ردود فعل رسمية غاضبة، في عواصم دول عدّة، بما فيها بعض دول التحالف الغربي، لا سيما ايطاليا. فقد اعربت وزارة الخارجية الايطالية، في بيان لها، عن القلق ازاء اشتداد الهجمات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، مشيرة الى ان هذه الاحداث الدموية قد اوضحت، بقدر اكبر، الظروف المحفوفة بالاخطار التي يعيش الفلسطينيون فيها منذ نحو اربعين عاماً، من مخيم الى آخر، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، كله، ضرورة التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط (ميشيل داجاتا، «ايطاليا تحث اوروبا الغربية على اتخاذ مبادرة في الشرق الاوسط» (**الاهرام** ، القاهرة، ١٤/١٢/١٩٨٦).

وفي الوقت عينه، قدّم فريق من النواب الايطاليين في مجلس النواب استجواباً الى الحكومة لمعرفة موقفها ازاء الاحداث الاخيرة التي وقعت، ولا تزال تقع، في لبنان والاراضي المحتلة، «وتشهد، مرة أخرى، على ان الفلسطينيين هدف لاسلحة التشكيلات العسكرية المختلفة، من شيعية وسورية واسرائيلية، التي وان اختلفت فيما بينها، الا انها تتفق على ارتكاب أفظع مذبحة فلسطينية جديدة» (**المصدر نفسه**).

أما على الصعيد الاعلامي، فقد لاحظ المراقبون السياسيون ان المعارك التي تدور حول المخيمات «اتخذت ميّزات قتل جماعي. ولكن المأساة لا تقتصر على لبنان وحده، فالسكان في الضفة الغربية المحتلة يتعرضون، كذلك، لأشد اعمال القمع، الأمر الذي يدل، بوضوح، على فشل السياسة الاسرائيلية التي توهمت ان تؤمن حدوداً آمنة من خلال القضاء على الاماني الفلسطينية التاريخية المشروعة» (**المصدر نفسه**).

والاهتمام الايطالي بالمأساة الفلسطينية، وبما يحدث في الشرق الاوسط، بلغ محفلاً أعلى في السلطة التنفيذية، وذلك في التصريحات التي القاها رئيس الوزراء الايطالي، بتينو كراكسي، في أعقاب اجتماع رؤساء الدول والحكومات الاوروبية الاثنتي عشرة، الذي عقد في العاصمة البريطانية، لندن، في النصف الأول من كانون الأول (ديسمبر) الماضي. فقد دان كراكسي «بصورة قاطعة، وواضحة، المظاهر البغيضة لأعمال القمع الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، بلهجة شديدة، لم يسبق ان صدر [مثلها] عن اي زعيم غربي». وقال انه «ما من دولة ديمقراطية في هذا القرن قد احتفظت بأراض أجنبية محتلة لمدة عشرين عاماً، بعد انتهاء حرب ما». وفي رأي كراكسي ان اوروبا كان يمكن ان تقوم بدور مؤثر للغاية في عملية السلام في الشرق الاوسط ان هي أرادت ذلك؛ ولكن هذه الارادة لم تكن واضحة ولا مقنعة (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان هناك عدداً من دول المجموعة الاوروبية يشاطر ايطاليا في هذا التقويم للدور الاوروبي. لكن هذه الدول تعزو ذلك الى اسباب كانت خارجة على ارادتها وتلقي تبعاته على كاهل بريطانيا بحكم ترؤسها للمجموعة الاوروبية طوال شهور ستة انتهت بانتهاء العام ١٩٨٦. وفي هذا الصدد، ذكرت مصادر دبلوماسية غربية، في لندن، ان انتهاء فترة رئاسة بريطانيا وتسليمها الى بلجيكا سوف تكون له «نتائج ايجابية» في ما يتعلق بجهود التسوية في الشرق الاوسط. وعلقت هذه المصادر بقولها ان فترة رئاسة بريطانيا لمجموعة السوق «كانت فترة قلقة وحرجة للعلاقات العربية، والتي انتهت بقطيعة بين بريطانيا وسوريا». واضافت: «الا ان الدول الاوروبية قد تعاملت مع الموقف البريطاني بحذر شديد، كما انها لم تتقبله بسهولة، وذلك تحسباً من الانعكاسات الخطيرة في المستقبل، وما يترتب عليها من تعطيل لدور أوروبا في المنطقة وتحجيم علاقاتها العربية ايضاً» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٣١/١٢/١٩٨٦). ويتوقع السياسيون والدبلوماسيون الاوروبيون ان تشهد دول المجموعة، في ظل الرئاسة البلجيكية، سلسلة مبادرات لحل أزمة الشرق الاوسط (**القبس** ، الكويت، ٢٩/١٢/١٩٨٦)، عمادها انتهاج

المجموعة الاوروبية سياسة اكثر توازناً تجاه مشكلة الشرق الاوسط، تتوافق ومصالحها السياسية، والاقتصادية، في المنطقة، وبما لا يخل بتضامن التحالف الغربي. وقد جاء تأكيد لتحقيق هذه السياسة من قادة فرنسا وايطاليا والمانيا الاتحادية الى الرئيس المصري حسني مبارك، في اثناء جولته الاوروبية الاخيرة. وحسب مصادر مطلعة، فان السياسة الاوروبية الجديدة ترمي الى:

- الموافقة على عقد المؤتمر الدولي للسلام.
- منح المزيد من المعونات الاوروبية الغربية للضفة الغربية.
- سعي بلجيكا، في اثناء ترؤسها للمجموعة الاوروبية، للتحرك على صعيد ازمة الشرق الاوسط. وعلى هذا الصعيد، ذكر ان وزير الخارجية البلجيكية رئيس المجموعة، ليو تينديمانز، يعمل، منذ وقت غير قصير، وبهدوء، بغية خلق مبادرات بشأن أزمة المنطقة. وانه مهّد لتسلّمه الرئاسة باجتماع عقده في النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي.

«حماس» متجدد فرنسي

ويلقى عزم رئيس المجموعة الاوروبية الجديد دعماً فرنسياً متحمساً ولافتاً. وقد توقف المراقبون عند هذا الحماس المتجدد، فعزوه الى الضرورة التي تحتم التعامل مع المستجدات التي فرضت ذاتها على أثر تجدّد العامل الفلسطيني القوي على الساحة اللبنانية، دون ان يغفل هؤلاء تدعيم صوابية استنتاجهم بالتراجع قريب العهد الذي سجلته السياسة الفرنسية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديداً. ويرى هؤلاء ان ثمة الآن «ما هو أبعد، وأعمق، من الجوانب الدبلوماسية والبروتوكولية» بين فرنسا و م.ت.ف. ثمة مؤشرات سياسية تشير الى ارتفاع أسهم منظمة التحرير على الساحة الفرنسية، منها:

اولاً: «حرص فرنسي على التأكيد، مجدداً، وبقوة، انه لا يمكن تجاهل م.ت.ف. في أي حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وانه يجب أخذ المنظمة في الاعتبار في أي عملية سلام... ففي نظر المسؤولين الفرنسيين، المعنيين بشؤون الشرق الاوسط، فان م.ت.ف. لا تزال موجودة على الساحة العربية، والدولية، ولم يتم القضاء عليها، أو تفتيتها، أو ايجاد بديل منها، على الرغم من محاولات عدة [بذلت] في هذا السبيل...» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٢٠).

ثانياً: «[ثمة] عدم حماس فرنسي للخطة الخمسية الأردنية» (**المصدر نفسه**).

ثالثاً: «[ثمة] رغبة فرنسية في الاستماع الى وجهة نظر م.ت.ف. بشأن التطورات الاخيرة على الساحة اللبنانية، وخصوصاً ما يتعلق [منها] بـ ' حرب المخيمات ' بين الفلسطينيين وميليشيا ' أمل ' والقوى اللبنانية المساندة لها. وهذه الرغبة تعكس الحرص الفرنسي على عدم اتخاذ موقف معادٍ لمنظمة التحرير أو مؤيد لخصومها على السياسة اللبنانية» (**المصدر نفسه**).

رابعاً: «[ثمة] رغبة فرنسية واضحة في عقد اجتماع قريب بين وزير الخارجية [جان ـ برنار] ريمون ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. [ياسر عرفات]» (**المصدر نفسه**).

خامساً: «[ثمة] تقدير فرنسي للاستعداد الذي ابداه عرفات ومسؤولون آخرون في م.ت.ف. ـ دون اي مقابل ـ لتقديم كل مساعدة ممكنة لتأمين اطلاق سراح الرهائن الفرنسية المحتجزة في لبنان» (**المصدر نفسه**).

وحول الرؤية الموضوعية والواقعية لتسوية ازمة الشرق الاوسط، يرى الفرنسيون «ان مرور الوقت [بدون تحقيق حل] يزيد في معاناة المنطقة، ويجعلها غير محتملة» (من تصريح للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، **الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١٢)، والحل لا يمكن ان يتحقق «بغير مشاركة الاطراف المعنية بالتسوية... [و] اذا لم تضمن الدول العظمى ان مصالحها ستكون مكفولة في اطار التسوية النهائية، وان مصالح [اصدقائها] ستكون، هي الاخرى، مكفولة» (من تصريح للرئيس الفرنسي ميتران، **الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/١٠). و «الاطراف المعنية بالتسوية»، في المنظور الفرنسي، تشمل منظمة التحرير الفلسطينية، التي يجب ان تشارك في عملية السلام ـ حسب اعتقاد الرئيس ميتران. لكن ميتران لم يحدد ـ عندما سئل ـ طبيعة هذه المشاركة رافضاً ان يكون من اختصاص بلاده ان تقول كيف يكون ذلك، غير انه اعرب عن أمله «ان تكتسب الحركة

الفلسطينية القدرة على الاشتراك في الجهود اللازمة لايجاد حل دولي» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/١٢/١٢). والحل الدولي الذي أتى على ذكره يكمن في المؤتمر الدولي الذي يقوم على أساس مبادىء القمة الاوروبية التي عقدت في البندقية خلال العام ١٩٨٠، والتي ترتكز على الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين واسرائيل، وعلى حق الشعب الفلسطيني في انشاء دولة له حسب اختياراته السياسية، وعلى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/٢٥).

وحسب مصدر فرنسي مسؤول، فان قادة الدول الاوروبية عندما أقرّوا مبادىء البندقية كأساس لاحلال تسوية سلمية في الشرق الاوسط، كانوا يطالبون، آنذاك، بضرورة اجراء مباحثات مباشرة بين اطراف الصراع للوصول الى تلك التسوية. أما الآن، فقد صار، ثمة، شبه اقتناع لدى الاوساط الرسمية الفرنسية وبعض الاوساط الاوروبية بأن مفاوضات السلام تتطلب ايجاد اطار دولي تجرى ضمنه هذه المفاوضات بين الاطراف العربية والاسرائيلية، بغية اخراج المنطقة من المأزق الذي تشهده حالياً (**المصدر نفسه**). ومن وجهة النظر الفرنسية، ايضاً، ليس هناك ـ على كل حال ـ أي تعارض بين فكرة المؤتمر الدولي وفكرة الاتصالات المباشرة، لأن مثل هذه الاتصالات واردة، تماماً، في مثل هذا المؤتمر (من تصريح للرئيس ميتران، **الاهرام**، ١٩٨٦/١٢/١٠). وحول امكان حصول تطور في الموقف الفرنسي في هذا المجال، قال ميتران ان بلاده لا تستطيع ان تفعل اكثر مما فعلت لتحريك آلية السلام المتمثلة في المؤتمر الدولي: فهي طرحت الفكرة، وهي تحركت لتأييدها في الامم المتحدة وفي محافل أخرى (**المصدر نفسه**). غير ان فرنسا تسعى، من خلال اتصالاتها الاوروبية، الى جعل الدول الاعضاء في السوق المشتركة توافق على تأييد فكرة دعوة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي من أجل تبنّي الاقتراح بعقد لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط، وذلك في اطار الامم المتحدة (**الوطن**، ١٩٨٦/١٢/٢٥). وذكر، في هذا الشأن، ان هناك تفاهماً فرنسياً ـ فلسطينياً حول ضرورة العمل من أجل توفير الظروف الملائمة لتحقيق ذلك (**القبس**، ١٩٨٦/١٢/٢٠). كذلك ذكر ـ نقلاً عن مصدر دبلوماسي فرنسي مسؤول ـ ان الرئيس الفرنسي ميتران ورئيس وزرائه جاك شيراك قد بحثا في هذا الموضوع مع المستشار الالماني الاتحادي، هيلموت كول، خلال القمة الفرنسية ـ الالمانية التي عقدت في فرانكفورت في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، ومع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، خلال زيارتها الاخيرة لباريس، التي اسفرت عن اختلاف بين وجهتي النظر، الفرنسية والبريطانية، على الرغم من «الارتياح» الذي ابدته تاتشر في اعقاب المحادثات المشتركة.

لندن تشد أزر واشنطن

واحدى نقاط الاختلاف البارزة التي تشبث بين الجانبين، البريطاني والفرنسي، تتعلق بدور م.ت.ف. في أي تسوية محتملة لازمة الشرق الاوسط. فبريطانيا، من جانبها، لا تعارض المشاركة في المؤتمر الدولي المقترح، شريطة ان «تتفق الاطراف المعنية كافة على الظروف، والشروط، والمراجع، المتعلقة به» (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/١٠)، لكنها ترى ـ كما جاء على لسان تاتشر ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية «لا يمكن ان تشارك في عملية السلام، كممثلة للفلسطينيين، قبل ان تتخلى عن الارهاب ـ على حد زعمها ـ وتوافق على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/١١/٢٢). وقالت تاتشر، في كلمة لها في البرلمان البريطاني، انها اتفقت مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي التقته في منتجع كامب ديفيد قبل وصولها الى باريس، على ضرورة تنشيط الجهود لبدء مفاوضات بين العرب والاسرائيليين في اطار المجموعة الدولية، وذلك على نحو «ما حاولنا فعله في الماضي»، أي ايجاد قيادة فلسطينية بديلة. واعترفت تاتشر بأن العقبة التي ما زالت تحول دون تحقيق ذلك، تكمن في عدم النجاح في العثور على من وصفتهم بـ «ممثلين ملائمين للشعب الفلسطيني»، وأبدت تصوراً في ان «جهوداً، في هذا الصدد، ستتجدد» (**الوطن**، ١٩٨٦/١١/٢٠).

والواقع، ان أزمة الشرق الاوسط لم تحتل مرتبة جوهرية رئيسة في محادثات تاتشر ـ ريغان، وانما جاءت على هامش القضية الجوهرية الرئيسة، ربما

لتحويل الانتباه عن مضمون هذه القضية. فاستضافة تاتشر في منتجع كامب ديفيد ـ حسب التوقيت الذي وضع لها ـ هدفها شدّ أزر الرئيس الاميركي تجاه المحنة التي حلّت به، وبادارته، نتيجة تفاعلات فضيحة صفقة الاسلحة الاميركية ـ الايرانية التي كانت اسرائيل طرفاً ـ سمساراً فيها. وحتى الآن، يبدو مؤشر هذه الفضيحة في ارتفاع مستمر، بسبب تعدد الجهات الاميركية المتورطة فيها، من جهة، وتعدد الاتهامات الموجهة اليها وبالتالي تعدد جوانب التحقيق بشأنها، من جهة أخرى. فلقد خلقت هذه الفضيحة، أولاً، مضاعفات داخلية جمّة هزّت اركان الادارة الاميركية وقلّصت شعبية الرئيس ريغان؛ وتركت، ثانياً، آثاراً سلبية أضرّت بمصداقية الولايات المتحدة دولياً، وتحديداً لدى حلفائها في حلف شمال الاطلسي (ناتو)، ولدى العرب ـ «الاصدقاء» لها. ولوحظ ان الانشغال التام بهذه الفضيحة أدى الى صرف اهتمام الادارة الاميركية، كلياً، عمّا عداها من قضايا، ومن بينها تحركها التقليدي بخصوص الشرق الاوسط.

وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل الخارجية على السياسة الاميركية هذه، والالتفاف على مضاعفاتها، قامت واشنطن بخطوتين:

الاولى، تمثلت في ايفاد وزير خارجيتها، جورج شولتس، الى بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية، ومن ثم الى بروكسل لحضور اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي، وذلك لاجراء محادثات وصفتها مصادر في لندن بأنها تندرج في اطار «بذل الولايات المتحدة جهوداً منسقة لاستعادة الثقة بسياستها الخارجية» بعد الفضيحة. وقد اكد شولتس، بلسانه، صحة هذه المعلومات، عندما قال ان عليه تقع «مهمة القيام بأعمال البناء» (**الوطن** ، ١٩٨٦/١٢/١١).

والثانية تزامنت مع الاولى وتتعلق بالجانب العربي، وتستند الى وجهة نظر تقول انه اذا كانت صفقة الاسلحة التي اطلقت عليها تسمية فضيحة «ايران غيت» صرفت اهتمام الادارة الاميركية عمّا عداها، فانه ينبغي، لصرف انظار العرب المتأثرين بنتائجها، القيام بتحرك ما يكون غرضه تحقيق أمرين: أولاً «لفلفة» الاستياء العربي الناجم عن الفضيحة؛ ولانجاز ذلك ينبغي، ثانياً، ابداء اهتمام ما بأزمة الشرق الأوسط. لذلك، فقد تمثلت الخطوة بايفاد مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الى لندن «لاجراء مشاورات مع عدد من كبار سفراء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط... يعملون في دول تحتل مواقع استراتيجية هامة» ـ حسبما صرحت به المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي. وقالت اوكلي ان مورفي تحادث في العاصمة البريطانية، ايضاً، مع مسؤولين بريطانيين، وان مشاوراته مع السفراء الستة خصصت «لاستعراض التطورات الاقليمية». ومع انها امتنعت عن الافصاح عن الدول التي يقيم فيها هؤلاء، الا ان المعلومات التي سربتها مصادر مطلعة ذكرت ان السفراء يعملون في القاهرة والرياض ودمشق وعمان وتل ـ ابيب (**القبس** ، ١٩٨٦/١٢/١١).

وبعد شهر من عودة السفراء الى مواقعهم، وعلى ضوء التمهيد الذي قاموا به لدى الدول المعتمدين لديها والتقارير التي تسلمتها الخارجية الاميركية منهم، قام مورفي بجولة على عدد من دول المنطقة شملت الاردن واسرائيل ومصر والسعودية. وعلى الرغم من ان مورفي صرّح بأن غرض جولته هو «مناقشة عملية السلام في المنطقة» واستئناف جهودها، الا انه توقع، منذ بدايتها، ان تحتل فضيحة صفقة الاسلحة «موقعاً بارزاً في المحادثات» التي سيجريها (**الاهرام** ، ١٩٨٧/١/٨). وفي هذه الناحية، وصفت مهمته بأنها «صعبة... وكبيرة»، لأنها تهدف الى «اصلاح الخسائر التي منيت بها السياسة الاميركية في الشرق الاوسط» ثم محاولة استعادة المصداقية الاميركية التي فقدت «بريقها» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/١/٧).

أما في ما يتعلق باستئناف جهود السلام التي أتى على ذكرها مورفي، فقيل ان الدول المضيفة لم تعلق آمالاً جدية عليها، لأن «الضيف» لم يحمل في جعبته عناصر جديدة يمكن ان تدفع مشروع التسوية الاميركية الى امام؛ ولذلك بقي المشروع يراوح مكانه بدون أي تبدل في مؤشرات الفشل الذي حل به. فواشنطن ما زالت تصر على المفاوضات المباشرة وترفض فكرة المؤتمر الدولي وحتى فكرة تشكيل اللجنة التحضيرية التي اقترحت للتمهيد له.

وعلى ذلك، يجمع عدد كبير من المراقبين السياسيين في واشنطن بأن اي جهد سوف تقوم به الادارة الاميركية في هذا المجال لن يكون الا

من باب محاولات الادارة اصلاح اضرار الفضيحة واستعادة ما يمكن استعادته من ثقة فقدت. أما في ما يخص عملية التسوية السياسية ذاتها، فالادارة الاميركية لن تتمكن من انجاز اي تقدم خلال السنتين المقبلتين، وهما الفترة المتبقية للرئيس ريغان في البيت الابيض (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٣١). وتعزو صحيفة «الواشنطن بوست» الاميركية ذلك الى «ان آلة البحث عن السلام الاميركية قد نضب وقودها، بعد ان فشلت [واشنطن] في تمكين الاسرائيليين والاردنيين من تحقيق انجازات سياسية هامة يشارك فيها فلسطينيون محدّدون» (**انترناشيونال هيرالد تريبيون** ، ١٩٨٦/١٢/١٩ ؛ نقلاً عن **الواشنطن بوست** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

دولة ذات سيادة

وفي حين تواترت المواقف في دول المعسكر الغربي، بين التأييد النسبي واللاتأييد والعداء، وذلك بحسب سياسات الاطراف والظروف الموضوعية التي أحاطت بالنضال الفلسطيني، حافظت دول المعسكر الشرقي، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي، على موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، بصرف النظر عن الظروف الموضوعية المتغيرة. بل ان الاتحاد السوفياتي يرى «ان تدهور اوضاع الفلسطينيين يرجع الى غياب الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية»، وان من مصلحة اميركا واسرائيل السعي الى تعقيد الوضع بين الفصائل الفلسطينية والعمل على تفاقم الخلافات فيما بينها بغية تحقيق غاياتهما السياسية (**القبس** ، ١٩٨٦/١٢/٢؛ نقلاً عن **برافدا** ، بدون ذكر تاريخ النشر). وانطلاقاً من هذه القناعة، دخل الاتحاد السوفياتي على خط المعالجات لرأب الصدع في الجسم الفلسطيني. وقد بذل على هذا الصعيد جهوداً دؤوبة ذكر انها حققت تقدماً ملموساً، وصفته «برافدا» بأنه تقدم «يكتسب اهمية خاصة» (**المصدر نفسه**).

أما على صعيد الموقف السياسي العام تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، فقد اكد السوفيات ان الضرورة تلحّ على تحقيق تسوية عادلة وشاملة ووطيدة لمشكلة الشرق الاوسط، وذلك على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل، واللامشروط، من جميع الاراضي العربية المحتلة، واحقاق الحقوق الراسخة للشعب الفلسطيني الذي تعد منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، ومنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته ذات السيادة طبقاً لقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن، وكذلك على أساس ضمان حق كل دول المنطقة في الوجود المستقل (من البيان السوفياتي ـ الهندي المشترك، **السفير** ، بيروت، ١٩٨٦/١١/٢٩).

وعلى ذلك، جدّد السوفيات دعوتهم الى حل أزمة الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي تشارك فيه كل الأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. كذلك دعوا الى تشكيل لجنة تحضيرية خاصة بالمؤتمر الدولي حول قضية الشرق الاوسط تضم ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاطراف المعنية. واكد الاتحاد السوفياتي انه «سيعمل بمثابرة على صعيد القيام بخطوات فعلية ترمي الى حلّ النزاع في [منطقة] الشرق الاوسط» (**الوطن** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

وقال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في هذا الشأن: «نحن لدى تحدثنا عن ضرورة احداث تحوّل في الشؤون الدولية، فاننا نقصد، ايضاً، ضرورة التحرك الحازم لايجاد تسوية سياسية في الشرق الاوسط والمناطق الأخرى، على حدٍ سواء» (**المصدر نفسه**).

جملة قرارات دولية

ومسألة المؤتمر الدولي طرحت، ايضاً، للاقتراع في اثناء مناقشة الجمعية العامة للامم المتحدة لقضية فلسطين خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وبأغلبية مطلقة، جددت الجمعية العامة دعوتها الى عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط، وطالبت، كذلك، بتشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد لعقد هذا المؤتمر (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

وقد وافقت على قرار الجمعية العامة ١٢٣ دولة، وامتنعت ١٩ عن التصويت، ورفضته الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وانتيغوا (دولة في ارخبيل الانتيل). ودعا القرار الدول التي تقف حائلاً دون عقد المؤتمر الدولي لايجاد تسوية سلمية وعادلة الى ان تعيد النظر في مواقفها. ومن بين

الدول التي امتنعت عن التصويت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية (وضمنها تلك التي تتظاهر بالسعي لعقد المؤتمر !)، باستثناء اليونان واسبانيا اللتين صوّتتا الى جانب القرار (**المصدر نفسه**).

وفي قرار آخر، دعت الجمعية العامة لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف المضي قدماً في برامجها ومتابعة الوضع حول تطورات القضية الفلسطينية. كما دعت السكرتير العام للأمم المتحدة الى تزويد اللجنة بكل ما تحتاجه من موارد لمواصلة اعمالها. وطالبت الجمعية دائرة الاعلام في المنظمة الدولية بمواصلة اصدار معلومات وبيانات حول القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

كذلك، تبنّت الجمعية العامة جملة قرارات أخرى حول القضية الفلسطينية، نددت فيها بالممارسات القمعية الاسرائيلية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، مؤكدة ان هذه الممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقوانين والاعراف الدولية. وطالبت الجمعية العامة اسرائيل بالاستجابة لمبادىء القانون الدولي والتخلي عن سياسة القمع ودعتها الى اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين الذين زُجَّ بهم في السجون الاسرائيلية بدافع مقاومة الاحتلال، لأن ذلك ينطلق من مبدأ تحرير اراضيهم المغتصبة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

ونددت الجمعية، ايضاً، بأساليب التعذيب الاسرائيلية التي تمارس على المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، مؤكدة ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب تنطبق على اهالي الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس، وطالبت اسرائيل بالكف عن عمليات نقل واعادة توطين سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، والتوقف عن تدمير منازل السكان العرب في الاراضي المحتلة، مشددة على حقهم الثابت في العودة والسكن في منازلهم (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، دعت الجمعية العامة الى عزل اسرائيل، اقتصادياً ودبلوماسياً وعسكرياً، ووصفتها بأنها دولة غير محبّة للسلام؛ واعتبرت الاشراف الاسرائيلي على مدينة القدس اجراء لاغياً وباطلاً، وكأنه لم يكن (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٦).

وفي الوقت الذي كانت الجمعية العامة تناقش القضية الفلسطينية، انعقد مجلس الامن الدولي، بصورة طارئة، للبحث في تطورات الاوضاع في الضفة والقطاع المحتلين، وذلك بناء على طلب تقدمت به زيمبابوي، بصفتها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، دعت فيه الى فرض عقوبات على اسرائيل (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ١٩٨٦/١٢/٢٠). وقد دان المجلس، باغلبية ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، اقدام اسرائيل على قتل وجرح طلاب فلسطينيين في جامعة بيرزيت، ودعاها الى الالتزام الحرفي باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١٠).

محمود الخطيب

المذبحة الاسوأ والانتفاضة الاعنف

من بين مئات حوادث الصدام مع قوات الاحتلال، وعشرات المذابح التي ارتكبتها هذه القوات ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، تجمع الاوساط الاسرائيلية والعربية على حد سواء، ان ما جرى في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي كان الاكثر سوءاً، حيث قتل من المواطنين العرب على أيدي قوات الجيش والامن وحرس الحدود الاسرائيلية أربعة مواطنين بينهم فتى يافع، واصيب العشرات بجروح مختلفة. وكان من الطبيعي ان تأتي ردة فعل المواطنين هناك بحجم ما ارتكب بحقها من مذابح، فتحولت تلك المناطق الى ساحة صدام، نظم المواطنون فيها اكبر، وأعنف، موجة احتجاج ومقاومة عرفت منذ الذكرى الاولى ليوم الارض في آذار (مارس) ١٩٧٦. فما أن انخفضت حرارة العنف الارهابي الذي شهدته مدينة القدس في اعقاب مقتل الياهو عمدي، الطالب في المدرسة الدينية «شوفو بنيم»، في البلدة القديمة بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦، حتى فتحت سلطات الاحتلال بوابة العنف والارهاب في مكان آخر، فارتكبت مذبحة دموية في جامعة بيرزيت وقتلت صبيين في مخيم بلاطة. ووسط ذلك كله شنت حملة واسعة ضد مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، بدأت باعتقال رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، ولم تنته بابعاده خارج وطنه، مغلقة بذلك ملف العام ١٩٨٦، بعد أن ضمنته مقتل ٢١ مواطناً عربياً وابعاد عدد آخر منهم. وهو ما يستعرضه هذا التقرير بصورة رئيسة.

احداث بيرزيت والمناطق الاخرى

من اغلاق الجامعات الى ذبح طلابها. هذا هو التغيير المتميز في سياسة القبضة الحديدية، منذ تولى اسحق شامير مهمة الحفاظ على الاحتلال الاسرائيلي ـ على حد تعبير صحيفة «الاتحاد الحيفاوية. لقد دشن الليكود عهده، في حكم الشراكة، بفتح مذبحة جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، وقدم بذلك دليل وفاء كامل على متابعته سياسة القبضة الحديدية، التي وضع اسسها اريئيل شارون، وسار عليها شركاء الليكود من حزب العمل خلال فترة حكم الشراكة الأول.

بهذه الكلمات علقت صحيفة «الاتحاد» الاسرائيلية (٧/١٢/١٩٨٦) على المذابح التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ ٤/١٢/١٩٨٦، وكانت محصلتها، منذ ذلك التاريخ، اربعة قتلى و ٢٥ جريحاً وعشرات المعتقلين. وكان الرد المحلي المباشر على هذه المذابح موجة عارمة من الاحتجاج والمقاومة استخدمت خلالها كل طرق واشكال المواجهة الممكنة والمتاحة لدى المواطنين ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي بصورة لم تشهدها المناطق المحتلة، منذ الذكرى الاولى ليوم الارض العام ١٩٧٦ (**الشعب** ، القدس، ٩/١٢/١٩٨٦؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

جاهزون للقتل

بدأت الاشتباكات التي انتهت الى انتفاضة شملت مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، عندما نظم طلاب جامعة بيرزيت اضراباً، للتعبير عن احتجاجهم على اقامة حواجز الجيش الاسرائيلي على طريق الجامعة، الامر الذي تكرر بصورة استفزازية على مدار اربعة اسابيع متتالية، وهو ما يمثل، عملياً، اغلاقاً غير رسمي للجامعة، حيث لا يقوم الجنود برفع الحاجز الا بعد سبع ساعات، مما يعني اضاعة نهار العمل والدراسة (**اليوم السابع** ، باريس، العدد ١٣٦، ١٥/١٢/١٩٨٦). وروى استاذ الفلسفة المساعد في جامعة بيرزيت، عزمي بشارة، في مؤتمر صحافي عقده في القدس بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٦، ما حدث بعد ذلك، فقال: «ان عضواً في الهيئة التدريسية للجامعة حاول التحدث

الى الشرطة حول ما يسببه حاجز الجيش من مشاكل، فتعرض للضرب. ثم اطلقت قوات الجيش قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه الطلاب الذين ردوا على ذلك برشق الجنود بالحجارة. وحالما ركض الطلاب باتجاه الحرم الجامعي بدأ الجيش في اطلاق النار. كان الطلاب يلقون الحجارة دفاعاً عن أنفسهم، وكان الجنود يطلقون النار على الطلاب من مسافة قريبة جداً لا تزيد على المتر ونصف المتر، فقتل طالبان، واصيب ١٢ شخصاً بجروح. بعد ذلك حاصرت قوات الجيش وحرس الحدود الجامعة، ومنعت الدخول اليها (**جيروزاليم بوست** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

واختلفت روايات شهود العيان حول كيفية وقوع حوادث القتل التي راح ضحيتها الطالبان، صائب ابو الذهب (٢٢ عاماً)، من سكان غزة وهو طالب في السنة الرابعة في قسم العلوم في جامعة بيرزيت، وجواد ابو سلمية، من سكان خان يونس، وهو طالب في السنة الرابعة في قسم الكيمياء في الجامعة ذاتها، لكنها اتفقت جميعها على تأكيد مسؤولية الجيش الاسرائيلي الكاملة عما وقع. فقال شاهد عيان فلسطيني أن الاستاذ صلاح عبدالجواد، عضو الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت، تعرض للضرب والركل بالاقدام وجر الى سيارة جيب عسكرية وتم اعتقاله. وطبقاً لما قاله الشاهد، فقد دفع جنود الجيش الاسرائيلي الطلاب المتظاهرين باتجاه طريق رام الله. وقال آخرون ان الطلاب اصطدموا بالجيش الاسرائيلي خلال هذه العملية. وقالت امرأة فلسطينية شاهدت الاحداث انها رأت الجنود يطلقون الغاز المسيّل للدموع والعيارات المطاطية والرصاص الحي على الطلاب الذين كانوا يقفون خارج حرم الجامعة. واضافت ان الجنود كانوا يصطادون الطلاب. واكد ذلك أحد الطلاب الذين اصيبوا بجروح في اقدامهم، حين قال: «كان الجيش [الاسرائيلي] يطلق النار على أي واحد منا» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

أما الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، فقد حاول، من خلال التصريحات التي اطلقها في اعقاب حوادث الجامعة، تبرئة الجيش من مسؤولية القتل المتعمد التي اكدتها روايات شهود العيان، على الرغم من تباينها النسبي، فقال: «ان جنود الجيش فتحوا النار تنفيذاً للأوامر، ولأن حياتهم كانت في خطر». ونفى الناطق ما جاء على لسان عزمي بشارة في مؤتمره الصحافي الذي اشرنا اليه (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٩)؛ واتهم صالح عبدالجواد بالتسبب في احداث القلاقل والشغب، حين قام عبدالجواد، على رأس تجمع ضم حوالى مئتي طالب، بسد الطريق المؤدية الى جامعة بيرزيت؛ كما اتهم الطلاب برشق الجنود بالحجارة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

على الصعيد الرسمي، استمعت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧، الى عرض من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وقائد المنطقة الوسطى، ايهود براك، حول الاحداث الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي بدأت في اعقاب مقتل طالبين من جامعة بيرزيت. واصدرت في ختام جلستها، بياناً، في ما يلي نصه:

«عملت قوات الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود [خلال الاحداث] كما ينبغي، وطبقاً للتعليمات والاوامر الحالية. وسوف تعمل على هذا النحو في المستقبل ايضاً، بهدف الحؤول دون حدوث اية اعتداءات واعمال خرق للنظام. وتتمثل سياسة اسرائيل في الحفاظ على الهدوء والامن في [الضفة الغربية] وغزة، لكل السكان العرب واليهود الذين يعيشون ويعملون في تلك المناطق» (**الملف** ، نيقوسيا، المجلد الثالث، العدد ٩/٣٣ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٨٣٥).

انتفاضة عارمة ومجازر جديدة

لم تتوقف الاحداث عند حدود ما شهدته جامعة بيرزيت. فقد امتدت نارها الى عموم الضفة الغربية، والى قطاع غزة الذي كان من نصيب ابنائه شهيدان سقطا عند جامعة بيرزيت، فاعلنت منطقة رام الله بكاملها ونابلس وبيرزيت والقدس وغزة وخان يونس وبقية مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة الاضراب العام والحداد لمدة ثلاثة ايام، احتجاجاً على مقتل الطالبين، ابو الذهب وابو سلمية، في الوقت الذي اعلنت السلطات العسكرية الاسرائيلية منطقة جامعة بيرزيت ومنطقة مستشفى رام الله منطقتين عسكريتين مغلقتين. وبعد ٢٤ ساعة على مجزرة الجامعة، اطلقت قوات الجيش الاسرائيلي النار على متظاهرين في مخيم بلاطة،

فقتلت الفتى ماجد خليل ابو ذراع (١٤ عاماً)، حيث اصيب برصاصة في قلبه. ويذكر ان عم الفتى ابو ذراع كان استشهد في الموقع ذاته في شهر آذار (مارس) ١٩٨٥، خلال التظاهرات التي أجريت في أعقاب اغتيال رئيس بلدية نابلس، ظافر المصري. وفي اعقاب هذه الحوادث، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منع التجول على المخيم، الذي خَرج سكانه، بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧، في تظاهرة صاخبة متحدين بذلك الحظر المفروض على المخيم. واستمرت تظاهرات السكان منذ الثامنة مساء وحتى الحادية عشرة ليلاً، رفعوا خلالها الاعلام الفلسطينية ورددوا الهتافات ضد الاحتلال.

وتجددت التظاهرات صبيحة اليوم التالي، وتدخلت قوات من جيش الاحتلال، وفتحت نيران اسلحتها الرشاشة في اتجاه اهالي المخيم، فاصابت احدى الرصاصات رأس رمضان ابو زيتون وقتلته، كما اصابت رصاصات اخرى ثمانية مواطنين بجراح («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**).

وبذلك اصبحت حصيلة الاحداث التي شهدتها المناطق المحتلة، منذ ١٩٨٦/١٢/٤، اربعة قتلى، وعشرات الجرحى. ومع هؤلاء يكون عدد الذين قتلوا برصاص الجيش الاسرائيلي، خلال العام ١٩٨٦، قد وصل الى ٢١ مواطناً فلسطينياً (**الطليعة** ، القدس، ١٩٨٦/١٢/١١).

تصرف عن تصرف يختلف

أبدت الصحف الاسرائيلية قدراً كبيراً من الاهتمام بالاحداث التي وقعت في جامعة بيرزيت، وما تلاها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الاخرى. ووجهت تلك الصحف انتقادات لا تخلو من الشدة في ادانتها لتصرفات الجيش الاسرائيلي. وكتب بعضها انه مهما تكن الروايات الرسمية، وغير الرسمية، الاسرائيلية التي تناقلتها أجهزة الاعلام حول طبيعة، واسباب، وتسلسل الاحداث، فان ما يثير المخاوف والقلق هو النتائج الدامية لهذه الاحداث، التي كانت في غاية العنف والمأساة. فخلال دقائق معدودة من بدء الاضطرابات، كانت قوات الامن تطلق النار باتجاه المتظاهرين، بغض النظر عن الاسباب التي دفعت بهم الى التظاهر (**الشعب** ، ١٩٨٦/١٢/٦؛ نقلاً عن **هآرتس** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعلقت مصادر صحافية أخرى على الاحداث بكثير من السخرية والنقد، فذكرت انه وفقاً للبيانات الرسمية، «فان قوات الامن حاولت القاء القبض على احد المتظاهرين (أحد افراد طاقم التدريس في الجامعة)، وقد تصرف الجنود خلال ادائهم لمهمتهم بموجب التعليمات (تعليمات اعتقال مشبوه) أي، اطلاق رصاصة في الهواء، وبعد ذلك اطلاق النار باتجاه الارجل... لكن النتيجة التي نعرفها هي مقتل طالبين، واصابة آخرين بجروح من كل الانواع... كل هذه الاصابات وقعت [في] اثناء القيام باعتقال مشبوه، وحسب التعليمات... الخ. لكن لو قبلنا رواية ضباط أجهزة الأمن، فالسؤال الذي يطرح يتعلق بطبيعة ' التصرف وفقاً للتعليمات باعتقال مشبوه' ، إذ ان قوات الامن تتصرف بهدوء وروية حتى في الاوقات التي تهاجم فيها من قبل بعض العناصر اليهودية المتطرفة. ونذكر، بالتحديد، كيف تعاملت قوات الامن مع المتطرفين من حركة كاخ العنصرية خلال الاحداث التي شهدتها البلدة القديمة في القدس مؤخراً. فهي لم تطلق رصاصة واحدة في الهواء للتحذير، وتعاملت مع المتظاهرين المتطرفين وكأنها تلبس [قفازات] حريرية، مع أن المتطرفين اليهود حطموا املاك العرب وبيوتهم واشعلوا النيران في سياراتهم ومحالهم التجارية... حدث هذا كله، ولم تتدخل قوات الامن، ولم تطلق النار على الارجل، أو في الهواء». واضافت هذه المصادر: «لا يمكن الاعتقاد بأنه يمكن خنق الافكار والتوجهات الوطنية لدى المواطنين العرب في المناطق المحتلة، الذين يرفضون الاحتلال الاسرائيلي البغيض منذ عشرين عاماً تقريباً» (**المصدر نفسه** ، نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

انهم يكرهون الاحتلال

في تحديدها للاسباب الحقيقية التي تقف وراء الاحداث المتفجرة، بين الحين والآخر، في المناطق المحتلة، اجمعت صحف اسرائيلية عدة على التأكيد ان كره المواطنين العرب للاحتلال، بما جرّه عليهم من ويلات خلال عشرين سنة تقريباً، يقف عند رأس هذه الاسباب، فكتبت احداها: «قبل عشر سنوات تقريباً، وفي [مثل] هذه الايام من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦، كان التفسير الخاص الذي أعطي لانفجار موجة العنف في الضفة الغربية، هو

رفض المواطنين العرب لضريبة القيمة الاضافية، التي فرضتها عليهم السلطات الاسرائيلية، وقد خرجت بعض الصحف، حينذاك، بعناوين: ' اضراب تجاري عام ومظاهرات احتجاجية ضد قانون الضريبة الاضافية' . فما الذي تغير منذ ذلك الحين ؟ اشياء كثيرة تغيرت... فقد واصلت اسرائيل سياسة خلق الحقائق الميدانية على الارض في المناطق المحتلة. وزادت في عدد المستوطنات اليهودية فيها. وصادرت المزيد من الاراضي العربية تحت مختلف الحجج والادعاءات السياسية والتاريخية. وصادرت املاكاً تقدر بآلاف الدونمات من الاراضي الزراعية التي تحول اصحابها الى ايدٍ عاملة مأجورة في سوق العمل الاسرائيلي. وتم خلق المزيد من الورش والمعامل الانتاجية في المناطق المحتلة لحساب الشركات الاسرائيلية ولحساب المستوطنات اليهودية ايضاً... وقام التنظيم الارهابي اليهودي بنسف وتفجير سيارات عدد من رؤساء البلديات العرب، اعضاء لجنة التوجيه الوطني التي اعتبرت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وحاولت الادارة المدنية اجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ثم تراجعت عن ذلك، لانها كانت متأكدة من ان أنصار م.ت.ف. هم الذين سيفوزون. كل هذه الامور حصلت، لكن الشيء الاساس الذي ظل راسخاً لدى المواطنين العرب، هو شعورهم بكراهية الاحتلال. هذا الشعور الذي لا يتغير ولا يتبدل» (**المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن يهودا اليطاني، «لغة الحوار الجديد: نحن بالبنادق وهم بالحجارة»، **حداشوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر). وكتب مصدر آخر: «يجب الاعتراف، بوضوح، وصراحة، بأن السياسة الليبرالية من جانب السلطات الاسرائيلية في تعاملها مع المواطنين العرب، لم تكن سياسة صالحة، ولا يختلف فشلها عن فشل سياسة الشدة والقبضة الحديدية ولا يقل عنه، لان السكان العرب لا يريدون الاحتلال، ولا يوافقون على التعايش معه، وهذا هو الاساس. لقد جربت سلطات الاحتلال كل اشكال السياسة وكل انواع المعاملة دون جدوى، لأن المطلوب منا ـ من وجهة نظر المواطنين العرب ـ هو تجريب سياسة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة. وطالما أن هذه السياسة لم تجرب بعد، فانه من غير الممكن توقع اي تغيير في سياسة المواطنين العرب ازاء اسرائيل» **المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن داني روبنشتاين، «المناسبات كثيرة وكراهية الاحتلال هي القاسم المشترك»، **دافار** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

ابعاد اكرم هنية

انتهت الى الفشل جميع المحاولات التي أجريت لثني سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن تنفيذ قرارها بابعاد رئيس تحرير جريدة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، الى خارج المناطق المحتلة، على الرغم مما بذله محامياه أفيغدور فيلدمان وفيليتسيا لانغر، وحملة التضامن المحلية والدولية معه التي نشأت في اعقاب اعتقاله. اذ ان سلطات الاحتلال كانت عازمة على تنفيذ قرارها، وقد سدت كل السبل التي يمكنها اعتراض هذا التنفيذ الذي تم، فعلاً، بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٨، فنقل اكرم هنية على متن طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية السويسرية الى مدينة زيوريخ، التي وصلها مساء اليوم عينه.

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت، بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣، باعتقال هنية، استناداً الى أمر أصدره قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، الميجور جنرال ايهود براك. وبررت المصادر الامنية الاسرائيلية القرار بقولها ان هنية كان أحد نشطاء لجنة التوجيه الوطني التي كان من بين أبرز اعضائها رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله المرحوم كريم خلف، وعدد آخر من الشخصيات البارزة المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقالت الاذاعة الاسرائيلية انه سبق ان أُصدرت بحق هنية خمسة أوامر اقامة جبرية في مكان اقامته في مدينة رام الله، بسبب نشاطه المعادي لاسرائيل. وهو نشاط ازداد مؤخراً، وانعكس في الاتصالات التي كان يجريها مع شخصيات كثيرة في منظمة «فتح»، مثل عبدالعزيز علي شاهين، الذي كان أحد قادتها الكبار وتم ابعاده في بداية العام ١٩٨٥. وادعت الاذاعة الاسرائيلية بأن صحيفة «الشعب»، التي يرأس تحريرها هنية، تعتبر احدى صحيفتين يوميتين رئيستين تؤيدان «فتح» في الاراضي المحتلة. كما زعمت ان هنية قام بتجنيد أموال من نشيطي هذه المنظمة في الاردن، لاجل تمويل الصحيفة التي يرأسها والتي تحولت مكاتبها الى ملتقى دائم لنشيطي المنظمة، ومركزاً لتنسيق نشاطات هنية نفسه في الضفة الغربية والخارج. وادعى الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي

بأن هنية شارك في صياغة مذكرات مؤيدة لـ «فتح»، ودعوات الى الاضراب. وورد في حيثيات قرار المحكمة العليا انه يحق لسلطات الاحتلال العمل وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها في استخدام الابعاد (**الشعب** ، ١٩٨٦/١١/٤).

وكانت المحامية لانغر قدمت، فور اسناد مهمة الدفاع عن هنية اليها بالتعاون مع المحامي افيغدور فيلدمان، طلباً الى لجنة الاستئناف العسكرية الاسرائيلية ضد أمر الابعاد، واوضحت ان ذلك يعتبر ضرورياً قبل التوجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية لاستصدار أمر احترازي بمنع ابعاد موكلها. وقد عقدت لجنة الاستئناف العسكرية اجتماعاً لها بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦، دام عشرين ساعة، ناقشت خلاله القضية، واستمعت، لمدة ساعتين، الى إفادة هنية نفسه، ومن ثم أقرت رفع توصية بابعاده، وامهلته مدة ٤٨ ساعة، يتقدم في خلالها بالتماس الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٧). وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان اللجنة بعثت بتوصياتها الى قائد المنطقة الوسطى، ايهود براك، مشيرة الى رد طلب هنية، مضمنة هذه التوصيات المواد الممنوع الكشف عنها. وقد أقر قائد المنطقة الوسطى توصيات اللجنة بشأن الابعاد (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٨).

وخلال زيارة قصيرة قامت بها لانغر لهنية، في غرفته في سجن جنيد القريب من نابلس، وقّع هنية على تصريح مشفوع بالقسم، لتقديمه الى المحكمة العليا، وهو ما فعلته لانغر، فيما بعد، كالتماس الى المحكمة (**الفجر** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

وفي مقابل ذلك، قدمت النيابة الاسرائيلية العامة الى المحكمة العليا وثيقة ادعت فيها بأن هنية يشغل منصباً كبيراً في م.ت.ف. وان له علاقة بنشاطات معادية لاسرائيل، واعمال قتل. واشارت الى ان الوثيقة تضم تسع صفحات، وتحمل توقيع ايهود براك، الذي وصف هنية بأنه «مخرب بكل معنى الكلمة، ومن زعماء المخربين» وليس شخصية سياسية. ومما قاله براك، ايضاً، للمحكمة العليا، في معرض تبرير قراره ابعاد هنية، ان القرار اتخذ بموافقة واقرار المستويات السياسية العليا في اسرائيل، وبعد أن اتضح ان الحفاظ على الامن يستوجب ابعاده من المنطقة (**الشعب** ، ١٩٨٦/١١/٢٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٦/١١/٢٥). وفي رده على الاتهامات الموجهة الى موكله، طالب المحامي أفيغدور فيلدمان المحكمة العليا بالكشف عن المواد السرية التي قدمها الادعاء العام لتبرير ابعاد هنية. وقال فيلدمان، الذي يمثل حركة حقوق المواطن، ان القسم الذي تم نشره من بين المواد القضائية التي تقدم بها الادعاء العام الاسرائيلي لا يتضمن ما يبرر ابعاد موكله عن البلاد، اذ ليس في هذه المواد ما يثبت كون هنية من قادة «فتح» الكبار، كما ورد في طلب الادعاء العام لرد التماسه (**الفجر** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

كراهية مشتركة

جاءت المواقف والتعليقات الاسرائيلية الرسمية حول قضية اكرم هنية متفقة في جوهرها لجهة تأييد ابعاده، وعمل معظم المسؤولين الاسرائيليين المعنيين بالأمر بدأب لتبرير قرار الابعاد وايجاد اسنادات قانونية له. فقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه من حق الحكومة الاسرائيلية ان تمارس كل اجراء قانوني لمكافحة الارهاب. وقد أصدر أمر الابعاد ضد هنية على خلفية نشاطه في اطار م.ت.ف. واضاف رابين قائلاً: «ان اللجنة الاستشارية وجدت ان ما قدم اليها من ادلة عن نشاط هنية يكفي لتبرير المصادقة على أمر ابعاده الذي اصدره قائد المنطقة الوسطى» (**المصدر نفسه**).

وحول الامر عينه، قالت مصادر عسكرية اسرائيلية مسؤولة ان قرار الابعاد يعتبر جزءاً من عقاب موجه ضد اهداف محددة. وقال مصدر عسكري رفيع المستوى ان الاعتقالات الادارية، واوامر الابعاد، تشكل نوعاً من العقوبات الفعالة جداً. وهما طريقتان مسموح بهما بموجب القانون الاسرائيلي؛ فاذا كانت هناك هيئة معنية تمارس نشاطاً سرياً معادياً لاسرائيل، فانه في الامكان غلقها نهائياً، واخذ ثلاثة اعضاء مركزيين منها واعتقالهم ادارياً؛ وفي مثل هذه الحالة يفضل جهاز الامن الاسرائيلي الطريقة الثانية، أي الابعاد (**المصدر نفسه**).

أما رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، موشي ليفي، فقال في اجتماع للجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، تم خلاله بحث في قرار ابعاد

هنية، ان هناك وسائل عدة لمكافحة الارهاب، بما في ذلك المحاكمة والاعتقال الاداري والابعاد، وانه لا يمكن الاستغناء عن هذه الوسائل، لأنه لا توجد وسائل أخرى كافية لمكافحة الارهاب، وان ابعاد المحرضين على الارهاب يعتبر اداة ينبغي توفرها لدى الجهات المختصة بمكافحة الارهاب.

وأيد عضو الكنيست من الليكود، دان ميريدور، قرار الابعاد، واعرب عن تمنياته بأن يكون بادرة تدل على اتخاذ سياسة جديدة ضد التحريض الذي تقوم به م.ت.ف. في المناطق المحتلة. ودعا ميريدور الى استغلال الازمة التي تمر بها م.ت.ف. راهناً، لضربها وحرمانها من اية قدرة دفاعية (**المصدر نفسه** ، ٥/١١/١٩٨٦). ومما يجدر ذكره، فانه لجهة قانون الابعاد، تعمل سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، من الناحية القانونية، بموجب قوانين الانتداب البريطاني للعام ١٩٤٥. وعلى الرغم من ان المادة ٧٦ من انظمة المتهمين امنياً يؤكد انه يتوجب اعتقالهم في المنطقة المحتلة، فإذا ما اعترفوا بالتهمة الموجهة اليهم، توجب قضاء محكوميتهم داخل هذه المنطقة، فإن سلطات الاحتلال تلجأ، بدلاً من ذلك، الى تطبيق المادة ١١١ من انظمة الطوارىء، بناء على الاحكام الخاصة بالمادتين ١٠٨ و ١١٢ مما يعطي الحكام العسكريين صلاحيات واسعة (**العودة** ، القدس، العدد ١٠٦، ٤/١٢/١٩٨٦). وهو ما استندت اليه غالبية الرسميين الاسرائيليين في تبرير مواقفها من قرار الابعاد.

تأييد وتضامن واسعان

واجهت قرار ابعاد اكرم هنية معارضة واسعة من قبل اوساط عربية ويهودية عديدة، تمثلت في حملة التضامن الواسعة مع هنية التي اعقبت اعتقاله، والزيارات والبيانات والمواقف التي اصدرتها وقامت بها وعبرت عنها مؤسسات وهيئات وشخصيات سياسية وصحافية في الوسطين، العربي واليهودي، نذكر منها: اسرة تحرير صحيفة «الشعب» التي يرأسها هنية، ورابطة الصحافيين العرب في الضفة الغربية، ونقابة الصحافيين الاسرائيليين التي بعثت برقية احتجاج الى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير، والقائم باعماله شمعون بيرس، ووزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، طالبت فيها بالغاء القرار. وكذلك الفعاليات والمؤسسات والشخصيات والجمعيات الوطنية والاتحادات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولجنة المحامين العرب ومنظمة الصحافيين الاجانب في فرنسا، كما اعتصم عدد من زملاء هنية في صحيفة «الفجر» تضامناً معه. وعقدت المحامية فيليتسيا لانغر، بالتعاون مع صحيفة «الشعب» ورابطة الصحافيين العرب، مؤتمراً صحافياً، حضره عشرات الصحافيين المحليين والاسرائيليين والاجانب. ووقع ٢٩ صحافياً اسرائيلياً برقية تضامن مع هنية. كما قام وفد من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بزيارة هنية في سجن الجنيد.

من جهة أخرى، استهدفت حملة التضامن تفنيد مزاعم السلطات الاسرائيلية ضد هنية، وتبريرات المحكمة العليا التي استندت اليها في تأكيد قرار ابعاده. فقد كتب عضو الكنيست شولاميت الوني: «ان الحاكمية العسكرية الاسرائيلية لم تستطع الاشارة الى مخالفة حقيقية واحدة ارتكبها اكرم هنية. وهي لو كانت تستطيع ذلك لتمت محاكمته. ولأنها لم تستطع ذلك، فقد طاردته، استناداً الى قوة القوانين الكولنيالية» (**الشعب** ، ١٤/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر). وكتب يهودا ليطاني مدافعاً عن موقف هنية السياسي: «حقاً لا يمكن الانكار ان اكرم هنية هو من الاشخاص المؤيدين، بقوة، لسياسة م.ت.ف. وهذا ما نلمسه في احاديثه ونقاشاته وفي كل كلمة يكتبها في صحيفته. لكنه، مع ذلك، كان يؤكد، باستمرار، انه من مؤيدي سياسة الحوار مع الجانب الاسرائيلي، وكان يأمل دوماً في زيادة التفاهم والتعايش بين الشعوب، وحرص على استمرار الحوار والنقاشات مع عناصر من فصائل أخرى مؤيدة لـ م.ت.ف. داخل المناطق المحتلة ممن هم اكثر تطرفاً من مؤيدي ' فتح ' ، وكان يحث الغالبية على اجراء حوارات ونقاشات مع الاسرائيليين والاستماع منهم الى حقيقة مواقفهم» (**الشعب** ، ١٤/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن يهودا ليطاني، «الابعاد هو أسهل الطرق»، **كوتيرت راشيت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعقب المعلق القانوني للاذاعة الاسرائيلية على عملية طرد هنية بقوله: «ان ذلك يتم الآن حسب صلاحية قانونية، استخدمت لطرد اشخاص لا

يزالون مسؤولين كباراً في دولة اسرائيل سبق وان قيل عنهم انهم ارهابيون. كان ذلك وقت سيطرة الانتداب البريطاني. من هنا، فان الصلاحيات عينها التي استخدمت لطرد هنية، ليست واردة في الاصل في قوانين اسرائيل، وانما في قوانين فترة الانتداب البريطاني، وهذه الصلاحيات تظهر، ايضاً، في قوانين الطوارىء لسنة ١٩٤٥، وهي القوانين التي اكثرت اسرائيل من العمل بموجبها، واكثرت من ادانتها، في الوقت عينه، باعتبارها قوانين تستحق كل ادانة وكل انتقاد» (**الشعب** ، ١٢/١١/١٩٨٦).

ووصف يوسي عميتاي هنية بأنه شخصية ذات طبيعة هادئة، ومنطق سلس بسيط، ويتمتع بتفكير عميق يبتعد عن طرح الشعارات ويهتم بالاصول والافكار. وتتميز تحليلاته السياسية بالوضوح والوعي، وهي ذات ابعاد ثقافية مميزة. ويشعر كل من يحادثه بضرورة الاقتراب منه اكثر. فهو بعيد، كل البعد، عن التعصب الفكري والفئوي والطائفي. واستخلص عميتاي: «ان انساناً من هذا النوع لا يكون خطراً على الامن بل يكون خطراً على السياسة. وهذا ما فهمته سلطات الاحتلال وصانعو السياسة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه** ، ١٠/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، بدون تاريخ النشر).

وبانغلاق السبل كافة امامه، قرر هنية سحب الالتماس الذي تقدم به الى المحكمة العليا الاسرائيلية، مؤكداً انه لم يعد يملك سبلاً للدفاع عن نفسه؛ الأمر الذي جعل قرار طرده سارياً. واصدر هنية، بعد ذلك، بياناً قصيراً نقله محامياه فيلدمان ولانغر، أكد فيه انه وقع ضحية انتقام استهدف المقاومة السياسية التي يخوضها كصحافي من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية (**المصدر نفسه** ، ٢٨/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية** ، بدون ذكر تاريخ النشر).

مصارف جديدة في الضفة

تعتزم ثلاثة مصارف، اثنان منها أردنيان، اعادة افتتاح فروعها في الضفة الغربية، بعد ان كانت اغلقت منذ العام ١٩٦٧. وقد قدمت المصارف الثلاثة طلبات بهذا الخصوص الى السلطات الاسرائيلية. الى ذلك، صرح مصدر رسمي اسرائيلي بأن حكومة المانيا الاتحادية استجابت للنداء الذي وجهه مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، فأعلنت موافقتها على تقديم مساعدة لمصرف القاهرة ـ عمان الذي أعيد افتتاحه مؤخراً، بعد توقف دام ١٩ عاماً.

وفي تطور مماثل، قال رئيس شركة الطيران الوطنية الاردنية، علي غندور، والتي غيرت اسمها مؤخراً من «عالية» الى «الملكية الاردنية»، انه يأمل في اعادة افتتاح فرع الشركة في الضفة الغربية. وتأتي هذه التحركات في خط واحد مع افتتاح مصرف القاهرة ـ عمان، وتشكل جزءاً من الاستراتيجية الاردنية الجديدة لكسب النفوذ في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير انه من غير المتوقع ان تسارع السلطات الاسرائيلية الى قبول طلبات المصارف الثلاثة. فطبقاً لما ذكره مسؤولون اسرائيليون، ربما تتريث السلطات الاسرائيلية قليلاً ريثما يتمكن فرع مصرف القاهرة ـ عمان من ترسيخ أسسه جيداً، ومن افتتاح فروع اخرى له في المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد، اعرب مسؤول اسرائيلي عن موافقة السلطات الاسرائيلية المبدئية على اعادة افتتاح فروع المصارف الثلاثة، غير انه قال: «لكننا نريد ان نتحرك بعناية حتى لا نفشل». (الين روث فليتشر ، «مصارف وشركة اردنية للطيران تطلب اعادة افتتاح مكاتبها في المناطق» **جيروزاليم بوست** ، ١٦/١٢/١٩٨٦).

أما في ما يتعلق بشركة الطيران الاردنية، فقد ذكرت مصادر فلسطينية ان ثلاثة موفدين، هم مديرعام مطار عمان منيب طوقان ومدير شركة باصات جت الاردنية عدنان المفتي ورجل الاعمال الاردني اسامة فادة، وصلوا الى القدس مؤخراً، ومكثوا فترة من الزمن فيها، لدراسة امكان اعادة افتتاح فرع «الملكية الاردنية» في الضة الغربية، والتباحث بهذا الخصوص مع السلطات الاسرائيلية. وقالت هذه المصادر أن الموفدين الثلاثة مهتمون، بصورة خاصة، بتنظيم السفريات بين القدس الشرقية والاردن للمسافرين من، والى، مطار عمان. وقد أجرى هؤلاء اتصالات بهذا الخصوص مع السلطات الاسرائيلية الرسمية؛ غير أن وزير النقل الاسرائيلي، حاييم كورفو، نفى ان تكون قد اجريت اتصالات كهذه، سواء أرسمية كانت أوحتى معلوماتية (**المصدر نفسه** ، ١٠/١/١٩٨٦).

من جهة أخرى، يتابع الاردن تدخله في الضفة

الغربية المحتلة بهدف زيادة نفوذه. وعلى هذا الصعيد، قرر مؤخراً تخصيص موارد لتمويل نشاطات مدنية فيها. وذكرت مصادر اسرائيلية ان الاوساط الاسرائيلية تلقت قرار الحكومة الاردنية بارتياح كبير، وأنه تم اتخاذ القرار في اعقاب اتصالات مباشرة تمت بين ممثلين عن الاردن وآخرين عن اسرائيل، بهدف زيادة تدخل الاردن في الضفة الغربية والتضييق على م.ت.ف. فيها.

من جهتها، سعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تعزيز خطتها الخاصة بتعيين موظفين عرب في مناصب في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية؛ غير ان هذا التحرك اصطدم بمقاومة شديدة من قبل لجنة العمال الاسرائيليين في الادارة المدنية الاسرائيلية، مما أدى الى اعاقة تنفيذه. وذكرت مصادر اسرائيلية أن هذا الموضوع كان موضع بحث بين كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية وبين قسم التنظيم المهني في الهستدروت، وان لجنة العاملين اليهود في الادارة المدنية أوضحت، وبشكل قاطع، انها تعارض تنفيذ هذه السياسة، وانها ستتخذ بعض الاجراءات ضدها. ويذكر ان هناك ٣٠٠ موظف اسرائيلي يعملون في سلطة الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية، ويمثل كل موظف من هؤلاء الوزارة الاسرائيلية في مجال محدد.

وذكرت مصادر اسرائيلية وثيقة الصلة بسلطات الادارة المدنية، ان الاخيرة استطاعت، خلال السنة الماضية، استبدال ٤٠ موظفاً اسرائيلياً بموظفين عرب محليين. وقالت هذه المصادر ان هذه السياسة من جانب اسرائيل، تحظى بموافقة غير رسمية من قبل الحكومة الاردنية. وفي ضوء معارضة العمال الاسرائيليين في الادارة المدنية لهذه السياسة، تقرر ان يتم تعيين موظف عربي محلي بدلاً من كل موظف اسرائيلي يترك الخدمة لأسباب خاصة، او بسبب احالته الى التقاعد، شرط ان يكون هذا العربي غير مؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية (**الشعب** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

ازمة في «كهرباء القدس»

اضافة الى ازماتها العديدة التي تعاني منها، دخلت شركة كهرباء القدس العربية مأزقاً جديداً، في اعقاب الاتفاق الذي توصلت اليه، مؤخراً، مع وزارة الطاقة الاسرائيلية، ويقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالطاقة الكهربائية، مقابل تمديد فترة امتياز الشركة عشر سنوات أخرى.

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قرار بدء المفاوضات مع شركة كهرباء القدس اتخذ في اجتماع عقد في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بحضور وزير الدفاع اسحق رابين، حيث تم بحث في تغيير بنود امتياز شركة كهرباء القدس، وفصل المستوطنات اليهودية الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن الشبكة التابعة لها، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وتشكل مساحة المستوطنات اليهودية المشار اليها ٣٠ بالمئة تقريباً من حجم امتياز الشركة العربية، وهي تستهلك اكثر من ٧٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة.

ويعني امتلاك شركة الكهرباء القطرية لخطوط شركة كهرباء القدس امتلاك مئات الدونمات من الاراضي العربية التي تمر بها هذه الخطوط. كما أن التنازل عن حق شركة كهرباء القدس تزويد المستوطنات بالطاقة الكهربائية من شأنه تخفيض عدد العمال والموظفين من الشركة بنسبة تقليص عدد المشتركين فيها. وكانت شركة كهرباء القدس تعرضت لضغوطات اسرائيلية للتنازل عن جزء من امتيازها، على خلفية ما عرف بمشكلة ديون الشركة التي اخذت ارقامها تتصاعد باستمرار، وهي تقدر الآن بحوالى ١٦ مليون دولار. ولتسوية الديون، قدمت الحكومة الاردنية، في اطار الخطة الخمسية للتنمية، مطالب وشروطاً عدة تتفق في جوهرها مع المطالب الاسرائيلية، رفضها مجلس ادارة الشركة في حينه، ورفض كذلك المطالب الاسرائيلية، ولجأ الى القضاء الاسرائيلي. غير ان وزارة الطاقة الاسرائيلية استصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية، في ١٨ ابريل (نيسان) ١٩٨٦، يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة، وبيع عقاراتها. الا انها اضطرت الى التراجع ازاء صلابة عمال الشركة الذين اعتصموا فيها، معلنين الاضراب احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود لمكاتب الشركة في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦ (**الطليعة** ، القدس، ١٩٨٦/١٢/١٨).

خلافاً لما نشر وقيل، صرح نائب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، حنا ناصر، بأنه لم

يحصل أي اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية على الاطلاق، حيث وقع اجتماع مع مسؤولين فيها لم يكن سوى محاولة لكشف نوايا وزارة الطاقة، وما تخطط له في ما يتعلق ببقاء شركة كهرباء القدس، او عدم بقائها. وأكد ناصر اصرار شركة كهرباء القدس على طلباتها التي عرضتها لجنة منبثقة منها لوزير الطاقة الاسرائيلي موشي شاحل، وتتضمن: تجميد الاجراءات القانونية المتخذة ضد الشركة، وتمديد امتيازها بمضمونه السابق الى حين حل القضية الفلسطينية والتوقف عن انارة المستوطنات، وتخفيض تعرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة، والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط، وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار. وقال ناصر انه ابلغ الى وزير الطاقة الاسرائيلي قوله: «اننا لم نأت للمناورة، او المساومة على هذه الطلبات» (**الفجر**، ١٩/١٢/١٩٨٦).

ولم تقنع هذه التوضيحات نقابة عمال وموظفي كهرباء القدس، التي اعلنت معارضتها للاتفاق. وقالت، في معرض تفنيد المبررات التي ساقها ناصر، انه استند ومجلس ادارة الشركة، في موقفهما، الى عدم اقرارهم بشرعية المستوطنات اليهودية، مستنتجاً من ذلك ان الاستمرار في انارتها، في هذه الحالة، هو استمرار لموقف خاطىء. غير ان هذا يعني، في الواقع، منح السيادة على خطوط الكهرباء في المنطقة الواقعة فيها المستوطنات الى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، وهو يعني سيادتها في الاراضي التي تمر بها هذه الخطوط. وكانت الجمعية العامة لنقابة عمال وموظفي كهرباء القدس عقدت اجتماعاً عاماً لها، بدعوة من الهيئة الادارية، بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٦، شارك فيه جميع عمال وموظفي الشركة، تلي خلاله بيان حدد موقف النقابة، وجاء فيه ان الاتفاق «كشف استعداد مجلس الادارة [كهرباء القدس] للتفريط بسيادة الشركة على مناطق امتيازها». واستنكر البيان هذه الخطوة التي تتناقض مع الموقف الوطني العام، مؤكداً ان ما يحاك ضد الشركة من مؤامرات هو جزء من المساومات السياسية بين الاردن واسرائيل في اطار مشروع التقاسم الوظيفي. ونوه الى ان مجلس ادارة كهرباء القدس يستمد شرعيته من المصداقية الوطنية، في اطار حفاظه على الشركة، وانه يفقد مثل هذه الشرعية في حال تفريطه بها، سيما وانه يضم، الآن، ممثلين لبلديات، قبلوا التعيين في بلدياتهم معارضين بذلك مصلحة شعبهم (**الطليعة**، ٢٥/١٢/١٩٨٦).

وفي سياق معارضة الاتفاق ايضاً، أُجريت في الضفة الغربية عملية توقيع على عرائض تضامنية مع نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس في مواجهتها لاتفاق تقليص امتيازها. واكدت العرائض ان ما نشر حول هذا الاتفاق يعتبر تفريطاً بالامتياز، وسيطبق على حساب لقمة عيش العمال والموظفين البالغ عددهم ٤٨٠ عاملاً وموظفاً. وطالبت العرائض مجلس ادارة الشركة بالتراجع عن الاتفاق والانسجام مع المواقف العمالية الوطنية (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٧).

ر.م.

بيان م.ت.ف. حول «المؤامرة المنسَّقة» لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سلسلة اجتماعات لها في بغداد في الفترة ما بين ١٩٨٦/١٢/٧ و ١٩٨٦/١٢/٩ برئاسة الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وبحثت اللجنة، خلال اجتماعاتها [في] التطورات والاوضاع الخطيرة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني، داخل ارضنا المحتلة وفي لبنان؛ وكذلك [بحثت في] كافة الاوضاع المتعلقة بالقضية الفلسطينية واتخذت بشأنها القرارات اللازمة. وقد ناقشت اللجنة مجمل الاوضاع والتطورات والاحداث وما تبعها من تقارير حول الاتصالات واللقاءات التي شاركت فيها منظمة التحرير الفلسطينية، سواء على الصعيد الفلسطيني او العربي او الدولي، وكذلك الحوار مع القوى الديمقراطية والتقدمية في المجتمع الاسرائيلي.

الا ان اهتمام اللجنة التنفيذية انصب، اساساً، على متابعة، ومناقشة، ومواجهة، التطورات بالغة الاهمية والخطورة التي وجد الشعب الفلسطيني نفسه ازاءها، ولا يزال، حيث توافقت في عنفها وارهابها ضده في مخيماته في لبنان، وضده في انحاء الوطن المحتل: في القدس وبقية المدن والقرى والمخيمات والجامعات والمدارس والتجمعات لشعبنا وجماهيرنا وداخل السجون والمعتقلات الاسرائيلية. وفي هذا المجال، بحثت اللجنة [في] وقائع واهداف وابعاد الجولة الراهنة من الحملة الارهابية التي تشنها عصابات حركة «أمل» واللواءان الاول والسادس من الجيش اللبناني والقوات السورية وكتيبة الاسد ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

تعلن اللجنة التنفيذية، [بصدد] الاحداث الاخيرة [هذه]، ما يلي:

١ ـ ان جولة العدوان والارهاب هذه تتميز بشموليتها، حيث امتدت الحرب فيها من مخيمات صور وصيدا الى مخيمات بيروت؛ كما يتضح، من خلال المذابح والاعتداءات الوحشية الجارية، الهدف الحقيقي منها، وهو مؤامرة تهجير شعبنا من لبنان. ان تدمير وازالة مخيمات البرغلية وابو الاسود والمعشوق الجديد والقاسمية وجل البحر يكشفان ابعاد هذا المخطط الاجرامي [الذي اشتمل، ايضاً، على] عمليات التصفية الجسدية لاعداد كبيرة من الفلسطينيين وحصار مخيم الرشيدية لاكثر من شهرين ونصف [الشهر] تحت القصف المتواصل، واستمرار حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت، وتتابع محاولات اقتحامها واسقاطها، حيث تم بالفعل تدمير ٨٠ بالمئة من مخيم شاتيلا و ٥٥ بالمئة من مخيم برج البراجنة و ٧٠ بالمئة من مخيم الرشيدية، وتشريد ما لا يقل عن ٧٩ ألف فلسطيني من سكان المخيمات، واصابة ما يزيد على ألفين وخمسمائة [ما بين] شهيد وجريح، وآلاف المخطوفين والمعتقلين من ابناء شعبنا، اضافة الى الآلاف من ابناء الشعب اللبناني الشقيق. ان هذه الاعمال، جميعها، تؤكد اصرار اطراف المؤامرة، على الاستمرار في تنفيذ مؤامرة تهجير اللاجئين الفلسطينيين وتمزيق لبنان، ارضاً وشعباً ومؤسسات، الى دويلات طائفية، خدمة للمشروع الصهيوني ـ الاميركي لبلقنة المنطقة كلها.

٢ ـ اتسم هذا العدوان الجديد بالمشاركة السورية السافرة والاوضح في الحرب ضد المخيمات الفلسطينية، والتي جاءت بناء لاوامر القيادة العليا للنظام السوري؛ وتم ذلك بالمشاركة المباشرة للدبابات السورية والوحدات الخاصة السورية والمدفعية السورية، وبتزويد عصابات «أمل» بالسلاح والدبابات والعتاد، او بمساندتها بالقصف المدفعي، او بالتغطية السياسية والاعلامية، او بالتحايل والالتفاف على المبادرات العربية والدولية التي تسعى لايقاف ما يجري من قتل وتدمير وتهجير ضد شعبنا ولاجئينا من مخيماتهم في لبنان.

٣ ـ التقاء مخطط اصحاب هذه الحرب الارهابية مع المخططات الاسرائيلية؛ وكذلك التقاء اسلحة الطرفين ضد مخيماتنا واطفالنا ونسائنا، فانهالت، مجتمعة، بالقذائف والصواريخ، من الطائرات

والبوارج الاسرائيلية، ومن اسلحة عصابات «أمل» ومن مدفعية لحد مع مدفعية الجيش السوري، على هذه المخيمات الفلسطينية. والاستمرار في هذه الجريمة سيؤدي الى كارثة قومية تدفع ثمنها امتنا العربية غالياً.

٤ ـ ان اللجنة التنفيذية تسجل، باعتزاز كبير، بطولة وبسالة المدافعين عن مخيماتنا [ضد] هذه الهجمات العدوانية الشرسة وصمودهم [تجاه] الهجمات متعددة الاطراف والمعادية لكل ما هو وطني وقومي وانساني وديني.

تدين اللجنة التنفيذية التعاون التسليحي بين امريكا وايران عبر اسرائيل، الذي يهدف الى تأجيج حرب الخليج ويشجع ايران على استمرار عدوانها على العراق والامة العربية؛ ويأتي ذلك متزامناً مع العدوان على المخيمات الفلسطينية من قبل الرموز الطائفية في حركة «أمل» المدعومة من قبل الكيان الصهيوني والنظام السوري.

اننا نهيب بجماهير امتنا العربية ان ترفع الصوت، عالياً، وتعلن غضبها واستنكارها لهذا التحالف الموجه ضد امتنا، ونطالب الجميع بالتعاون والعمل من اجل وقف هذه الحرب، فوراً، التي اضرت بالامة العربية، والاسلامية، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وتدعو الجميع للوقوف الى جانب العراق الذي قبل جميع دعوات السلام ويقف جيشه، اليوم، مدافعاً عن اراضيه وشعبه وعن البوابة الشرقية للامة العربية.

كما نحيي الموقف الشجاع، والبطولي، الذي تقفه الجماهير [الفلسطينية] الابية، والتي تؤكد، على الدوام، الصلابة والالتزام والتمسك بحقوقها الوطنية الثابتة والتفافها حول منظمة التحرير الفلسطينية، كقائدة لنضالها، وكممثل شرعي وحيد لها.

وانطلاقاً من هذا كله، فان اللجنة التنفيذية تؤكد ما يلي:

اولاً: ان الاهداف الخطيرة للخطة السياسية ـ العسكرية الارهابية، التي تأتي حرب المخيمات في لبنان والجريمة الجارية في الوطن المحتل كأجزاء منها، هو ضرب روح الكفاح لدى شعبنا الفلسطيني، من اجل تصفية القضية الفلسطينية، واهدار حقوقنا الوطنية الثابتة، وذلك تنفيذاً للمخطط الذي تقوم به الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الدول العربية المتورطة فيه، مستهدفة، في النهاية، تنفيذ مؤامرة الوطن البديل، عبر تهجير اللاجئين الفلسطينيين والدفع بهم نحو الاردن.

ثانياً: ان الذين يبنون سياساتهم على محاولات ارغام الشعب الفلسطيني على الاستسلام، او على محاولة عزل منظمة التحرير الفلسطينية عن شعبها على أمل تصفية وتفتيت قضية شعبنا او تمزيقه، واهمون ويضربون في فراغ.

ثالثاً: ان أمن المخيمات، خصوصاً في الوضع اللبناني القائم، وفي ظل غياب السلطة الشرعية، سيبقى مسؤولية ابناء المخيمات حتى تتمكن الشرعية اللبنانية من بسط نفوذها على جميع الاراضي اللبنانية، وتتعامل مخيماتنا واهلنا هناك ضمن هذه المعادلة اللبنانية كلها.

رابعاً: انطلاقاً من واقع الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تجلت، على ارض المعركة، وعياً وسلاحاً وخطة وقيادة وموقفاً، تقيّم اللجنة التنفيذية، ايجابياً، نتائج الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة بين الفصائل، وتؤيدها، وتدعو الى سرعة تنفيذها، خاصة بعد هذا التلاحم البطولي لشعبنا وثوارنا، وذلك رغم ما تقوم به الاطراف العربية وادواتها من ضغوط مضادة.

خامساً: ان الوحدة الوطنية التي ضمختها دماء الشهداء الابرار، في مخيماتنا في لبنان وفي الوطن المحتل، اثبتت اصالة شعبنا وثورانا، وانها هي الصخرة القوية، والمتينة، التي تحطمت عليها اشكال المؤامرة والمتآمرين، وانها الشعلة التي تنير الطريق لشعبنا ولقيادته ولفصائله على طريق التحرير والعودة.

سادساً: دعوة المجتمع الدولي، وخصوصاً الامم المتحدة ومجلس الامن، الى تحمل مسؤولياتهما لوقف الارهاب والمذابح التي يتعرض لها شعبنا، مع العمل الجدي لعقد مؤتمر دولي على اسس الشرعية الدولية ووفق قراراتها لتحقيق سلام دائم وعادل يسود [في] هذه المنطقة التي تشكل اكبر بؤر التوتر في العالم واشدها خطراً؛ ذلك السلام الذي يقوم على اساس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب الوطن.

واخيراً، فان اللجنة التنفيذية تتوجه بالشكر والتقدير الى كل الدول الصديقة، والقوى والمنظمات، والمؤسسات الدولية، والجمعية العامة للامم المتحدة، التي اعلنت مواقفها الى جانب شعبنا في الحرب الارهابية القائمة ضد مخيماتنا في لبنان والحرب المماثلة ضد شعبنا في الوطن المحتل، وتخص بالذكر كل الدول الافريقية والدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية.

وتعبّر اللجنة [كذلك]، بكل الفخر، عن هذه الاصالة لابطالنا المجاهدين وسط الحصار والدمار والمضمخة بالدم والشهادة والبسالة التي يزرعها هؤلاء المجاهدون في قلب كل فرد من افراد شعبهم وكل مخلص من ابناء امتهم العربية. هؤلاء الرجال الذين بدفاعهم الاسطوري عن وجودهم، وعن مخيماتهم، وعن اطفالهم ونسائهم، انما يدافعون عن تاريخ طويل ومقدس من الكفاح الوطني الفلسطيني ـ اللبناني المشترك، ويحفظون لفلسطين وللبنان الشعلة التي ظلت، [على] مدى الاعوام الماضية، تضيء، متحدية الخرافة الاسرائيلية، وتعلو على التخاذل والتآمر المحيطين، وتسد الطريق [في وجه] تفشي الداء الطائفي ومحاولات تقسيم الشعب اللبناني، وكذلك [في وجه] محاولات انشاء احزمة امن طائفية لحماية العدو الاسرائيلي المحتل.

سابعاً: ان هذه الحرب ترسخ موقف شعبنا بأن السلاح الفلسطيني سيبقى في اليد الفلسطينية حتى النصر؛ لأن هذا السلاح الذي حمله شعبنا، كأداته النضالية، يصبح اليوم، اكثر من اي يوم مضى، اداة وجود، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، و[ضد] الهدف الاسرائيلي الذي تتبناه حركة «أمل» ومن وراءها في دعوتها لتجريد الفلسطينيين، وحدهم، من سلاحهم.

كما تابعت اللجنة التنفيذية انتفاضة شعبنا العارمة المستمرة في ارضنا المحتلة، واتخذت القرارات المناسبة لمواجهة جرائم العنف والقمع والارهاب التي تشنها سلطات الاحتلال ضد شعبنا وجماهيرنا وأهلنا، مترافقة ومنسجمة، في شكلها وتوقيتها، مع الحرب العدوانية على المخيمات في لبنان.

ففي القدس الشريف، اطلقت تلك السلطات عنان التخريب للمتطرفين الارهابيين الصهيونيين الذين ترعاهم وتدفع بهم الى المواجهة. وعلى مدى ثلاثة اسابيع، قام اولئك العنصريون بحرق المنازل في القدس العربية وبتهجير اصحابها، تنفيذاً لمخطط تفريغ القدس من اصحابها العرب الفلسطينيين، كما كشفت ذلك مصادر وقيادات العدو نفسه.

وتابعت اللجنة التنفيذية امتداد هذا العدوان الاجرامي على يد جيش الاحتلال الاسرائيلي لتعم حملة القتل والارهاب الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي ادى الى استشهاد وجرح المزيد من طلاب الجامعات والمدارس من ابناء المخيمات والمدن الفلسطينية.

كذلك تابعت اللجنة ما تفرضه سلطات الاحتلال على شعبنا من اصناف العقوبات الجماعية، كمنع التجول، واقتحام الجامعات، وقتل الطلاب، واغلاق المؤسسات والمتاجر، والتفتيش في البيوت وعلى الحواجز، مع ما يرافق ذلك من اعتقالات وقمع وقهر وارهاب وحرق ونهب وطرد جماعي، بالاضافة الى التعذيب والاهانات والاذلال، التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد اهلنا.

ان اللجنة التنفيذية، اذ تحيي انتفاضة شعبنا البطل الصامد التي تفجرت في سائر انحاء الوطن المحتل، بما في ذلك وقفة ابطالنا في السجون والمعتقلات، لتعتز بالمواجهة والبطولة لجماهيرنا واهلنا الذين يواجهون جيش الاحتلال الصهيوني وحملته الارهابية الوحشية والرسمية المنظمة، بصدورهم وايمانهم.

كما تتوجه اللجنة التنفيذية بالشكر والتقدير الى كل المنظمات غير الحكومية، والشخصيات العربية، والاجنبية، التي اعلنت مواقفها الصادقة تجاه ما يتعرض له شعبنا من حملات الارهاب والعنف.

وان اللجنة التنفيذية لتؤكد ان الشعب الفلسطيني سيستمر في نضاله بالرغم من كل التحديات، مهما كانت الصعاب والعقبات، حتى يتم تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ويرتفع علم الحرية، العلم الفلسطيني، على القدس الشريف، عاصمة دولتنا المستقلة، ويعم السلام الحقيقي ارض السلام ـ ارض فلسطين.

بغداد، ١٩/١٢/١٩٨٦

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/١١/١٩٨٦ الى ٣١/١٢/١٩٨٦

١٩٨٦/١١/١

• واصلت ميليشيا حركة «أمل» اعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، كما استمرت في محاصرتها لمخيم الرشيدية. وقد اتصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بالمقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن مخيم الرشيدية، هاتفياً، وأوضح لهم الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة الفلسطينية. ومن جهتها، ناشدت الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية، في مذكرات وجهتها الى الامين العام لجامعة الدول العربية والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والقوى الديمقراطية في العالم كافة التدخل الفعال لوقف الحرب التي تشنها ميليشيا «أمل» ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، تونس ، ١/١١/١٩٨٦).

• قال الوزير الاسرائيلي، موشي ارنس، في محاضرة القاها في النادي البحري والاقتصادي في حيفا، انه لم تكن ثمة سياسة تجاه العرب الموجودين في البلاد، عندما تولى الوزير عيزر وايزمان معالجة شؤونهم. واضاف ارنس انه سيدرس اعادة المكاتب الاستشارية للشؤون العربية التي الغاها الوزير وايزمان، والتي لم يتضح سبب الغائها. وذكر ارنس انه عاكف على رسم سياسة تجاه مواطني اسرائيل العرب، كي يقدمها الى الحكومة لاقرارها (**هآرتس** ، ٢/١١/١٩٨٦).

• وصف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في محاضرة القاها في النادي التجاري والصناعي في تل ـ ابيب، سوريا بأنها دولة معادية توظف في ميزانيتها مبلغاً يتجاوز ما توظفه اسرائيل بمليار دولار لزيادة القوة العسكرية، وذلك عدا المساعدات السوفياتية. ولم يستغرب رابين ما نشر حول ان سوريا ستحصل على طائرات ميغ ٢٩، واعتبر ان هذه الطائرات تشكل الرد السوفياتي على طائرات اف ـ ١٥. واكد رابين ان لدى سوريا صواريخ ارض ـ ارض قادرة على ضرب تل ابيب وليس في الامكان اعتراضها. واضاف: «نحن لا نريد الحرب، ولكن اذا فرضت علينا فسوف ننتصر. ومع ذلك، نحن نعلم، علم اليقين، بأن جهة معادية لن ترتكب خطأ وتشن حرباً» (**دافار** ، ٢/١١/١٩٨٦).

• قال الملك الاردني حسين، في خطاب العرش، ان الاردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني، وليس بديلاً من م.ت.ف. وان الاردن ما زال ملتزماً قرارات القمم العربية، خاصة مقررات قمتي الرباط وفاس (**الرأي** ، عمان ، ٢/١١/١٩٨٦).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في حديث للاذاعة البريطانية، ان وفداً من كبار المسؤولين الفلسطينيين سيسافر الى العاصمة الرومانية بوخارست لاجراء محادثات مع مجموعة من الاسرائيليين. واعرب خلف عن اعتقاده باحتمال ان تعمد السلطات الاسرائيلية الى تعطيل هذا اللقاء(**الاهرام** ، القاهرة ، ٢/١١/١٩٨٦).

• غادر رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في رحلة تستغرق ثلاثة اسابيع وتتضمن زيارات رسمية لاستراليا ونيوزلندا وجزر فيجي والفليبين وسنغافورة. وقال نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، آفي فريمور، الذي يرافق هرتسوغ في رحلته، ان الجولة ذات اهمية سياسية، وان من شأنها ان تشكل انطلاقة نفسية لتعزيز العلاقات بين اسرائيل وتلك الدول (**هآرتس** ، ٢/١١/١٩٨٦).

١٩٨٦/١١/٢

• أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني بياناً مشتركاً في دمشق، حددا فيه تسع نقاط أساسية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، واعتبر الطرفان اتفاق براغ، الذي وقعه ممثلون عن «فتح» والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، خطوة في هذا السبيل، الا انها غير كافية لاستعادة وحدة م.ت.ف. (**السفير** ، بيروت ، ٣/١١/١٩٨٦).

• القت قوى الامن الاسرائيلية ومحققون من شرطة منطقة الجليل، قبل بضعة اسابيع، القبض على خلية فدائية يشتبه بأن اعضاءها خططوا لخطف جنود

من الجيش الاسرائيلي لنقلهم الى سوريا ولبنان، لكي يتوصلوا الى اطلاق سراح فدائيين معتقلين في اسرائيل. والمتهمون ثلاثة، من سكان قرية مجدل شمس الواقعة في الجولان، ووجهت اليهم تهمة اقتحام مستودع اسلحة تابع لاحدى مستوطنات الشمال (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٣).

• ذكر مصدر مسؤول في م.ت.ف. ان الخطة الاردنية لتنمية المناطق المحتلة يجرى تطبيقها على قاعدة تجاهل م.ت.ف. وبانسجام مع البرنامج الاميركي المسمى «تحسين الاحوال المعيشية للسكان» في هذه المناطق المحتلة. وقال المصدر ان السلطات الاسرائيلية توفر التسهيلات لتنفيذ الخطة الاردنية الخمسية، واعتبر الخطة ذاتها تجاوزاً لقرار القمة العربية التي عقدت في بغداد العام ١٩٧٨ (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢).

• حذر الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان زعماء حزب العمل الاسرائيلي من انهم اذا لم يلتزموا الاتفاق الذي وُقّع بين حزب العمل وحركة ياحد، قبيل تأليف حكومة الوحدة الوطنية برئاسة بيرس، فان صفة عدم المصداقية ستلازمهم من جديد. ونوه وايزمان بأنه كان الشخص الذي اعطى بيرس الاصوات الثلاثة التي اتاحت له ان يصبح رئيساً للحكومة، والشخص الذي حال دون تأليف حكومة برئاسة الليكود (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٣).

١٩٨٦/١١/٣

• اغلقت قوى الامن الاسرائيلية زقاقاً في مدينة طولكرم القيت منه زجاجة حارقة على باص يعمل على الخط الرقم ٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤ أدت الى احتراق الباص، لكنها لم تسفر عن اصابات (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٤).

• اصدرت سلطات الامن الاسرائيلية امراً بابعاد رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، بتهمة القيام بنشاط معاد. من جهته، وصف المحرر المسؤول لصحيفة «الشعب»، محمود يعيش، قرار الابعاد بأنه ثمرة للتنسيق الوثيق القائم بين اسرائيل والاردن مؤخراً، والرامي الى ضرب الصوت الاصيل للشعب الفلسطيني وحرية التعبير في المناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٤).

• اعلن رئيس وزراء المغرب، عزالدين العراقي، ان حكومته ستتبنى سياسة تقوم على السلم والأمن والاستقرار ودعم القضايا العربية والافريقية، وأكد وقوف المغرب الى جانب الشرعية الفلسطينية وتمسكه بمشروع فاس الذي أقرته القمة العربية، بوصفه النهج السليم لكل تحرك عربي (**الشرق الاوسط** ، لندن ، ١٩٨٦/١١/٤).

• افادت بيانات الكتاب الاسرائيلي السنوي للاحصاء ان عدد سكان اسرائيل مع احتساب سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان المحتلتين سيبلغ، في نهاية السنة الحالية، ٤,٣١ ملايين نسمة، بينهم ٣,٥٥ ملايين يهودي؛ وان عدد السكان ازداد، خلال السنتين الماضيتين، بوتيرة بطيئة بلغت نحو ١,٥ بالمئة سنوياً، مقابل زيادة وصلت الى ٢ بالمئة خلال السنوات التي سبقتها (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٤).

• كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال جولته في القدس كضيف على المدينة، عن ان اسرائيل طلبت الى رومانيا عدم السماح بعقد اجتماع نشطاء اليسار الاسرائيلي مع مسؤولين على مستوى عال من م.ت.ف. وقال شامير: «انني آمل في ان يدركوا ان علاقات الصداقة بين الدولتين تستوجب ذلك». ووصف شامير نوايا نشطاء اليسار بأنها «عديمة الجدوى وتتعارض مع القانون» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٤).

١٩٨٦/١١/٤

• القيت زجاجتان حارقتان على تجمع للمستوطنين اليهود عند قبر يوسف الواقع عند مشارف مدينة نابلس، غير انهما لم تسفرا عن اصابات في الارواح او الممتلكات. وتواجد في المكان، في تلك اللحظة، ما يزيد على خمسين شخصاً من اعضاء «نواة نابلس» الاستيطانية. وعلى الفور، فرضت قوات الأمن الاسرائيلية حظر التجول على مخيم بلاطة للاجئين الذي يقع على مقربة من مكان الحادث (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٥).

• جرح اربعة جنود اسرائيليين نتيجة اطلاق قذائف من راجمة صواريخ على قوات الجيش الاسرائيلي في الحزام الامني في جنوب لبنان. وكان هؤلاء الجنود يقومون بتنفيذ أشغال تحصين لاحد المواقع القائمة على حدود الحزام الامني (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٥).

• انفجر الوضع الامني حول المخيمات الفلسطينية في بيروت، ودارت اشتباكات بمختلف انواع الاسلحة بين المقاتلين الفلسطينيين، المدافعين عن مخيم برج البراجنة، وبين ميليشيا «أمل». وتبادلت

جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وقيادة «أمل» الاتهامات حول مسؤولية كل منهما عن خرق وقف اطلاق النار (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٥).

• قال الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، في لقاء مع مراسلين سياسيين في القدس، انه مستعد للالتقاء برئيس م.ت.ف.، ياسر عرفات، وادارة مفاوضات سلمية معه، اذا اعترف عرفات و م.ت.ف. بقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، واذا اعلن وقف «الارهاب»، وابدى استعداداً لادارة مفاوضات مع اسرائيل. واكد وايزمان: «انني اعارض قيام دولة فلسطينية، لكني اؤيد فكرة الكونفدرالية بين الاردن والضفة الغربية» (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٥).

• أعلن متحدث باسم م.ت.ف. ان الوفد الفلسطيني الذي سيشترك في اللقاء الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في رومانيا، مكون من ٣١ عضواً، بينهم ٣ أعضاء لجنة تنفيذية، هم محمد ملحم ومحمود عباس (ابو مازن) وعبدالرزاق اليحيى (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٥). من ناحية اخرى، وصف القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، هذا اللقاء المرتقب بأنه استعراض سخيف وغير جاد، لن يضيف شيئاً الى مصلحة القضية. واشار بيرس الى ان الامر يتعلق، اولاً وقبل كل شيء، بمخالفة للقانون (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٥).

• انكر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء تحدثه الى مستوطني اقليم غزة، الانباء التي تفيد بأن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، قد وبخه على كلماته في الكنيست بشأن الاستيطان. وقال شامير انه على الرغم من حركة الاستيطان في العقد الاخير، فان علاقاتنا مع الولايات المتحدة لم تكن، في اي وقت آخر، افضل مما هي عليه في هذه الفترة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٥).

١٩٨٦/١١/٥

• غادر عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، عمان، بعد ان اجتمع، خلال وجوده هناك، مع كبار المسؤولين الاردنيين. وقالت مصادر فلسطينية مطلعة ان الحسن نقل الى القيادة الفلسطينية وجهة النظر الاردنية حول مستقبل العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. ووصفت تلك المصادر لقاء الحسن مع المسؤولين الاردنيين بأنه جاء نتيجة جهود الوساطة العربية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٦).

• ناقش الكنيست الاسرائيلي قضية سفر الوفد الاسرائيلي الى رومانيا للالتقاء بمسؤولين من م.ت.ف. واعربت اكثرية اعضاء الكنيست، بمن فيهم اعضاء في كتل اليسار الصهيوني، عن معارضتها لسفر الوفد. وكان مئير فلنر (حداش) وماتي بيلد (المتكديمت) عضوي الكنيست الوحيدين اللذين دافعا عن سفر الوفد (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٦).

• انهت دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاتها، وأصدرت، في ختامها، بياناً افاد بأن المجلس استعرض تطورات القضية الفلسطينية. وأكد المجلس، في بيانه، دعمه لـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وجدد تمسكه بقرارات القمم العربية التي تدعو لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/٦).

١٩٨٦/١١/٦

• طالب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الامم المتحدة بأن تتولى قوات الطوارىء الدولية، العاملة في جنوب لبنان، حماية المخيمات الفلسطينية هناك، حيث ان الامم المتحدة هي المسؤولة عن ادارة شؤون تلك المخيمات من خلال وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، وان تلك المخيمات تقع في اطار مناطق انتشار قوات الطوارىء الدولية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/٧).

• بدأ في مدينة كوستينستي، في رومانيا، اللقاء الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فيما استقبل الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، وبحث معه في الاوضاع الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٧). من جهتها، هددت «فتح» ـ المجلس الثوري (ابو نضال)، في بيان لها، اعضاء الوفد الفلسطيني بدفع الثمن. كما نددت باللقاء جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/٧). وقد انتهى اللقاء من دون عقد حوار منظم بين الوفدين. وذكر احد اعضاء الوفد الاسرائيلي ان الرومانيين وضعوا حاجزاً من نباتات الزينة ما بين الوفدين بهدف الحيلولة دون الادعاء بأن الوفدين جلسا الى طاولة واحدة. وكان اللقاء اقصر مما كان مخططاً له. وقد قرر محمد ملحم، الذي كان من المفترض ان يرأس الوفد الفلسطيني، عدم حضور اللقاء، وكان عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى، الشخصية الاعلى مرتبة في الوفد الفلسطيني (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٧). ومن ناحية

اخرى، افاد مصدر رسمي رفيع المستوى في وزارة العدل الاسرائيلية، بأن اعضاء وفد اليسار الاسرائيلي متهمون بمخالفة القانون، وانهم سيستدعون الى التحقيق لدى الشرطة فور عودتهم الى البلاد. ورفض المصدر حجة رئيس الوفد، لطيف دوري، القائلة ان اللقاء كان علنياً وتم بمشاركة صحافيين، وبالتالي فهو لا يشكل مخالفة للقانون (**المصدر نفسه**). ومن جهته، اوضح الامين العام لحزب مبام، عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، ان مبام يعارض القانون الذي يحظر اللقاءات بممثلي المنظمات الفدائية معارضة شديدة، غير ان مبام لا يواجه قوانين الدولة بانتهاكها. واضاف غرانوت ان لقاء رومانيا يتعارض مع قرارات مبام والشروط التي وضعها الحزب لعقد لقاءات مع فلسطينيين، اي ان نزاع الشرق الاوسط والمشكلة القومية الفلسطينية غير قابلين للحل الا بواسطة مفاوضات بين حكومتي اسرائيل وممثلين معتمدين للشعب الفلسطيني، على اساس تقرير المصير (**المصدر نفسه**).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لقاء عقده مع مراسلين عسكريين لتوضيح دوافع الجيش الاسرائيلي ووزارة الدفاع لطلبها زيادة ميزانية الدفاع، ان الميزانية لم تشهد، منذ تأسيس الدولة، اقتطاعاً كالذي شهدته خلال السنتين الماضيتين. واضاف رابين، مبرراً طلب زيادة الميزانية بنحو ٢٥٠ مليون دولار، اي ما يعادل ١٠ بالمئة من ميزانية السنة المقبلة، ان الاقتطاعات التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار سنوياً قد اجبرت الجيش الاسرائيلي على تقليص القوات، وأضرّت بمستوى التدريب لدى جميع الاسلحة وبالنشاط العملياتي بدرجة معينة، كما انه تم تنفيذ اقتطاعات في مجالات البحث والتطوير ومستوى المعيشة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٧).

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، الذي يزور القاهرة، مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، وبحث معه في تطورات القضية الفلسطينية واوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/٧).

• ذكرت صحيفة «لوس انجيلوس تايمز» الاميركية ان ادارة ريغان بدأت، قبل نحو سنة، تزود حكومة ايران بقطع غيار لطائرات الفانتوم وبنظم رادار، بمساعدة سرية للغاية من قبل حكومة اسرائيل. وذكرت الصحيفة ان شمعون بيرس واسحق رابين ادارا العملية في الجانب الاسرائيلي؛ واما رونالد ريغان، فقد اقر شحنات الاسلحة شخصياً. وقد ادت هذه الشحنات، حتى الآن، الى الافراج عن ثلاث من الرهائن الاميركية التي كان يحتفظ بها متطرفون لبنانيون مؤيدون للجمهورية الايرانية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٧).

١٩٨٦/١١/٧

• فشلت محاولات التوصل الى اتفاق بين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وحركة «أمل» لفك الحصار عن مخيم الرشيدية في جنوب لبنان، على الرغم من تدخل رئيس المخابرات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان. ويصر المسؤولون في حركة «أمل»، في جنوب لبنان، على طلبهم نزع سلاح الفلسطينيين (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/٨).

١٩٨٦/١١/٨

• أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، في حديث نشر في دولة الامارات العربية المتحدة، ان جميع المقاتلين الفلسطينيين الذين كانوا غادروا لبنان خلال العام ١٩٨٢ قد عادوا الى لبنان بأسلحتهم، وذلك لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هناك. واتهم خلف ميليشيا حركة «أمل» بتنفيذ خطة اسرائيلية لاجبار الفلسطينيين على مغادرة لبنان. وحول العلاقة مع سوريا، قال خلف ان «فتح» مستعدة للمصالحة مع سوريا (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٩).

• سلمت مصادر استخبارات اسرائيلية السلطات القبرصية معلومات سرية ساعدتها في الاستيلاء على شحنة اسلحة كبيرة ازمعت م.ت.ف. على ارسالها الى قواتها المقاتلة في بيروت وجنوب لبنان. ودهم القبارصة، خلال الشهر الماضي، سفينة في ميناء ليماسول قبيل ابحارها، واكتشفوا فيها ثلاث حاويات فيها اسلحة متنوعة، جميعها مصنوع في اوروبا الشرقية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٩).

• ذكر تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن لسنة ١٩٨٦/١٩٨٧، ان ثمة خبراء عسكريين يعتقدون بأن اسرائيل لن تستطيع لجم التعاظم المستمر للقوة الهجومية السورية دون القيام بعملية ضدها. وافاد التقرير بأن القوة العسكرية السورية تشمل اليوم ٤٢٠٠ دبابة، بينها الدبابات السوفياتية المتطورة تي ـ ٧٢، و ٤٨٣ طائرة مقاتلة،

بالاضافة الى ١٠٠ طائرة عمودية هجومية (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٩).

• تلقى اربعة من اعضاء الوفد الاسرائيلي الذي سافر الى رومانيا لعقد لقاء مع اعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية بعد عودتهم، استدعاء للتحقيق لدى شرطة الرملة. والاعضاء الاربعة هم: لطيف دوري وياعيل لوتان ورءوبين كامينر واليعيزر فايلد (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٩).

• دعا الملك الاردني حسين، في خطاب له في افتتاح مؤتمر التنمية الاردني، الاشقاء العرب والاصدقاء الدوليين الى دعم خطة تنمية الاراضي المحتلة، وذلك ـ حسب قوله ـ لدرء الاجراءات الاسرائيلية التي عمدت الى التهجير التدريجي للسكان العرب من تلك المناطق، ليحل محلهم المستوطنون الاسرائيليون (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/٩).

١٩٨٦/١١/٩

• قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الذي يزور الجزائر، ان اجتماعاً فلسطينياً موسعاً سيعقد قبل نهاية الشهر الحالي في الجزائر للاعداد لعقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني. وانتقد حواتمة المنظمات الفلسطينية المنضوية في اطار جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لوضعها شروطاً مسبقة قبل الدخول في حوار وطني فلسطيني. وقد التقى حواتمة مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ومع رئيس الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية. ودعا الاخير الفصائل الفلسطينية لمباشرة الحوار من اجل استعادة وحدة م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

• قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. العميد عبدالرزاق اليحيى، في كلمة في اللقاء مع القوى التقدمية اليهودية الذي عقد في رومانيا، ان الشعب الفلسطيني مصر على تحقيق السلام بكافة الوسائل المشروعة دولياً وبالكفاح المسلح وبالجهود الدبلوماسية. وقال اليحيى ان حكومة اسرائيل غير معنية بالسلام وتحارب كل من يسعى الى تحقيقه (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٩). من ناحية اخرى، وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، اللقاء مع القوى التقدمية الاسرائيلية بأنه قد حظي بتأييد قيادة م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

• قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان صندوق دعم المناطق المحتلة التابع للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة مفلس، ولا يستطيع الاردن انتظار موارد الصندوق. وذكر دودين أن رئيس الوزراء الاردني قرر، بسبب ذلك، توفير التغطية الحالية لاستكمال عدد من المشروعات في الاراضي المحتلة. وكان دودين قرر وقف اجتماعات اللجنة الفنية التابعة للجنة المشتركة. ورداً على موقف م.ت.ف. من خطة التنمية الاردنية، قال دودين ان الاردن يتولى الانفاق على المناطق المحتلة منذ ما قبل وجود م.ت.ف. بخمسة عشر عاماً (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/١٠). من ناحية اخرى، ناشد رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، قيادة م.ت.ف. التنسيق مع الاردن لانقاذ المناطق المحتلة من خلال برنامج التنمية الاردني للمناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

• اعلنت اسرائيل، رسمياً، ان مردخاي فاعنونو، الذي سرب الاسرار الذرية الاسرائيلية الى صحيفة بريطانية، موجود في اسرائيل. واكدت اسرائيل ان فاعنونو لم يختطف الى اسرائيل. وقد جاء قرار نشر الاعلان على اثر طلب تقدم به القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، واقترح بيرس الاعلان، رسمياً، عن وجود فاعنونو في اسرائيل من اجل دعم نفي الحكومة البريطانية تورطها في القضية ونفي اسرائيل المساس بسيادة بريطانيا(**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

• تبين من بيانات نشرها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء، في ١٩٨٦/١١/٩، ان المعدل الشهري للعجز التجاري في اسرائيل، بدون الماس، ارتفع ٢٩ بالمئة خلال الفترة الواقعة بين تموز (يوليو) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، بالمقارنة مع معدله خلال الربع الثاني من السنة. وقد نجم هذا الارتفاع عن ازدياد الاستيراد بنسبة ١٣ بالمئة، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة سبعة بالمئة. وخلال الشهور العشرة الاولى من العام ١٩٨٦، ارتفع العجز التجاري الاجمالي ٢٠ بالمئة وبلغ ٢,٠٣٣ مليار دولار بالمقارنة مع عجز ١,٦٩٠ مليار دولار خلال الفترة الموازية من العام ١٩٨٥ (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

١٩٨٦/١١/١٠

• وصل الى جدة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، للمشاركة في اجتماعات لجنة

المساعي الحميدة الاسلامية التي تسعى الى التوسط بين العراق وايران. واجتمع عرفات مع رئيس غامبيا، داوود جادارا، الذي يرأس اجتماعات اللجنة، كما اجتمع مع الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزاده، وبحث معهما، كلاً على حدة، في السبل الكفيلة بوقف الحرب العراقية ـ الايرانية (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/١١).

• قال ولي العهد الاردني، الامير حسن، ان خطة تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مرتبطة ببعد زمني، كما انها ليست بديلاً من التحرير، ولا تمثل مبادرة سياسية، وانما هي برنامج توفيقي لمواجهة التحدي الذي يستهدف الارض والانسان في المناطق المحتلة. وكان الامير حسن عقد مؤتمراً صحافياً في ختام المؤتمر الدولي لدعم خطة التنمية الاردنية الذي عقد برئاسته (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/١١).

• استنكر وزير المعارف والثقافة الاسرائيلي، اسحق نافون، ورئيس المجلس الصهيوني، آرييه دولتسين، في افتتاح المؤتمر السنوي للمجلس الصهيوني في اسرائيل، ما نشر عن توقعات ذكر اصحابها ان ٩٠٠ ألف اسرائيلي سينزحون عن اسرائيل بحلول سنة ٢٠٠٠. وكان معهد سميث اعد بحثاً ذكر فيه ان عدد الاسرائيليين الذين يقيمون في الخارج سيبلغ، حتى سنة ألفين، ما بين ٨٠٠ الى ٩٢٨ الفاً. ويقيم، اليوم، في الخارج، نحو ٣٢٠ ألف اسرائيلي منهم ٢٦٠ الفاً مضى على اقامتهم اكثر من اربع سنوات (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/١١).

• عقد رؤساء مستوطنات غور الاردن مؤتمراً صحافياً دعوا خلاله الحكومة الاسرائيلية الى تطبيق القانون الاسرائيلي في المنطقة. ويمتد قطاع الغور في مساحة تبلغ نحو ١١٠ كيلومترات مربعة في موازاة نهر الاردن، ويضم ١٦ موشافاً وسبعة كيبوتسات ومركزاً مدنياً واحداً هو معاليه افرايم (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١١).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مؤتمر صحافي عقده في شيكاغو: «ان اسرائيل لم تزود ايران، ولن تزودها، بالاسلحة». وهاجم بيرس نظام الخميني ووصفه بأنه نظام رجعي يحاول تهديد الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١١).

• جاء في دراسة حول تفشي السلاح النووي في العالم، نشرت في صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، ان الولايات المتحدة زودت اسرائيل بأربعة اطنان من الماء الثقيل سنة ١٩٦٣، وذلك لتشغيل مفاعل ديمونا النووي. وقد استخدمت اسرائيل، في تلك الفترة ايضاً، الماء الثقيل الذي حصلت عليه من النروج. وذكرت الصحيفة ان النروج اكدت، قبل بضع سنوات، انها زودت اسرائيل بـ ٣٠ طناً من الماء الثقيل سنة ١٩٧٠ (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١١).

١٩٨٦/١١/١١

• قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، في حديث الى صحيفة «الرأي العام» الكويتية، ان الأوان آن ليسعى قادة الفصائل الفلسطينية كافة لتذليل العقبات وانهاء خلافاتهم والاتفاق على مسألة الاعداد لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية العام الحالي، كخطوة لمواجهة المرحلة الراهنة من نضال الشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/١٢).

• ذكر مصدر رسمي جزائري ان الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، استقبل، في الجزائر، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، وبحث معه في آخر مستجدات القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/١٢).

١٩٨٦/١١/١٢

• هاجم شخص مجهول احد سكان عسقلان ويدعى شبتاي شلالهتفيلي، في اثناء تجوله في شارع صلاح الدين في غزة، وطعنه بسكين ثم اركن الى الفرار. وبعد الحادث، اقام الجيش الاسرائيلي حاجزاً عند مدخل قطاع غزة؛ وحينما مرت سيارة شحن صغيرة تقل شابين عربيين اطلق جنود الحاجز النار عليها، بذريعة عدم التوقف، فقتل احد الركاب ويدعى عصام سليمان حمودة (٣٤ عاماً)، وهو من بيت لاهيا (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٣).

• في اطار خطاب سياسي شامل، قال الرئيس المصري حسني مبارك ان مصر تدين سياسة الاستيطان الاسرائيلية في المناطق المحتلة. ورحب الرئيس المصري بالتصريحات الفلسطينية الاخيرة حول التمسك بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وقال ان مصر تواصل مساعيها بين الاردن و م.ت.ف. لتقريب وجهات النظر. كما ايد الرئيس مبارك عقد المؤتمر الدولي للسلام على اساس القرار الرقم ٢٤٢ (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/١٣).

• افادت مجلة «جاينس» البريطانية بأن اسرائيل وزائير اجرتا محادثات في كينشاسا حول التعاون العسكري بينهما. وترأس الوفد الاسرائيلي الى المباحثات اللواء عمرام متسناع، في حين ترأس وزير الدفاع الزائيري، الجنرال ليكوليا بولونغو، وفد بلاده. وتداول الطرفان في خطط تتعلق بالمستقبل (**هآرتس** ، ١٣/١١/١٩٨٦).

١٣/١١/١٩٨٦

• وصل الى صنعاء، قادماً من جدة، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حيث كان في استقباله على مطار صنعاء عدد من المسؤولين اليمنيين وكوادر الثورة الفلسطينية (**وفا** ، ١٣/١١/١٩٨٦). واجتمع عرفات مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وبحث معه في الاوضاع على الساحتين العربية والدولية. كما اطلع عرفات رئيس اليمن على نتائج اجتماعات لجنة المساعي الحميدة (**الشرق الاوسط** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

• اتهم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث الى التلفزيون اللبناني، سوريا بالتواطؤ مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لاقتسام لبنان. وقال عرفات ان مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الأمن القومي، روبرت ماكفرلين، قد اشرف على الصفقة السورية ـ الاسرائيلية قبل استقالته. كما اتهم عرفات الرئيس السوري حافظ الاسد باستخدام ميليشيا «أمل» في الهجوم على المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور (**الاهرام** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

• اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مع وفد يمثل غوش ايمونيم، الذي طلب تنفيذ بند في اتفاق الائتلاف الحكومي يتعلق بانشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، وتكثيف المستوطنات القائمة، والقيام بنشاط واسع لشراء الاراضي في المناطق المحتلة. واجاب شامير بأنه متعاطف مع فكرة الاستيطان في جميع اجزاء اسرائيل، وطلب من اعضاء الوفد ان يقدموا اليه مشروعات خطية. وذكر شامير انه يفضل، الآن، في ضوء امور مالية وائتلافية، تكثيف المستوطنات القائمة، وسيعمل، بعد ذلك، على اقامة مستوطنات أخرى جديدة (**هآرتس** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

• اعلن وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، خلال زيارته معهد بحوث مدينة طبريا، عن انه لا مفر من الاعلان، خلال شهرين، عن نقل شركة الكهرباء في القدس الشرقية الى ايدي اسرائيل. وقال الوزير ان الديون المتراكمة على الشركة بلغت ١٦ مليون دولار (**هآرتس** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

• حققت محكمة الرملة مع اربعة من اعضاء وفد اليسار الاسرائيلي الذي سافر الى رومانيا. وقد وافق اثنان منهم، فقط، على الاجابة عن جميع اسئلة المحققين (**دافار** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

• طلب غوريال ايزنبرغ، رجل الاعمال الاسرائيلي وواحد من سبعة عشر متهماً في محاولة تهريب اسلحة بلغت قيمتها مئات الالاف من الدولارات من الولايات المتحدة الى ايران، من القاضي الاميركي استدعاء نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، للشهادة في قضيته (**دافار** ، ١٤/١١/١٩٨٦).

١٤/١١/١٩٨٦

• وصل الى براغ، تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، حيث سيجري مباحثات مع المسؤولين التشيكوسلوفاكيين. وذكر بيان للجبهة ان المباحثات ستتركز حول سبل استعادة وحدة م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ١٥/١١/١٩٨٦).

١٥/١١/١٩٨٦

• وصل الى عدن، قادماً من صنعاء، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وكان في استقباله رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية، حيدر ابو بكر العطاس. وقال عرفات انه سيبحث مع المسؤولين في اليمن الديمقراطي في الظروف العربية والدولية والفلسطينية (**وفا** ، ١٥/١١/١٩٨٦).

• قُتل اسرائيلي هو احد طلبة المعهد الديني «شوفو بانيم» في مدينة القدس القديمة المحتلة على ايدي ثلاثة فدائيين وجهوا اليه ثماني طعنات. وقد تم القاء القبض على الفدائيين في ساحة كنيسة القيامة، بعد دقائق من وقوع الحادث (**هآرتس** ، ١٦/١١/١٩٨٦).

• قتل جندي اسرائيلي شاباً عربياً عندما اطلق عليه النار من قاعدة عسكرية قريبة من نابلس. وروت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الشاب رفض الاستجابة لنداءات الجندي له بالتوقف؛ ولم تقدم هذه

المصادر تفسيراً لوجود الشاب عند القاعدة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٦).

• بعثت اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين برقية عاجلة الى السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، تدعوه الى اتخاذ الاجراءات العاجلة الكفيلة بحماية المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/١٦). وقد تجددت الاشتباكات بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيم برج البراجنة في بيروت الغربية (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١١/١٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه في القدس باعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الاوسط التابعة لمجلس النواب الاميركي الذين يقومون بجولة على عدد من دول المنطقة، انه مستعد للاجتماع بالرئيس المصري حسني مبارك في اي زمان ومكان، مؤكداً انه سيواصل سياسة سلفه. وناشد شامير الملك حسين، مجدداً، الانضمام الى مسار السلام (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/١٦).

١٩٨٦/١١/١٦

• اختتمت المباحثات الرسمية الفلسطينية ـ اليمنية في عدن، حيث ترأس الجانب الفلسطيني رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وترأس الجانب اليمني الرئيس حيدر ابو بكر العطاس. وقد تناولت المباحثات الاوضاع العربية عموماً والوضع في لبنان، في ضوء استمرار ميليشيا حركة «أمل» في الاعتداء على المخيمات الفلسطينية هناك (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/١٧).

• قصف الطيران الاسرائيلي مواقع فلسطينية قربية من من مخيم عين الحلوة القريب من صيدا، فيما استأنفت ميليشيا حركة «أمل» قصفها لمخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الغربية (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/١٧). وقد هاجمت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي الجزء الجنوبي من ميناء صيدا. وكان هدف الهجوم قاعدة بحرية للفدائيين (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٧).

• قال سكرتير عام حزب مبام، اليعازار غرانوت، ان من الواجب النظر الى حقيقة اعلان «فتح» مسؤوليتها عن حادث اغتيال احد الطلبة اليهود المتدينين في القدس الشرقية على انها مسألة خطيرة. وحمل غرانوت زعامة م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات المسؤولية كاملة عن هذا الحادث. وفي معرض تحدثه حول الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية قال غرانوت ان «مبام يؤكد ان وقف الارهاب هو شرط ضروري لاجراء اية اتصالات، توطئة لمفاوضات في المستقبل مع عناصر فلسطينية» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١١/١٧). ومن ناحية اخرى، اتهمت حركة ناطوري كارتا اليهود الذين طردوا العرب وسكنوا في امكنتهم في المدينة القديمة باغتيال طالب المعهد الديني (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/١٧).

• استقبل نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، والامين العام المساعد، ياسر عبد ربه، وبحث معهما في الاوضاع الفلسطينية. وجاء في بيان اصدرته الجبهة ان البحث تم، خلال اللقاء، في الوضع في لبنان، وسبل تمتين التحالف الوطني اللبناني ـ السوري ـ الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/١٧).

١٩٨٦/١١/١٧

• غادر عدن متوجهاً الى صنعاء رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وكان في وداعه كبار المسؤولين في اليمن الديمقراطي، وعلى رأسهم الرئيس اليمني حيدر ابو بكر العطاس (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/١٧).

• مع استمرار اعتداء ميليشيا حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية، شنت اسرائيل، ايضاً، لليوم الثاني، غارة جوية على مواقع فلسطينية في مخيم عين الحلوة القريب من صيدا (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/١٧). فقد اغارت طائرات عمودية مقاتلة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي على هدف للفدائيين يقع في جنوب صيدا، وهو عبارة عن مبنى من طابقين تم تخزين اسلحة فيه واستخدامه كقاعدة انطلاق ضد اسرائيل. ويقع هذا المبنى عند مشارف مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/١٨).

• استقبل ولي عهد الاردن، الامير حسن، عضو لجنة السوق الاوروبية المشتركة المسؤول عن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلود شيسون، وبحث معه في نتائج مؤتمر التنمية الاردني، وبرنامج تنمية المناطق المحتلة، والدعم الذي ستقدمه دول السوق للخطة (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/١٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست انه لا يوجد

مبرر لاعمال الشغب التي تعوق الامن والمصلحة القومية، وان الحكومة ستعمل على الحفاظ على النظام والامن في القدس. واستنكر شامير الاعمال التي اعقبت مقتل طالب المعهد الديني (**هآرتس** ، ١٨/١١/١٩٨٦).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال اجتماعه بممثلي معهد الصحافة الدولي في فندق الملك داوود في القدس، ان خطاب الرئيس السوري، حافظ الاسد، قد اتسم بلهجة اعتذارية، وذلك، على ما يبدو، نتيجة الضغط الواقع عليه من قبل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. واضاف بيرس، ان من الواجب، الآن، زيادة الضغط الدولي على الدول التي تساعد الارهاب، سوريا وليبيا وايران، من طريق اتخاذ اجراءات فرض عقوبات اقتصادية ووسائل قانونية ودراسة تدفق الاموال على تلك الدول وفحص البريد الدبلوماسي (**عل همشمار** ، ١٨/١١/١٩٨٦).

• اعلنت لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني وحركة «الشرق نحو السلام» الاسرائيليتان أنه سوف يكون هناك اجتماع آخر، قريباً، مع اعضاء م.ت.ف. وان اعداداً عملياً قد تم توطئه لهذا الاجتماع. ولم تعلن اية تفاصيل اخرى. وقد عقدت المنظمتان، امس، مؤتمراً صحافياً مشتركاً في القدس، قال فيه رئيس لجنة الحوار، لطيف دوري، ان الاجتماع في رومانيا كان انجازاً. واستنكر دوري مقتل الطالب اليهودي في القدس القديمة، وكذلك اغتيال شاب فلسطيني في نابلس (**عل همشمار** ، ١٨/١١/١٩٨٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه بممثلي معهد الصحافة الدولي، ان من الواضح من خلال خطاب الرئيس السوري حافظ الاسد انه يجهز جيشه لمواجهة مع اسرائيل، وينبغي على اسرائيل ان تكون مستعدة للمواجهة العسكرية مع سوريا، على الرغم من انها غير معنية، لا بالحروب ولا بالانتصارات، وانما بالسلام (**عل همشمار** ، ١٨/١١/١٩٨٦).

١٨/١١/١٩٨٦

• نفى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، احتمال نقل مقر قيادة م.ت.ف. من تونس، وقال، في تصريحات أدلى بها لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان جميع المنظمات الفلسطينية مدعوة للانضمام الى «اعلان براغ» كي يتسنى عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة التي ستعقد بعد ان تنتهي الحوارات الفلسطينية (**وفا** ، ١٨/١١/١٩٨٦).

• اطلقت عدة صواريخ كاتيوشا باتجاه الجليل. وكشفت عمليات التمشيط الاسرائيلية التي أجريت عن وجود بقايا صاروخ كاتيوشا من عيار ١٠٧ ملم. وقد سقطت غالبية الصواريخ داخل الحزام الامني، ولم تقع اصابات (**عل همشمار** ، ١٩/١١/١٩٨٦).

١٩/١١/١٩٨٦

• وصل الى بغداد قادماً من صنعاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وكان عرفات بحث مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في التطورات السياسية الراهنة وتطورات القضية الفلسطينية، دولياً وعربياً وفلسطينياً. كما التقى عرفات، في صنعاء، وزير خارجية العراق، طارق عزيز، الذي كان في زيارة لليمن (**وفا** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

• اصيب ثلاثة جنود اسرائيليين اصابات طفيفة جراء قذائف مدفع هاون أُطلقت باتجاه القطاع الاوسط في الحزام الامني في جنوب لبنان. وقد ردت القوات الاسرائيلية على النيران بالمثل (**هآرتس** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

• وجهت م.ت.ف. نداء عاجلاً الى الامم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية والعربية للتحرك الفوري لايقاف الاعتداءات الاسرائيلية على السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وكان المستوطنون الاسرائيليون بدأوا، قبل ثلاثة أيام، حملة اعتداءات على المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، ما زالت مستمرة، وتسببت بأضرار بالغة بالممتلكات والكسان (**الأهرام** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

• قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، في حديث لوكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا)، ان منظمته سوف تواصل جهودها لاعادة الوحدة الى صفوف م.ت.ف. وقال حواتمة، ايضاً، ان المنظمات الخاضعة لجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لم تستجب لنداء الوحدة، وأعرب عن أمله في ان تغير تلك المنظمات رأيها (**الشرق الاوسط** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه بوفد برلماني من هولندا، ان اسرائيل معنية باجراء محادثات مباشرة لدفع مسيرة السلام، وانها لا تقبل تدخل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد

السوفياتي. واضاف شامير: «انني مستعد لبدء المحادثات المباشرة من دون شروط مسبقة حول هذه الطاولة» (**عل همشمار** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

• قال اللواء (احتياط) الاسرائيلي، اهارون ياريف، في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمركز دايان للدراسات الشرق اوسطية والافريقية، التي عقدت في جامعة تل ـ ابيب، انه كلما استمرت الحرب العراقية ـ الايرانية، التي اندلعت منذ ما يزيد على ست سنوات، كلما اصبح من غير الممكن تبلور جبهة شرقية ضد اسرائيل. واضاف ياريف انه من المفضل، بالنسبة الى اسرائيل، من الناحية الاستراتيجية، ان تنتهي الحرب بالتعادل، ولكن من الافضل ان تستمر (**هآرتس** ، ٢٠/١١/١٩٨٦).

٢٠/١١/١٩٨٦

• واصلت ميليشيا حركة «أمل» تعدياتها على المخيمات الفلسطينية في منطقة بيروت وفي جنوب لبنان. ووصف بيان لوكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (اونروا) الوضع في المخيمات بأنه قاس جداً في ظروف الحصار المفروض عليها. هذا، وقد اغارت طائرات اسرائيلية، للمرة الثالثة على التوالي، على مواقع للقوات الفلسطينية في مخيم عين الحلوة والمية ومية. وافادت الانباء باسقاط طائرة اسرائيلية وأسر طيارها (**الأهرام** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

• عقد في براغ اجتماع ضم كلاً من عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، والامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، وتركزت المباحثات خلاله على دعم وحدة الحركة الفلسطينية. وقال الوزير، في تصريح لوكالة فرانس برس، ان المباحثات كانت مثمرة (**الشرق الاوسط** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

• عقد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، سلسلة اجتماعات مع المسؤولين الجزائريين، بحث خلالها في الاوضاع في المنطقة وتطورات القضية الفلسطينية. وتركز البحث حول اعتداءات ميليشيا حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكان في قائمة من التقى بهم الشيخ السائح امين سر الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية (**وفا** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

• استمرت اعمال الشغب والاعتداءات المتبادلة بين العرب واليهود لليوم الخامس على التوالي. فقد تعرض عضو الكنيست ران كوهين (حركة حقوق المواطن ـ راتس) للضرب في ضاحية النبي صموئيل؛ كذلك تعرضت ثلاث سيارات عربية للقذف بالحجارة في تلك الضاحية؛ كما القيت اربع زجاجات حارقة باتجاه بيت عربي يقع في حي الشيخ جراح (**هآرتس** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

• اصدرت محكمة اللد العسكرية حكماً بالسجن لمدة ١٨ عاماً على الشاب حمدي محمد جبرين، البالغ من العمر ٢٤ عاماً، من شعفاط شمال القدس، لالقائه زجاجة حارقة على باص وجرح ١١ شخصاً. وقد رفض الشاب الوقوف لسماع النطق بالحكم، ولذا تم اخراجه من قاعة المحكمة حيث أصدر الحكم غيابياً (**هآرتس** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في نادي المراسلين الاجانب في القدس: «ان من واجب اسرائيل ان تساعد، قدر امكاناتها، يهود ايران. ونحن نفعل ذلك قدر استطاعتنا... ونتابع، بقلق، عمليات الاضطهاد التي يتعرض لها يهود ايران». ورفض شامير التحدث حول بيع اسلحة اسرائيلية الى ايران، ولكنه قال، على الرغم من ذلك، في معرض رده على احد الاسئلة، ان هذا الامر افتراضي وانه اذا كان انقاذ حياة يهود يستوجب بيع اسلحة الى هذه الدولة، أو تلك، فمن الواجب دراسة الظروف بحد ذاتها واتخاذ القرار (**عل همشمار** ، ٢١/١١/١٩٨٦).

٢١/١١/١٩٨٦

• قام المقاتلون الفلسطينيون في مخيم عين الحلوة القريب من صيدا بمحاولة فك الحصار عن المخيم ونقل القتال الى خارجه، لكن الاتصالات السياسية أنهت هذه المحاولة. هذا واستمرت الاشتباكات ايضاً في محيط مخيم برج البراجنة في بيروت. كما خُطف ثلاثة من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا). واعلنت الوكالة ان موظفيها غير قادرين على تقديم الخدمات للمخيمات الفلسطينية في برج البراجنة والرشيدية بسبب استمرار محاصرتها من قبل ميليشيا حركة «أمل» (**السفير** ، ٢٢/١١/١٩٨٦).

• قال الملك الاردني حسين، في تصريحات له للصحافة المصرية قبل توجهه من عمان الى زيارة القاهرة: «ان السلام في الشرق الاوسط هو هدف نسعى اليه». واكد الملك ان السلام لا يمكن تحقيقه الا من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس ذات

العضوية الدائمة في مجلس الامن بالاضافة الى الاطراف المعنية في النزاع، بمن في ذلك الفلسطينيون. وعن علاقة الاردن بـ م.ت.ف. قال الملك الاردني ان المسؤولين في م.ت.ف. رفضوا الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، ولذلك اوقف الاردن التنسيق معهم (**الاهرام** ، ٢٢/١١/١٩٨٦).

١٩٨٦/١١/٢٢

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى المملكة العربية السعودية، في زيارة تستغرق عدة أيام يلتقي خلالها مع الملك فهد وكبار المسؤولين السعوديين (**وفا** ، ٢٢/١١/١٩٨٦).

• اجتمع وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية، في الكويت، بوفد فلسطيني يرأسه عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنون (ابو الاديب). وقال الزعنون ان المباحثات تناولت الوضع في المنطقة العربية، وتطورات القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/١١/١٩٨٦).

• بحث الرئيس المصري حسني مبارك مع الملك الاردني حسين، الذي يزور القاهرة، حالياً، امكان دفع عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط والاتصالات التي اجرتها القاهرة وعمان حول عقد المؤتمر الدولي للسلام (**الأهرام** ، ٢٣/١١/١٩٨٦). وذكر مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، ان المباحثات تركزت، ايضاً، على ايجاد صيغة يمكن من خلالها اقناع م.ت.ف. بالمشاركة في المؤتمر الدولي على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/١١/١٩٨٦).

• ذكرت صحيفة «ديلي تلغراف» اللندنية ان المدير العام السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية، دافيد كمحي، هو الذي جند روبرت ماكفرلين لعملية «اسلحة مقابل رهائن» بين ايران والولايات المتحدة واسرائيل، وان اللقاء الاول بينهما كان في شقة، في لندن، على مقربة من شارع اكسفورد. وقد حضر اللقاء العقيد (احتياط) يعقوب نمرودي الذي يعرف كضابط سابق في الموساد والذي تحول الى تاجر اسلحة، وشخص ايراني آخر يعرف بأسم غوربنيغار (**يديعوت احرونوت** ، ٢٣/١١/١٩٨٦). وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز» النقاب عن ان العلاقة الايرانية ـ الاسرائيلية قد بدأت في العام ١٩٧٩، عندما نجحت الاستخبارات الاسرائيلية في اقامة علاقات مع ضباط على مستوى عال وعناصر ثورية أخرى في طهران. وكانت اسرائيل، التي كانت لها علاقة وطيدة بايران في عهد الشاه، مهتمة بايجاد صلة مع نظام الخميني، لكي تحظى بتعاون ايراني يتيح لها اخراج اليهود من ايران. وذكرت الصحيفة ان شحنات الاسلحة تمثل «وثيقة تأمين حياة» لليهود هناك الى حين اخراجهم (**المصدر نفسه**). وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» اللندنية، ان اسرائيل تنقل، جواً، يهود ايران من بلدهم، في عملية سرية تشبه عملية نقل يهود اثيوبيا الى اسرائيل في خريف العام ١٩٨٤، وانه من المفروض النظر الى مبيعات الاسلحة لايران في هذا السياق. وذكرت الصحيفة، ايضاً، ان هذه هي موجة الهجرة الثانية لاسرائيل التي يتم تنظيمها سراً؛ اما الموجة الاولى، فقد كانت في اواخر العام ١٩٨٠، وان ٥٥ ألف يهودي قد تركوا ايران منذ تولي الخميني مقاليد السلطة (**المصدر نفسه**).

١٩٨٦/١١/٢٣

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع ملك المملكة العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، وبحثا في اوضاع المنطقة العربية، والتطورات على الساحة الفلسطينية، والحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ كما تناولا في البحث تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

• تواصلت الاشتباكات بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمات بيروت وصيدا وصور، بينما تستمر المباحثات لمعالجة الوضع والتوصل الى وقف اطلاق النار وتنفيذ اتفاقات دمشق (**السفير** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

• افادت مجلة «نيوزويك» الاميركية بأن الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) تشن حملة عنيفة لقطع المسار البحري الذي تحاول م.ت.ف. اقامته لارسال مجموعات فدائية الى اسرائيل. وقد تم في اطار تلك الحملة تنفيذ عمليات سرية عدة اغرقت خلالها سفن تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت محملة باسلحة وفدائيين في طريقها الى اسرائيل؛ كما تمت تصفية قادة في م.ت.ف. كانوا مسؤولين عن اقامة مسار بحري الى اسرائيل. وذكرت المجلة ان «الموساد» قررت شن حرب بحرية ضد م.ت.ف. في اعقاب اختطافها الباص في آذار (مارس) ١٩٧٨ (**هآرتس** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل

الوزير (ابو جهاد)، الذي يزور موسكو حالياً، ان مباحثاته مع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في براغ، شملت، من بين ما شملته، الاتفاق على تعزيز التعاون المسلح في الاراضي المحتلة، واتخاذ موقف موحد في الحرب الدائرة في لبنان (**السفير** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

• عقد الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين، في ختام مباحثاتهما في القاهرة، مؤتمراً صحافياً مشتركاً، طالبا خلاله الولايات المتحدة بالعمل لاستعادة الثقة بها، حيث اصيبت المنطقة العربية بصدمة لانكشاف علاقة الولايات المتحدة بايران. وقال الملك حسين ان هذا كان من بين الدوافع التي دعته والرئيس المصري الى التركيز على مسألة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط الذي يجب ان تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وذلك لتحاشي تدويل الصراع بين القوى العظمى (**الاهرام** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

• غادر اسرائيل وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، متجهاً الى مصر، في زيارة تستغرق ثلاثة ايام، تلبية لدعوة وزير النفط المصري، عبدالهادي قنديل. وسوف تتناول محادثات شاحل في القاهرة مواضيع تتعلق بالنفط، وتطبيع العلاقات بين الدولتين (**يديعوت احرونوت** ، ٢٤/١١/١٩٨٦).

٢٤/١١/١٩٨٦

• أشاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بالدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية. وكان عرفات وصل الى جدة قادماً من الرياض، بعد انتهاء مباحثاته مع الملك فهد. وفي حديث الى صحيفة « الشرق الاوسط» حول الجهود الاردنية لتنمية المناطق المحتلة، قال عرفات ان المنظمة ملتزمة قرارات القمة العربية، خاصة تلك المتعلقة بمساعدة سكان الاراضي المحتلة، وان هناك لجاناً مشكلة لهذا الغرض. وسأل عرفات عن سبب تخطي هذه اللجان والقيام بأعمال منفردة (**الشرق الاوسط** ، ٢٥/١١/١٩٨٦).

• تمكنت قوة فلسطينية من السيطرة على قرية مغدوشة، على التلال المطلة على مدينة صيدا؛ كما سيطرت على عدد من المواقع التي كانت تستعملها حركة «أمل» لقصف المخيمات الفلسطينية القريبة من صيدا. وذكرت وكالة «يونايتد برس» ان ميليشيا «أمل» انتقمت من السيطرة الفلسطينية على قرية مغدوشة بقصف مخيم برج البراجنة في بيروت. وأعلنت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان اجتماعاً سيعقد في دمشق، برئاسة نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام، وحضور رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، وقادة جبهة الانقاذ الفلسطينية، والاحزاب الوطنية اللبنانية، للبحث في سبل ايقاف اطلاق النار في محيط المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الاهرام** ، ٢٥/١١/١٩٨٦).

• أجريت، في موسكو، الجولة الثانية من المباحثات بين «فتح»، ممثلة بعضو لجنتها المركزية خليل الوزير (ابو جهاد)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ممثلة بأمينها العام د. جورج حبش. وكانت تلك المباحثات بدأت في وقت سابق في براغ. وقال الوزير ان المباحثات كانت ايجابية ومثمرة (**وفا** ، ٢٥/١١/١٩٨٦). وقد عاد الوزير الى تونس، بعد ان اجرى محادثات مع المسؤولين السوفيات في دائرة العلاقات الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ولجنة التضامن الافرو ـ آسيوي وفي وزارة الخارجية، وذلك في اطار تعزيز العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية (**وفا** ، ٢٥/١١/١٩٨٦).

• حذر رئيس الكنيست الاسرائيلي، شلومو هليل، من مغبة الوضع «الذي نسمع فيه هتاف ' الموت للعرب ' والقاء الحجارة على النوافذ والاعتداءات على الاشخاص». واضاف هليل قائلاً: «ان من الصعب جداً عليَّ ان اتحمل تلك الصورة التي شاهدناها على شاشات التلفزيون، وشاهدها العالم أجمع؛ وهي الصورة التي توحي بأن هناك افراداً يلطخون سمعة اسرائيل» (**عل همشمار** ، ٢٥/١١/١٩٨٦).

• اعلن القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل لا تتدخل في الحرب العراقية ـ الايرانية، ونفى انها تتعاون مع نظام الخميني. ورفض بيرس التحدث حول صفقة الاسلحة، بحد ذاتها (**هآرتس** ، ٢٥/١١/١٩٨٦).

٢٥/١١/١٩٨٦

• وجهت م.ت.ف. عبر مندوبها الدائم في المنظمة الدولية، زهدي الطرزي، مذكرة الى كل من الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، والرئيس الدوري لمجلس الامن الدولي، حول الانتهاكات الخطرة والاعتداءات الصهيونية ضد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس والمناطق المحتلة. وطالبت م.ت.ف. الامم

المتحدة ومجلس الامن الدولي باتخاذ خطوات عملية لايقاف هذه الاعتداءات (**وفا** ، ٢٦/١١/١٩٨٦). وطالب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى مفتي القدس، الشيخ سعدالدين العلمي، المجتمع الدولي بارسال قوة دولية الى القدس المحتلة لحماية سكانها وممتلكاتهم والاماكن المقدسة. وجاءت مطالبته هذه في بيان وجهه الى القناصل العاملين في القدس، وتلاه في مؤتمر صحافي عقده لتوضيح واقع الاعتداء الصهيوني على السكان الفلسطينيين في المدينة (**الرأي** ، ٢٦/١١/١٩٨٦). وقد اعلن القنصل الاميركي، موريس درايبر، الى الصحافيين انه سوف ينقل ما سمعه الى حكومته في واشنطن (**عل همشمار** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• رفض الكنيست الاسرائيلي، بكامل هيئته، الاقتراحات الاربعة لحجب الثقة عن الحكومة، في اعقاب احداث الايام السبعة في القدس. وقد هاجم المتحدثون، من ممثلي مبام وراتس وراكح والقائمة التقدمية الذين قدموا اقتراحات حجب الثقة، الحكومة والشرطة لاخطائهما وضعفهما. وقد تم رفض تلك الاقتراحات باغلبية اصوات الائتلاف الحاكم (**عل همشمار** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• تواصلت المعارك بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول قرية مغدوشة، الواقعة على التلال المحيطة بمدينة صيدا. وتباينت بيانات الطرفين حول ذلك. فقد ادعت «أمل» بأنها استعادت سيطرتها على القرية، في حين نفى الفلسطينيون ذلك (**الاهرام** ، ٢٦/١١/١٩٨٦). وطالبت م.ت.ف. في بلاغاتها العسكرية، القوى الوطنية اللبنانية والاسلامية بالتحرك لوضع حد لتعديات «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان برنامج تنمية المناطق المحتلة هدفه ربط اقتصاد تلك المناطق باقتصاد الضفة الشرقية لنهر الاردن. واضاف، في محاضرة القاها في فندق الاردن، في عمان، ان هذه الخطة جاءت بعد ان عجزت لجنة الصمود المشتركة عن القيام بواجبها على أكمل وجه (**الرأي** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• قام وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يرافقه رئيس الاركان وقائد المنطقة الشمالية، بتفقد الحدود الشمالية والاجتماع مع قادة على مستوى عالٍ والاستماع الى استعراض للوضع الامني في المنطقة. وبعد ذلك، اجتمع وزير الدفاع مع عشرات الضباط الذين يخدمون على حدود لبنان، وبحث معهم في المشاكل العسكرية القائمة في المنطقة (**عل همشمار** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• اعلن وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، لدى عودته من زيارة قصيرة لمصر، انه اكد للرئيس المصري حسني مبارك التزام اسرائيل المشاركة في اللجنة التحضيرية، اعداداً للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**دافار** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

• اعترفت اسرائيل بأنها باعت اسلحة الى ايران بناء على طلب الولايات المتحدة الاميركية، ولكنها انكرت الانباء القائلة بأنها حوّلت جزءاً من الاموال المحصلة ثمناً للاسلحة الى متمردي «الكونترا» في نيكاراغوا. وقد جاء هذا الاعتراف بعد اجتماع جمع كلاً من رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، تم في اعقابه اصدار بيان نص على ان «اسرائيل قدمت يد المساعدة في نقل اسلحة دفاعية وقطع غيار من الولايات المتحدة الى ايران، وذلك بناء على طلب من الولايات المتحدة الاميركية. وقد تم تحويل الدفع مقابل تلك الاعتدة، بواسطة مندوب ايراني الى احد المصارف السويسرية مباشرة، وذلك طبقاً لتعليمات الاميركيين، دون تحويل تلك الاموال عن طريق اسرائيل» (**يديعوت احرونوت** ، ٢٦/١١/١٩٨٦).

١٩٨٦/١١/٢٦

• مع استمرار القتال بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، هدد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، وليد جنبلاط، بالانضمام الى «أمل» في مقاتلة الفلسطينيين، اذا توسعت رقع المعارك. ورداً على تصريحات جنبلاط، أصدرت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بياناً اعلنت فيه استعدادها للانسحاب الى المخيمات، اذا ابدى جيش التحرير الشعبي، التابع لجنبلاط، والقوى الوطنية اللبنانية استعدادها لتسلم المواقع الفلسطينية في قرية مغدوشة (**الرأي** ، ٢٧/١١/١٩٨٦).

• اجتمع مدير عام الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. عبداللطيف ابو حجلة، مع سفيري النمسا ويوغوسلافيا، لدى تونس، كلاً على حدة، وبحث معهما في اوضاع الفلسطينيين في المناطق المحتلة بشكل عام، والوضع في مدينة القدس بشكل خاص، وطلب، باسم م.ت.ف. من النمسا ويوغوسلافيا تأييد طلب فرض حماية دولية للاماكن المقدسة في القدس ولسكانها

(**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٦).

• دعا وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، في تصريح له، المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه ما يتعرض له سكان المناطق المحتلة من اعتداءات اسرائيلية، وخاصة ما تتعرض له مدينة القدس (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/٢٧).

• شكل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والوزيران شمعون بيرس واسحق رابين، لجنة تحقيق، مهمتها معرفة المصدر الذي تسربت منه في اسرائيل حكاية دور اسرائيل في «المؤامرة الايرانية» او في صفقة الاسلحة الاميركية ـ الاسرائيلية ـ لايران (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٦/١١/٢٧). واعرب بيرس عن غضبه، عندما هب للدفاع عن الحكومة، التي تعرضت لهجوم شديد في الكنيست من الائتلاف والمعارضة على حد سواء، بخصوص «المؤامرة الايرانية». ورفض بيرس طلب تعيين لجنة تحقيق للبحث في فضيحة تزويد ايران بالاسلحة، وقال ان اسرائيل نفذت ما طلبته منها الولايات المتحدة الاميركية (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١١/٢٧). من جهته، ذكر رابين انه لم يطلب من اسرائيل تحديد موقف بشأن تزويد ايران بالاسلحة، بل طلب منها مساعدة الولايات المتحدة، وقد ساعدتها (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١١/٢٧). وقال نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي: «هناك أمور لا تعرف كل الحكومات كل شيء عنها، لكن هذه الامور تتم بعد تفكير، وبناء على طلب من اميركا، عندما يواجه الاميركيون مشكلة، او أزمة». واضاف: «لقد استجبنا لهذا الطلب، ولذلك، يجب عدم وضع اسرائيل في موضع من عمل شيئاً دون علم أحد، فقد تمت المسألة بالتنسيق» (**المصدر نفسه**). وصرح وزير الدولة الاسرائيلي، عيزر وايزمان، في برنامج «موكيد» التلفزيوني، بأنه اوصى، خلال اجتماع مجلس الوزراء المصغر، بأن تعرض صفقات الاسلحة، من الآن فصاعداً، على مجلس الوزراء للتصديق عليها. وقال وايزمان ان عدم طرح الموضوع على مجلس الوزراء حال دون اجراء مناقشة مبدئية حول مسألة ما اذا كان من الافضل لاسرائيل، بصفة عامة، من ناحية اهدافها السياسية، تشجيع نظام الخميني. وقد اجاب وايزمان على ذلك بالنفي، واشار الى انه نشأ عرف، في السنوات الاخيرة على ما يبدو، يقضي باتمام صفقات اسلحة بموافقة رئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع فقط (**المصدر نفسه**). من ناحية اخرى، قال عضو الكنيست يائير تسبان (مبام)، رداً على قرار رئاسة الكنيست بعدم السماح بادراج موضوع بيع الاسلحة لايران ضمن جدول اعمال الكنيست، ان الحكومة ما زالت تورد اسلحة للنظام الذي يمول ويدرب ويرسل ارهابيين انتحاريين لضرب جنود الجيش الاسرائيلي في لبنان. وطالب تسبان بفرض رقابة برلمانية على بيع الاسلحة. وقال ان الذي بدأ هذه السياسة المشكوك فيها، هو اريئيل شارون، وانه علم من مصادر موثوقة انه، في مقابل بيع الاسلحة للخميني، اجرى شارون اتصالات مع ضباط كبار سابقين في جيش الشاه، ابدوا اهتمامهم بتلقي مساعدة من اسرائيل للسعي من اجل قلب نظام الخميني. وقال تسبان، ايضاً: «وهكذا ينكشف الطابع المشكوك فيه، والذي يتسم بالمغامرة والنفعية للسياسة التي اتبعها شارون، والتي كشفتها بكاملها حرب لبنان، بكل المآسي التي احدثتها» (**المصدر نفسه**).

١٩٨٦/١١/٢٧

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، نداء الى الملوك والرؤساء العرب ناشدهم فيه التحرك الفوري والتدخل لوقف المأساة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان والتي تنفذها ميليشيا حركة «أمل» والمخابرات السورية (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٧).

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور العراق حالياً، مع الرئيس العراقي صدام حسين، وبحث معه في الاوضاع في المنطقة العربية بشكل عام، والوضع على الساحة اللبنانية، وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية بشكل خاص (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١١/٢٨). وأكد الرئيس العراقي لعرفات وقوف العراق الثابت الى جانب الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. واستنكر الاعمال التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٨).

• عُقد اجتماع في تونس، بدعوة من الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. ضم رؤساء مندوبي البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدة لدى تونس، وذلك للبحث في مجريات الوضع الفلسطيني الراهن. وعرض عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، للمجتمعين، الوضع في الاراضي المحتلة، واعتداءات ميليشيا حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وما تم التوصل اليه حول الوحدة الوطنية

الفلسطينية، وطالب بوقفة عربية موحدة ازاء هذا الوضع الخطير الذي تتعرض له القضية الفلسطينية (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٧).

• مع استمرار القتال حول قرية مغدوشة بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، شن الطيران الاسرائيلي غارة جوية استهدفت مخيمي عين الحلوة والمية ومية القريبين من صيدا ومن منطقة المعارك (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٢٨). وقد فشلت جهود الوساطة التي ترعاها سوريا للتوصل الى وقف لاطلاق النار بين «أمل» والفلسطينيين، وتوقفت المحادثات عند اصرار الطرفين، الفلسطيني و «أمل»، على موقفيهما (**الرأي** ، ١٩٨٦/١١/٢٨). وفي وقت لاحق، أعلن في دمشق عن التوصل الى اتفاق لايقاف اطلاق النار، أعلن عنه الناطق باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد عبدالمجيد، عقب الاجتماع الذي عقدته الجبهة مع وفد الحركة الوطنية اللبنانية (**المصدر نفسه**). هذا، وقد قامت ميليشيا «أمل» بحرق المساكن في مخيم البرغلية، القريب من صور، وتشريد سكانه الفلسطينيين ونهب منازلهم. وحملت م.ت.ف. في بيان لها، حركة «أمل» مسؤولية الاعتداء على المخيم المذكور، وطالبت جميع الدول الصديقة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني لمواجهة المحنة التي يواجهها (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٨).

• اتضح من البيانات الاحصائية التي تجمعت في وزارة السياحة الاسرائيلية، انه خلال الشهور العشرة الاولى من هذا العام حدث انخفاض بنسبة ٢٠ بالمئة في عدد الزوار الذين حضروا الى اسرائيل، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. فقد دخل الى اسرائيل حتى نهاية شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١,٠٠٦,٤٠٠ مليون زائر حضر منهم ٧٧٥ الفا من طريق الجو (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٢٨).

• جاء في الكتاب السنوي البريطاني «جينس» ان مخزون القنابل النووية التي تملكها اسرائيل، يتراوح بين ٢٠ الى ٢٥ قنبلة «جاهزة للتركيب». ويأتي هذا التقرير في مقدمة الكتاب السنوي، والذي يتناول شبكات الاسلحة في العالم (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٦/١١/٢٨).

١٩٨٦/١١/٢٨

• أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في رسالة وجهها الى صحيفة «الأهرام» القاهرية، اصرار الشعب الفلسطيني على مواصلة الكفاح لانتزاع حقه في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني المستقل على تراب ارضه (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٢٩).

• رحب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بتصريحات الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، التي قال فيها ان الظروف مواتية لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. وأكد خلف ان اجتماعات جديدة ستعقد بين القادة الفلسطينيين في اطار اعادة الوحدة الى م.ت.ف. (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٢٩). وصرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لمحطة «اذاعة الشرق» التي تبث من باريس، بأن م.ت.ف. مستعدة لاعادة النظر باتفاق القاهرة الذي ينظم الوجود الفلسطيني في لبنان. وقال ان معارك المخيمات في لبنان هي نتيجة فشل الوساطة بين سوريا و م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/٢٩). في غضون ذلك، تواصل القتال بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. وفي المقابل، فشلت المساعي السياسية للوصول الى ايقاف اطلاق النار. وصرح رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، من دمشق، بأنه لن يقبل بأي سلاح يرفع في الجنوب بغير ارادة حركة «أمل». وقال ان جبهة الانقاذ الفلسطينية تتعهد بما لا تستطيع القيام به (**المصدر نفسه**).

• طالب رئيس حركة عدم الانحياز، رئيس مجلس وزراء زيمبابوي، روبرت موغابي، سكرتير عام الامم المتحدة والاسرة الدولية باتخاذ خطوات عاجلة لايقاف حملة الابادة التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. وأعرب موغابي، في بيانه الموجه الى الامم المتحدة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، عن ان دول حركة عدم الانحياز قلقة من الحملة التي يتعرض لها الفلسطينيون في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١١/٢٨).

١٩٨٦/١١/٢٩

• بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى الامم المتحدة اوضح فيها ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان. واكد عرفات ان السلام العادل في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف واقامة دولته المستقلة على ارضه (**وفا** ،

١٩٨٦/١١/٢٩). وللمناسبة ذاتها، عقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في تونس، مؤتمراً صحافياً، تحدث فيه عما يعانيه الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان، جراء اعتداءات حركة «أمل» المدعومة من سوريا (**المصدر نفسه**).

• وقعت في القدس الشرقية ومناطق اخرى في الضفة وفي غزة سلسلة من التظاهرات وتعطيل الدراسة، بمناسبة التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الذكرى السنوية لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في العام ١٩٤٧ (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٣٠). كذلك اكتشفت كميات كبيرة من المنشورات التي تدعو الى الكفاح المسلح ضد اسرائيل، وذلك خلال عمليات التفتيش، التي قامت بها قوات الامن الاسرائيلية، مساء يوم الجمعة، في جامعة النجاح في نابلس، وقد صودرت هذه المواد. ورداً على ذلك، توقف الطلبة عن الدراسة يوم السبت (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٣٠).

• كشفت مصادر عربية وغربية في موسكو عن ان الاتحاد السوفياتي يجري مباحثات سرية مع م.ت.ف. في اطار جهود تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. وقد كثف الاتحاد السوفياتي جهوده في الفترة الاخيرة متجاهلاً الاعتراضات التي تبديها سوريا. وتتركز جهود السوفيات على الوصول الى التنسيق بين «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكان لقاء عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في موسكو، مع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في هذا الاطار (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١١/٣٠).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في حديثه مع وزير الدفاع السويدي، انه يتوقع استئناف حركة مسيرة السلام في شهر كانون الثاني (يناير)، بعد انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في الكويت. واكد بيرس التزام اسرائيل مواصلة نشاط قوات حفظ السلام في لبنان، وذلك بمناسبة انضمام ٧٠٠ جندي سويدي، كدفعة أولى، الى قوات حفظ السلام، بدلاً من الوحدة الفرنسية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٣٠). وصرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في لقاء مع وزير الدفاع السويدي، بأن سوريا تقف وراء الاعمال الارهابية في جنوب لبنان والمواجهة ضد اسرائيل. وقد وعد شامير وزير الدفاع السويدي بأن تعمل اسرائيل كل ما في استطاعتها حتى يستطيع الجنود السويديون، الذين يخدمون في قوات حفظ السلام في لبنان، اداء مهمتهم (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٣٠).

• اعلنت حكومة سيري لانكا عن تأييدها للقضية الفلسطينية، وذلك بعد ان تعرضت للنقد، بسبب الاتصالات التي تجريها مع اسرائيل. وكانت زعيمة المعارضة انديرا باندرانايكا علقت، قبل ذلك بيوم واحد، على زيارة رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، لسيري لانكا، ووجهت النقد الى الحكومة على توثيق علاقاتها مع اسرائيل، وقالت ان ذلك سبب غضباً في اوساط المسلمين السيري لانكيين وفي الدول العربية وكذلك في الهند. وكانت سيري لانكا قطعت علاقاتها مع اسرائيل في العام ١٩٧٠، لكن الحكومة الحالية سمحت لاسرائيل، في العام ١٩٨٤، باقامة «قسم رعاية مصالح» لها في السفارة الاميركية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١١/٣٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في المؤتمر السنوي للجنة رؤساء وتحرير الصحف، الذي عقد بمناسبة التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) في «بيت سوكولوف» في تل ـ ابيب، ان «اسرائيل لم تتلق اي طلب بخصوص استدعاء مواطنين اسرائيليين لاجراء اي تحقيق معهم في الولايات المتحدة الاميركية حول قضية تزويد ايران بالاسلحة، واذا جاء مثل هذا الطلب، فسنضطر للتباحث في المسألة، وندرس كل حالة بصورة مستقلة». واضاف شامير: «ليس لدي اي شك في ان كل ما تم بهذا الخصوص، انما تم بصورة سليمة ووفقاً للمصلحة الوطنية» (**دافار** ، ١٩٨٦/١١/٣٠).

١٩٨٦/١١/٣٠

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، الذي يزور الجزائر حالياً، مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وشرح الوزير للرئيس الجزائري الوضع الذي تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان، والاوضاع في المناطق المحتلة. وجدد الرئيس الجزائري تأكيد موقف الجزائر الداعم للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. كما اجتمع الوزير مع مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وتداول معه في القضايا ذاتها (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/١). وقد اتصل الرئيس الجزائري هاتفياً بالرئيس السوري حافظ الاسد، وتركز الحديث، خلال الاتصال، على ضرورة

ايقاف الحرب ضد المخيمات ووقف هجمات ميليشيا «أمل» على المخيمات الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١).

• تواصلت النداءات والاتصالات من اجل وقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد دعت م.ت.ف. الى عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب في تونس للبحث في الموضوع. وبثت وكالة انباء الجماهيرية الليبية، ان ليبيا تؤيد عقد قمة عربية عاجلة كانت م.ت.ف. دعت اليها الاسبوع الماضي على ان تخصص للبحث في محنة الفلسطينيين في لبنان ـ حسب تصريح أحد المسؤولين الليبيين. وفي دمشق، اجتمع الرئيس السوري حافظ الاسد ونائبه عبدالحليم خدام والشخص الثاني في الزعامة الليبية الذي يزور دمشق حالياً، الرائد عبدالسلام جلود، وبحثوا في الاوضاع في لبنان والحرب ضد المخيمات. وفي القاهرة، قال الرئيس المصري حسني مبارك، ان الحرب على المخيمات كارثة على لبنان وعلى الامة العربية بأسرها وستنتهي باستنزاف موارد الامة العربية. وفي الكويت، وجه مجلس الوزراء نداء جديداً لانهاء القتال بين «أمل» والفلسطينيين (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١).

• قررت الحكومة الاسرائيلية التصديق، مرة اخرى، على وثيقة التحكيم بشأن طابا، والتي وقعت عليها اسرائيل ومصر في ١٩٨٦/٩/١١. واعترض على التوقيع، مرة اخرى، وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، كما امتنع الوزير يوسف شابير عن التصويت. وتصبح وثيقة التحكيم سارية المفعول بعد تبادل اوراق التصديق، للمرة الثانية، بين اسرائيل ومصر في ١٩٨٦/١٢/٨، في جنيف، في سويسرا (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١).

• ذكرت مجلة «فوخن بريسيه»، التي تصدر في فيينا، في تحقيق صحفي، ان حوالى ١١٠ يهود ايرانيين يصلون ، اسبوعياً، الى فيينا، في طريقهم الى اسرائيل، او الى دول اخرى في الغرب. وذكرت المجلة ان المسألة ظلت سراً، وترفض جميع الاطراف المتصلة بالعملية ذكر اية تفاصيل. وعلى حد تعبير المجلة، يقيم في فيينا، حالياً، ما يقارب ١٠٠٠ يهودي ايراني، كانوا وصلوا اليها من طريق تركيا بأساليب ملتوية (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/١).

• اتضح من تقرير لجنة الديموغرافيا، التي شكلتها الادارة الصهيونية، ان عدد اليهود خارج اسرائيل بدأ يقل. ففي العام ١٩٧٠، كان عدد السكان اليهود في بلدان العالم ١٠,٤ ملايين نسمة، وفي نهاية العام ١٩٨٥ بلغ العدد ٩,٥ ملايين نسمة، وما زال عدد اليهود في انخفاض، وسيصل عددهم في العام ١٩٩٠ الى تسعة ملايين وفي العام ٢٠٠٠ الى ثمانية ملايين. وسوف يقدم هذا التقرير، اليوم، في جلسة ادارة المنظمة الصهيونية، التي ستعقدها في القدس. وجاء في التقرير، ايضاً، انه، في العام ١٩٣٩، كان عدد اليهود ١٦,٥ مليوناً، وبعد الحرب العالمية الثانية، انخفض العدد الى ١٠,٤ ملايين، وسوف يصل، في العام ٢٠٢٥، الى ستة ملايين يهودي فقط (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١).

١٩٨٦/١٢/١

• ناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الأمة العربية، ان تتحرك لانقاذ مصير نصف مليون فلسطيني يتعرضون لابشع عمليات التصفية في لبنان. وقال عرفات، حول سيطرة المقاتلين الفلسطينيين على قرية مغدوشة، ان الفلسطينيين لا يفكرون في ان يكون لهم وجود عسكري في لبنان، لكن م.ت.ف. لن تسمح بالاعتداء على أي فلسطيني في أي مكان. وقال عرفات، ايضاً، ان مخطط حركة «أمل» هو طرد الفلسطينيين خارج لبنان (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٢). هذا وتستمر المعارك بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين دون بروز أي بوادر ايجابية للتوصل الى اتفاق سياسي حول تنظيم العلاقة بين الفلسطينيين والأطراف اللبنانية في لبنان (**المصدر نفسه**).

• وجه الرئيس المصري حسني مبارك كلمة الى الامم المتحدة، بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، أكد فيها ان الوقت قد حان لتكثيف الجهود لكسر حلقة العنف التي سيطرت على اجواء المنطقة مدة اربعين عاماً. ودعا مبارك جميع الاطراف المعنية في المنطقة والعالم لجعل العام ١٩٨٧ عام المفاوضات من اجل السلام وتلبية الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٢). ووجه الملك الاردني حسين، أيضاً، رسالة الى الامم المتحدة، في المناسبة ذاتها، قال فيها ان أسس ومنطلقات الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الموقع بين الاردن و م.ت.ف. في ١٩٨٥/٢/١١ ما زالت تحكم التحرك السياسي الاردني. وقال الملك ان السبيل الوحيد للسلام هو تحقيق السلام العادل والدائم على اساس الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة الملزمة

(**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢). وقال الرئيس السوري حافظ الاسد، في رسالة الى الامم المتحدة، في المناسبة ذاتها، ان قضية الشعب العربي الفلسطيني «هي قضيتنا المركزية في سوريا، وهي محور نضالنا من اجل السلام العادل في منطقتنا، والطريق الى هذا السلام هو انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واقرار حقوق الشعب الفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة في اطار مؤتمر دولي» (**البعث** ، دمشق، ١٩٨٦/١٢/٢). وفي المناسبة ذاتها، ايضاً، أصدر اتحاد المحامين العرب بياناً أكد فيه ان المؤتمر الدولي الذي تحضره الاطراف المعنية كافة، بما فيها م.ت.ف. هو السبيل الى الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية؛ كما اكد البيان حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة على كامل ترابه (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٢).

• احتفلت الامم المتحدة بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني. وأشار السكرتير العام للأمم المتحدة، في كلمة له بهذه المناسبة، الى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط كسبيل للتسوية الدائمة واحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالدرجة الاولى حقه في اقامة دولته على أرضه (**البعث** ، ١٩٨٦/١٢/٢).

• قررت مؤسسات الطائفة اليهودية في الارجنتين، ولاول مرة، العمل من اجل تشجيع الهجرة الى اسرائيل. وسيشترك في هذا النشاط، ايضاً، رؤساء المنظمات اليهودية ومؤسسات التعليم اليهودي والاتحاد الصهيوني وكبار مبعوثي الوكالة اليهودية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢).

١٩٨٦/١٢/٢

• القيت زجاجة مولوتوف على منزل عربي في الحي الاسلامي في مدينة القدس القديمة يقع بالقرب من البيت الذي يقع على مسافة غير بعيدة من المدرسة الدينية «شوفو بانيم». كما اكتشفت خمس زجاجات مولوتوف اخرى جاهزة للاستخدام (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• دخلت الحرب بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين أسبوعها الخامس. وافادت الانباء بأن «أمل»، تدعمها القوات السورية واللواءان الاول والسادس، التابعان للجيش اللبناني، وأنصار ايلي حبيقة، تستعد لشن هجوم حاسم على مخيم شاتيلا في بيروت الغربية. وقد عمّت الاشتباكات جميع محاور القتال، من صور الى بيروت (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• وجه ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، نداء دعا فيه الأطراف المتقاتلة على الساحة اللبنانية الى القاء السلاح وحقن الدماء، وطالب بحماية المخيمات الفلسطينية من أي اعتداء عليها (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ختام مناقشتها العامة للقضية الفلسطينية، على قرار جديد يطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ويدعو الامين العام للأمم المتحدة الى متابعة جهوده لتحقيق هذا الهدف. وقد صوتت الى جانب القرار ١٢٣ دولة، وعارضته الولايات المتحدة واسرائيل، بينما امتنعت عن التصويت ١٩ دولة. وعلق مندوب م.ت.ف. الدائم لدى الامم المتحدة، زهدي الطرزي، على ذلك بالقول ان نتيجة التصويت كانت مشجعة (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• ذكر مصدر اردني مسؤول ان الحكومة الاردنية وافقت على الاشتراك في الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي طالبت م.ت.ف. بعقده للبحث في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما أعلنت حكومة الكويت موافقتها على حضور الاجتماع (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان اسرائيل تدرك الخطر الجسيم الذي يترصدها ازاء حقيقة ان لدى سوريا اسلحة كيماوية. وقال، ايضاً: «اننا نعمل، وسنعمل، كل ما في وسعنا للاستعداد لهذا الخطر الجسيم». واضاف رابين ان موقف سوريا المتطرف، في مجال الاسلحة الكيماوية، يشكل خطراً على سلام دول المنطقة (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• سافر الى أيطاليا ثلاثة من رجال القانون العرب من اسرائيل، هم عزيز شحادة ونبيل ابراهيم، من الناصرة، وصبري محسن، من قرية جت، وذلك لحضور مؤتمر دولي للتصديق على ميثاق حقوق الانسان العربي. وسوف يستمر المؤتمر ثمانية ايام، وتنظمه الادارة القانونية في الجامعة العربية، ويشترك فيه رجال قانون معروفون من الدول العربية واوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• اختتمت الاحزاب الاشتراكية الافريقية اجتماعاتها في القاهرة. وصرح رئيس رابطة الاحزاب الاشتراكية الافريقية، ليوبولد سنغور، بأن المؤتمر دان

الهجوم على المخيمات الفلسطينية، وأكد دعمه الكامل لـ م.ت.ف. وحقها المشروع في تقرير مصير الشعب الفلسطيني (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• وصل وزير الخارجية الايطالية المسؤول، ايضاً، عن الامن الداخلي، وعن الشرطة، اوسكار لويجي سكلزور، الى اسرائيل للتوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال مكافحة الارهاب. وهذه اول اتفاقية علنية توقع بين اسرائيل وبين اية دولة، بخصوص مكافحة الارهاب. وتعتبر اسرائيل ثالث دولة توقع معها ايطاليا على اتفاقية من هذا القبيل (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

• تجري اسرائيل والاتحاد السوفياتي حواراً هادئاً، في محاولة للوصول الى تطبيع العلاقات فيما بينهما. وخلال الاتصالات، التي اجريت على مستوى عالٍ، ابدى السوفيات استعدادهم لاستئناف المباحثات بشأن اقامة علاقات على مستوى قنصلي في البداية، والبحث في مشكلة الهجرة، وذلك مقابل التخلي عن معارضة اشتراكهم في المسيرة السياسية في الشرق الاوسط ، فضلاً عن اشتراكهم في المؤتمر الدولي (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٣).

١٩٨٦/١٢/٣

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، نداء عاجلاً الى الملوك والرؤساء العرب اكد فيه ان ثلاثة آلاف ضابط وجندي من اللواءين الاول والسادس التابعين للجيش اللبناني وكتيبة الاسد ومغاوير من الجيش السوري تدعمهم دبابات تي ـ ٥٤ و تي ـ ٥٥ والمدفعية السورية بعيدة المدى تحاصر مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. وطالب عرفات الزعماء العرب بتحمل مسؤولياتهم تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٣). من ناحية اخرى، وصل الى ليبيا، في زيارة مفاجئة، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وقالت مصادر مطلعة ان زيارة الرئيس الجزائري لليبيا تأتي في اطار التشاور الثنائي بين ليبيا والجزائر للعمل على ايقاف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانت ليبيا حاولت التدخل في هذا الشأن، لكن حركة «أمل» عارضت ذلك (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

• تظاهر طلبة عرب وسط مدينة القدس ضد الاعتداءات الاخيرة على السكان العرب في القدس الشرقية، ونادى المتظاهرون بالقيام بتظاهرات من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي، واقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. وقد القت الشرطة الاسرائيلية القبض على اشخاص للتحقيق معهم (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

• صرح منسق العمليات الاسرائيلي في جنوب لبنان، اوري لوبراني، الذي كان سفيراً لاسرائيل في ايران، بأن ايران تشهد، الآن، مرحلة ضعف نشاط الثورة الخمينية. وقال لوبراني: «يجب ان ننظر الى الثورة الخمينية من زاوية المواجهة مع مبعوثي الخميني في جنوب لبنان، ومن حيث يتوجب على اسرائيل ان تضربهم، بكل قوتها، لابعادهم، ومنعهم من الاضرار بها، لكن من الخطأ ان ننسى الجانب الجغرافي ـ السياسي للمصالح المشتركة بعيدة المدى مع الشعب الايراني، وليس هناك من شك في ان تطرف ثورة الخميني يعتبر ظاهرة عابرة؛ ويجب ان نستأنف البحث عن سبيل للحوار» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

• في اطار التشاور بين مصر و م.ت.ف. التقى وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، وناقشا وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وجهود مصر من اجل تحقيق السلام في المنطقة. كما غادر القاهرة الى دمشق وفد يمثل احزاب المعارضة في مصر، برئاسة رئيس حزب العمل الاشتراكي ابراهيم شكري، لاجراء محادثات مع الرئيس السوري حافظ الاسد، من اجل وقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٤).

١٩٨٦/١٢/٤

• قتل اثنان من الطلبة العرب، واصيب ١١ منهم بجراح، في اثناء التظاهرات التي قام بها مئات من طلبة جامعة بير زيت داخل الحرم الجامعي القديم. وقد بدأت التظاهرات بعدما أقام الجيش الاسرائيلي نقاط تفتيش عند مدخل الجامعة. وبعدما اشتكى احد الاساتذة من طول مدة اجراءات التفتيش، خرج ٤٠٠ طالب من مبنى الجامعة، وبدأوا يقذفون الحجارة على السيارات المدنية والعسكرية الاسرائيلية واشعلوا النار في اطارات السيارات، وهم يرددون هتافات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• تواصل القتال بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن مخيمات صور وصيدا وبيروت. وفي الوقت ذاته، تولت البوارج الاسرائيلية قصف المواقع الفلسطينية على تلال

مخيمي المية ومية والسيروبية، جنوب صيدا (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• ذكرت وكالة الانباء الليبية ان العقيد معمر القذافي استقبل الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش. ولم تذكر مضمون المحادثات (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• تقدمت الاحزاب الوطنية اللبنانية بمشروع لانهاء المعارك الدائرة بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، وافق عليه رئيس «أمل»، نبيه بري، وتتلخص خطوطه العريضة بايقاف اطلاق النار وعودة المقاتلين الفلسطينيين الى داخل المخيمات وفك الحصار عنها وتنظيم العلاقة بين الفلسطينيين واللبنانيين. كما اعلن نائب وزير الخارجية الايرانية، في دمشق، عن مشروع مشابه، رحبت به جميع الاطراف، واشترطت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية قبول الطرف الآخر ايقاف اطلاق النار (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• بدأ وفد احزاب المعارضة المصرية محادثاته في دمشق والتقى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير خارجية سوريا فاروق الشرع، في اجتماعين منفصلين، وتناولت المباحثات الاوضاع العربية عموماً والوضع في لبنان بشكل خاص. وتأتي زيارة الوفد المذكور الى دمشق في اطار المساعي لايقاف الحرب التي تشن ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**البعث** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• قال المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، د. يوسي بايلين، في نهاية الحفل الذي قدم فيه سفير جنوب افريقيا الجديد اوراق اعتماده الى رئيس الدولة، ان «اسرائيل لن تسلم، على الاطلاق، بسياسة التمييز العنصري؛ فنحن جزء من ذلك العالم المتنور، الذي يحاول عمل كل ما في وسعه كي لا تكون مثل هذه السياسة هي سياسة حكومة جنوب افريقيا». واضاف بايلين ان اسرائيل مهتمة باقامة علاقات دبلوماسية مع اية دولة تريد ذلك، وجنوب افريقيا احدى هذه الدول، لكن اسرائيل لن تسلم بسياسة التمييز العنصري (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• اعلن سفير اسرائيل في بلجيكا، يوسف هداس، في لقاء مع بعض الصحافيين الذين حضروا الندوة التي اقامها صندوق فريدريك نويمان في مؤسسات السوق الاوروبية المشتركة، ان التوقيع سيتم على اتفاقية لتخفيض الرسوم الجمركية بين اسرائيل وبين السوق الاوروبية المشتركة. وقد حدد موعد التوقيع على الاتفاقية، التي بدأ التفاوض بشأنها منذ ثلاث سنوات، في اجتماع عقده السفير هداس، امس، مع ممثل السوق الاوروبية في بروكسل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

١٩٨٦/١٢/٥

• ساد الهدوء الحذر مواقع القتال بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، بعد موافقة الأطراف المعنية على المشروع الايراني. واذاعة سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في دمشق بياناً شكرت فيه حركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على قبولهما المشروع (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٦).

• ناشدت م.ت.ف. في بيان لها، الأمة العربية، والاسلامية، ودول مجموعة عدم الانحياز، وكل الشرفاء في العالم، التدخل السريع لايقاف ميليشيا «أمل» عن تدمير المخيمات الفلسطينية التي تتولى ذلك بأوامر شخصية من الرئيس السوري حافظ الأسد (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٥).

• تقرر عقد الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية يوم الاثنين المقبل في ١٩٨٦/١٢/٨. وكانت م.ت.ف. دعت الى عقد هذه الدورة للبحث في موضوع الحرب ضد المخيمات. وبعد ان اكتمل النصاب القانوني لعقد الدورة، حيث وافقت ١٤ دولة عربية حتى الآن على انعقادها، أبلغت الأمانة العامة الى الدول الاعضاء موعد انعقاد الدورة (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٦).

١٩٨٦/١٢/٦

• فشل اتفاق وقف اطلاق النار بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمات لبنان الذي ترعاه ايران. وتجددت الاشتباكات في مخيمات بيروت وصيدا وصور، وتبادلت حركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية الاتهام حول مسؤولية كل طرف عن خرق وقف اطلاق النار (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٧). وكان مصدر فلسطيني في بغداد وصف وقف اطلاق النار، نتيجة المساعي الايرانية، بأنه خطة تهدف الى تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان وضمان أمن اسرائيل في وجه أية هجمات فلسطينية من لبنان (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• دانت مصر القصف الاسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية ان القصف الاسرائيلي للمخيمات

يشكل تصعيداً خطيراً للوضع، وجدد دعوة مصر الى الاطراف الاجنبية لرفع الايدي عن لبنان. وطالبت مصر مجلس الامن الدولي بادانة العنف الاسرائيلي ضد سكان القدس والضفة الغربية المحتلة (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• يعارض مجلس رؤساء المجالس المحلية العربية، بشدة، تصريح الوزير موشي ارنس، الذي قال فيه: «يجب التطلع الى تجنيد عرب اسرائيل في الجيش الاسرائيلي حتى يصبح لديهم الاحساس بالمشاركة الكاملة في حياة الدولة، وكضمان للمساواة في الحقوق». وجاء في بيان، نشره المجلس، ان عرب اسرائيل سيعارضون التجنيد الاجباري في الجيش الاسرائيلي في الظروف السياسية الراهنة، وطالما ان دولة اسرائيل تعتبر في حالة حرب مع الدول العربية، فضلاً عن الشعب الفلسطيني. وجاء في قرار المجلس القطري انه «لا يعقل ان يحمل المواطنون العرب في اسرائيل السلاح ويحاربوا اخوانهم الفلسطينيين والمواطنين العرب في الدول العربية»(**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• تقرر في لقاء عقده رؤساء الغرف التجارية في طولكرم وقلقيلية مع رؤساء اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل، في تل ابيب، ان تتعاون الغرف التجارية العربية في الضفة الغربية مع اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• القي القبض على ١٥ شخصاً، من بينهم فتى قاصر، وذلك في اثناء تظاهرة قامت بها جماعة «كامبوس» اليهودية ـ العربية في شارع ديزنغوف في تل ـ ابيب. وكان المتظاهرون يحتجون على مقتل الطالبين العربيين في جامعة بير زيت (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• دعا القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، الجماعة الدولية لفرض حظر على الامداد بالاجهزة المتصلة بانتاج اسلحة كيماوية. واعرب بيرس، في لقائه مع السلك الدبلوماسي، عن قلقه ازاء تسلح دول، مثل العراق وسوريا، باسلحة كيماوية، الامر الذي يمثل ـ في رأيه ـ خطراً لا يمكن التلسيم به (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• ذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية، ان صادرات صناعة الاسلحة الاسرائيلية تبلغ ـ حسب التقديرات الحذرة ـ مليار دولار في العام، اي حوالى ربع مجموع الصادرات الاسرائيلية (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

• بعث رئيس توغو برسالة الى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، يبلغ اليه فيها ان من المحتمل ان تستأنف، قريباً، العلاقات الدبلوماسية بين توغو واسرائيل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٧).

١٩٨٦/١٢/٧

• استمر وقف اطلاق النار الحذر بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين ، تخللته اشتباكات على محاور مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. كما تابع الوفد الايراني اتصالاته في صيدا وصور للتحضير لدخول بعثة الصليب الاحمر الدولي الى مغدوشة والرشيدية. ولم تسفر الاتصالات السياسية، في دمشق، بين اركان النظام السوري وقيادة حركة «أمل» وقادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وقادة الاحزاب الوطنية اللبنانية عن أية نتائج ملموسة، حيث تتمسك «أمل» والانقاذ بمواقفهما المعلنة (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٨). وعقد، في دمشق، اجتماع بين قادة فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة في دمشق والرائد الليبي عبدالسلام جلود وبحثوا معه في آلية تطبيق المبادرة الايرانية. كما عقد قادة الفصائل الفلسطينية آنفة الذكر اجتماعاً منفصلاً أعدوا فيه مذكرة لايقاق اطلاق النار وتنظيم العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، نقلها عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، احمد اليماني (ابو ماهر)، الى الموفد الايراني والرائد جلود (**المصدر نفسه**).

• نقلت وكالة اسوشيتد برس عن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، قوله ان فتح تقدمت بمشروع لايقاف اطلاق النار يتضمن أربع نقاط: وقف اطلاق النار؛ ورفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية؛ وتوفير ضمانات عربية بعدم مهاجمة «أمل» للمخيمات ثانية؛ وبحث مسألة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان مع الحكومة اللبنانية (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٨). من ناحية اخرى، قال خلف، في حديث لمجلة «يو.اس.نيوز» الاميركية، ان بعض الدول العربية، وفي مقدمها سوريا، يعادي م.ت.ف. اكثر مما يعادي اسرائيل. وأكد خلف ان م.ت.ف. تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الأطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٨).

• استقبل وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال الذي عرض للوزير المصري

الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة ووضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما عرض نتائج الحوار الذي أجري في وقت سابق في رومانيا بين وفد منظمة التحرير ووفد قوى السلام الاسرائيلية (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٨).

• بعثت ادارة المعرض الدولي للكتاب في القاهرة دعوة الى سفارة اسرائيل في مصر للاشتراك في المعرض الذي سيقام في نهاية العام الحالي. وتعتبر اسرائيل احدى الدول الخمس التي لها جناح دائم في المعرض الذي سيقام في مدينة نصر، في القاهرة (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٨).

• يتضح من البيانات التي نشرها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء ان الواردات، بدون الماس والوقود، في العام ١٩٨٦، ازدادت بنسبة ٢٦ بالمئة عما كانت عليه في الفترة المماثلة من العام الماضي. وقد سجلت اكبر زيادة في استيراد السلع الاستهلاكية، التي ازدادت بنسبة ٤٥ بالمئة خلال الشهور الممتدة بين تموز وتشرين الثاني (يوليو ونوفمبر) ١٩٨٦، وذلك بالمقارنة مع الربع الثاني من العام عينه، وبنسبة ٩٥ بالمئة بالمقارنة مع الربع الاول (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٨).

١٩٨٦/١٢/٨

• تواصل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها في بغداد للبحث في تدهور الموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان واستمرار اعتداءات ميليشيا «أمل» على تلك المخيمات. ويترأس الاجتماعات رئيس اللجنة ياسر عرفات (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٩). وقد تفجر القتال، مجدداً، بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، في منطقة صيدا، بعد أن حاولت ميليشيا «أمل» استعادة قرية مغدوشة. وكان رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، أعلن، في دمشق، رفض ايقاف اطلاق النار على أساس الاقتراح الذي قدمته جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. كما اعلن بري رفضه المسبق للقرارات التي سوف يتخذها مجلس وزراء خارجية الدول العربية (**المصدر نفسه**).

• جدد رئيس بلدية غزة المُقال، رشاد الشوا، الذي يزور الاردن حالياً، تأييده للمبادرة الاردنية المتمثلة في خطة التنمية الاردنية للمناطق المحتلة. وقال الشوا، في تصريح لجريدة «صوت الشعب» الاردنية: «اننا في الضفة الغربية وقطاع غزة بأمس الحاجة لمثل هذا الدعم». وقال ايضاً: «اننا نعتبر القطاع والاردن بلداً واحداً». وقد استقبل الوزير الاردني لشؤون الاراضي المحتلة، مروان دودين، الشوا واستمع منه الى عرض عن اوضاع القطاع والمشروعات التي يحتاجها (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• استمرت التظاهرات العنيفة في الضفة الغربية وفي مخيم بلاطة للاجئين. وقد قتل، في اثناء احدى التظاهرات، شاب آخر اسمه رمضان محمد، يبلغ من العمر ١٢ عاماً، واصيب اربعة شبان آخرون بجراح. هذا واستمر فرض حظر التجول، لليوم الرابع، على مخيم بلاطة، كما وقعت تظاهرات عنيفة، ايضاً، في اماكن أخرى، خاصة في ضواحي رام الله وفي قرية الحداد جنوب بيت لحم (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٩). في غضون ذلك، اجرى قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء ايهود براك، والقائد العسكري في الضفة الغربية، تحقيقاً شاملاً حول احداث يوم امس (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اثناء اجتماعه مع اثنين من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي، انه على الرغم من عمليات الاخلال بالنظام والامن في الضفة الغربية، فانه يساور اسرائيل الاحساس بأن اتجاهات سكان المناطق تميل عن تأييد م.ت.ف. الى اتجاه موال للاردن. واكد بيرس ان الاردن قد توصل الى استنتاج ان م.ت.ف. حاولت القيام بدور البديل لسلطته في المناطق (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• أقر وزير الدولة الاسرائيلي، موشي ارنس، في اثناء لقائه مع زعماء القرى الدرزية الذي تم في نهاريا، بأن دولة اسرائيل لم تؤد واجباتها تجاه الدروز في ما يتعلق بمنح ابناء الطائفة المساواة في الحقوق. وقال ارنس ان المقصود بذلك السكان الذين يؤدون «واجباتهم الوطنية» بأكملها، لكنهم لا يلقون الجزاء المناسب على ذلك. وقد عقد هذا اللقاء على اساس معارضة الدروز العودة الى اطار مكتب مستشار الشؤون العربية، في ما يتعلق برعاية شؤونهم (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• بدأت اجتماعات الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية الذي دعت اليه م.ت.ف. للبحث في المعارك الدائرة حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. ودعا الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، في خطاب الافتتاح، الى التوقف الفوري للقتال، واعتماد الخيار السياسي (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة الى الملك الاردني حسين، يعرب فيها عن رغبته في توطيد العلاقات مع الاردن ضد محاولات منظمة التحرير الفلسطينية لتعزيز مكانتها في المناطق المحتلة. واكد شامير ان اسرائيل والاردن تجمعهما مصلحة مشتركة في اضعاف مكانة م.ت.ف. التي يقوم رجالها بالتحريض على خرق النظام في الضفة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• ارتفع العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي، خلال الشهور الخمسة الاخيرة، بنسبة ١٨ بالمئة عن مستواه في النصف الاول من العام ١٩٨٦ (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

• بعث الرئيس الاميركي رونالد ريغان برسالة تهنئة شخصية الى المشتركين في المؤتمر الخاص، الذي عقدته المنظمة الدولية للمحامين ورجال القانون اليهود، في واشنطن، بمناسبة مرور احد عشر عاماً على صدور قرار الأمم المتحدة الذي شبه الصهيونية بالعنصرية. وقال ريغان في رسالته: «منذ ١١ عاماً قام مندوب الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة ودان القرار الذي اتخذته هذه الهيئة، والذي شبه الصهيونية بالعنصرية. انا فخور بتلك اللحظة التاريخية، وفخور لأن رؤساء الولايات المتحدة الاميركية الثلاثة الذين شغلوا هذا المنصب، منذ صدور ذلك القرار، واصلوا تأييدهم القوي لادانة القرار» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٩).

١٩٨٦/١٢/٩

• اغلقت جامعة النجاح، في نابلس، لمدة اسبوع بأمر من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين. وقد ذكرت مصادر عسكرية انه يتضح من الفحوص التي أجريت على الشاب القتيل من مخيم بلاطة للاجئين، انه قتل قبل بداية الاضطرابات (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٠). وقد صرح رابين بأن «الوضع في الضفة الغربية لم يهدأ بعد، وليس من شك في ان تعليمات المنظمات ' الارهابية' تقضي بمواصلة الغليان، بأي ثمن، حتى ولو قتل اناس آخرون». وقال رابين، رداً على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، التي قدمتها كتلتا حداش والقائمة التقدمية للسلام، «ان قرارانا قاطع؛ سنواصل استخدام كل الوسائل القانونية للحفاظ على القانون والنظام العام. واذا دعت الضرورة الى غلق جامعة، فسنغلقها. واذا دعت الحاجة الى فرض حظر تجول، من اجل منع عمليات اخلال بالنظام، فسنفرض حظر التجول» (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٠).

• دان مجلس الامن الدولي، بأغلبية ١٤ صوتاً، اقدام اسرائيل على قتل وجرح طلاب فلسطينيين في جامعة بير زيت. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح القرار. ويدعو القرار السلطات الاسرائيلية الى الالتزام الحرفي باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب. وقد تقدمت بمشروع القرار مجموعة دول عدم الانحياز (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١٠). وقد اعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية عن اسفه لامتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الامن، وعبر عن اعتقاد اسرائيل بأن الولايات المتحدة اخطأت بامتناعها عن التصويت وبعدم معارضتها للقرار (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٠). من ناحية اخرى، كلف وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، سفير مصر في اسرائيل بالاعراب عن «الادانة والقلق الشديدين لاجراءات القمع التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة». وتدين مصر «تصاعد اعمال العنف ضد الطلبة والمواطنين العرب وتدعو السلطات الاسرائيلية للعمل، فوراً، من اجل وضع حد لهذه الاعمال» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٠).

• شهدت جامعة حيفا توتراً شديداً خلال الاسابيع الاخيرة، وذلك بسبب ما اقدمت عليه لجنة الانضباط في الجامعة، حين قررت فصل اثنين من اعضاء مجلس الطلبة العرب من الدراسة لمدة طويلة، بعد تظاهرة الاحتجاج التي قام بها الطلبة العرب على خلفية احداث جامعة بير زيت، وذلك دون موافقة السلطات المسؤولة عن ذلك من قبل الجامعة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٠).

• لم يتوصل وزراء الخارجية العرب، المجتمعون في تونس، الى اتفاق حول العمل لايقاف الحرب على المخيمات في لبنان، نتيجة رفض سوريا لمشروع قرار نص على ايفاد اربعة وزراء خارجية عرب الى بيروت ودمشق للاتفاق على وضع حد نهائي للقتال بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين. وطالبت سوريا بأن تقتصر بعثة الجامعة العربية على الامين العام للجامعة ووزير خارجية الجزائر بوصفها رئيسة الدورة الحالية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/١٠). وفي جلسة سرية، أعد مشروع قرار آخر، لكن م.ت.ف. رفضته، لانه «لا يتضمن الا أماني طيبة ونداءات لا أمل في

تحقيقها» ـ حسب قول رئيس الوفد الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد عباس (ابو مازن). وقال عباس ان م.ت.ف. تطالب بارسال مراقبين عسكريين عرب الى لبنان للاشراف على ايقاف اطلاق النار (**الشرق الاوسط** ، ١٠/١٢/١٩٨٦).

• ذكرت مجلة «إيل ساباتو» (السبت) الايطالية الكاثوليكية، في تحقيق لها حول تزويد الطوائف المختلفة في لبنان بالاسلحة، ان رجال «الموساد» اقاموا في قبرص قواعد مراقبة لمنع سفن الاسلحة من الوصول الى لبنان. وتقضي التعليمات الصادرة اليهم باغراق السفن مع افرادها. وتذكر المجلة الايطالية ان رجال «الموساد» اقاموا قاعدتين في قبرص، الاولى في لارنكا والثانية في ليماسول، وهم يراقبون اي نشاط غير عادي في ميناءي المدينتين (**معاريف** ، ١٠/١٢/١٩٨٦).

• ابلغت توغو الى اسرائيل، رسمياً، انها لن تستأنف العلاقات الدبلوماسية معها في هذه المرحلة. وجاء في بيان حكومة توغو ان الاخبار المسبقة، التي نشرت في اسرائيل، حول استئناف العلاقات بين الدولتين، أثارت استياء، وتسببت في تأجيل النقاش حول الموضوع حتى حلول المؤتمر المقبل للحزب الحاكم، الذي سيكون في العام المقبل (**معاريف** ، ١٠/١٢/١٩٨٦).

• اكدت لجنة من الخبراء، عينها وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، ان حالات الانتحار التسع التي وقعت بين مهاجري اثيوبيا، التي وقعت في العام الماضي، جاءت نتيجة لاحساسهم بالاكتئاب ومشاكل الاستيعاب (**عل همشمار** ، ١٠/١٢/١٩٨٦).

١٠/١٢/١٩٨٦

• في محاولة للتوصل الى وقف اطلاق النار، انسحب المقاتلون الفلسطينيون من بعض المواقع في قرية مغدوشة، على ان يتم ايصال المؤن لمخيم الرشيدية، وتسلم تلك المواقع مقاتلون من حزب الله. لكن الوضع عاد الى التوتر، فاستعادت القوات الفلسطينية مواقعها في مغدوشة ثانية (**الشرق الاوسط** ، ١١/١٢/١٩٨٦). وفي بغداد، أصدر بيان حول اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وصف ما يجري بأنه مؤامرة تهدف الى تنفيذ الوطن البديل عبر دفع الفلسطينيين للهجرة الى الاردن (**المصدر نفسه**).

• تأجلت اجتماعات المجلس الوزاري لدول الجامعة العربية، الذي يعقد دورة له في تونس، الى يوم الاثنين المقبل الموافق ١٥/١٢/١٩٨٦، وذلك لعدم امكان التوصل الى صيغة للعمل على ايقاف الحرب على المخيمات في لبنان. وكان المجلس أصدر قراراً طالب فيه برفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتوفير الغذاء والادوية لها، واجلاء المصابين منها، واعادة المهجرين (**الرأي** ، ١١/١٢/١٩٨٦).

• وفقاً لتقويم سريع، تبين أنه يوجد في حوزة اليهود سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى عشرة آلاف قطعة سلاح، مرخصة من قبل الجيش الاسرائيلي ومن وزارة الداخلية (**هآرتس** ، ١١/١٢/١٩٨٦).

• عقب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على الهجوم الذي شنه الرئيس المصري حسني مبارك عليه عبر صحيفة فرنسية، قائلاً: «من ناحية فوجئت، ومن ناحية اخرى تشجعت. فاذا كان الرئيس المصري يقول ان كل شيء متعلق بشامير، عندها اقول لنفسي: اذا كان كل شيء متعلق بي حقاً، فمن المحتم أن السلام سيسود بين اسرائيل وجاراتها» (**هآرتس** ، ١١/١٢/١٩٨٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «لا اعتقد بأن تدهوراً حدث في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية نتيجة لامتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق ' الفيتو' ضد قرار التنديد باسرائيل على خلفية موضوع المناطق [المحتلة]. لكن امتناعها عن التصويت خطأ، وآمل في ان لا تكرره في المستقبل» (**هآرتس** ، ١١/١٢/١٩٨٦).

• عبر القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في حديث مع السناتور الاميركي ادوارد كنيدي، عن اسفه تجاه اعمال العنف في الضفة الغربية. ونسب بيرس الغليان الحاصل الى وجود معارضة اوساط معادية للاتجاه المؤيد للاردن. وأكد بيرس ان اسرائيل لن ترتدع بسبب هذا، وستستمر في السياسة التي انتهجتها، مؤخراً، عبر تعيين رؤساء بلديات واقامة المصرف العربي وايقاف اقامة مستوطنات جديدة. وطلب بيرس من كيندي نقل اقواله هذه الى الملك الاردني حسين (**هآرتس** ، ١١/١٢/١٩٨٦).

١١/١٢/١٩٨٦

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين شمال شرق مدينة طرابلس في شمال لبنان. تركز القصف في منطقة مخيم نهر البارد، والاهداف

التي قصفت كانت تستخدم قواعد لمنظمة «ابو نضال» وانصار «ابو موسى» واشتملت على عدد من المباني والمواقع ومخازن وسائل قتالية مختلفة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• وقعت في مدن الضفة الغربية حوادث متفرقة تمثلت في رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة والتظاهر. اما في قطاع غزة ورفح، فقد سجلت عدة حوادث اكثر مما حدث في الايام السابقة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• قال رئيس بلدية غزة المُقال، رشاد الشوا، في حديث لصحيفة «الشرق الاوسط: «اننا كشعب رازح تحت الاحتلال لا نرى، للأسف، أي يد عربية تمتد لمساعدتنا سوى يد الأردن». وقال، ايضاً، ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ هو الصيغة الوحيدة المتاحة، حالياً، لحل القضية، وانه مقتنع بعدم امكان التقدم أي خطوة الى امام، ما لم يرجع التعاون المطلوب بين الاردن و منظمة التحرير الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• اجتمع السناتور الاميركي، ادوارد كنيدي، في مبنى القنصلية الاميركية في القدس الشرقية، مع سبعة اشخاص من المناطق المحتلة، معظمهم من انصار الاردن والبعض من انصار ياسر عرفات. وبين الاشخاص الذين حضروا اللقاء رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ورئيس بلدية رام الله، خليل موسى، ومحرر صحيفة «النهار»، عثمان حلاق، وعضو بلدية الخليل المُقال، خالد عسيلة، وغيرهم (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• فشلت مساعي الوفد الايراني، مجدداً، للتوصل الى وقف اطلاق النار بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، مما اضطر الوفد الى العودة الى دمشق للاجتماع برئيس «أمل» وقادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وقال مصدر بارز في السفارة الايرانية في بيروت ان الوفد الايراني انذر الطرفين بالشكف عن المسؤولين عن عرقلة الاتفاق ما لم يجر التوصل الى تنفيذه. وقد اتهم كل من الطرفين، «أمل» والانقاذ، الآخر بعرقلة تنفيذ الاتفاق (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• طلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، من السناتور الاميركي ادوارد كيندي ان يخبر الملك حسين بأن اسرائيل لا ترى نفسها عدوة للاردن، وان اسرائيل معنية باستمرار مسار السلام (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• اجتمع عشرة من اعضاء وفد اليسار الاسرائيلي الذي سبق ان التقى في رومانيا بوفد من م.ت.ف. مع حوالى ٤٠٠ طالب من جامعة بير زيت. وقد احتج اعضاء الوفد على قتل طالبين في بيرزيت على ايدي قوات الامن الاسرائيلية الاسبوع الماضي. وعبر الاعضاء، كذلك، عن معارضتهم لسياسة «القبضة الحديدية» في المناطق المحتلة، ودعوا الى استمرار الحوار بين معسكري السلام، الاسرائيلي والفلسطيني، اللذين يؤيدان اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

• تناولت مباحثات الرئيس المصري حسني مبارك في باريس، حيث يزور فرنسا حالياً، من بين ما تناولته، مشكلة الشرق الاوسط. وقال مبارك ان فرنسا ومصر تبذلان كل ما في وسعهما في سبيل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الاوسط، على اساس المساواة بين حق اسرائيل في البقاء وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهذا يستلزم انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/١٢).

١٩٨٦/١٢/١٢

• سلم السفير السوفياتي لدى العراق رسالة من الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وتتعلق الرسالة بجهود الاتحاد السوفياتي لايقاف الحرب على المخيمات في لبنان. ورد عرفات برسالة اوضح فيها الممارسات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١٣).

• وزعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيروت، بياناً أوردت فه مقتطفات من مقابلة صحفية مع الامين العام للجبهة، نايف حواتمة، جاء فيها: «ان اسرائيل اشترطت للانسحاب من الجنوب قيام حركة ' أمل' بنزع سلاح المخيمات؛ وقد قدمت هذا الشرط من خلال الامين العام المساعد للامم المتحدة مارك غولدنغ» (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١٣).

• عاد الى عمان رئيس جامعة بيرزيت المبعد، د. حنا ناصر، الذي شارك في مؤتمر التربية الدولي الذي عقد في جنيف، الاسبوع الماضي، تحت رعاية منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو). وقد ألقى د. ناصر كلمة م.ت.ف. في المؤتمر، واستعرض خلالها ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية

ضد المؤسسات التربوية في المناطق المحتلة (**الرأي** ، ١٣/١٢/١٩٨٦).

١٣/١٢/١٩٨٦

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة عاجلة الى رئيس وزراء زيمبابوي، روبرت موغابي، بصفته رئيساً لمجموعة دول عدم الانحياز ورئيس لجنة التسعة الخاصة بفلسطين، طالبه فيها بدعوة اللجنة الى عقد اجتماع فوري، على مستوى وزراء الخارجية، للبحث في السبل الكفيلة بايقاف المذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان ودور النظام السوري فيها (**وفا** ، ١٤/١٢/١٩٨٦). من جهة اخرى، أرسل عرفات رسالتين، الى المغرب حملها عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، والى الجزائر حملها عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، تناولتا مسألة انعقاد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية والاجراءات الواجب اتخاذها لوقف حملة الابادة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان (**المصدر نفسه**). من جهة أخرى، حاولت ميليشيا حركة «أمل» اقتحام مخيم شاتيلا في بيروت الغربية خلال هجوم معزز بدبابات ت ـ ٥٤ (**الرأي** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• اصيب شاب عربي من جنين بجروح طفيفة بعد اصابته بعيارات مطاطية اطلقها جنود الجيش الاسرائيلي على شبان عرب متظاهرين رجموا سيارات اسرائيلية بالحجارة في مدينة جنين (**دافار** ،١٤/١٢/١٩٨٦). وهاجم شابان عربيان دافيد ليفشتس وهو متدين من سكان حي غئولا في القدس، فطعنه احدهما بسكين لدى مروره بالقرب من باب العمود، ثم لاذ الشابان العربيان بالفرار (**هآرتس** ،١٤/١٢/١٩٨٦).

• افادت مصادر امنية اسرائيلية بان معسكراً للاعتقال اقيم في قطاع غزة، على نسق معسكر انصار الذي اقيم في حينه في جنوب لبنان، خصص للمعتقلين المخلين بالامن والنظام في القطاع. وقد اطلق السكان على هذا المعسكر اسم «انصار ٢» (**هآرتس** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• قال نائب رئيس رابطة طلاب جامعة بيرزيت، خلال تظاهرة اجريت في مدينة الناصرة: «لا البندقية ولا المدفع يستطيعان اخضاع طلاب جامعة بيرزيت». وقد اجريت التظاهرة، التي قدر عدد المشاركين فيها بحوالى ألفي شخص، احتجاجاً على اعمال القمع الاسرائيلية في المناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• قال رئيس اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، انه ورفاقه سوف يقاطعون الوزير الاسرائيلي موشي ارنس، المسؤول عن الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، طالما انه لم يعترف، بعد، باللجنة القطرية، ويرفض اللقاء بها. واشار حسين الى ان اللجنة القطرية ليست في حاجة الى اعتراف الوزير ارنس بها (**دافار** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• غادر رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، الى الاردن من اجل تنسيق انشطة مساعدة المملكة الاردنية الهاشمية لقطاع غزة، في اطار خطة التنمية الخمسية (**دافار** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• قالت مصادر اسرائيلية في جنوب لبنان ان الفلسطينيين اخذوا يسيطرون، في الآونة الاخيرة، على بعض المناطق. وعلى الرغم من ان الحديث لا يدور حول اقامة بنية تحتية منظمة وواسعة، يبدو ان الفدائيين يعملون، رويداً رويداً، ولكن بشكل منهجي، من اجل السيطرة على مناطق شمال الحزام الامني (**دافار** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• دان مجلس الشعب المصري، في بيان أصدره في القاهرة، استمرار الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وطالب المجلس جميع الفرقاء في لبنان بوضع حد لهذه المأساة (**الرأي** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

• اتهم الملك الاردني حسين اسرائيل باتباع ارهاب سياسي تجاه سكان المناطق المحتلة. اضاف: «اننا نشهد في المناطق المحتلة نموذجاً للارهاب السياسي، عندما تقوم مجموعات دينية متطرفة بالاعتداءات على المواطنين العرب في الشوارع وفي الحي العربي في القدس، بهدف ارغام المواطنين على ترك بيوتهم» (**دافار** ، ١٤/١٢/١٩٨٦).

١٤/١٢/١٩٨٦

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، سفراء الدول الاشتراكية المعتمدين لدى العراق، وحملهم رسائل عاجلة الى حكوماتهم تتعلق بالقرار السوري لضرب المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما وجه عرفات رسائل الى الملوك والرؤساء العرب بهذا الخصوص، ايضاً، وطالبهم فيها بتحمل مسؤولياتهم القومية تجاه الشعب الفلسطيني (**وفا** ،

١٩٨٦/١٢/١٥).

• طُعن رئيس مكتب التربية في مدينة جنين، زهير حسونة، بالقرب من بيته، في كافة اجزاء جسده. ويعتبر حسونة احد الاشخاص المؤيدين لاسرائيل في المناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

• نفذ المقاتلون الفلسطينيون انسحاباً جزئياً من بعض المواقع في قرية مغدوشة وسلموها لمقاتلين من حزب الله، وذلك كخطوة لتهدئة الوضع، وتنفيذاً للمشروع الايراني. وكانت القوات الفلسطينية التي انسحبت من تلك المواقع هي القوات التابعة لفصائل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، بينما رفض مقاتلو «فتح» الانسحاب من مغدوشة قبل تقديم الحد الادنى من الضمانات، وهي فك الحصار عن مخيمي شاتيلا والرشيدية (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

• استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد، في دمشق، وزير المعارف السعودي، الشيخ عبدالعزيز الخويطر، الذي سلمه رسالة من ملك العربية السعودية فهد. وذكرت وكالة الانباء السعودية ان الرسالة تتعلق بالتطورات العربية الراهنة؛ فيما نسبت وكالة الصحافة الفرنسية الى مصادر مطلعة في دمشق القول ان الرسالة تتناول، بصفة خاصة، الحرب ضد المخيمات (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

• يعمل انصار عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) بشكل علني داخل الارض المحتلة، وخاصة في مدينة الخليل. ومن المعروف ان الاردن يدعم هذا التيار الذي انشق عن «فتح» واقام ما يسمى بالحركة التصحيحية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

• قررت الشرطة الاسرائيلية تقديم توصية بمحاكمة اربعة من اعضاء وفد قوى السلام الاسرائيلية الذي التقى وفداً من م.ت.ف. في رومانيا، والاربعة هم الذي تم تحقيق معهم إثر عودتهم الى اسرائيل (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

١٩٨٦/١٢/١٥

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، لوكالة «وفا» الفلسطينية، ان القيادة الفلسطينية، بعد اتصالات مكثفة مع كافة الجهات المعنية بحرب المخيمات، وبعد دراسة بنود الاتفاقات كافة، وافقت على اتفاقات وقف اطلاق النار، مع التركيز على نقطتين: الوقف الشامل لاطلاق النار مع فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية؛ وتسلم المواقع العسكرية في مغدوشة من قبل القوى الاسلامية والوطنية التي لم تتورط في القتال ضد المخيمات، وهي حزب الله والجماعات الاسلامية في صيدا والحزب التقدمي الاشتراكي والتنظيم الشعبي الناصري (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/١٥).

• تبين من معطيات استقصاء الرأي العام الاسرائيلي الذي اعده معهد «بوري»، بمبادرة وزارة الاستيعاب الاسرائيلية، ان ١٩ بالمئة من الشبان في اعمار ١٩ ـ ٢٨ عاماً يعتقدون بأن من المحتمل ان ينزحوا من اسرائيل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رداً على سؤال خلال لقائه مع وفد البرلمان الاوروبي في القدس، بشأن امكان عقد مؤتمر دولي للسلام: «لا نشجب مسبقاً اي وسيلة لاحراز السلام، ولكن من الواضح لنا ان الافضلية هي للمفاوضات المباشرة» (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

• عاد الى القاهرة الرئيس المصري حسني مبارك، بعد جولة اوروبية شملت فرنسا والمانيا الاتحادية ورومانيا واليونان وايطاليا. وأكد مبارك، في تصريح للصحافيين، على عقد مؤتمر دولي للسلام، وذكر ان على الفلسطينيين ان يجدوا صيغة ما للاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

• التقى وزير الاتصالات الاسرائيلية، امنون روبنشتاين، بالرئيس المصري حسني مبارك، ونقل اليه رسالتين من رئيس الحكومة الاسرائيلية ومن القائم باعماله، واستلم رسائل اليهما. واوضح روبنشتاين انه، على الرغم من الاستقبال الحار الذي لقيه، لم تعد شبكة العلاقات بين الدولتين الى سابق عهدها (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

١٩٨٦/١٢/١٦

• القى جنود الجيش الاسرائيلي وشرطة حرس الحدود قنابل غاز مسيل للدموع واطلقوا رصاصاً مطاطياً باتجاه طلبة جامعة النجاح في نابلس، وذلك بهدف تفريق التظاهرة التي نظمها الطلبة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• حكمت المحكمة العسكرية، في غزة، بالسجن الفعلي لمدة ثلاثة شهور وبالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ستة شهور وبغرامة مالية مقدارها ٥٠٠ شيكل جديد على شابين من بين حوالى ١٠٠ شخص اتهموا بالمشاركة في أعمال خرق النظام في الايام الاخيرة، في قطاع غزة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• تصاعد القتال بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمي برج البراجنة وشاتيلا في بيروت الغربية، بعد أن رفضت «أمل» الشروط الفلسطينية لايقاف اطلاق النار، وفي مقدمة تلك الشروط فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، موجهاً كلامه الى موظفين كبار ورؤساء مجالس محلية في قطاع غزة: «في الوضع الحالي، الى ان تجرى مفاوضات مباشرة من اجل السلام، ستستمر السياسة الحالية كما هي، ولن نسمح للارهاب بالعمل ضد اليهود والعرب» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• التقى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، في نواكشوط عاصمة موريتانيا، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وسلمه رسالة خطية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، تتعلق بآخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وطالب فيها باتخاذ موقف حازم من اجل وقف مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، ان الجيش الاسرائيلي مستعد لمواجهة كل خطر حرب مفاجئة تقع من جانب سوريا (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

• أكد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، خلال مأدبة غداء اقامها لأمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي، كامل حسن منصور، الذي يزور الاتحاد السوفياتي حالياً، على الحاجة الماسة الى لجنة تحضيرية للاعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يضم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي والاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط، بما فيها م.ت.ف. (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/١٧).

١٩٨٦/١٢/١٧

• قام سكان مخيم الرشيدية، القريب من صور، بمسيرة في المخيم طالبوا خلالها بالالتزام الشامل بوقف اطلاق النار وفك الحصار عن المخيم. وقد وصل المتظاهرون الى مقر اقامة الممثل الايراني عيسى طباطبائي والشيخ محرم العارفي وشكروهما على اعتصامهما داخل المخيم حتى فك الحصار عنه (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/١٧). هذا وقد ازدادت حدة القتال في محيط مخيم برج البراجنة وشاتيلا في بيروت الغربية بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٢/١٧). وعقد في دمشق اجتماع شارك فيه عضو قيادة مجلس الثورة الليبي الرائد الركن عبدالسلام جلود وممثلون عن قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ورؤساء الاحزاب الوطنية اللبنانية ، باستثناء وليد جنبلاط ونبيه بري، اجري خلاله بحث في سبل فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية والانسحاب من بلدة مغدوشة (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

• تهرب ممثل الاردن المهندس سعدالله سعدالله، الذي انهى زيارته للضفة الغربية، من عقد لقاءات مع الصحافيين ومع شخصيات من المناطق المحتلة معروفة بتأييدها لـ م.ت.ف. وكان سعدالله عقد سلسلة من اللقاءات مع انصار الاردن، من اجل بلورة خطة المساعدة الاردنية للضفة الغربية (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

• افادت مصادر اسرائيلية مطلعة بأنه تلوح في الافق امكانية التوصل الى تسوية بين شركة كهرباء القدس الشرقية وبين الحكومة الاسرائيلية. وتقوم هذه التسوية على اساس تنازل الشركة العربية عن امتيازها لتزويد الكهرباء الى الاحياء اليهودية والمستوطنات وراء «الخط الاخضر»، وفي المقابل يمدد امتياز الشركة (الذي ينتهي العام المقبل) لعشر سنوات أخرى، ويتم العمل على تسوية مالية للتغلب على الديون المتراكمة على الشركة العربية للشركة الاسرائيلية (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

• طالب رؤساء المستوطنات اليهودية في هضبة الجولان السورية المحتلة، الحكومة الاسرائيلية بايقاف اقامة المستوطنات الجديدة فوراً، في الضفة الغربية والجليل والجنوب، ونقل ميزانيات الاستيطان لانقاذ مستوطنات الجولان والغور من وضعهما الصعب، وتركيزها من جديد (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

• قال رئيس هيئة موظفي البيت الابيض، دونالد ريغان، في شهادته للجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، ان شحنات الاسلحة التي ارسلتها اسرائيل الى ايران في صيف العام ١٩٨٥، قد تمت دون موافقة الرئيس رونالد ريغان. وبهذا عاد ريغان فأكد الاقوال التي ادلى بها وزير العدل الاميركي والناطق بلسان البيت الابيض (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/١٨).

١٩٨٦/١٢/١٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، حيث بحثا في العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والعراق، اضافة الى آخر تطورات الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، التي ستكون موضع بحث في اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية (**وفا** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، السفير السوفياتي لدى العراق، في بغداد، حيث تسلم منه رسالة من القيادة السوفياتية تتعلق بالجهود التي تبذلها لدى جميع الاطراف لايقاف الحرب بين «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في لبنان (**وفا** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

• اغلق معسكر الاعتقال «انصار ٢» الذي اقيم قبل اسبوع في قطاع غزة، بناء على امر من قائد المنطقة الجنوبية اللواء اسحق مردخاي. وجاء قرار الاغلاق عقب مناقشة اجريت في قيادة المنطقة الجنوبية، وبعد ان اتضح انه لا حاجة للاستمرار في ارسال المعتقلين الى «انصار ٢». وكان المعسكر ضم ٢٠٠ معتقل من سكان القطاع، فتم اطلاق سراحهم، جميعاً، مع غلق المعسكر (**هآرتس** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

• قال رئيس لجنة المتابعة للثقافة العربية في اسرائيل، د. ماجد الحاج، ان ثلاثة بالمئة فقط من ٩٨٠ من شاغلي الوظائف الكبيرة في وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية، هم من العرب؛ هذا على الرغم من ان نسبة العرب بين القطاع الطلابي في اسرائيل تبلغ ٢٠ بالمئة (**هآرتس** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

• دعا العقيد معمر القذافي، في تصريح له، القوى الوطنية اللبنانية للقتال الى جانب الفلسطينيين ضد حركة «أمل» لانقاذ لبنان من التمزق، متهماً «أمل» بمحاولة اقامة دولة متحالفة مع اسرائيل في جنوب لبنان. وأبدى القذافي استعداده لتقديم اسلحة لمقاومة أهداف «أمل». ورد رئيس حركة «أمل» نبيه بري بعنف على تصريحات القذافي (**السفير** ، ١٩/١٢/١٩٨٦). وتستمر الاشتباكات بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في محيط المخيمات الفلسطينية في لبنان (**المصدر نفسه**).

• استقبل سكرتير الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الجزائر، محمد شريف مساعدية، وفداً فلسطينياً يضم الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، ورئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (أبو الهول)، واستعرض معهم المستجدات على الساحة الفلسطينية والوضع في مخيمات لبنان (**السفير** ، ١٩/١٢/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٢/١٩

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الفجر» المقدسية، انه لا يعارض الخطة الاردنية الخمسية لتطوير الضفة الغربية، حيث توافق م.ت.ف. على زيادة انفاق أي مبالغ هناك بغض النظر عن مصدرها، طالما انها تساعد في تخفيف معاناة سكان الاراضي المحتلة (**الأهرام** ، ٢٠/١٢/١٩٨٦).

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة الى العقيد معمر القذافي تتعلق بآخر تطورات الحرب ضد المخيمات في لبنان وضرورة الاسراع باتخاذ اجراءات لحماية الشعب الفلسطيني. وقد سلم الرسالة ممثل م.ت.ف. في تونس، حكم بلعاوي، الى المندوب الليبي لدى جامعة الدول العربية (**السفير** ، ٢٠/١٢/١٩٨٦). هذا، وقد استمر توتر الوضع على حاله في محيط المخيمات في لبنان، بينما يحاول وفد من جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية وقيادات فلسطينية اخرى الضغط على مقاتلي «فتح» للانسحاب من مغدوشة (**المصدر نفسه**).

• قررت م.ت.ف. فتح مكتب خاص لها في العاصمة البريطانية لندن، وكانت تعمل في السابق ضمن مكاتب جامعة الدول العربية. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان المنظمة ممثلة في بريطانيا منذ العام ١٩٧١، وقد قررت الآن بطريقة شرعية انشاء مكتب خاص بها، ولها الحق في ذلك (**السفير** ، ٢٠/١٢/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٢/٢٠

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، السفير الجزائري لدى العراق، وحمله رسالة الى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد تتضمن آخر تطورات الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وهو الموضوع المطروح على اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية الذي تقرر استئناف دورة اعماله الطارئة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٦ (**وفا** ،

١٩٨٦/١٢/٢٠).

• اقرت حكومة الاردن، في الآونة الاخيرة، ميزانية استثمارات بمقدار عشرة ملايين دولار في مشاريع عامة ومشاريع تطوير صناعي وزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٢١).

١٩٨٦/١٢/٢١

• صرح مصدر مسؤول في مكتب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تعليقاً على ما نشرته جريدة «الفجر» المقدسية حول موافقة ياسر عرفات على خطة التنمية الاردنية للمناطق المحتلة، بأن م.ت.ف. تؤكد موقفها الثابت من قرارات القمم العربية، وخاصة قمة بغداد التي وافقت على دعم صمود السكان في المناطق المحتلة عبر اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية، وان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ضد أي أموال تصل لدعم صمود السكان هناك، انما ليس لتحسين وجه الاحتلال (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، وفداً مصرياً يضم قيادات أحزاب المعارضة المصرية. وتم خلال اللقاء استعراض تطورات الحرب ضد المخيمات ودور النظام السوري فيها. وأكد الوفد، بدوره، موقف الشعب المصري الداعم للثورة الفلسطينية (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

• استمر القتال حول مخيمي برج البراجنة وشاتيلا في بيروت الغربية، وحول مخيم الرشيدية القريب من صور، بينما ساد التوتر في قرية مغدوشة القريبة من صيدا التي يسيطر عليها المقاتلون الفلسطينيون. واتهمت قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية أطرافاً فلسطينية ولبنانية بانعدام المسؤولية، مما سبب استمرار الحرب على المخيمات (**السفير** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

• في خطوة هي الاولى من نوعها، عقد عبد المطلب طهبوب، ممثل عطالله عطالله (ابو الزعيم)، مؤتمراً صحافياً في القدس الشرقية، عرض فيه موقف «ابو الزعيم»، الذي يحظى بتأييد الاردن، في خلافه مع ياسر عرفات. وقد علقت صورة «ابو الزعيم» في قاعة المؤتمر (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان لا صحة للانباء التي نشرت حول موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

١٩٨٦/١٢/٢٢

• جرح مواطن عربي من قرية بيت ساحور، جراء اطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النار عليه، وذلك في اثناء محاولته القاء قنبلة حارقة باتجاه سيارة باص اسرائيلية في منطقة بيت ساحور (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

• فتح ٥٥ ملف تحقيق، معظمها ضد يهود، في اعقاب سلسلة اعمال الشغب التي وقعت في القدس، بعد مقتل طالب المدرسة الدينية الياهو عمدي (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

• بقي حوالى ١٠٠ شخص، بينهم عشرات الاولاد، من قبيلة عرب الخوالد بالقرب من صفورية، دون مأوى، بعد ان قامت جرافات وزارة الداخلية الاسرائيلية بهدم خمسة بيوت، بينها ثلاثة مؤلفة من طبقتين. وقد تمت اعمال الهدم وفقاً للأوامر التي اصدرتها محكمة الصلح في حيفا، بسبب البناء غير القانوني (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

• استمر القتال بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بينما ساد هدوء حذر في محور مغدوشة القريبة من صيدا. وطالب رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، بايقاف اطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية، وذلك في تصريح له في ختام اجتماع عقدته لجنة التنسيق الخاصة ببيروت الغربية (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في تونس، السفير السوفياتي الجديد لدى تونس، وذلك في زيارة تعارف. وتم خلال اللقاء استعراض الأوضاع التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان، والوضع على الساحة العربية (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٢).

• استأنف مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية، اجتماعاته الطارئة للبحث في تطورات الحرب ضد المخيمات في لبنان، بناء على طلب م.ت.ف. التي دعت الى تشكيل لجنة تتوجه الى سوريا ولبنان للبحث في سبل حماية المخيمات الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

• منعت الادارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية توزيع صحيفة «الفجر» المقدسية اسبوعين، وذلك على خلفية نشرها مقابلة مع ياسر عرفات دون اذن مسبق من الرقابة الاسرائيلية (**عل همشمار** ،

١٩٨٦/١٢/٢٣).

• قال الرئيس المصري حسني مبارك ان على الفلسطينيين توحيد صفوفهم، مشيراً الى ان مشكلة السلام تقتضي توحيد الجهود العربية، على ان يتحمل الفلسطينيون مسؤوليتهم كأصحاب القرار في هذا الشأن (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٢٣).

١٩٨٦/١٢/٢٣

• قرر المجلس الوزاري لدول الجامعة العربية تشكيل لجنة مساعي حميدة، برئاسة وزير خارجية الجزائر أحمد طالب الابراهيمي، وتضم وزراء خارجية الكويت والاردن وموريتانيا وتونس ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية، اضافة الى أمين عام الجامعة الشاذلي القليبي. وقد وجه الأمين العام للجامعة ووزير خارجية الجزائر رسالتين الى سوريا ولبنان لتوضيح طبيعة عمل اللجنة. وقد رفضت دمشق مهام اللجنة، كما رفض الوزير اللبناني نبيه بري فكرة تشكيل قوة للفصل بين قواته والمقاتلين الفلسطينيين (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، موشي ليفي، خلال زيارته للحزام الامني ، ان وجود السوريين في مواقعهم الحالية في البقاع لا يشكل خطراً على الحزام الامني (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

• قال عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه: «لقد اقترح زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، ولكن اقتراحه رفض من قبل السلطات الاسرائيلية» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

• استقبل الرئيس المصري حسني مبارك، في القاهرة، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن. وصرح الحسن بأنه سلم رسالة خطية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات الى الرئيس المصري تتعلق بالتطورات في المنطقة العربية، وخاصة ما يحدث في لبنان ضد المخيمات الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

• اقر رئيس الوكالة اليهودية، اربيه دولتسين، بأن ١٥ مبعوثاً من قبل الوكالة اليهودية نزحوا من اسرائيل خلال فترة السنوات العشر الاخيرة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٤).

١٩٨٦/١٢/٢٤

• تواصل القتال في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في بيروت الغربية. وفي صيدا، تحاول المنظمات الفلسطينية الموالية لسوريا اقناع مقاتلي «فتح» بالانسحاب من قرية مغدوشة. وفي تونس، قررت لجنة المساعي الحميدة، التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية، الاجتماع في ١٩٨٧/١/٣ لتقرر خطة تحركها، في ضوء الاتصالات التي تجرى الآن مع الأطراف المعنية (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٥).

• قامت قوة من الجيش الاسرائيلي تساندها طائرات هجومية عمودية بالعمل ضد مقاتلين من حزب الله في قرية مارون، على بعد ثلاثة كيلومترات شمال الحزام الامني في القطاع الشرقي في جنوب لبنان. وقد استخدم المكان قاعدة انطلاق للقيام بعمليات وتسلل خلايا فدائية الى داخل الحزام الامني (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٥). من ناحية اخرى، افاد ضباط الجيش الاسرائيلي، في القيادة الشمالية، بأن انشطة الجيش الاسرائيلي شمال الحزام الامني سوف تستمر طالما ان الفدائيين مستمرون في محاولات التسلل الى المناطق المجاورة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٥).

• افادت مصادر مقربة من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن مشاركة شامير في المراسيم الاحتفالية التي اقيمت في بيت لحم لدى رئيس البلدية الياس فريج، المعروف بتأييده للاردن، كانت بمثابة اعطاء الضوء للاوساط المؤيدة للاردن في المناطق المحتلة وللملك حسين بأنه «يوجد من يمكن التحدث معه» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٥).

• قال نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الاسكان، دافيد ليفي: «لقد بلورت وزارتي خطة مفصلة لاستمرار الاستيطان في [الضفة الغربية] وقطاع غزة مع تقويم مالي. وستقدم الخطة الى رئيس الحكومة ووزير المالية قبل الاتفاق على ميزانية الدولة واقرارها» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٥).

١٩٨٦/١٢/٢٥

• اغلقت قوات الامن الاسرائيلية غرفاً في بيوت ثمانية فدائيين في مخيمي قلنديه والجلزون وقرية دورا القرع في الضفة الغربية المحتلة. ومعظم المعنيين بالأمر، دينوا بالقاء زجاجات حارقة وقنابل على سيارات مدنية وعسكرية اسرائيلية عند مداخل مدينة رام الله (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

• أوضح رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، في حديث الى تلفزيون لبنان أجراه معه في دمشق، أنه لم يعد يفرق بين «فتح» بزعامة عرفات والمنظمات الموالية لسوريا الاعضاء في جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية.

وسـأل بري عمـا اذا كان من الافضل التفاوض مع «فتـح» وليس مع جبهة الانقاذ الفلسطينية من أجل التوصل الى اتفاق. وهدد بري بمواصلة الحرب ضد الفلسـطينيـين اذا حاول هؤلاء السيـطرة على لبنان (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

• استقبـل وزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين، رئيس بلدية الخليل، د. عبدالمجيد الزير، وبحث معه في اوضـاع مدينة الخليل. وأوضح دودين حرص الحكـومـة الاردنية على تلبية احتياجات المواطنين في الأراضي المحتلة (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

• استقبـل رئيس جمهورية سيراليون، جوزيف سعيـد مومـو، وفداً فلسطينياً برئاسة عضو المجلس الثوري لـ «فتح»، أبو العلاء. وأجري، خلال اللقاء، بحث في التطورات السياسية في الشرق الاوسط، بشكل عام، والعـلاقـات الثنـائية بين سيراليون و م.ت.ف. بشكل خاص. وأعرب الرئيس مومو عن أهمية التعاون المشترك بين الطرفين (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

• أفـادت انبـاء صحفية بأن م.ت.ف. تسلمت مكتبها في العاصمة الليبية طرابلس الغرب، بعد أن كان المنشقـون عن «فتـح» يتولون ادارته طوال السنوات الثلاث الماضية. وأفادت تلك الأنباء بأن مدير المكتب قد عاد الى ممارسة عمله كممثل لـ م.ت.ف. في ليبيا (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

• قال الوزيـر الاسرائيلي عيزر وايزمان: «يوجد طرفان مؤهلان للتسوية السياسية هما مصر والاردن، والاثنان ينظران الى م.ت.ف. كممثل للفلسطينيين. وفي حال وافقت م.ت.ف. على القـرار ٢٤٢، فأنا مستعد للتحدث معها». واضاف وايزمان ان الحديث أجري خلال قمة بيرس ـ مبارك، في الاسكندرية، حول الاعداد لمؤتمر دولي. واعرب وايزمان عن تأييده لاسلوب اجراء مفـاوضـات مع مصر والاردن والفلسـطينيـين الذين يعترفون بالقرار ٢٤٢ (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٦).

١٩٨٦/١٢/٢٦

• استمـر القتـال بين ميليشيـا حركـة «أمل» والمقـاتلين الفلسـطينيـين في محيـط مخيمـات بيروت الغربية. وأصدر تنظيم «فتح» في لبنان بياناً أكد فيه ان وجـود قوات الثـورة الفلسطينية في قرية مغدوشة هو وجود مؤقت أملته ضرورات الدفاع عن النفس. وأوضح البيـان ان حركة «أمل» هي التي رفضت تنفيذ بنود المبادرة الايرانية من اجل ايقاف اطلاق النار (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٧).

• التقى رئيس الدائـرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في تونس، بالأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وبحث معه في استمرار العدوان على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وضرورة تحرك اللجنة المكلفة من قبل اجتماع المجلس الوزاري لدول الجامعة للوصول الى اتخاذ اجراءات كفيلة بايقـاف القتـال وحماية المخيمات الفلسطينية (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٧).

١٩٨٦/١٢/٢٧

• استمرت ميليشيا حركة «أمل» في القصف على مخيمي شاتيـلا وبـرج البـراجنة في بيروت الغربية، تسـانـدهـا قوات اللواءين الاول والسادس التابعين للجيش اللبنـاني. كما أصدرت السفارة الايرانية في بيروت بياناً اكدت فيه انها ستواصل مساعيها لتنفيذ المبـادرة الايـرانية. ودعا البيان حركة «أمل» الى فك الحصـار عن مخيم الرشيـديـة القـريب من صور (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٢٨).

• لحقت اضرار بـ ١٦ سيـارة عائـدة لمواطنين عرب في القـدس الشرقيـة، جراء اعتـداء المتـطرفـين الصهيونيين (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٨).

• أصر جهـاز الامن الاسرائيلي على رأيه بشأن طرد رئيس تحرير «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، من البلاد. وكان هنية سحب اعتراضه المقدم الى محكمة العـدل العليـا الاسرائيليـة، وذلك على خلفية امتناع المحكمـة عن تمكينـه من الاطلاع على ملف الاتهـام الموجه ضده (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٨).

• بحث وفـد من م.ت.ف برئـاسـة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسـطيني، سليم الزعنـون (أبـو الأديب)، مع المسؤولين في سلطنة عُمان، امكان فتح مكـتب لـ م.ت.ف. في مسقـط عاصمـة السلطنـة. والجـدير بالذكر ان سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيـدة التي لم تعتـرف ، رسميـاً، بـ م.ت.ف. (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٢/٢٨).

• افادت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية بأن صادرات السـلاح الاسرائيـلي بلغت الآن ١,٢ مليار دولار سنوياً. وتحتل اسرائيل، حالياً، المرتبة التاسعة بين الدول التي تبيع السلاح، في انحاء العالم (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٢/٢٨).

١٩٨٦/١٢/٢٨

• استمر القتال حول المخيمات الفلسطينية في

لبنان بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين. كما حاولت «أمل» اقتحام مخيم الرشيدية القريب من صور، لكن هجومها باء بالفشل (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٢٩). من جهة اخرى، بعثت الاتحادات الطلابية في جامعات ومعاهد السودان مذكرة احتجاج الى الرئيس السوري حافظ الاسد، استنكرت فيها الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، كما شجبت المساندة السورية لميليشيا حركة «أمل». وقد سلمت المذكرة الى السفارة السورية في السودان. وقد وقعت المذكرة ثمان منظمات طلابية سودانية (**المصدر نفسه**).

• ابعدت السلطات الاسرائيلية رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، من اسرائيل، فتوجه الى سويسرا في طريقه الى الجزائر. وقد نشرت الاوساط الامنية بعض التهم الموجهة ضده. وعلى حد اقوال هذه الاوساط، كان هنية من كبار مؤيدي م.ت.ف. في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من انه لم يشارك، فعلياً، في العمليات المسلحة، وكذلك في التخطيط لها، فانه عزز المنظمات الفدائية في المناطق المحتلة، عبر الاموال التي نقلها اليها، والتي مصدرها «فتح» (**معاريف** ، ١٩٨٦/١٢/٢٩).

• عبر رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، ابا ايبان، عن دهشته تجاه عدم صدور رد من قبل الوزير موشي ارنس، المسؤول عن الشؤون العربية من قبل الحكومة، حول ضائقة العائلات العربية التي هدمت بيوتها بالقرب من طبعون (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٩).

• تبين من بحث قام به الجيش الاسرائيلي بين افراده ان حوالى ثمانية بالمئة من الجنود في الخدمة الاجبارية وخمسة بالمئة من المجندات قد تعاطوا المخدرات قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية، وان جزءاً منهم استمر في تعاطيها بعد التحاقه (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٩).

• اوضح رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، ان اسرائيل تعد نفسها للقتال في ساحة الحرب التي تستخدم فيها الاسلحة الكيماوية. واضاف ليفي: «في هذه المسألة، ليست اسرائيل مشابهة لايران، لأنه يوجد لدينا قوة ردع ملائمة» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٢٩).

١٩٨٦/١٢/٢٩

• أقام الجيش الاسرائيلي، في الاونة الاخيرة، معتقلات مؤقتة لبضع عشرات من سكان قطاع غزة الذين تم اعتقالهم من جانب اجهزة الامن الاسرائيلية بتهمة العلاقة بمنظمة «الجهاد الاسلامي». وقد تم هذا الامر بسبب رفض مصلحة السجون استيعاب المعتقلين من قطاع غزة في منشآت الاعتقال التابعة لها (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

• خيم هدوء حذر على محاور القتال حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد أعلن رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، عن وقف شامل لاطلاق النار من جانب واحد على ان يتم ادخال المؤن والمواد الطبية الى مخيم الرشيدية في وقت لاحق. في المقابل، أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رفضه لكل المبادرات الراهنة لانهاء مشكلة المخيمات ما لم تتوفر ضمانات ملزمة بعدم عودة حركة «أمل» الى الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠). كما اجتمع الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، مع عضو قيادة الثورة الليبية الرائد عبدالسلام جلود، الموجود في دمشق، وبحث معه في اعتداءات «أمل» الدائمة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**المصدر نفسه**).

• قال رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، الذي أبعد من القدس المحتلة الى جنيف، انه يعتقد بأن طرده يشكل خطوة اولى في اطار حملة اسرائيلية ضد المؤسسات العربية في المناطق المحتلة (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠). وقد أثار ابعاد هنية استنكاراً دولياً، وأصدرت الحكومة البريطانية، بصفتها رئيس المجموعة الاوروبية، بياناً جاء فيه: «ان البلدان الاثنتي عشرة تشجب قرار السلطات الاسرائيلية بابعاد السيد اكرم هنية، وتجدد معارضتها الدائمة والثابتة لمثل هذا العمل الذي تعتبره مناقضاً للقانون الدولي» (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

• اعلن الوزير الاسرائيلي موشي ارنس، المفوض من قبل الحكومة الاسرائيلية بمعالجة الشؤون العربية، عن نيته الاعتراف باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية والاجتماع مع ممثليها في الايام القليلة المقبلة. وفي لقائه مع عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، تراجع ارنس عن قراره السابق بشأن عدم الاعتراف باللجنة، واعلن، في نهاية اللقاء، انه سيقدم توصيات لجنة مركوبيتس بشأن البناء غير المرخص الى الحكومة لاقرارها، وانه سيهتم بحل المشكلة (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

• أعلن الرئيس المصري حسني مبارك، بعد عودته من الاردن، حيث اجتمع مع الملك الاردني حسين، ان اللقاء الذي تم في مدينة العقبة تركز على بحث في مستقبل عملية السلام. وقال مبارك ان الدور المصري هو الحرص على الحوار الاردني ـ الفلسطيني. ومن جهته، قال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، ان مصر تعمل على تخطي الصعوبات التي تعيق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وان الدبلوماسية المصرية تعمل على اقناع منظمة التحرير بالاعتراف بقرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ واقامة تحالف مع الحكومة الاردنية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

١٩٨٦/١٢/٣٠

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي صدام حسين، واستعرضا الاوضاع على الصعيدين العربي والفلسطيني. كما عرض الرئيس العراقي للزعيم الفلسطيني الوضع على صعيد الحرب العراقية ـ الايرانية. وبحث الطرفان في نتائج الجهود العربية المبذولة لايقاف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

• حكمت محكمة اللد العسكرية الاسرائيلية على المتهم بالعملية الفدائية التي نفذت في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣ ضد باص على الخط ١٨ في القدس، والذي قتل خلالها ستة اشخاص وجرح ٥٠ آخرون، بالسجن المؤبد (**دافار** ، ١٩٨٦/١٢/٣١).

• أعلنت جمهورية سيراليون عن افتتاح سفارة لـ م.ت.ف. في العاصمة فريتاون تعبيراً عن دعمها لنضال الشعب الفلسطيني من أجل اقامة دولته المستقلة. وجاء هذا الاعلان كنتيجة للزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى سيراليون في ١٩٨٦/٦/٢٤(**وفا** ، ١٩٨٦/١٢/٣٠).

• دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في بيان أصدره بمناسبة العام الجديد، المجموعة الدولية الى بذل جهود متواصلة من اجل حل مشكلة الشرق الاوسط وتسوية القضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية. وفي روما، أظهر استطلاع للرأي ان ٣٥,٤ بالمئة من الايطاليين يؤيدون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويقفون الى جانب نضاله، بينما يؤيد ٣٤,٧ بالمئة اسرائيل في مواقفها (**البعث** ، ١٩٨٦/١٢/٣١).

• اعلنت منظمة الصليب الاحمر الدولي ان طرد الصحافي الفلسطيني اكرم هنية يتعارض مع ميثاق جنيف الرابع، الذي يمنع تهجير مواطنين من المناطق المحتلة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/١٢/٣١).

١٩٨٦/١٢/٣١

• تراجعت الآمال بامكان عقد هدنة في الحرب الدائرة حول المخيمات والتي مضى عليها ثلاثة شهور، واندلع القتال من جديد بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وصدر عن قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بيان رحب بمبادرة رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، لايقاف اطلاق النار. هذا وقد أطلق مقاتلو «فتح» سراح عشرة مقاتلين من ميليشيا «أمل» في منطقة صيدا، بناء على أوامر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**الرأي** ، ١٩٨٧/١/١).

• في نهاية العام ١٩٨٦، بلغ تعداد سكان اسرائيل ٤,٣٣٣,٠٠ ملايين نسمة، منهم ٣,٥٦٢,٠٠٠ ملايين يهودي (٨٢,٢ بالمئة) (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/١/١).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهيم تامير: «يوجد استعداد في مصر للاستمرار في مسار السلام، ويوجد، ايضاً، مجال واسع للتفاهم مع اسرائيل دون تدخل من قبل اوساط من الخارج» (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/١).

• رفضت مصر طلب اسرائيل الاشتراك في معرض الكتاب الدولي السنوي الذي سيقام في القاهرة في الشهر المقبل (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/١).

صدر عن مركز الأبحاث

تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني: «الوطن القومي اليهودي»
في فلسطين (١٩١٨ - ١٩٣٩)

تأليف: صبري جريس

٥٨٧ صفحة — ١٥ دولاراً او ما يعادلها

فلسطين الدولة

جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف: د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة — ٥ دولارات او ما يعادلها

المجتمع والتراث في فلسطين

قرية البصة

تأليف: يوسف حدّاد

٢٦٨ صفحة — ٨ دولارات او ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.